المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم اللغة و النحو و الصرف

الآراء النحوية في كتاب أبي المرشد المعري(تفسير أبيات المعاني للمتنبي)
دراسة و ترجيح

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها
تخصص اللغة و النحو و الصرف

إعداد الطالب:
عبد العزيز محمد محمد المالكي
الرقم الجامعي/ 43288098

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور:
رياض حسن الخوام

لعام
1435 هـ– 1436 هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة:

الآراء النحوية في كتاب أبي المرشد المعري(تفسير أبيات المعاني للمتنبي) دراسة و ترجيح.

خطة البحث:

المقدمة: احتوت على أسباب اختيار الموضوع, و أهميته, و منهج البحث, و أسئلة البحث كما أشرت فيها إلى بعض الدراسات السابقة.

التمهيد: تحدثت عن كتاب تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري من خلال النقاط الآتية: ترجمة المؤلف, سبب تأليف الكتاب, و أهم مصادر الكتاب, و أهمية الكتاب, و منهج المؤلف في ترتيب الكتاب.

فصول البحث: احتوى البحث على ثلاثة فصول, متضمنة عدة مباحث, كما يلي:

الفصل الأول: مسائل التركيب, و يندرج تحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: التقديم و التأخير. المبحث الثاني: الحذف. المبحث الثالث: الزيادة. المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض.

الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إعراب الأسماء. المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل. المبحث الثالث: إعراب الجمل.

الفصل الثالث: ضرورات الشعر, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الضرورة بالزيادة. المبحث الثاني: الضرورة بالنقص. المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير.

الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها, و ما اقترحته فيما يخص جوانب البحث و بعض التوصيات المهمة.

Study Abstract

Study title: the syntactic opinions in abu al murshid al Maari‘s book(tafsir abyat al maani lee al Mutanabbi)

Research plan:

introduction :Contained reasons for choosing the subject, and its importance, and the research method, and research questions, as I referred to some of the previous studies

preface: I talked about abu al murshid al Maari‘s book through the following points:

reason for Authorship the book, most important sources of the book, importance of the book, and method of The author in order the book

Research chapters:

It is based on three chapters as following:

First chapter: syntax issues, Contained on antecedent and the delay, Deletion, addition, and Separation and parenthesis in the sentence.

second chapter: the diverse parsing, and Contained on parsing of the nouns, verbs, and sentences.

third chapter: poetical necessity, and Contained on poetical necessity that was because addition or decrease or change.

Conclusion: includes the research results and the researcher’s recommendations.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده, و على آله و صحبه أجمعين, و بعد:

فالمتنبي[1] شاعر ملأ الدنيا بشعره، و تفنن في نظم الأبيات الرائعة، و مزجها بالمعاني المتنوعة التي حيرت الناس في عصره, نظرًا لما يعتري بعضها من غموض و خروج عن قواعد اللغة بشتى جوانبها النحوية و الصرفية؛ فعكف العلماء على دراسة شعره, و أُلِّفت الكتب منذ عصره إلى يومنا هذا, و لا زالت الدراسات مستمرة.

و من أشهر شروح ديوانه: كتاب الفَسْر لابن جني, و معجز أحمد لأبي العلاء المعري, وشرح مشكلات ديوان المتنبي لأبي علي ابن فُوْرَجَه, و التبيان للعكبري, و القائمة تطول, فقد ذكر ابن خلكان عن أحد مشايخه أنه قال: « وقفت له على أكثر من أربعين شرحًا ما بين مطولات و مختصرات, و لم يُفْعَلْ هذا بديوان غيره»[2].

و في بحثنا هذا وقفت على أحد تلك الشروح, و هو كتاب(تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي) لأبي المرشد المعري[3], و قد أشار إليه ابن العديم في كتابه(الإنصاف و التحري) , قال: « وقفت له على كتاب بخطه و تأليفه في تفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي, و هو كتاب حسنٌ في فنه»[4].

و قد اهتم أبو المرشد المعري بأبيات المعاني من شعر المتنبي؛ نظرًا لما فيها من غموضٍ في المعنى بسبب دقة المعنى أو خفاء الدلالة, أو بسبب احتمال التراكيب النحوية في البيت الواحد, و

---

(1) أبو الطيب أحمد بن الحسين الكندي (303 هـ - 354 هـ)، ينظر ترجمته في يتيمة الدهر/ لأبي منصور الثعالبي 139/1، 141، تحقيق: مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1403 هـ- 1983 م، و وفيات الأعيان/ لابن خلكان 120/1، تحقيق: إحسان عباس الناشر. دار صادر، بيروت- لبنان 1398 هـ- 1978 م.

(2) وفيات الأعيان 121/1 .

(3) سليمان بن علي المعري، ينظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي 301/1، تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م.

(4) تعريف القدماء بأبي العلاء/ لابن العديم، ص507, تحقيق: لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1363 هـ- 1944 م.

كلُّ ذلك يَحتاج إلى دراسة و تمحيص و خاصة في الجانب النحوي, فجميعنا نعلم العلاقة الوطيدةَ ما بين الإعراب و المعنى, و قد أدرك تلك العلاقة علماء اللغة العربية, قال ابن جني: « ألا ترى إلى فرقٍ ما بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى؛ فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه, و لا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقديرُ الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، و إن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحَّحت طريق تقدير الإعراب, حتى لا يَشِذَّ شيءٌ منها عليك»[1].

و قال الزجاجي: « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة و مفعولة و مضافة ومضافًا إليها, و لم تكن في صورها و أبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تُنْبئ عن هذه المعاني»[2].

و كتاب أبي المرشد يزخر بالمسائل النحوية, و الصرفية, و اللُّغوية التي تناولت أبيات المعاني و قد قام الشيخ أبو المرشد بعرض آراء العلماء في إعراب الأبيات دون أن يعقب, أو يرجح رأيًا على رأي فكان ذلك سببًا عندي لأن أدرس هذه الآراء الإعرابية و المسائل النحوية المتصلة بها و خلاف النحاة فيها, و من ثم الترجيح بين الآراء وفقًا لأسس الترجيح من سماع و قياس و غيرهما.

أسباب اختيار الموضوع و أهميته:

1- كتاب أبي المرشد المعري يرتبط بشاعر كبير ذاع صيته, و اختلف النحاة في كثير من المسائل التي ترتبط بمشكل أبياته, فأردت الوقوف على هذه المشكلات عبر هذا الكتاب.

2- الإسهام فى دراسة بعض كتب إعراب الشعر و تفسيره.

3- هذا الموضوع لأبيات المعاني للمتنبي لم يتعرض للدراسة النحوية الوصفية, و التحليلية و الترجيحية من قبل, فأردت جمعها و دراستها.

---

(1) الخصائص 283/1، 284، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية 1371 هـ- 1952 م.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص69، تحقيق: مازن المبارك. دار النفائس، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1399 هـ- 1979 م.

4- الوقوف على أسس الترجيح الصحيحة في المسائل النحوية, و على آراء العلماء و دراستها و إبرازها للباحثين.

5- إنَّ البحث في الترجيح بين الآراء النحوية في كتاب تفسير أبيات المعاني يساعد في ازدياد العمق المعرفي, و نمو المنهجية عند الدارسين و الباحثين.

6- تُبرز هذه الدراسة مرونةَ اللُّغة العربية و سِعَتَها, و تعددَ أساليبها من تقدير و تأويل و حذف و تقديم و تأخير و غيرها, و تربطُ بين المعنى و الإعراب عبر النصوص التطبيقية من أبيات المعاني للمتنبي في كتاب أبي المرشد المعري.

7- يساعد هذا البحث في حصرِ أهمِّ المسائل الخلافية النحوية في أبيات المعاني للمتنبي و إبرازها للباحثين.

منهج البحث و خطته:

اتَّبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، الذي يقوم بعرض المسائل النحوية في الكتاب مقرونة بآراء العلماء، و معارضةِ هذه المسائل بآراء النحاة متقدمين و متأخرين، مع ترجيح هذه الآراء وفقًا لأسس الترجيح الصحيحة.

و قد سلكت في هذا البحث الخطواتِ الآتية:

1- وضعُ ثلاثةِ فصول رئيسة للبحث يندرج تحتَها عدةُ مباحث, و كل مبحث يندرج تحته عدةُ مسائل.

2- وضع عناوين رئيسة للمسائل مرتبة حَسَب الخطة.

3- وضع تمهيد موجز لكل مسألة من مسائل النحو، ثم أقوم بعرض الشاهد على المسألة من أبيات المعاني للمتنبي, و عرض آراء العلماء كما وردت في كتاب أبي المرشد المعري, ثم أقوم بدراسة وصفية و تحليلية للمسألة من خلال إبراز آراء النحاة متقدمين و متأخرين عبر المصادر و المراجع النحوية, ثم بعد ذلك يتم الترجيح.

4- توثيق المتن بحواشٍ في أسفل كل صفحة من صفحات البحث.

5- تذييل البحث بفهارس, و تشتمل على فهارس الآيات القرآنية، و فهرس الأحاديث النبوية و الآثار, و فهرس الأبيات الشعرية و الأرجاز، و فهرس أبيات المتنبي, و فهرس المصادر و المراجع، و فهرس الموضوعات.

و قد اعتمدت في هذا البحث على نسخة دار المأمون للتراث, دمشق- بيروت, بتحقيق: د. مجاهد محمد الصواف, و د. محسن غياض عجيل, طبعة عام 1399 هـ- 1979 م.

أسئلة البحث, و منها:

س1/ ما المسائل النحوية التي اندرجت ضمن كتاب تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري؟

س2/ هل هذه المسائل تنتمي إلى المسائل الخلافية المشهورة بين مدرستي البصرة و الكوفة؟

س3/ هل الخلاف النحوي في بعض المسائل النحوية كان بين علماء مدرسة معينة, أم عدة مدارس نحوية؟

س4/ ما آراء العلماء المعربين التي عرضها أبو المرشد المعري ضمن كتابه؟

س5/ ما آراء المتقدمين و المتأخرين حول هذه المسائل النحوية المتصلة بالإعراب؟ و هل توافق أو تخالف آراء العلماء الواردة في كتاب أبي المرشد المعري؟

س6/ ماعلاقة تَعَدُّدِ المعاني المختلفة في البيت الواحد بتقدير الإعراب؟

س7/ هل تقدير الإعراب يفسد معنى البيت و العكس؟

س8/ هل وُجِدَ في شعر المتنبي مخالفةٌ لقواعد النحو العربي في أبيات المعاني, و ما مدى اشتغال العلماء بذلك في كتاب أبي المرشد المعري؟

س9/ ما الفائدة المرجوة من دراسة أبيات المعاني من الناحية النحوية؟

الدراسات السابقة:

البحوث الآتية لا صلةَ لها بهذه الدراسة, و لكن تتصل بها من حيث ورود بعض أبيات المعاني فيها, و من هذه البحوث:

1- مآخذ المهلبي على شرحي ابن جني و أبي العلاء المعري لديوان المتنبي, رسالة ماجستير للطالب:جميل محمود مغربي, جامعة الملك عبدالعزيز, جدة- المملكة العربية السعودية,1400 هـ- 1980 م.

2- النحو في شروح ديوان المتنبي، رسالة ماجستير تقدم بها: حسن منديل العكيلي، جامعة الموصل, العراق, 1991 م.

3- المظاهر اللغوية في شعر المتنبي، أطروحة دكتوراه تقدم بها: محمد عبد الزهرة غافل السوداني، جامعة بغداد، 1417 هـ- 1996 م.

4- المسائل النحوية و التصريفية في شرح ديوان المتنبي المسمى بالفَسْرِ لابن جني جمعًا و دراسةً, رسالة دكتوراه, للطالب: محمد عبد الصمد محمد خبير الدين, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, المملكة العربية السعودية, 1423 هـ.

5- الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي(دراسة نحوية وصفية استقصائية), رسالة ماجستير للطالب: زهير محمد عقاب العرود, جامعة اليرموك, الأردن, 2004 م.

6- المسائل الصرفية و النحوية في كتاب الوساطة بين المتنبي و خصومه, رسالة ماجستير للطالب: عصام كاظم شناوة الغالبي, جامعة بغداد, العراق, 1426 هـ- 2005 م.

7- المسائل النحوية في كتاب اللامع العزيزي لأبي العلاء المعري جمعًا و دراسة, رسالة ماجستير في النحو و الصرف, للطالب: غازي بن خلف العتيبي, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض المملكة العربية السعودية, 1431 هـ- 1432 هـ.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة و تمهيد، و يعقبها خاتمة و فهارس فنية.

فالمقدمة: تضمنت أسباب اختيار الموضوع, و أهميته.

التمهيد: تحدثت عن كتاب تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري من خلال النقاط الآتية: ترجمة المؤلف, سبب تأليف الكتاب, و أهم مصادر الكتاب, و أهمية الكتاب, و منهج المؤلف في ترتيب الكتاب.

الفصل الأول: مسائل التركيب, و يندرج تحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: التقديم و التأخير

- تقديم التمييز على عامله.
- الحال من النكرة.

المبحث الثاني: الحذف

- الحال الجامدة المؤولة بالمشتق.
- حذف المستثنى منه.
- حذف الهمزة و إرادتها.
- حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس.
- رفع جواب الشرط المضارع.

المبحث الثالث: الزيادة

- زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي.

المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض

- الفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي.

الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إعراب الأسماء

- الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط.
- إعراب" الماء".
- إعراب" بأبي الشموس".

- إعراب" سلطانه".
- إعراب" ضروبا".
- إعراب" و خاضبيه".
- إعراب" و الهوى".
- " أكبر" بين الابتداء و الفاعلية.
- " أهل" بين الوصفية و الخبرية.
- " بني أسد" بين المنادى و البدل و المفعولية.
- "كلٌّ" بين الابتداء و التوكيد.
- نصب و رفع" عذيري".
- نصب و رفع" حقه".

المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل

- إعراب: بَلْهَ.

المبحث الثالث: إعراب الجمل

- إعراب جملة"كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ".
- إعراب جملة" لَأُيَمِّمَنَّ أجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا".

الفصل الثالث: ضرورات الشعر, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الضرورة بالزيادة

- إثبات ألف" أنا" في الوصل.
- فك التضعيف من اسم الفاعل.

المبحث الثاني: الضرورة بالنقص

- ترخيم المضاف إليه في غير النداء.
- حذف نون" يكن" إذا استقبلها ساكن.

المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير

- اتصال الضمير بـ" إلَّا".
- التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب.

- العطف على الضمير المرفوع(من غير فاصل).

الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها, و ما اقترحته فيما يخص جوانب البحث و بعض التوصيات المهمة.

و أخيرًا أتوجه بالشكر لأستاذي الدكتور/ سعد حمدان الغامدي الَّذي قام بالإرشاد على هذا الموضوع, و ساهم معي في إعداد خطته, فجزاه الله خير الجزاء, و بارك له في علمه و عمله كما أتوجه أيضًا بالشكر و العرفان لأستاذي الدكتور/ رياض حسن الخوام الَّذي أشرف على هذه الرسالة, و أحاطني بكريم خلقه, و سعة علمه, فكان لي نعم الموجه, فجزاه الله خير الجزاء, و نفع به و بعلمه طلاب العلم, و أشكر أيضًا كلية اللغة العربية ممثلة بعميدها الدكتور/ عبد الله القرني, و رئيس قسم الدراسات العليا الدكتور/ إبراهيم الغامدي, كما أشكر جامعة أم القرى الَّتي أتاحت لي هذه الفرصة لإكمال دراستي, كما أشكر عضوي لجنة المناقشة سعادة الدكتور/ شريف النجار, و سعادة الدكتور/ أحمد الفلال, على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة و تصويبها, و إعطاء الملاحظات السديدة التي سأضعها في عين الاعتبار, فجزاهما الله خير الجزاء, هذا و صلى الله و سلم على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

التمهيد

- ترجمة المؤلف
- سبب تأليف الكتاب
- أهم مصادر الكتاب
- أهمية الكتاب
- منهج المؤلف في ترتيب الكتاب

التمهيد

ترجمة المؤلف:

هو أبو المرشد سليمان بن علي بن محمد بن عبد الله بن سليمان, ولي القضاء بمعرة النعمان و انتقل إلى شيزر بعد أخذ الفرنج المعرة, و توفي بها, و له رسائل و شعر منه قصيدة التزم في كل كلمة منها حرف النون [1].

و لم تذكر الكتب تاريخ وفاته و لم تحدده, و لم تذكر شيوخه أو عقيدته أو مذهبه, و اتفق العلماء على أنَّه ابن ابن عم أبي العلاء أي أنَّ أبا العلاء المعري كان ابن عم أبيه[2].

سبب تأليف الكتاب:

ذكر الشيخ أبو المرشد في مقدمته سبب تأليف الكتاب فذكر أنَّه اجتمع مع بعض الأدباء و طلاب الأدب, و تذاكر معهم شعر المتنبي, قال:« و سألني منهم من أُوجِبُ حقَه, و أُوثِرُ موافقتَـهُ, جمعَ ما انتهى إليَّ علمُه من أقوال مفسري ديوان المذكور على سبيل الإيجاز و الاختصار»[3].

أهم مصادر الكتاب:

و قد استمد مادة كتابه من عدة مصادر, هي: " اللامع العزيزي" لأبي العلاء المعري و" الْفَسْر" لابن جني, و" الفتح على أبي الفتح", و" التجني على ابن جني" لابن فورَّجة.

و المتتبع لكتاب أبي المرشد المعري سيلاحظ أن مادة الكتاب قد نُسجت من هذه المصادر المذكورة, فعندما يعرض لشرح أبيات المعاني و تفسيرها, فهو يعرض آراء هؤلاء العلماء دون أن يميل إلى أحدهم, و أحيانًا يعرض آراء قليلة لبعض العلماء أمثال: المخزومي و الأحسائي, و محمد بن حمدان العجلي.

و في مقدمته امتدح كتاب الشيخ أبي العلاء المعري, قال: « قد أورد في كتابه المعروف:

---

(1) معجم الأدباء 301/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص7, 8، تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف، و د. محسن غياض عجيل. دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1399 هـ- 1979 م .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص15- 16.

بـ" اللامع العزيزي" ما لا فائدة فيما عَدَاه, و لا حاجةً معه إلى ما سِوَاه»[1].

و قد عاب على ابن جني إطالته في كتاب الفسر, و الإكثار من مسائل اللغة و النحو, قال: « و أما الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني- رحمه الله- فإنه بسط عبارة كتابه, و جعل النحو معظم ما أتى به, حتى صار طالب البيت الواحد يَفْني عدَّةَ صفحاتٍ في اختلاف مذاهب النحاة, قبل إدراك طلبه, و بلوغ أَرَبِه»[2].

و كذلك عاب على ابن فورَّجة نقمه على ابن جني من ألفاظ غير مفيدة, قال: « و لم يخلص تصنيف الأستاذ أبي علي ابن فورَّجة- رحمه الله- فيما نقمه على الشيخ أبي الفتح ابن جني من ألفاظ غير مفيدة, و مقاصد في الرد عليه ليست بالرشيدة»[3].

و قد أشار أبو المرشد المعري إلى هذ المصادر في مقدمته عندما تحدث عن جمع شروح أبيات المعاني من أقوال مفسري ديوان المتنبي, قال: « فاستخرجت في ذلك كلِّه مالا بدَّ منه, و لا غنى للناظر عنه, تقريبًا على الطالب المستفيد, و تذكرةً للراغب المستزيد»[4].

أهمية الكتاب:

يُعَدُّ كتابُ تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري مرجِعًا مهمًا لطالب العلم, فكتابه يزخر بمفردات اللُّغة بشتى جوانبها الأدبية و النحوية و الصرفية, و قد استمدها من أبيات المتنبي و بيَّن ذلك في مقدمته, قال: « و أفردت لها مختصرًا لطيفًا مجمله, كافيًا لمن يتأمله,لم أتسمح في إغفال نكتة لغوية, و لا إهمال مشكلة نحوية»[5].

فكتاب أبي المرشد المعري تظهر قيمته من خلال ما يحتويه من كثرة النصوص, و الشواهد المنقولة من عدة كتب, و يختصر على الباحث مشقة البحث عن أبيات المعاني هنا و هناك فكتابه جمعها و اختصرها بين دفتيه, و أشار محققا الكتاب إلى ذلك: « و قيمة هذا

---

(1) السابق نفسه: ص15 .

(2) نفسه: ص15- 16 .

(3) نفسه: ص16

(4) نفسه.

الكتاب تتمثل في أنه يغني القارئ عن البحث عن كثير من أبيات المعاني, و يوفر عليه مشقة البحث عن تفاسيرها في الشروح المختلفة, و تتمثل أيضًا في كثرة النصوص و الشواهد»[1].

منهج المؤلف في ترتيب الكتاب:

لقد رتَّب أبو المرشد المعري كتابه على نهج ترتيب الشيخ ابن جني في شرحه الصغير المسمى بالفتح الوهبي, حيث رتبه على القوافي بحسب ترتيبها الهجائي, فإذا ذكر القافية اختار بعض قصائدها, ثم اختار منها ما يراه فيها من أبيات المعاني, و يكتفي في الأغلب الأعم بذكر الشطر الأول من مطلع القصيدة التي يريد الاختيار منها, و لم يخرج عن منهجه في هذا الترتيب إلا في قصيدة واحدة من قافية الياء, كما أن أبا المرشد لم يستوف جميع قوافي ديوان المتنبي, و قد أهمل منها قافيتي الجيم و الذال, و أحيانًا لا يذكر الأبيات مسلسلة كما وردت في ديوان أبي الطيب, و إنَّما يذكر البيت و ما قيل فيه, ثم يعقبه ببيت ثانٍ يسبقه ترتيبًا في القصيدة, و لم يسلم كتابه من بعض الهفوات البسيطة و الأغلاط, كأن يذكر البيت دون تفسير, و إنَّما يتبعه بتفسير بيت آخر لم يذكره, و لقد وقع في ذلك مرتين[2].

(1) السابق نفسه: ص12 .

(2) نفسه: ص11- 12 بتصرف.

الفصل الأول: مسائل التركيب

- المبحث الأول: التقديم و التأخير
- المبحث الثاني: الحذف
- المبحث الثالث: الزيادة
- المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض

المبحث الأول: التقديم و التأخير

- تقديم التمييز على عامله في قوله:

مَغَانِي الشِّعْبِ طِيبًا فِي الْمَغَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ

- الحال من النكرة في قوله:

وَ لَا الضِّعْفَ حَتَّى يَتْبَعَ الضِّعْفَ ضِعْفُهُ وَ لَا ضِعْفَ ضِعْفِ الضِّعْفِ بَلْ مِثْلَهُ أَلْفُ

تقديم التمييز على عامله

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَغَانِي الشِّعْبِ طِيبًا فِي الْمَغَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ[1]

قال الشيخ أبو العلاء المعري:« " المغاني": جمع مغنى، و هو المنزل، و الرواية التي في أيدي الشاميين ينصبون فيها" طيبًا"، و يجب أن يكون نصبه بإضمار فعل، كأنَّه قال: تطيب طيبًا كما تقول: فلان يسير سيرًا، و يجوز أن يكون نصبه على التفسير، إلَّا أنَّ التفسير إذا كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه، و البغداديون يروون" طيبًا" بالرفع، و يزعمون أنَّ النصب غير جائز, و إنَّما فرُّوا من أن ينصبوه على التمييز، و ليس ثَمَّ فعل يُحْمل عليه، و إذا كان العامل في التمييز فعلًا أجاز بعض النحويين تقدمه، كقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِراقِ حَبِيبَهَا وَ مَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

و وجه رفع" الطيب" أنَّه يجعل" المغاني" مبتدأ، و" طيبًا" خبرها، فيكون المعنى: مغاني الشِّعْبِ طيبٌ في المغاني كلها، كما أن الربيع طيبٌ في الزمان، و" الشعب": الطريق في الجبل»[3].

الدراسة

اختلف شرَّاح بيت المتنبي السابق- فيما نقل أبو المرشد المعري- في توجيه كلمة " طيبًا"، و ذكر أنَّها تتردد بين ثلاثة أوجه: أنَّه مفعول مطلق، أو تمييز متقدم على عامله، أو

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص541, دار بيروت للطباعة و النشر، لبنان- بيروت، 1403 هـ- 1983 م, و هو من شواهد: الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي/لابن جني 728/3، تحقيق د. رضا رجب. دار الينابيع دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 2004 م, و معجز أحمد/ المنسوب لأبي العلاء المعري 337/4، تحقيق د. عبد المجيد دياب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 2012 م.

(2) من الطويل، نسب للمخبل السعدي، و لأعشى همدان، و لقيس بن الملوح العامري، و هو من شواهد: المقتضب 37/3، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1415 هـ- 1994 م, و الخصائص 384/2، و الجمل في النحو/ للزجاجي: ص243، تحقيق د. علي توفيق الحمد. دار الأمل، أربد- الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1404 هـ- 1984 م، و الإنصاف / لابن الأنباري 828/2, مطبعة السعادة, الطبعة الرابعة, 1380 هـ- 1961 م، و روي صدره في بعض المصادر السابقة: أتهجر سلمى... ، و روي نهاية عجزه في بعضها: "يطيب" بالياء.

(3) تفسير أبيات المعاني: ص289 .

هو مرفوع على الخبرية، و هناك وجه رابع بنصبه على الحال لم يشر إليه, و فيما يأتي تفصيل ذلك و بيانه:

الوجه الأول: أنَّه منصوب على أنَّه مفعول مطلق:

هذا الوجه الذي نقله أبو المرشد المعري عن أبي العلاء المعري لم أجده في شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء" معجز أحمد"، غير أنَّه ذكر جواز نصب" طيبًا", و قال: « و" طيبًا" نصب على المفعول له»[1]، و هذا لا يجوز؛ لأنَّ الكلام لا يصح عليه لعدم وجود جملة فعلية قبله، و ليس" طيبًا" علةً لما قبلها؛ كي تكون مفعولًا لأجله، كقولنا: " ذاكر زيدٌ دروسه رغبةً في النجاح"، فـ" رغبةً" علة لما قبلها، و لأنَّ هذا الكلام لم يقل به أحد، و لم ينقله عن المعري أحد من الشراح، فربما قصد أنَّه مفعول لفعل محذوف، أو مفعول لما قبله، و الله أعلم.

و قد أشار إلى هذا الوجه أيضًا: التبريزي، مشيرًا إلى أنَّ الرواية التي في أيدي الشاميين ينصبون فيها" طيبًا"، و ذكر أنَّه يجوز نصبه بإضمار فعل، كأنَّه قال: تزيد طيبًا، أو تطيب طيبًا، كما يقولون: فلانٌ سيرًا، أي: يسير سيرًا[2].

و تبعه العكبري، و البرقوقي، غير أنَّهما نسبا هذا الرأي إلى ابن جني، خلافًا لنسبة أبي المرشد[3].

و قد راجعت شرح ابن جني لديوان المتنبي، فلم أجد فيه ما نُسب إليه، و لعله ذكر في كتاب آخر, قال:« و قال, يمدح الملك أبا شجاع عضد الدولة, و يذكر في طريقه إليه شعب بوان. و يقال: إنه مضاه لغوطة دمشق, و إنهما جنتا الأرض حسنًا و نضارةً»[4].

الوجه الثاني: أنَّه منصوب على أنَّه تمييز متقدم على عامله:

هذا القول نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و قد ذكره أبو العلاء المعري وجهًا ثانيًا بعد

---

(1) معجز أحمد 337/4 .

(2) الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي 392/5، تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 2000 م.

(3) التبيان في شرح الديوان/ للعكبري 251/4، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة، بيروت- لبنان، و شرح ديوان المتنبي/ للبرقوقي 383/4، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407 هـ- 1986 م.

(4) الفسر 728/3 .

الوجه السابق، و لم يشر إلى ما نُقِلَ عنه من تفصيلات، و اكتفى بقوله: « أو على التمييز، يقول: فضل هذه المغاني في طيبها، كفضل الربيع على سائر الأزمان في الطيب»[1].

و هذا التفسير لمعنى البيت قد أشار إليه ابن سيده, دون أن يصرح فيه بالإعراب, قال: « فهذه المغاني في حسنها بمنزلة الربيع في أرباع السنة. اي أن هذه المغاني أطيب المغاني وأعشبها كما أن الربيع آنق أرباع الزمن و أخصبه, جعل هذا المكان في جملة الأمكنة بمنزلة الزمان، أعنى الربيع في جملة الأزمنة، وهذا من عجيب الاقتران، أعنى تمثيله لمكان بالزمان»[2].

و أيضًا هو تفسير الواحدي الذي ألمح إلى هذا الوجه, قال:« يقول منازل هذا المكان في المنازل كالربيع في الأزمنة يعني أنها تفضل سائر الأمكنة طيبا كما يفضل الربيع سائر الأزمنة»[3]

و هذا الوجه الذي ذكره أبو المرشد نقلًا عن أبي العلاء المعري قد ذكره أيضًا التبريزي، من غير أن ينسبه إلى أحد[4]، و نقله عن ابن جني أبو البقاء العكبري، و البرقوقي[5].

و كما ذكرت في الوجه الذي قبله، أنَّ هذا القول لم يرد في شرح ابن جني.

و واضح أنَّ هذا الإعراب يرد عليه إشكالٌ، و هو تقديم التمييز على عامله الذي لم يكن فعلًامتصرفًا، الأمر الذي أشار إليه أبو المرشد، مما حمل البغداديين على القول برواية الرفع.

و من المعلوم عند النحاة أنَّ عامل التمييز إذا كان اسمًا، أو فعلًا جامدًا، أو فعلًا متصرفًا يؤدي معنى الجامد، لم يجز تقديم التمييز عليه، أمَّا إذا كان فعلًا متصرفًا، فقد اختلف النحاة في تقديم التمييز عليه، و انقسموا طائفتين: الأولى منعت التقديم، و الثانية أجازت.

---

(1) معجز أحمد 337/4، 338 .

(2) شرح المشكل من شعر المتنبي/ لابن سيده, ص189, تحقيق محمد رضوان الداية. دار المأمون للتراث، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق- سوريا، 1395 هـ- 1975 م .

(3) شرح الواحدي 3/ 317, شركة القدس للنشر و التوزيع، القاهرة- مصر، 2010 م .

(4) الموضح 392/5 .

(5) التبيان في شرح الديوان 251/4، و شرح البرقوقي 283/4، 384 .

أولًا: المانعون

ذهب سيبويه[1]إلى أنَّ التمييز لا يتقدم على عامله مطلقًا، و تبعه الفراء[2]، و أبو القاسم الزجاجي[3]، و ابن جني[4]، و ابن الأنباري[5]، و العكبري[6]، و ابن الحاجب[7]، و نسبه ابن السراج إلى سيبويه، و الكوفيين[8]، و نسبه ابن الأنباري إلى سيبويه، و أكثر البصريين[9] و نسبه أبو حيان[10]، و المرادي[11] إلى سيبويه، و الفراء، و أكثر البصريين و الكوفيين، و نسبه السيوطي[12] إلى سيبويه و الكثيرين من البصريين و الكوفيين و المغاربة.

قال سيبويه: « و قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول, و لم يقوَّ قوة غيره مما قد تعدى

---

(1) الكتاب/ لسيبويه 204/1، 205، تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

(2) معاني القرآن/ للفراء 79/1، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1403 هـ- 1983 م.

(3) الجمل: ص243 .

(4) الخصائص 384/2 .

(5) الإنصاف 831/2، 832، و أسرار العربية: ص114 .

(6) اللباب في علل البناء و الإعراب 300/1, تحقيق د. غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان الطبعة الأولى، 1416 هـ- 1995 م.

(7) الكافية/ لابن الحاجب: ص25، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر. مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، 1431 هـ- 2010 م.

(8) الأصول/ لابن السراج 223/1, تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة، 1417 هـ- 1996 م.

(9) الإنصاف 828/2، و أسرار العربية/ لابن الأنباري: ص113 , تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م .

(10) ارتشاف الضرب/ لأبي حيان 1634/4 , تحقيق رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1998 م .

(11) توضيح المقاصد/ للمرادي 735/2 , تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م .

(12) همع الهوامع/ للسيوطي 268/2 , تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ- 1998 م .

إلى مفعول و ذلك قولك: امْتلأتُ ماءً و تفقأتُ شحمًا و لا تقول امتلأته، و لا تفقأته و لا يعمل فى غيره من المعارف و لا يُقدم المفعول فيه, فتقول: ماءً امتلأتُ, كما لا يُقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة, و لا فى هذه الأسماء لأنَّها ليست كالفاعل»[1].

و ذكر المبرد و ابن السراج أنَّ سيبويه لا يجيزه؛ لأنَّه يراه كقولك: " عِشْرُونَ دِرْهَمًا"، و" هذا أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا[2].

فكما لا يجوز: درهمًا عشرون، و لا: عبدًا هذا أفرهُهُم، لا يجوز هذا[3].

و حجة المانعين أنَّ المنصوب هنا فاعل في المعنى، قال ابن جني:« و مما يقبح تقديمه الاسم المميز، و إن كان الناصبه فعلًا متصرفًا، فلا نجيز شحمًا تفقأت، و لا عرقًا تصببت...و ذلك أنَّ هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أنَّ أصل الكلام تصبب عرقي، و تفقأ شحمي، ثم نُقِل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزًا فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»[4].

و قيل: لأنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي، و استحسنه ابن خروف[5].

و ردَّ المجيزون حجج و علل المانعين، فردَّ المبرد علة منع تقديمه؛ لمشابهته" عشرون درهمًا"، و" هذا أفرهُهُم عبدًا"، و قال:« و ليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ" عشرين درهمًا" إنَّما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل»[6].

و ذكر الكوفيون- فيما نقل ابن الأنباري- أنَّ البصريين قد أجازوا تقديم الحال على عاملها

---

(1) الكتاب 204/1، 205 .

(2) المقتضب 36/3، الأصول 223/1، 224 .

(3) الأصول 224/1 .

(4) الخصائص 384/2.

(5) شرح جمل الزجاجي/ لابن خروف 2/ 999, تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب, المملكة العربية السعودية- مكة المكرمة, جامعة أم القرى, 1418هـ .

(6) المقتضب 36/3، و الأصول 224/1 .

إذا كان فعلًا متصرفًا، فكيف لا يجيزون تقديم التمييز على عامله إذا كان الفعل متصرفًا فقولهم هذا يلزمهم تجويز تقدم التمييز على عامله المتصرف[1].

أمَّا عن قولهم: إنَّما مُنِعَ تقديمه؛ لأنَّه فاعل في المعنى و الفاعل لا يقدم على الفعل، فردَّه ابن مالك، و ذكر أنَّ منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مُرتَّب على كونه فاعلًا في الأصل و ذلك إنَّما هو في بعض الصور، و في غيرها هو بخلاف ذلك: نحو امتلأ الكوزُ ماءً، و قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[2], و في هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور، كما أشار إلى أنَّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإن زيدًا في الأصل فاعل, و بعد جعله مفعولًا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أُجِيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يُفْعل بالتمييز المذكور[3].

و قال في موضع آخر: « و لو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لَعُمِلَ بمقتضى ذلك في نحو: " أذهبتُ زيدًا", فكان لا يجوز أن يقال: " زيدًا أذهبتُ": لأن أصله: ذهب زيدٌ، و لا خلاف في أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز" صدرًا ضاق زيد" و ما أشبهه»[4].

و صرَّح الرضي بأنَّ علة منع تقديمه لمشابهة الفاعل ليست بمرضية؛ إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، و لا يُرَاعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمَ فاعله كان له لما كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل، فلمَّا قام مقام الفاعل لزمه الرفع و كونه بعد الفعل، فأي مانع أن يكون للفاعل

---

(1) الإنصاف 830/2، بتصرف.

(2) القمر: (12) .

(3) شرح التسهيل/ لابن مالك 390/2, تحقيق د. عبد الرحمن السيد. د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1410 هـ- 1990 م.

(4) شرح الكافية الشافية 777/2 , تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1402 هـ- 1982 م .

أيضًا، إذا صار على صورة المفعول: حكم المفعول من جواز التقديم[1].

و أمَّا قولهم إنَّ التمييز كالنعت، و النعت لايتقدم على المنعوت، فردَّه ابن عصفور، و قال: « و قولهم: إنَّه تبيين كالنعت، باطل؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت»[2].

ثانيًا: المجيزون

و منهم الكسائي[3], و المازني[4], و الجرمي[5], و المبرد[6]، و ابن السراج[7]، و نسبه ابن الأنباري لبعض الكوفيين[8], و اختاره ابن مالك[9] و أبو حيان[10].

قال المبرد: « و اعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأتُ شحمًا، و تصببتُ عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، و عرقًا تصببت»[11].

و احتجوا بالسماع و القياس، أمَّا السماع فذكروا عدة شواهد منها:

---

(1) شرح الكافية/ للرضي 71/2 , تحقيق يوسف حسن عمر. دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية 1996 م .

(2) شرح الجمل 284/2، و التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ للأزهري 629/1 , تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ- 2000 م .

(3) شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية 71/2، و ارتشاف الضرب 1634/4، و توضيح المقاصد 736/2 و التصريح 628/1، و همع الهوامع 268/2 .

(4) المقتضب 36/3 .

(5) ارتشاف الضرب 1634/4، و توضيح المقاصد 736/2، و همع الهوامع 268/2 .

(6) المقتضب 36/3، و الخصائص 384/2، و الإنصاف 828/2، و أسرار العربية: ص114، و اللباب 300/1 و شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية 71/2، و ارتشاف الضرب 1634/4، و التصريح 628/1 و همع الهوامع 268/2 .

(7) الأصول 224/1 .

(8) الإنصاف 828/2، و اللباب 300/1 .

(9) شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية الشافية 776/2- 779 .

(10) ارتشاف الضرب 1635/4 .

(11) المقتضب 36/3 .

الشاهد الذي أورده أبو المرشد المعري في هذه المسألة:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِراقِ حَبِيبَهَا وَ مَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[1]

حيث قدَّم الشاعر التمييز" نفسًا" على عامله" تطيب"، و هو فعل متصرف، و قد ذكروا لهذا الشاهد نظائر من شعر العرب منها: قول الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَ دَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[2]

حيث قدَّم الشاعر التمييز" نفسًا" على عامله" تطيب"، و هو فعل متصرف.

و قول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلَا وَ مَا اِرْعَوَيْتُ وَ شَيْبًا رَأْسِيَ اُشْتَعَلا[3]

قدَّم التمييز" شيبًا" على عامله" اشتعل"، و هو فعل متصرف.

و أمَّا القياس؛ فلأنَّه يشبه الحال، قال المبرد: « و تقول: راكبًا جاء زيدٌ؛ لأنَّ العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا, و هذا رأى أبي عثمان المازني»[4].

و أيضا هو قياس الكوفيين كما نصَّ على ذلك النحاة[5].

وجه الشبه بينهما: أنَّ عاملهما فعل متصرف فجاز تقديمهما عليه.

و كذلك لشبهه بالمفعول به، قال ابن الأنباري نقلًا عن المجيزين: « فلأنَّ هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة- ألا ترى أنَّ الفعل لما كان

---

(1) سبق تخريجه: ص18 .

(2) من المتقارب، مجهول قائله, في شرح التسهيل 389/2، و توضيح المقاصد 736/2، و أوضح المسالك/ لابن هشام 372/2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، و مغني اللبيب/ لابن هشام 417/5, تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1421 هـ- 2000 م، و نُسِبَ إلى رجل من بني طيء، في: التصريح 628/1 .

(3) من البسيط، مجهول قائله, في شرح التسهيل 389/2، و مغني اللبيب 417/5، و شرح ابن عقيل/ لابن عقيل 294/2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م، و المساعد/ لابن عقيل 66/2، تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الفكر، دمشق- سوريا، 1400 هـ - 1980 م، و شرح الأشموني 266/1، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1375 هـ- 1955 م.

(4) المقتضب 36/3 .

(5) الإنصاف 830/2 ، و اللباب 300/1 .

متصرفًا نحو قولك: " ضربَ زيدٌ عمرًا"- جاز تقدم معموله عليه, نحو: " عمرًا ضربَ زيدٌ"»[1].

و قاسه ابن مالك على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف[2]، و تبعه أبو حيان[3].

و ردَّ المانعون حجج المجيزين، و تأوَّلوا الشاهد الَّذي أورده أبو المرشد المعري، على أنَّ الرواية الصحيحة للبيت هي: " و ما كان نفسٌ" بالرفع، كما ذكر الزجاجي[4]، أو" و ما كان نفسي بالفراق تطيب"[5]، قال ابن جني: فرواية برواية و القياس من بعد حاكم[6].

فهو اسم كان[7]، و يُرْوى بالنصب" نفسًا"، كما ذكر العكبري, و ابن عصفور، على أنَّه خبر كان أي: ما كان حبيبها نفسًا، أي: إنسانًا يطيب بالفراق، أو ما كان حبيبها نفسًا بالفراق طيبة[8].

و قالوا: إن صحَّت رواية المجيزين فـ" نفسًا" منصوبة بفعل مقدر، كأنَّه قال: أعني نفسًا[9].

و أمَّا الشاهد الثاني فيحتمل أن يكون" نفسًا" منصوبةً بفعل محذوف دل عليه المذكور فالتقدير: أتطيب نفسًا تطيب[10].

---

(1) الإنصاف 830/2 .

(2) شرح التسهيل 389/2، و التصريح 628/1، و همع الهوامع 268/2 .

(3) ارتشاف الضرب 1635/4 .

(4) الجمل: ص243 .

(5) الخصائص 384/2، و أسرار العربية: ص114، و الإنصاف 831/2، و اللباب 301/1، و شرح الجمل 286/2 .

(6) الخصائص 384/2 .

(7) اللباب 301/1 .

(8) اللباب 301/1، و شرح الجمل 286/2 .

(9) الإنصاف 831/2 .

(10) التصريح 629/1 .

و قيل: إنَّه من الشاذ القليل الذي لا يقاس عليه[1]، و قيل: ضرورة[2]، و قيل: نادر[3].

و أيضًا ردوا حججهم في القياس، و ذكر ابن الأنباري أنَّ احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها لا حجة لهم فيه؛ لأنَّهم لا يقولون به، و لا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته؟[4].

و ذكر المانعون- فيما نقل ابن الأنباري- أنَّه لا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها، نحو: " راكبًا جاء زيد"، فإنَّ راكبًا فاعل في المعنى و مع هذا يجوز تقديمه لأنَّا نقول الفرق بينهما ظاهر، و ذلك لأنَّك إذا قلت: " جاء زيد راكبًا" فزيد هو الفاعل لفظًا و معنى، و إذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ و المعنى صار" راكبًا" بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو: عمرًا ضرب زيدٌ بخلاف التمييز[5].

و صرَّح العكبري أنَّ قياس الكوفيين على الحال فاسد؛ لأنَّ الحال فضلة محضة، و المميز هنا في حكم اللازم، و هو الفاعل، فافترقا[6].

و أمَّا قياسهم التمييز على المفعول به فرده ابن الأنباري، و قال: « و أمَّا قولهم إنَّه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، إلى آخر ما قرروه قلنا الفرق بينهما ظاهر, و ذلك لأنَّ المنصوب في: " ضَرَبَ زيدٌ عمرًا" , منصوب لفظًا و معنى, و أمَّا المنصوب في نحو: " تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا" فإنَّه و إن لم يكن فاعلًا لفظًا فإنَّه فاعل معنى فبان الفرق بينهما»[7].

---

(1) الإنصاف 831/2، و شرح المفصل/ لابن يعيش 43/2، تحقيق إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

(2) اللباب 301/1، و مغني اللبيب 417/5، و التصريح 629/1، و همع الهوامع 268/2، و حاشية الصبان 300/2 , تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.

(3) أوضح المسالك 372/2، و التصريح 629/1 .

(4) الإنصاف 832/2 .

(5) نفسه 830/2، 831 .

(6) اللباب 301/1 .

(7) الإنصاف 831/2 .

الوجه الثالث: أنَّه مرفوع على أنَّه خبر المبتدأ:

و هذا الوجه أيضًا نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، موجهًا به رواية الرفع في" طيبًا" و هي رواية البغداديين، و تقدير الكلام: مغاني الشِّعْبِ طيبٌ في المغاني كلها، كما أنَّ الربيع طيبٌ في الزمان[1].

و هذا القول لم أطَّلع عليه في شرح أبي العلاء المعري، و لعله قال به في موضع آخر[2].

و قد ذكر هذا القول التبريزي من غير أن ينسبه إلى أحد، كما ذكره العكبري، و البرقوقي ناسبين إيَّاه إلى ابن جني، كما في الوجهين السابقين[3].

الوجه الرابع: أنَّه منصوب على أنَّه حال:

وهذا الوجه لم يشر إليه أبو المرشد, و قد تفرد بذكره ابن الحاجب, قال:« و يجوز أن يكون "طيبًا" حالًا معمولًا لمتعلق "بمنزلة"، أي: مقدرة بمنزلة الربيع من الزمان في حال طيبها بالنسبة إلى الأزمان، ولا يكون من باب تقديم الحال على العامل المعنوي، لأنَّ العامل ههنا محذوف مقدر بلفظ: مقدرة، لا بالاستقرار. و التقديم على العامل المعنوي في مثل ذلك إنما يمتنع إذا كان المتعلق استقرارًا, فأما إذا كان غيره فليس من ذلك، و إنما هو من باب المعمول المحذوف عامله، و ذلك سائغ في الحال و غيره. وإن قدَّرت متعلق " بمنزلة" مقدمًا على "طيب" اندفع الإشكال»[4].

الترجيح

من خلال عرض آراء الشراح السابقة الذكر، وجدنا فيها أنَّ" طيبًا" تردد إعرابها بين الأوجه الأربعة السابقة، و لم يرجح أحدٌ منهم وجهًا على الآخر، فيبدو لي أنَّ الوجه الثالث و هو حمل" طيبًا"على أن يكون خبرًا مرفوعًا هو الأرجح، و ذلك لعدة أمور:

أولها: أنَّ القول بأنَّ" طيبًا" مفعول مطلق كما في الوجه الأول، يلزم تقدير فعل، و عدم

---

(1) تفسير أبيات المعاني: ص289 .

(2) معجز أحمد 337/4، 338 .

(3) الموضح 392/5، و التبيان في شرح الديوان 251/4، و شرح البرقوقي 283/4، 384 .

(4) أمالي ابن الحاجب 671/2, تحقيق فخر صالح سليمان قداره. دار عمار، عمان- الأردن، و دار الجيل، بيروت- لبنان، 1409 هـ - 1989 م .

التقدير أولى من التقدير.

ثانيًا: أنَّ القول بالتمييز كما في الوجه الثاني، يترتب تقدمه على عامله" المغاني" الَّذي لم يكن فعلًا متصرفًا، و هذا لا يتفق مع ما اختاره العلماء، لإجماعهم منع تقدمه مطلقًا على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا[1]، أمَّا لو كان العامل فعلًا متصرفًا كما في البيت الذي أورده أبو المرشد المعري، فالأرجح تقدم التمييز عليه لتوفر السماع، و لا حجة لمن حمل الشواهد الشعرية على الضرورة؛ لأنَّ الحمل على غير الضروة أولى.

ثالثًا: أنَّ معنى البيت يتفق و يتسق مع القول بالرفع على الخبرية، و هذا ظاهر من كلام البغداديين في رواية الرفع حيث صرحوا بالمعنى، و هو" مغاني الشعب طيبٌ في المغاني كلها كما أنَّ الربيع طيبٌ في الزمان"[2]، و هذا المعنى المذكور يعني أنَّ حمل" طيبًا" على أن يكون خبرًا أقرب للمعنى المراد؛ لهذا كان حمل الكلام عليه أولى، و أبعد عن التقدير الذي في القول الأول و الرابع، و أبعد عن مخالفة الجمهور في القول الثاني، هذا و الله أعلم بالصواب.

---

(1) شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية 70/2، 71، و توضيح المقاصد 735/2، و أوضح المسالك 371/2, 372، و شرح ابن عقيل 293/2، و النحو الوافي/ لعباس حسن 424/2، 425، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1974 م.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص289.

الحال من النكرة

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ لَا الضِّعْفَ حَتَّى يَتْبَعَ الضِّعْفَ ضِعْفُهُ وَ لَا ضِعْفَ ضِعْفِ الضِّعْفِ بَلْ مِثْلَهُ أَلْفُ[1]

قال ابن جني: « و نصب" مثلَه" لأنَّه نعت نكرة مرفوعة قدَّم عليها؛ فنصب على الحال منها، و النكرة قوله: " ألف", قال الشاعر:

لِخَوْلَةَ مُوحِشًا طَلَلُ[2]...»[3].

الدراسة

ما نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني في بيت المتنبي، هو صريح كلامه في مصنفه " الفسر"[4]، و تبعه الشراح[5]، و لم يعترضوا على ما ذهب إليه ابن جني.

و نلحظ في بيت المتنبي السابق تقدم النعت" مثله" على المنعوت" ألف" على خلاف الأصل لأنَّ الأصل في الصناعة النحوية أن يتأخر النعت المنعوت نكرةً كان أو معرفةً، و قد انقسم النُّحاة في مسألة تقدم النعت على المنعوت فريقين، فريق منع ذلك، و آخر أجازه.

و فيما يأتي بيان ذلك و تفصيله:

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص108, و هو من شواهد: الفسر 450/2, و معجز أحمد 25/2, و تفسير أبيات المعاني: ص153, و شرح البرقوقي 34/3 .

(2) من مجزوء الوافر، و هو لكثيّر عزّة في ديوانه: ص506، و روي فيه صدره: "لِمَيَّةَ. . . "، و عجزه: " يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ"، جمعه و شرحه إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1391 هـ- 1971 م، و كذلك روي: " لمية" في: الكتاب: 123/2، و روي: (لِعَزَّةَ) في: إيضاح الشعر/ لأبي علي الفارسي ص 251، تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق- سوريا، و دار العلوم و الثقافة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ، 1987 م، و روي عجزه: " عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ" في: خزانة الأدب/ للبغدادي 211/3، تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة، 1418 هـ- 1997 م، و قال البغداديّ: « و هذا البيت من رَوى أوّله: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا)، قال هو لكثيّر عزّة،...و مَن رواه: (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال: إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزّة) اسم محبوبة كثيّر، و(مَيّة) اسم محبوبة ذي الرُّمّة».

(3) تفسير أبيات المعاني: ص153.

(4) الفسر 450/2، 451 .

(5) معجز أحمد 25/2، و شرح الواحدي 1/ 297، و التبيان في شرح الديوان 290/2، و شرح البرقوقي 34/3 .

أولًا: المانعون

ذهب سيبويه[1] إلى منع تقديم النعت على المنعوت، و تبعه الفراء[2]، و المبرد[3]، و ابن السراج[4] و الفارسي[5]، و ابن جني، و ابن يعيش[6]، و ابن عصفور[7]، و ابن مالك[8] و الرضي[9]، و أبو حيان[10]، و غيرهم[11].

و ظاهر كلام سيبويه هو ما خرَّج ابن جني بيت المتنبي عليه، و هو تقديم الحال على صاحبها النكرة، و امتناع تقديم النعت على المنعوت، فإذا تقدم على المنعوت النكرة, و لم يصلح لمباشرة العامل أُعْرب حالًا منصوبًا كما سيأتي.

و قد أشار سيبويه إلى جواز انتصابه على الحال حملًا على قولنا: " فيها رجلٌ قائمًا", و ذلك فرارًا من القبح, قال: « هذا باب ما ينتصبُ لأنَّه قبيحٌ أن يوصف بما بعده و يبنى على ما قبله و ذلك قولك: " هذا قائمًا رجلٌ"، و" فيها قائمًا رجلٌ", لَمَّا لم يجز أن تُوصَفَ الصفة بالاسم و قُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبحَ" مررت بقائم" و" أتاني قائمٌ"، جعلت القائم حالًا و كان المبني على الكلام الأول ما بعده، و لو حسُن أن تقول: " فيها قائمٌ" لجاز فيها" قائمٌ رجلٌ"، لا على الصفة، و لكنه كأنَّه لما قال فيها قائم قيل له مَن هو؟ و ما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله, و قد يجوز على ضعفه، و حُمِلَ هذا النصب على جواز" فيها رجلٌ قائمًا" و صار حين أُخر وجه الكلام، فرارًا من القبح»[12].

و ساق سيبويه في هذه المسألة بعض الشواهد الشعرية منها الشاهد الذي أورده ابن جني:

---

(1) الكتاب 2/ 122- 124 .

(2) معاني القرآن/ للفراء 168/1 .

(3) المقتضب 4/ 191، 192 .

(4) الأصول 225/2 .

(5) إيضاح الشعر: ص424 .

(6) شرح المفصل 20/2 .

(7) شرح الجمل 218/1 .

(8) شرح الكافية الشافية 738/2، 739 .

(9) شرح الكافية 327/2 .

(10) ارتشاف الضرب 1929/4 .

(11) التصريح 131/2، و همع الهوامع 127/3، و النحو الوافي 498/3 .

(12) الكتاب 122/2 .

قال ذو الرمة:

وَ تَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ[1]

أراد: ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة نصبها على الحال.

و قال الآخر:

وَ بِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَ إِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[2]

و قال كُثيّر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[3]

و أشار إلى كثرة ذلك في الشعر و قلته في سعة الكلام, قال: « و هذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر و أقل ما يكون في الكلام، و اعلم أنَّه لا يقال: " قائمًا فيها رجلٌ"، فإن قال قائل: اجعله بمنزلة" راكِبًا مرَّ زيدٌ"، و" راكبًا مرَّ الرجلُ"، قيل له: فإنَّه مثله في القياس، لأنَّ" فيها" بمنزلة " مرَّ", و لكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنَّ" فيها" و أخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، و ليس بفعل، و لكنهنَّ أُنزلنَّ منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل, فَأَجْرِه كما أجرته العرب و استحسنت، و من ثم صار" مررت قائمًا برجل" لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، و ليس بفعل، و العامل الباء, و لو حَسُنَ هذا لحسن" قائمًا هذا رجل"»[4].

و صرح المبرد بإعرابه حالًا عند تقدمه على المنعوت النكرة، و عقَّب على نصب: " مثلهم" في بيت الفرزدق:

---

(1) من الطويل، في ديوان ذي الرمة: ص116، قدم له و شرحه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1415 هـ- 1995 م، من شواهد: الكتاب 123/2، و شرح أبيات سيبويه/ لأبي جعفر النحاس: ص 123، تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986م، و الفسر 92/1 .

(2) من الطويل، مجهول قائله، من شواهد: الكتاب 123/2، و شرح عمدة الحافظ/ لابن مالك 422/1، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى. مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1397 هـ- 1977 م، و شرح ابن عقيل 257/2 و شرح الأشموني 247/1 .

(3) سبق تخريجه: ص30 .

(4) الكتاب 122/2- 124 .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

و قال: « فالرفع الوجه، و قد نصبه بعض النحويين، و ذهب إلى أنَّه خبر مقدم، و هذا خطأ فاحش و غلط بيِّن، و لكن نَصْبَه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدمًا، و تضمر الخبر فتنصبه على الحال، مثل قولك: " فيها قائمًا رجلٌ"، و ذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت، و الحال مفعول فيها، و المفعول يكون مقدمًا و مؤخرًا »[2].

و ذكر الزمخشري أنَّ تنكير ذي الحال قبيح إلَّا إذا قدمت عليه، كقول كثيِّر عزة السابق[3].

و علَّق ابن الشجري على المسألة، بقوله: « فإن قدَّمت صفة النكرة عليها صار ما كان ضعيفًا في التأخير لا يجوز غيره، تقول: في الدار قائمًا زيد، كما قال:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[4]

بَطَلَ كونه صفةً لما تقدم؛ لأن الصفة لا تكون إلا تابعة، و التابع لا يقع قبل المتبوع»[5].

و علَّل ابن يعيش لامتناع تقديمه، قائلًا: « فإن قدَّمت صفة النكرة نصبتها على الحال و ذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول, و إذا لم يجز تقديمها صفةً، عُدِل إلى الحال، و حُمل النصب على جواز" جاء رجلٌ ضاحكًا"، و صار حينَ قُدِّم وجه الكلام، و يُسمِّيه النحويون أحسن القبيحين، و ذلك أن الحال من النكرة

---

(1) من البسيط، في ديوان الفرزدق: ص167، شرحه و ضبطه و قدم له علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ- 1987 م، من شواهد: الكتاب 60/1، و المقرب/ لابن عصفور 102/1، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى، 1392 هـ -1972 م، و الجنى الداني/ للمرادي: ص189، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1992 م، و الخزانة 133/4 .

(2) المقتضب 4/ 191، 192 .

(3) المفصل في صنعة الإعراب/ للزمخشري: ص91, تحقيق د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م.

(4) سبق تخريجه: ص30 .

(5) أمالي ابن الشجري 9/3، تحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1992 م.

قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح»[1].

و ذكر السَّخاوي أنَّ قول النحاة بانتصاب" موحشًا" على الحال من" طلل" و العامل الجار و المجرور فيه نظر؛ لأنَّ الجار والمجرور إمَّا أن يُقال فيه ما قال سيبويه أو ما قال الأخفش، فإن قلنا بقول سيبويه فيرِد عليه اختلاف العامل في الحال و صاحبه؛ لأنَّ العامل في صاحب الحال معنوي، فكيف يكون الجار و المجرور عاملًا في الحال، و هو غير عامل في صاحبه؟![2].

ثم قال: و إن قلنا بقول الأخفش، فارتفاع" طلل" على أنَّه فاعل، و الرافع له الجار و المجرور، كما يرتفع بالفعل الذي هو نائب عنه, و لا مِرْيَة على قول الأخفش أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، بقي عليك أن العامل إذا كان غير متصرف لم تتقدم الحال عليه و لا على صاحب الحال، ألا ترى أنَّه لا يجوز" هذا قائمًا زيدٌ"و لا" قائمًا هذا زيدٌ", و الَّذي ينبغي أن يُقال: العامل في الحال الجار و المجرور, و صاحب الحال الضمير الذي في الجار و المجرور[3].

و ذكر ابن الحاجب بأنَّه يجوز أن يكون" موحشًا"حالًا من الضمير في" لعزة" و إنْ كان عائدًا على النكرة؛ لأنَّ ضمير النكرة معرفة خلافًا لبعض النحويين، و إذا كان معرفة فَجَعْل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدمةً عليها؛ لأنَّ هذا هو الكثير الشائع، و ذاك قليل نادر، فكان أولى[4].

أمَّا ابن مالك فقد وضَّح مذهب سيبويه بشكل مفصل في هذه المسألة، و ذكر أنَّ من مسوغات جَعْل صاحب الحال نكرة هو تقدم الحال على صاحبها، كقولك: " هذا قائمًا رجلٌ" كما ذكر سيبويه، ثم ساق كلام سيبويه السابق و ما استشهد به من شواهد شعرية مشيرًا إلى أنَّه حَمَلَ" هذا قائمًا رجلٌ" على جواز" فيها رجلٌ قائمًا" ، أي أنَّ صاحب الحال

---

(1) شرح المفصل 20/2، 21.

(2) سفر السعادة و سفير الإفادة/ للسخاوي 715/2، 716 بتصرف، تحقيق د. محمد أحمد الدالي. دار صادر، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، 1415 هـ– 1995 م. و انظر أيضًا: الخزانة 210/3، 211 .

(3) نفس المرجعين السابقين.

(4) أمالي ابن الحاجب 300/1، 301.

قد يكون نكرة دون مسوغ[1].

ثم قال ابن مالك: « و من المسوغات التي ذكرتها نحو قوله: " فيها رجلٌ قائمًا"، لكن على ضعف، لإمكان الإتباع، فإذا قُدِّم الحال زال الضعف، لتعذر الإتباع، و كان هذا بمنزلة قولنا في الاستثناء: " ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"، فإنَّ النصب مع تأخر المستثنى ضعيف؛ لإمكان الإتباع فإذا قُدِّم المستثنى لزم النصب في المشهور من كلامهم؛ لتعذر الإتباع"[2].

ثم صحَّح ابن مالك قول سيبويه، فقال: « ظهر من كلام سيبويه أنَّ صاحب الحال الكائن في نحو: " فيها رجلٌ قائمًا" هو المبتدأ، و ذهب قومٌ إلى أنَّ صاحبه الضمير المستكن في الخبر و قول سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فَجَعْلُه لأظهر الاسمين أولى من جعلِه لأغمضهما»[3].

و ذكر الرضي أنَّ تقدم الحال على صاحبه النكرة يؤمن التباس الحال بالصفة، فالصفة لا تتقدم على الموصوف، و أمَّا استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ[4]

فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال و صاحبها، إلَّا على مذهب الأخفش، من تجويز ارتفاع" زيد" في نحو: " في الدار زيدٌ" على أنَّه فاعل، و أمَّا عند سيبويه، فيلزم كون الضمير في: " لمية" ذا الحال[5].

ثم قال الرضي: « و من جَوَّزَ اختلاف العامل في الحال و صاحبها، و هو الحق، إذ لا مانع جَوَّزَ كون" لمية"، عاملًا في الحال، و كون" طلل" ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل: هلَّا جاز أن يكون معنى الابتداء، على مذهب سيبويه، أي أنَّ" طلل" مرتفع بالابتداء، هو العامل في الحال أيضًا، فيتحد عامل الحال و صاحبها.

قلت: ليس المعنى على أنَّ الابتداء بلفظ" طلل" للأسناد إليه، مقيد بكونه موحشًا، فكيف

---

(1) شرح التسهيل 332/2، 333 .

(2) نفسه 332/2، 333 .

(3) نفسه 333/2 .

(4) سبق تخريجه: ص30 .

(5) شرح الكافية 23/2 .

يعمل في الحال ما ليس مقيدًا به؟ »[1].

و أشار الرضي إلى أنَّ النعت إذا لم يصلح لمباشرة العامل إيَّاه، لم يقدم إلَّا ضرورة و النية به التأخير[2].

و ضعَّف أبو حيان تقديم الصفة على الموصوف نكرةً كان أو معرفة، مشيرًا إلى أنَّ الفصيح انتصابه على الحال إذا تقدم على الموصوف النكرة[3].

و أشار الأزهري إلى أنَّ قول الجمهور يخالف ما ذهب إليه سيبويه، حيث يرى الجمهور أنَّ " موحشًا" حال، و لكن صاحب الحال ليس هو النكرة المتأخرة، و إنَّما صاحبها هو الضمير المستكن في الظرف، فالحال لم تتقدم على صاحبها، و هذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال و صاحبها، و الصحيح المنع؛ لأنَّه يجب أن يكون عاملهما واحدًا[4].

و نقل البغدادي[5] عن شارح شواهد الموشح للخبيصي اعتراضًا على أنَّ الصفة إذا تقدمت على صاحبها النكرة أُعربت حالًا في بيت كثير السابق، و أنَّ هذا لا يصلح لمطلوبه من وجوه:

الأول: أنَّه محتمل غير منصوص؛ إذ لا نُسلِّم أنه حال من" طلل"؛ لجواز كونه حالًا من ضمير الظرف.

الثاني: أنَّه لو تأخر عن ذي الحال لا يلتبس بالصفة؛ لأنَّ ذا الحال مرفوع و الحال منصوب.

الثالث: أنَّه لا يجوز أن يكون حالًا من" طلل"؛ لأنَّه مبتدأ، و الحال لا تكون إلَّا من الفاعل أو المفعول أو ما في قوتهما.

ثم عقَّب البغدادي بأنَّ في كل من الأخيرين نظرًا ظاهرًا[6].

---

(1) نفسه 23/2، 24 .

(2) نفسه 327/2 .

(3) ارتشاف الضرب 1929/4 .

(4) التصريح 585/1 .

(5) الخزانة 210/3 .

(6) نفس المرجع السابق.

ثانيًا: المجيزون, و هم على قولين:

القول الأول: للفراء

ذهب الفراء إلى جواز تقدم الصفة على الموصوف النكرة مطلقًا، قال الفراء عند قوله عزَّ و جلَّ: ﴿ **أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ**﴾[1]: « و لو كانت" ذا مسغبة" تجعلها من صفة اليتيم، كأنَّه قال: أَوْ أطعم فِي يَوْم يتيمًا ذا مسغبة أَوْ مسكينًا»[2].

و اعترض عليه أبو جعفر النحاس، قال: « و روي عن الحسن و أبي رجاء أنَّهما قرءا ﴿ **وَ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ**﴾[3]، قال الفرّاء: و إن كان لم يذكر من قرأ" ذا مسغبة" هو صفة ليتيم أي: " يتيمًا ذا مسغبة", قال أبو جعفر: و الغلط في هذا بيِّن جدًّا؛ لأنَّه لا يجوز أن تتقدم الصفة قبل الموصوف، و لست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب " المعاني" ؟ و لكن يكون" ذا مسغبة" منصوبًا بأطعم، و يتيمًا بدلًا منه»[4].

---

(1) البلد: (14).

(2) معاني القرآن/ للفراء 265/3 .

(3) سبق تخريج الآية, في رقم(2).

(4) إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس ص1325، اعتنى به خالد العلي. دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1429 هـ- 2008 م، و القراءة السابقة أيضًا نسبت إلى الحسن و أبي رجاء في: المحتسب/ لابن جني 362/2، تحقيق: علي النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1415 هـ- 1995 م، و المحرر الوجيز/ لابن عطية 623/1، تحقيق الرحالة الفاروق و عبد الله بن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد إبراهيم و محمد الشافعي الصادق العناني. مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، قطر، الطبعة الثانية، 1428 هـ- 2007 م، " أضاف ابن عطية إليهما علي بن أبي طالب- رضي الله عنه-، و الجامع لأحكام القرآن/ للقرطبي 70/20، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- = مصر، الطبعة الثانية، 1353 هـ- 1935 م، و تفسير البحر المحيط/ لأبي حيان 471/8، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1993 م.

القول الثاني: قول كثير من النحاة

ذهب كثير من النحاة، كالفراء[1] في أحد أقواله، و ابن مجاهد[2], و أبي جعفر النحاس[3] و الفارسي[4], و ابن جني[5]، و غيرهم[6] إلى جواز تقدم النعت على المنعوت إذا صلح لمباشرة العامل.

فإن كانا معرفتين، أو كانت النعت معرفة، و كان صالحًا لمباشرة العامل أُعْرِبَ بمقتضى العامل(حسب موقعه من الجملة)، و جُعِلَ المنعوت بدلًا في الغالب من النعت، أو نعتًا أو عطف بيان و غيره، و ذلك حسب مقتضى السياق كما سيأتي.

و استدلوا بالسماع، و منه قراءة الحسن و أبي الرجاء[7] السابقة في قوله تعالى: ﴿ **وَ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ**﴾[8]، ﴿ **يَتِيمًا ذا مَقْرَبَةٍ**﴾[9]

قدم النعت المعرفة" ذا مسغبة" على المنعوت النكرة" يتيمًا"، و" يتيمًا": بدل[10].

قال ابن جني في توجيه نصب" ذا مسغبة" في هذه القراءة: هو منصوب، و يحتمل نصبه

---

(1) معاني القرآن 67/2 .

(2) السبعة في القراءات/ لابن مجاهد: ص362، تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1400 هـ .

(3) إعراب القرآن: ص476، 1325 .

(4) إيضاح الشعر: ص430، و الحجة للقراء السبعة/ لأبي علي الفارسي ص25، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي. راجعه و دققه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق. الناشر دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993 م.

(5) المحتسب 362/2 .

(6) المحرر الوجيز 219/5، 623/8، ، و التبيان في إعراب القرآن/ للعكبري 488/2، 666، تحقيق سعد كريم الفقي. دار اليقين للنشر والتوزيع- المنصورة، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م، و الجامع 339/9، 343/14، 70/20، و شرح التسهيل 319/3، 320، و شرح الكافية 326/2، 327، و ارتشاف الضرب 1929/4، ، و البحر المحيط 393/5، 471/8، و التصريح 131/2، و النحو الوافي 498/3، 499 .

(7) سبق تخريج القراءة: ص37.

(8) سبق تخريج الآية: ص37 .

(9) البلد: (15).

(10) إعراب القرآن/ للنحاس: ص1325، و المحرر الوجيز 8/ 623، و الجامع70/20، و البحر المحيط 471/8 .

أمرين:

أظهرهما أن يكون مفعول" إطعام"، أي: و أن تطعموا ذا مسغبة، و " يتيمًا" بدل منه كقولك: " رأيت كريمًا رجلًا", و يجوز أن يكون" يتيمًا" وصفًا لذي مسغبة، كقولك: " رأيت كريمًا عاقلًا"، و جاز وصف الصفة الذي هو كريم؛ لأنَّه لما لم يجز على موصوف أشبه الاسم...فهذا أحد وجهي قوله: " ذَا مَسْغَبَةٍ".

و الآخر أن يكون أيضًا صفة، إلَّا أنَّه صفة لموضع الجار و المجرور جميعًا، و ذلك أنَّ قوله: ﴿ فِي يَوْمٍ﴾[1] ظرف، و هو منصوب الموضع، فيكون وصفًا له على معناه دون لفظه[2].

و منه أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[3]، ﴿ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[4] في قراءة جر لفظ الجلالة" اللهِ"، لابن كثير و أبي عمرو و عاصم و حمزة و الكسائي[5].

قدَّم النعت المعرفة" العزيز الحميد" على المنعوت المعرفة لفظ الجلالة" الله" و أُعْرِبَ المنعوت بدلًا[6].

و ذكر الزمخشري أنَّ قوله: " اللَّهِ" عطف بيان للعزيز الحميد؛ لأنَّه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبته, و اختصاصه بالمعبود الذي تحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا[7].

و قيل منه أيضًا: قوله تعالى: ﴿ وَ غَرَابِيبُ سُودٌ﴾[8].

سود: بدل من" غرابيب"[1]، قال أبو عبيدة: الغربيب الشديد السواد، ففي الكلام تقديم

---

(1) سبق تخريج الآية: ص37 .

(2) المحتسب 362/2 .

(3) إبراهيم: (1).

(4) نفس السورة: (2).

(5) نسبت لهم في: السبعة: ص362، و الحجة: ص25، و نسبت لبقية القراء باستثناء نافع و ابن عامر في: المحرر الوجيز 219/5، و الجامع339/9، و نسبت قراءة الرفع" اللهُ" إلى نافع و ابن عامر في جميع المصادر السابقة.

(6) معاني القرآن/ للفراء 67/2، و السبعة: ص362، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص476، و الحجة: ص25، و المحرر الوجيز 219/5، و التبيان في إعراب القرآن 488/2، و الجامع339/9، و البحر المحيط 393/5 .

(7) تفسير الكشاف/ للزمخشري 544/13، اعتنى به و خرج أحاديثه و علق عليه خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1430 هـ- 2009 م، و انظر أيضًا: البحر المحيط 393/5 .

(8) فاطر: (27).

و تأخير، و المعنى: و من الجبال سود غرابيب, و العرب تقول للشديد السواد الذي لونه كلون الغراب: أَسْوَدُ غِرْبِيبٌ[2].

قال العكبري: « الأصل: وَ" سُودٌ غَرَابِيبُ"؛ لأنَّ الغربيب تابع للأسود، يقال: أَسْوَدُ غِرْبِيبٌ كما تقول: أَسْوَدُ حَالِكٌ»[3].

و ذكر الرضي أنَّ حق" غربيب" أن يتبع" أسود" لكونه تأكيدًا له، نحو: أَحْمَرُ قَانِىء[4].

و من شواهدهم الشعرية، قول النابغة:

وَ الْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَ السَّنَدِ[5]

و منه أيضًا قول الآخر:

وَ لَكِنَّي بُلِيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ وَ مُنَكَّرَةٌ جُسُومُ [6]

و أصل الكلام في الشاهد الأول: المؤمن الطير العائذات، فلما قدم النعت على المنعوت و صلح لمباشرة العامل، صار هو معمول العامل، و أصبح" الطير" بدلًا من " العائذات"[7].

و في الآخر: و جسوم منكرة، فجسوم: بدل من" منكرة"[8].

و عقب ابن يعيش على بيت النابغة، قائلًا: « " العائذات" يحتمل أمرين: أن يكون مجرورًا, و أن يكون منصوبًا، فمَن جعله مجرورًا؛ كانت الكسرة عنده علامة الجر على حد " الحَسَنُ الوجهِ"، و" الضَّاربُ الرَّجلِ"، و جَرَّ" الطير" بإضافة" العائذات" إليه على حد

---

(1) الجامع343/14، و شرح الكافية 327/2، و ارتشاف الضرب 1929/4 .

(2) الجامع 342/14، 343 .

(3) التبيان في إعراب القرآن 666/2 .

(4) شرح الكافية 327/2 .

(5) من البسيط، في ديوان النابغة الذبياني: ص15، شرح و تقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1416 هـ- 1996 م. و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص430، و المفصل: ص123، و شرح الجمل 218/1 .

(6) من الوافر، بلا نسبة، و هو من شواهد: شرح التسهيل 320/3، و المساعد 418/2 .

(7) إيضاح الشعر: ص430، و شرح الجمل 219/1 و شرح الكافية 326/2 .

(8) شرح التسهيل 320/3، و المساعد 418/2 .

" هذا الضاربُ الرجلِ"، و" الحسنُ الوجهِ"، و ذلك أنَّك لما أوقعت اسم الفاعل الَّذي هو " المؤمن" على" العائذات"، و أضفته إليه تخفيفًا على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ احتمل أشياءَ من أَنَاسيَّ، و غيرهم، فبيَّنَ ذلك بإضافته إلى الطير, و من نصبه كانت الكسرة عنده علامة النصب على حد قولك: " الضاربُ الرَّجلَ" بالنصب، و يجوز مع ذلك خفضُ " الطير" و نصبُه، فالخفض على الإضافة على ما سبق على حد" رأيتُ الضاربَ الرَّجلِ" و مَنْ نصبه فعلى البدل من" العائذات"، أو عطفِ البيان، أو على التشبيه بالمفعول»[1].

الترجيح

يبدو من الآراء السابقة أنَّ تقديم النعت على المنعوت مع بقائه نعتًا غير جائز، أمَّا إذا تقدَّم على المنعوت النكرة و لم يصلح لمباشرة العامل كما في قول كثير عزة و غيره فالغالب إعرابه حالًا.

أمَّا إذا تقدَّم النعت على المنعوت و صلح النعت لمباشرة العامل كما نصَّ عليه النحاة و وجَّهوا الأعراب فيه، و ذلك بإعرابه حسب موقعه من الجملة, و امتناع إعرابه نعتًا فيظهر لي جوازه في سعة الكلام؛ نظرًا لكثرة الشواهد، من القرآن و من كلام العرب.

و أخيرًا بقي قول الفراء، و يبدو لي أنَّه ضعيف لأمرين:

= الأمر الأول أنَّه قول منفرد، و لم أجد من أيده فيما ذهب إليه.

= الأمر الثاني أنَّه ورد عليه اعتراض أبي جعفر النحاس, هذا و الله أعلم بالصواب.

---

(1) شرح المفصل 169/2، 170 .

المبحث الثالث: الحذف

- **الحال الجامدة المؤولة بالمشتق في قوله:**

قَبَّلْتُهَا وَ دُمُوعِي مَزْجُ أَدْمُعِهَا وَ قَبَّلَتْنِي عَلَى خَوْفٍ فَمًا لِفَمِ

- **حذف المستثنى منه في قوله:**

وَ أَكْثَرُ مَا تَلْقَى أَبَا الْمِسْكِ بِذْلَةً إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ

- **حذف الهمزة و إرادتها في قوله:**

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ

- **حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس**

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَ مَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

- **رفع جواب الشرط المضارع في قوله:**

وَ مَنْ يَجْعَلِ الضِّرْغَامَ لِلصَّيْدِ بَازَهُ يُصَيِّرُهُ الضِّرْغَامُ فِيمَا تَصَيَّدَا

الحال الجامدة المؤولة بالمشتق

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

قَبَّلْتُهَا وَ دُمُوعِي مَزْجُ أَدْمُعِهَا وَ قَبَّلَتْنِي عَلَى خَوْفٍ فَمًا لِفَمِ[1]

قال ابن جني: « نصب" فمًا" على الحال، كما تقول: "كلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ"، و تفسيره: مشافهًا إلَّا أنَّ المسموع" فاهُ إلى فِيَّ"، فقاس هو هذا عليه، كما قال أيضًا:

فَلَا يُبَلْ قَاتِلٌ أَعَادِيَهُ أَقَائِمًا نَالَ ذَاكَ أَمْ قَاعِدْ[2]

فقياس" لَا يُبَلْ" على" لَمْ يُبَلْ" و هو المسموع»[3].

و قال الشيخ أبو العلاء المعري- رحمه الله- :« نصب" فَمًا" بفعل مضمر، أو اسم فاعل يقوم مقام الفعل، كأنَّه قال: جَعَلَتْ فَمَها إلى فَمِي، أو جاعلةً فمَها إلى فمي، و قوله: " فَمًا" موضوع موضع الحال، و كذلك قولهم: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ"، أي جاعلًا فاهُ إلى فِيَّ، و أما قول الشاعر:

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَ أَيْقَنَ أَنَّنِي بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ صَاحِبٍ لَا أُسَاوِرُهْ

فَقُلْتُ لَهُ فَاهًا لِفِيكَ فَإِنَّهَا قَلُوصُ اِمْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَاذِرُهْ[4]

فقوله: " فاهًا لفِيك" منصوب بفعل مضمر، كأنَّه قال: " تُلْقي فاهًا إلى فيك"، يعني: الداهية، أو ضربة، أو طعنة، استعارها فمًا، و" هوَّاس" يعني: أسدًا يطلب شيئًا بالليل، و" تحسَّب" أي: تظنَّن من حسبت الشيء»[5].

---

(1) من البسيط، في ديوانه: ص36, و هو من شواهد: الفسر 451/3, و شرح الواحدي 104/1, و التبيان في شرح الديوان 37/4 .

(2) من المنسرح، في ديوانه: ص555, و هو من شواهد الفسر 451/3 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص255 .

(4) من الطويل، لأَبي سِدْرَةَ الهجمي، و قيل: الأسدي، و هما من شواهد: الكتاب 315/1، 316، و روي فيه صدر البيت الأول: " و أقبل" مكان"و أيقن", و روي فيه عجزه: " بِهَا مُفْتَدٍ من وَاحِدٍ لَا أُغَامِرُهْ", و النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري ص506، تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1401 هـ- 1981 م. ، و روي فيه عجزه: " أُنَاظِرُهُ" مكان"أُسَاوِرُهْ", و روي عجز البيت الأول بنفس رواية الكتاب, في: شرح المفصل 301/1، و الخزانة 116/2، 118 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص255 .

أورد أبو المرشد المعري واحدة من مسائل الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، و هي الدالة على مفاعلة في قولهم: "كلمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ"، و نقل إلينا توجيهين لإعراب كلمة " فمًا" في بيت المتنبي السابق, الأول لابن جني, على أنَّها" حال", و الثاني لأبي العلاء المعري, على أنَّها " مفعول به"، فاختلاف العالمين الجليلين في هذا الإعراب ناتج لقياسهم قول المتنبي على المقولة الشهيرة"كلمتهُ فاهُ إلى فِيَّ" الَّتي اختلف فيها العلماء كما سيأتي ضمن المسألة, و قد اختلف شراح بيت المتنبي في إعراب"فمًا" فيما نقل أبو المرشد المعري، و ذكر أنَّها تتردد بين وجهين في الإعراب، و بقي وجه ثالث لم يعرض له، و فيما يأتي تفصيل ذلك و بيانه:

الوجه الأول: أنَّها" حال"

فيكون" فمًا" منصوبًا على الحال، و هذا الوجه قد نقله أبو المرشد عن ابن جني، و هو صريح كلام ابن جني في شرحه[1]، و ذكره الواحدي من غير أن ينسبه إلى ابن جني، فقال: « أي بكينا جميعًا حتى امتزجت دموعي بدموعها في حال التقبيل، و نصب" فمًا" لأنَّه وضعه موضع اسم الحال كما تقول: " كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ" أي: مشافهًا»[2].

و هو أيضًا صريح كلام العكبري من غير نسبة لأحد, قال:« الإعراب: نصب (فمًا) على الحال كقولك: كلمته فاه إلى فيّ، أي مشافهة...المعنى: يقول: لما بكينا جميعًا امتزجت دموعها بدموعي، في حال التقبيل و مزج مصدر بمعنى المفعول، يفيد فائدة المزاج، أي ما يمزج بالشيء و ليس بمعنى الفاعل, يقول: دموعي مازجت أدمعها، أي امتزجت بها، و المعنى: أنَّهما تقاربا حتى اختلطت دموعهما حال التقبيل»[3].

و ذكره أيضًا البرقوقي من غير نسبة ، قال:« يقول: بكينا جميعًا حتى امتزجت دموعي بدموعها في حال التقبيل؛ يعني أنَّهما تقاربا حتى اختلطت دموعهما حال التقبيل، و نصب "فمًا" على:

(1) الفسر 3/ 451، 452 .

(2) شرح الواحدي 104/1 .

(3) التبيان في شرح الديوان 37/4 .

الحال، كقولك كلمته فاه إلي فمي: أي مشافهة»[1].

وهذا التخريج هو ظاهر كلام سيبويه في قولهم: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ" جواز انتصابه على الحال و تقدير الكلام عنده: كلمتهُ مشافهةً, قال في " باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة و لا مصادر لأنَّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنَّه مفعول به" : « و بعض العرب يقول: " كلمتُهُ فوهُ إلى فِيَّ" ، كأنَّه يقول: كلمته و فوه إلى فيَّ, أي كلمته و هذه حاله, فالرفع على قوله: كلمتُه و هذه حاله، و النصب على قوله: كلمتُه في هذه الحال، فانتصب لأنَّه حال وقع فيه الفعل...و اعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، و ذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: كلمتُه فاهُ, حتى تقول: إلى فِيّ، لأنَّك إنَّما تريد مشافهةً, و المشافهة لا تكون إلَّا من اثنين، فإنَّما يصح المعنى إذا قلت إلى فيَّ»[2].

و تبعه المبرد[3], و كثير من العلماء, كالسيرافي[4], و ابن الحاجب[5], و ابن مالك[6] و غيرهما[7].

و صرَّح السيرافي أنَّه اسم وضع موضع المصدر مشافهة التي معناها: مشافهًا, و جعلوه من الشاذ المحمول على غيره, لأنَّه معرفة, و أنَّه اسم غير صفة, فصار بمنزلة قولك: الجماء الغفير, و رجع عوده على بدئه[8].

و نقل أبو حيان عن الفارسي أنَّه زعم أنَّ" فاه" حالٌ نائبة مناب " جاعلًا" ثم حُذِف و صار العامل كلمته[9].

---

(1) شرح البرقوقي 153/4, 154 .

(2) الكتاب 391/1، 392 .

(3) المقتضب236/3 .

(4) شرح الكتاب/ لأبي سعيد السيرافي 2/ 282 , تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.

(5) الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب 339/1، 340، تحقيق موسى بناي العليلي. مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1402 هـ- 1982 م.

(6) شرح التسهيل 322/2-325 .

(7) المساعد 10/2، و التصريح 575/1، و النحو الوافي 370/2 .

(8) شرح الكتاب 2/ 282 .

(9) ارتشاف الضرب 3/ 1559.

و ذكر أبو حيان أنَّ الفارسي قد أشار إلى أنَّ قوله السابق هو مذهب سيبويه[1].

و لم أجد ما نقله عن الفارسي في الكتب التي بين أيدينا, و لعله ذكره في موضع آخر.

غير أنِّي وجدت الفارسي في "المسائل المنثورة" قد قال بما قال به سيبويه هنا, قال:« إذا قلت: "رَجَعَ فلانٌ عودَهُ على بدئِه", نصبت "عودَه" لأنَّه وقع في موقع الحال, أردت: عائدًا»[2]

و قد لاقى هذا المذهب ردًا من بعض العلماء, حيث ذكر ابن عقيل أَّن جعل" فاه" اسمًا واقعًا موقع المصدر الواقع موقع الحال, أي مشافهة, ثم يؤول هذا بمشافهٍ و بمشافهةٍ قدَّره سيبويه لكنه تفسير معنى؛ فإنَّ الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدرية لا بد أن يكون نكرة, كذا زعم سيبويه و فيه بحث و نظر[3], و اتفق معه السيوطي في هذا الرد[4], و أضاف السيوطي أنَّه لابد أن يكون له مصدر من لفظه, كالدِّهنِ و العطاءِ و" فاه إلى فيَّ" ليس كذلك[5].

و يتضح مما سبق أنَّ ابن جني قد سلك مذهب سيبويه و البصريين في هذه المسألة, و تبعه أغلب الشراح و أجمعوا على ترجيح هذا الرأي عند شرحهم لبيت المتنبي.

الوجه الثاني: أنَّها مفعول به لفعل أو وصف محذوف

نقل أبو المرشد عن أبي العلاء المعري أنَّه نصب "فماً" بفعل مضمر، أو باسم فاعل يقوم مقام الفعل، كأنَّه قال: جَعَلَتْ فَمَهَا إلى فمِي، أو جاعلةً فمَها إلى فمِي، فإنَّ هذا الوجه المنقول عنه يتفق مع اختيار الكوفيين كما سيأتي, و هذا القول الَّذي نقله لنا أبو المرشد لم أجده عند أبي العلاء المعري في شرحه" معجز أحمد"، و ربما قال به في" اللامع العزيزي"، غير أنَّني وجدت أبا العلاء المعري قد قال بما قاله ابن جني في إعراب" فم" في البيت، فقال: « و فمًا: نصب على الحال, يقول قبلتها عن الوداع في حال عناقي لها, و كانت الدموع ممتزجة، و قبلتني هي أيضًا، خوفًا من الرقباء أو خوف الفراق، في حال تقبيله إيَّاها في الفم، أي في حال التصاق الفم بالفم

(1) ارتشاف الضرب 1559/3 .

(2) المسائل المنثورة/ لأبي علي الفارسي, ص37, تحقيق و تعليق: د. شريف عبدالكريم النجار, دار عمار للنشر و التوزيع .

(3) المساعد 10/2 .

(4) همع الهوامع 225/2 .

(5) نفسه.

»[1].

فلعله زاد على ذلك وجهًا آخر في شرحه الآخر, و الله أعلم.

و لم أطَّلع على هذا الوجه لدى أحد من الشرّاح منقولاً عن أبي العلاء، غير أنَّ أبا البقاء العكبري قد ذكر مثل هذا الوجه من غير أن ينسبه إلى أبي العلاء، و إنَّما نسبه إلى الخطيب، فقال: « و قال الخطيب: نَصَبَهُ بفعلٍ مُضْمر، أو اسم فاعل يقوم مقام الفعل, يريد: جعلتْ فَمَهَا إلى فمي، أو جاعلةً فمها إلى فمي»[2].

و هذا التخريج هو مذهب الكوفيين في المقولة السابقة"كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ "كما ذكر كثير من العلماء, كابن يعيش, و ابن مالك, و الرضي, و أبو حيان, و الأزهري, و السيوطي[3].

و قد مال الفارسي في الحلبيات لمذهب الكوفيين, كما قال ابن عقيل[4].

فالكوفيون ينصبون" فاه" على أنَّه" مفعول به" بإضمار" جاعلًا", و التقدير عندهم: كلمتُهُ جاعلًا فاهُ إلى فيَّ[5], و قيل بإضمار" ملاصقًا", و التقدير: كلمته ملاصقًا فاه إلى فيَّ [6].

و قد ذكر ابن مالك أنَّ الأصل في "كلمته فاهُ إلى فِيَّ" عند أصحاب هذا المذهب هو: جاعلًا فاه إلى فيَّ, فحذف الحال و بقي معموله كالعوض عنه[7].

و يتضح من كلام ابن مالك أنَّ الحال عند الكوفيين هو الوصف المحذوف" جاعلًا", و يجعلون " فاه" منصوبًا به.

و أضاف ابن مالك أنَّ هشام الكوفي قد أجاز القياس على"كلمته فاهُ إلى فِيَّ", فيقال على رأيه:

---

(1) معجز أحمد 133/1 .

(2) التبيان في شرح الديوان 37/4 .

(3) شرح المفصل 15/2-16، و شرح التسهيل 324/2، و شرح الكافية 21/2، و ارتشاف الضرب 1559/3، و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(4) المساعد 10/2، و لم أجد هذا القول عند الفارسي في" المسائل الحلبيات" أو في مصنفاته الأخرى.

(5) شرح المفصل 15/2-16، و شرح التسهيل 324/2، و شرح الكافية 21/2، و المساعد 10/2، و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(6) شرح المفصل 15/2- 16.

(7) شواهد التوضيح: ص193، 194 , تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر، 1376 هـ- 1957 م .

ماشيتُهُ قدمَهُ إلى قدمي, و كافحتُهُ وجهَهُ إلى وجهي[1].

و نقل النحاة عن ابن خروف أنَّ الفراء قد حكى: حَاذَيْتُهُ رُكْبَتَهُ إِلَى رُكْبَتِي, وَ جَاوَرْتُهُ بَيْتَهُ إِلَى بَيْتِي وَ صَارَعْتُه جَبْهَتَهُ إِلَى جَبْهَتِي, بالرفع و النصب[2].

و رُدَّ بامتناع القياس عليه؛ لأنَّ فيه إيقاع جامد موقع مشتق, و إيقاع معرفة موقع نكرة, و إيقاع مركب موقع مفرد, بل يقتصر فيه على المسموع؛ لأنَّ الوارد منه قليل, و بأقل من هذا الشذوذ يُمْتَنع القياس, إذ لو كان بإضمار" جاعلًا", لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره, و لجاز أن تقول: كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إلى وَجْهِي, و عَيْنَهُ إلى عَيْنِي[3].

و يتضح مما سبق أنَّ أبا العلاء هنا سار على مذهب الكوفيين في "اللامع العزيزي", أمَّا في" معجز أحمد" فقد سار على نهج سيبويه و البصريين كما ذكرت سابقًا .

الوجه الثالث: أنَّها منصوبة على نزع الخافض.

و هذا المذهب لم يذكره أبو المرشد، و لم يشر إليه أحد من الشرَّاح, بل نقله عدد من النحاة و هو مذهب الأخفش , فقد ذهب إلى أنَّ أصل"كلمته فاهُ إلى فِيَّ " هو: كلمته من فيهِ إلى فِيَّ, فحذف حرف الجر" مِنْ", و تَعَدَّى الفعل بنفسه, فَنَصَبَ ما كان مجرورًا[4].

و قد نقل النحاة أنَّ المبرد قد ردَّ مذهب الأخفش, و ذكر أنَّ تقدير الأخفش لا يُعْقَل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فمِ غيره، إنَّما يتكلم كل إنسان من فِيّ نفسه[5].

و نقل ابن هشام أيضًا ردَّ المبرد السابق, و ذكر أنَّ المبرد قد زاد في الكلام, و قال: « و قد يكون أبو الحسن إنَّما قال ذلك في"كلمني فاهُ إلى فِيَّ"، أو قاله في ذلك و حمله على القلب لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس: فلنعدل إلى مثال غير هذا»[6].

---

(1) شرح التسهيل 325/2 .

(2) شرح التسهيل 325/2، و ارتشاف الضرب 1560/3، و المساعد 10/2، 11 .

(3) شرح المفصل 15/2-16، و شرح التسهيل 325/2، و المساعد 10/2، و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2، 226 .

(4) شرح التسهيل 324/2، و شواهد التوضيح: ص193, 194، و ارتشاف الضرب 1559/3، و المساعد 10/2، و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(5) ارتشاف الضرب 1560/3، و المساعد 10/2، و التصريح 575/1 .

(6) مغني اللبيب 45/6 .

و أجاب أبو علي الفارسي على هذا الرد, قائلًا: « إنَّما يُقَال ذلك في معنى كلمنِي و كلمتُه فهو من المفاعلة, فلما تضمَّن كلمته معنى كلمني و كلمته صحَّ ذلك , أي: لم يكلمني من كتابة و لا بواسطة, و العرب إذا ضمَّنت شيئًا معنى شيء علَّقت به ما يتعلق بذلك الشيء»[1].

و من الردود الأخرى على مذهب الأخفش, ما ذكره ابن عقيل و السيوطي بأنَّه قد رُدَّ من العلماء؛ لأنَّه لم يوجدْ حذف حرف ملتزمًا[2].

و زاد السيوطي في القول, و ذكر أنَّه لو كان معنى" مِنْ" مقصودًا لقيل: " مِنْ فِيَّ إلى فيهِ" إذا أُظْهِرَتْ, و" فِيَّ إلى فيه" إذا قُدِّرَتْ, و قد ورد في الحديث: " أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ فَاهُ إِلَى فِيَّ"[3], و مبدأ الإقراء من فم النبي- صلى الله عليه و سلم- على ما هو الظاهر في الغاية[4].

الترجيح:

يظهر مما سبق إجماع الشراح على ترجح وجه النصب على الحال في بيت المتنبي قياسًا على قولهم: كلمتهُ فاهُ إلى فِيَّ, و لأنَّ جميع التفسيرات المذكورة لبيت المتنبي أقرب إلى الحال, حيث أجمعوا على المعنى المراد, بقولهم: امتزجت دموعي بدموعها في حال التقبيل. فابن جني و كذلك أبو العلاء في أحد أقواله, و جميع الشراح هم على مذهب سيبويه في هذه المسألة, و لم يخالفهم إلَّا الخطيب, و أبا العلاء في قوله الذي نقله عنه أبو المرشد.

و أرى – والله أعلم- صحة ما أجمع عليه الشراح, لأنَّ مذهب سيبويه هو الراجح فيما يبدو لي و ذلك لعدة أسباب, هي:

أولًا: لقول ابن مالك الَّذي رجح هذا المذهب لتوافر النظائر و لعدم وجود اللبس, قال: « و أولى

---

(1) المساعد 10/2، و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(2) المساعد 10/2، و همع الهوامع 225/2 .

(3) رواه البخاري في الجامع المسند الصحيح 25/5، باب مناقب عمار، و حذيفة رضي الله عنهما، رقم الحديث: 3742، من قول أبي الدرداء, بلفظ: "...من فيهِ إلى فِيَّ", تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

(4) همع الهوامع 225/2 .

الثلاثة أولها؛ لأنَّه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لَبْس و لا عدم للنظير, و ذلك موجود بإجماع في هذا الباب و غيره فَوَجَبَ الحكم بصحته, و من نظائره المستعملة في هذا الباب" بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ", و" بعتُ الشَّاءَ شاةً و دِرْهَمًا", و" الْبُرَّ قَفِيزًا بِدِرْهَمٍ", و" الدَّارَ ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ", فلا خلاف في أنَّ يدًا و شاةً و قفيزًا و ذراعًا منصوبة نصب الحال لا نصب المفعول به, و لا نصب المسقط منه حرف الجر, فإذا أجرى ذلك المجرى " كلمته فاه إلى فيَّ" توافقت النظائر و أُمن الضائر, بخلاف تقديرنا" جاعلًا" أو" مِنْ" فلا نظير له في هذا الباب, و في التقدير ضعف زائد؛ و هو أنَّه يلزم منه تقدير" مِنْ" في موضع " إلى", و دخول " إلى" في موضع" مِنْ"»[1].

ثانيًا: لقول الرضي الَّذي أكد انتصاب الجملة على الحال بمعنى مشافهًا؛ و ذلك لوضوح معنى الجملة المشار إليه؛ لذا قامت الجملة مقام المفرد و أدت معناه, قياسًا على قول العرب: " جَاؤُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهِمْ", قال: « قولهم: " جَاؤُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهِمْ"...الأصل فيه أن يكون" قضُّهم" مبتدأ، و" بقضيضهم" خبره، مثل قولهم: "كلمته فاهُ إلى فيَّ"، أي: فوه إلى فيَّ، و هو هاهنا أظهر لأنَّهم استعملوه على الأصل، فقالوا: كلمته فوه إلى فيَّ، ثم انمحى عن الجملتين- أعني: " قضهم بقضيضهم"، و" فوه إلى فيَّ"- معنى الجملة و الكلام لما فُهم منها معنى المفرد؛ لأنَّ معنى" فوه إلى فيَّ": صار مشافهًا، و معنى" قضَّهم بقضيضهم": كافةً، فلما قامت الجملة مقام المفرد و أدت مؤداه أعرب ما قَبِلَ الإعرابَ منها، و هو الجزء الأول، إعرابَ المفرد الذي قامت مقامه"[2].

= أمَّا المذهب الثاني للكوفيين الَّذي يُقدِّرون فيه الحال فعلًا أو وصفًا محذوفًا , و ينصبون به " فاهُ" على أنَّه مفعول به, فهذا القول ضعيف لأنَّه يحوج إلى تقدير، و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى كما أنَّ هذا التقدير لا حاجة إليه في الكلام، كما أنَّ هذا المحذوف يُفسد المعنى، إذ المتكلم لا يُتصوَّر أن يجعل فاه إلى فيِّ مَنْ يحدثه، فالأمر ليس على حقيقته، لذلك كان التقدير بعيدًا عن المراد، مما يجعل هذا القول بعيدًا, لأجل ذلك كله كان وجه النصب على المفعولية في بيت المتنبي مردودًا و ضعيفًا, و الله تعالى أعلم.

= و أمَّا المذهب الثالث و هو قول الأخفش فليس ما ذهب إليه الأخفش براجح، لأمورٍ:

---

(1) شرح التسهيل 324/2، 325 .

(2) شرح الكافية 18/2 .

1- ليس هناك من دليل على تقدير حرف الجر، إذ لم يثبت الجر بالحرف في نحو ذلك حتى يمكن أن يُستدَلَّ به على أنَّه الأصلُ فيه، و أنَّ النصب ناشئٌ عن نزع هذا الخافض.

2- فساد المعنى لو قيل بهذا التقدير، لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فِيّ غيره، و إنَّما يتكلم من فِيّ نفسه، و قد أجيب عن ذلك بأنَّه محمول على القلب، و هو تكلُّف ظاهر.

3- عدم اطراد هذا التقدير، إذ إنَّ هذا التقدير لو صدق في نحو: "كلَّمني فاهُ إلى فِيَّ" فلا يصدق في نحو: "كلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيِّ", و الله تعالى أعلم.

حذف المستثنى منه

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ أَكْثَرُ مَا تَلْقَى أَبَا الْمِسْكِ بِذْلَةً إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ[1]

قال أبو علي(ابن فورجه):«...و قد سها أبو الفتح فيه سهوًا بيّنًا، قال في تفسيره: يقول: إذا تكفَّرَتْ الأبطال فلبست الثياب فوق الحديد خشيةً و استظهارًا، فذلك الوقت أشد ما تكون تبذلًا للضرب و الطعن، و هذا أيضًا من جناية العجلة، و لو تثبت لم يضرب عنه هذا القدر، و ما الحاجة بنا إلى هذا التعسف، بل ما الحاجة بالأبطال أن تلبس الثياب فوق دروعها، و إنَّما يفعل ذلك مَنْ يحتال لحرب مَنْ يخشى حربه، إذا كان يكاتمه أو همَّ بغيلة و هو يخشى ظهور أمرها، فسيظهر لحرب مَنْ يدفع أن دوفع، و إنَّما معنى البيت ما أقول: و هو أنَّه إذا لم يصن البدنَ إلَّا الحديدَ ثيابُ، فحذف البدن لعلم المخاطب به، يعني في الحال التي لا يصون الإنسان ثيابه عن وخز الرِّماح و ضرب السيوف، بل يحتاج بها إلى الحديد فالحديد على هذا نُصب لأنَّه استثناء مقدم، و ظنَّ الشيخ أبو الفتح أنَّه يقول: إذا لم يصنْ الثيابُ إلَّا الحديدَ، فهلَّا خصمَ نفسَه و قال: قد تصون الثياب بدنَ لابسِها أيضًا، في الحال التي تظاهر بها على درعه، و لعمري إنَّ اللفظ مزلة، و الإنصاف بنا و به أولى و ترك اللجاج أحسن»[2].

الدراسة:

هذه المسألة تختلف عن بقية المسائل، لأنَّ الكلام فيها عن الإعراب لم يكن بصورة مباشرة، و إنَّما هو مفهوم مما قاله الشراح في معنى البيت، و بخاصة في الكلام الذي قاله ابن جني في شرحه للبيت، كما أنَّ ما قِيل في المسألة من إعراب لا يخالف القواعد النحوية، و إنَّما وقع الخلاف فيه لما ارتبط بالمعنى الذي يريده الشاعر، و الظاهر أنَّ في

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص480, و هو من شواهد: الفسر 602/1, و الفتح على أبي الفتح/ لابن فورجه ص85، تحقيق عبد الكريم الدجيلي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الثانية، 1987 م، و شرح الواحدي 190/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص59 .

إعراب قوله: " إذا لمْ تَصُنْ إلاَّ الحَديدَ ثِيابُ" قولين للعلماء، هما:

القول الأول: قول ابن جني:

لم يشر ابن جني في شرحه لبيت المتنبي إلى الإعراب، و إنَّما أشار إلى المعنى، فقال: « يقول: إذا تكفَّرت الأبطال فلبست الثياب فوق الحديد خشيةً و استظهارًا، فذلك الوقت أشدُّ ما تكون تبذُّلًا للضرب و الطعن شجاعةً و إقدامًا»[1].

و فيما نقله أبو العلاء المعري عن ابن جني في شرح هذا البيت زيادة توضيح و بيان إعراب، قال: « و قال ابن جني معناه: إذا لبست الأبطال الثياب فوق الحديد خشية و استظهارًا فهو في ذلك الوقت أشد ما يكون تبذلًا بنفسه، و الحديد: هو الدروع و هو منصوب لأنَّه مفعول" يَصُنْ"»[2].

ففيما نقله أبو العلاء المعري عن ابن جني توضيح لرأيه في الإعراب، حيث جعل ابن جني الاستثناء مُفرَّغًا في قوله: " إذا لمْ تَصُنْ إلاَّ الحَديدَ ثِيابُ", و نصب" الحديدَ" على أنَّه مفعول به كما يظهر.

و قد تعقَّبَ العروضي[3] ابن جني في رأيه، فقال: « أحسب أبا الفتح أن يقول قبل أن يتفكر و يرسل قلمه قبل أن يتدبر, و المتنبي جعل الصون للحديد لا للثياب بقوله: إذا لم يصن ثياب إلَّا الحديد، يعني الدرع و ليس يريد صيانة الحديد و إنَّما يريد صيانة الرجل نفسه, و استظهاره بلبس الحديد»[4].

و كذلك ورَد عليه اعتراض ابن فورجه الَّذي أورده أبو المرشد[5].

و نقل الواحدي تعقيب العروضي السابق, ثم نقل ما قاله ابن فورجه أيضًا[6].

---

(1) الفسر 603/1 .

(2) معجز أحمد 153/4 .

(3) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن مالك السهلي الأديب, ، أبو الفضل العروضي الصفار الشافعي(ت 416), انظر ترجمته في: معجم الأدباء 2/ 491 .

(4) المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ- 1975 م، ص: 145 .

(5) الفتح على أبي الفتح: ص86 .

(6) شرح الواحدي 190/3، 191.

و اكتفى العكبري بنقل تعقيب العروضي[1], و تبعه ابن المستوفي و البرقوقي[2].

و خلاصة الأمر أنَّ ابن جني قد جعل الاستثناء مفرغًا، و أنَّ تقدير الكلام: إذا لم تصنْ الثيابُ إلا الحديدَ، فتعقبه العلماء في هذا الفهم، لأنَّ كلامه و إن كان جائزًا من جهة الإعراب، غير أنَّه لا يصح من جهة المعنى، لأنَّه غير ما أراد المتنبي في الكلام، و الله تعالى أعلم.

القول الثاني: قول أبي علي ابن فورجة:

ذهب ابن فورجه إلى أنَّ كلمة" الحديد" في بيت المتنبي منصوبة على الاستثناء, و حمل الكلام على التقديم و التأخير، و أنَّ المستثنى إنَّما تقدم على المستثنى منه، و أصل الكلام: إذا لم يصنْ البدنَ إلَّا الحديدَ ثيابُ، فحذف البدن لعلم المخاطب به فانتصب المستثنى لأنَّه تقدم على المستثنى منه[3].

و أجمع شراح ديوان المتنبي على جواز هذا القول[4].

قال العروضي: « و المتنبي جعل الصون للحديد لا للثياب بقوله: " إذا لم يصن ثيابٌ إلَّا الحديدَ"، يعني الدرع، و ليس يريد صيانة الحديد، و إنَّما يريد صيانة الرجل نفسه, و استظهاره بلبس الحديد، و نُصب" الحديد" مع النفي؛ لأنَّه تقدم على المستثنى منه فصار كما قال الكميت:

فَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَ مَا لِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[5]

---

(1) التبيان في شرح الديوان 195/1.

(2) النظام 324/4، تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1989 م، و شرح البرقوقي320/1, و شرح البرقوقي 320/1 .

(3) الفتح على أبي الفتح: ص86 .

(4) المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ- 1975 م، ص: 145، و معجز أحمد 153/4، و شرح الواحدي 191/3، و التبيان في شرح الديوان 194/1، و شرح البرقوقي 320/1 .

(5) من الطويل، في ديوان الكميت، في شرح هاشميات الكميت: ص517، تحقيق د. محمد نبيل طريفي. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2000 م، و هو من شواهد: المقتضب 398/4، و الجمل: ص234، و اللمع/ لابن جني ص56، تحقيق د. سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1988 م.

و هذا أظهر من أن يحتاج إلى بسط القول فيه»[1].

و قال ابن فورجة: « ليس هذا على ما توهمه العروضي و ليس المصون الحديد, و إنَّما انتصب على أنَّه مفعول" يصن" على تقدير محذوف و هو: إذا لم يصنْ الأبدانَ ثيابٌ إلَّا الحديدَ, فلمَّا قدم المستثنى نصبه»[2].

و تجدر الإشارة إلى أنَّ حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه في الكلام غير الموجب من المسائل التي اختلف فيها العلماء, فسيبويه يرى أنَّ الأصل فيه النصب إذا تقدم و هو ظاهر قول الخليل فيما يرويه عنه, قال في باب ما يقدَّم فيه المستثنى: « و ذلك قولك: " ما فيها إلَّا أباك أحدٌ"، و" ما لي إلَّا أباك صديقٌ", و زعم الخليل- رحمه الله- أَنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثني إنَّما وجهه عندهم أن يكون بدلًا و لا يكون مُبْدَلًا منه؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حَدُّه أن تَدارَكَه بعد ما تنفي فتُبدِلَه، فلمَّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثني»[3].

غير أنَّ سيبويه روى عن يونس جواز مجيئه على البدل عند بعض العرب الموثوق بهم قال: « و حدثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: " مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ" فيجعلون أحدًا بدلًا كما قالوا: مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٍ، فجعلوه بدلًا»[4].

و ذهب المبرد إلى وجوب نصبه؛ لأنَّه لو رفع على البدلية لزم منه تقدم التابع على المتبوع[5].

---

(1) المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ- 1975 م، ص: 145، و انظر أيضًا: شرح الواحدي190/3، و التبيان في شرح الديوان 195/1، و النظام 324/4، و شرح البرقوقي 320/1 .

(2) التجني على ابن جني/ لابن فورجه ، ضمن مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الثالث، 1397 هـ- 1997 م، ص: 220، و انظر أيضًا: شرح الواحدي 191/3، و التبيان في شرح الديوان 1/ 194، 195، و النظام 324/4 .

(3) الكتاب 335/2 .

(4) نفسه 337/2 .

(5) المقتضب 397/4 .

و تبعه ابن السراج[1], و أبو جعفر النحاس[2], و الزجاجي[3], و أبو علي الفارسي[4]

و ابن جني[5], و غيرهم[6].

و استدلوا على ذلك ببعض الشواهد منها بيت الكميت الذي أورده العروضي في هذه المسألة, و من ذلك أيضًا قول الآخر:

وَ النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا ثُمَّ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَ أَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ[7]

قدم المستثنى" السُّيُوفَ وَ أَطْرَافَ الْقَنَا" على المستثنى منه" وَزَر", فلما تقدم وجب نصبه.

و خالفهم الكوفيون[8], و منهم: الفراء[9], و تبعهم ابن مالك[10], فذهبوا إلى جواز الإتباع على البدلية متمسكين بما رواه يونس عن العرب في قول سيبويه السابق.

و احتجوا أيضًا ببعض الشواهد الشعرية, كقول حسان بن ثابت- رضي الله عنه-:

---

(1) الأصول 283/1 .

(2) شرح أبيات سيبويه: ص148، 149 .

(3) الجمل: ص234 .

(4) الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي: ص206، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى، 1389 هـ- 1969 م.

(5) اللمع: ص56، و الفسر 589/2، 590، 752/3 .

(6) المفصل: ص97، و اللباب308/1، و شرح المفصل 52/2، و الكافية: ص25، و شرح الجمل 263/2، و شرح الكافية 83/2، و أوضح المسالك 265/2، 266 .

(7) من البسيط، لحسان بن ثابت- رضي الله عنه- في ديوانه: ص120، تحقيق عبد أ علي مهنا. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1994 م، و نسب لكعب بن مالك- رضي الله عنه- في ديوانه: ص209، تحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1386 هـ- 1966 م، و روي فيه صدره: النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا، و هو من شواهد: الكتاب 336/2، و المقتضب 397/4، و شرح أبيات سيبويه: ص148 .

(8) ارتشاف الضرب 1516/3، و التصريح 549/1، و المساعد 567/1 .

(9) معاني القرآن/ للفراء 168/1 .

(10) شرح التسهيل 290/2، و شرح الكافية الشافية 704/2، 705 .

لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ[1]

و من ذلك أيضًا قول ذي الرمة:

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضِّرَاءُ وَ إِلَّا صَيْدُهَا نَشَبُ[2]

و شواهدهم محمولة على القليل الذي لا يقاس عليه[3], و وجهه أن يكون المستثنى منه بدلًا[4].

قال ابن هشام: « و وَجْهُه أنَّ العامل فُرّغ لما بعد" إلَّا", و أنَّ المؤخر عام أريد به خاص فصحَّ إبداله من المستثنى لكنه بدل كل, و نظيره في أنَّ المتبوع أُخِّر و صار تابعًا" مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أحَدٍ" »[5].

الترجيح

من خلال ما سبق ظهر من كلام الشراح أنَّ ابن جني قد جانبه الصواب في فهم معنى البيت الأمر الَّذي جعله يحمله على إعراب يخالف مراد الشاعر كما ذكروا، و هو أن يكون الاستثناء مفرَّغًا، لهذا ذهب ابن فورجه و الشرَّاح غير ابن جني إلى حمل الكلام على الاستثناء الَّذي تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه؛ لأنهم يرونه أولى و أنسب لمراد الشاعر.

غير أنِّي أرى أنَّ ما ذهب إليه ابن جني هو الأرجح؛ و ذلك لأمور, منها:

= أن كلام ابن جني مقبول و سائغ من جهة الصناعة النحوية و لا يختلف مع قواعد النحويين، مثله مثل الَّذي قاله باقي الشرَّاح من جهة الصناعة النحوية، فكلا الإعرابين يحمل الكلام على الاستثناء، سواء الاستثناء المفرغ، أو الاستثناء المتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، و كلا الإعرابين لا يخالف صناعة النحو و ضوابطه.

---

(1) من الطويل، في ديوان حسان: ص155، برواية" إلا النبيين"، و هو من شواهد: شرح التسهيل 290/2، = و أوضح المسالك 268/2، و شرح ابن عقيل/ 217/2 .

(2) من البسيط، في ديوان ذي الرمة: ص18، برواية النصب "إلا الضراءَ و إلا صيدَها"، و هو من شواهد: معاني القرآن/ للفراء 168/1، و شرح الكافية الشافية 705/2، و شرح التسهيل 291/2 .

(3) ارتشاف الضرب 1516/3، و المساعد 567/1 .

(4) ارتشاف الضرب 1516/3 .

(5) أوضح المسالك 270/2 .

= إنَّما ترجَّح إعراب ابن جني لأنَّه يوافق مراد الشاعر- و الله أعلم- فالمتنبي أراد استسخافه كافور في شعره, و قد و صفه بالخرق كما نص على ذلك ابن معقل, قال: « لعله قصد إلى وصفه بالخُرْقِ موجهًا للمدح كعادته فيه»[1], هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي/ لابن معقل المهلبي 3/ 23, تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1424 هـ- 2003 م .

حذف الهمزة و إرادتها

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ[1]

قال أبو العلاء: « يجب أن يكون هذا الكلام على تقدير ألف الاستفهام، و يدلُّ على ذلك مجيء" أم" في أوله، كأنَّه قال: أواحدة أم ست هذه الليلة؟»[2].

الدراسة

أورد أبو المرشد إحدى المسائل التي تتعلق بحذف همزة الاستفهام, ناقلًا كلام شيخه أبي العلاء, كما نقله أيضًا التبريزي على نحو ما نقله أبو المرشد, ناسبًا إيَّاه أيضًا إلى أبي العلاء المعري[3], و هذا الكلام هو ما أشار إليه أبو العلاء في شرحه" معجز أحمد", مع اختلاف يسير في الألفاظ[4], و هو أيضًا صريح كلام المتنبي نفسه- فيما نقله ابن المظفر الحاتمي عنه- قال:« و سألته عن قوله: أُحَادُ أمْ سُدَاسُ...و قلت: ما أردت؟ فقال: أردت أليلة واحدة أم ست ليالٍ في ليلة، استطالة لها واستبعادًا لمداها»[5].

و أيضًا هو صريح كلام ابن جني, الذي حمل البيت أيضًا على معنى الاستفهام, قال: « استطال ليلتة فقال: أواحدة هي أم ست»[6].

و تبعه ابن سيده, و أبو العلاء المعري, و الواحدي, و العكبري, و ابن معقل, و ابن

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص85, و روي فيه: "بِالتَّنَادِي" بالياء, و هو من شواهد: الفسر 936/1, و معجز أحمد 298/1, و شرح البرقوقي 74/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص86 .

(3) الموضح 192/2 .

(4) معجز أحمد 298/1 .

(5) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي/ لابن المظفر الحاتمي, ص29, تحقيق: د. محمد يوسف نجم, دار بيروت للطباعة وانشر, بيروت- لبنان, 1956م .

(6) الفتح الوهبي: ص54 , تحقيق د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة، بغداد- العراق، 1973 م .

الحاجب, و البرقوقي[1].

و حمل ابن جني حذفها في بيت المتنبي على الضرورة الشعرية, و تبعه العكبري , و ابن الحاجب و البرقوقي[2].

أمَّا بقية الشراح فلم يصرحوا أنَّ المتنبي حذف الهمزة للضرورة الشعرية, و اكتفوا بحمل البيت على معنى الاستفهام كما تقدم.

و يبدو واضحًا إجماع الشراح على أنَّ المتنبي أراد همزة الاستفهام و حذفها في البيت السابق.

و جوَّز ابن الحاجب في بيت المتنبي وجهين, الأول: أن تكون" أم" متصلة, فحذف الهمزة ضرورة كما قيل سابقًا؛ و الآخر: أن تكون منقطعة تفيد الإضراب, كقولهم: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ, و الهمزة غير مقدرة في البيت؛ لأنَّ الكلام على الخبر[3], و رجَّح ابن هشام الوجه الأول منهما لسلامته من الاحتياج لتقدير مبتدأ يكون" سداس" خبرًا عنه[4].

و قد ورد في جواز حذف هذه الهمزة مذهبان, هما:

1) جواز حذفها في الشعر فقط لدلالة" أم" عليها.

2) جواز حذفها مطلقًا في النثر و الشعر مع" أم" و بدونها.

---

(1) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص29, و معجز أحمد 298/1, و شرح الواحدي 1/ 243, 244, و التبيان في شرح الديوان 353/1, و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 31/3, و أمالي ابن الحاجب 2/ 676, و شرح البرقوقي 74/2 .

(2) الفسر 940/1، و التبيان في شرح الديوان 353/1، و أمالي ابن الحاجب 2/ 676 , و شرح البرقوقي 74/2 .

(3) أمالي ابن الحاجب 2/ 676، 677, بتصرف.

(4) مغني اللبيب 302/1، 303 .

المذهب الأول: جواز حذفها في الشعر فقط لدلالة" أم" عليها

ذهب سيبويه إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الشعر؛ لدلالة" أم" عليها[1]، و تبعه كثير من النحاة، كالمبرد[2]، و ابن السراج[3]، و أبي جعفر النحاس[4]، و ابن جني[5]، و ابن يعيش[6]، و ابن الحاجب[7]، و ابن عصفور[8]، و الرضي[9]، و ابن هشام[10].

قال سيبويه:« و زعم الخليل أنَّ قول الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا[11]

كقولك: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، و يجوز في الشعر أن يريد بـ"كذبتك" الاستفهام و يحذف الألف»[12].

---

(1) الكتاب 174/3، 175 .

(2) المقتضب 294/3، و الكامل 1095/3 .

(3) الأصول 213/2 .

(4) إعراب القرآن/ للنحاس: ص676، و الجامع 96/13 .

(5) المحتسب 323/2، و الفسر 83/1، 431/2 .

(6) شرح المفصل 104/5 .

(7) الإيضاح في شرح المفصل 240/2 .

(8) ضرائر الشعر/ لابن عصفور: ص158، 159, تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع الطبعةالأولى، 1980 م.

(9) شرح الكافية 404/4 .

(10) مغني اللبيب 274/1 .

(11) من الكامل، ديوان الأخطل: ص245، شرحه و صنف قوافيه و قدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1994 م، و هو من شواهد: الكتاب 174/3، و المقتضب 295/3، و أمالي ابن الشجري/ لابن الشجري 109/3، تحقيق يحيى وهيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1995 م.

(12) الكتاب 174/3.

و استشهد أيضًا بقول التميمي، و هو الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَ إِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ[1]

أراد: أشعيث؟ فحذف الهمزة لدلالة" أم" عليها.

و كذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَ إِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

أراد: أبسبع؟

و علة حذفها لدى المبرد في بيتي الأسود و ابن أبي ربيعة؛ هي مجيء" أم" بعدها، و هي تدل عليها[3].

و قال أيضًا عقب بيت ابن أبي ربيعة: أراد أبسبع؟ فاضطر، فحذف الألف، و جعل" أم" دليلًا على ارادته إيَّاه؛ إذ كان المعنى على ذلك[4].

و حذفها عند المبرد لضرورة الشعر غير مقصور على وجود" أم"، فقد تُحْذف لوجود دليل آخر في الكلام، و هذا يتضح من تعقيبه على بيت امرئ القيس:

---

(1) من الطويل، ديوان الأسود بن يعفر: ص37، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد- العراق، و انظر أيضًا: الكتاب 175/3، و الكامل 793/2، و الفسر 431/2 .

(2) من الطويل، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص362، قدم له و وضع هوامشه و فهارسه: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1416 هـ- 1994 م، ورد هكذا في ديوانه:

فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي وَ إِنِّي لَحَاسِبٌ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

و هو من شواهد: الكتاب 175/3، و رصف المباني/ للمالقي: ص135، تحقيق أ. د. أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الثالثة، 1423 هـ- 2002 م، و الدر المصون/ للسمين الحلبي 258/1، تحقيق أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق- سوريا.

(3) الكامل 1095/3 .

(4) المقتضب 294/3 .

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[1]

قال: « و أما قولُ امرئِ القيس فإنَّما جاز لأنَّه جعل الألف التي تكون للاستفهام تنبيهًا للنداء، و استغنى بها، و دلَّت على أنَّ بعدها ألفًا منويةً، فَحُذِفت ضرورةً، لدلالة هذه عليها»[2].

و حذفها عند ابن جني كثير في الشعر[3], و احتج على عدم جواز حذفها في سعة الكلام بما رواه عن شيخه أبي علي الفارسي في أنَّ حذف الحرف ليس بالقياس, و ذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها أيضًا و اختصار المختصر إجحاف به إلَّا أنَّه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه[4].

و ذكر ابن الحاجب علة منع حذفها، و قال: « حذف الهمزة شاذ، و إنَّما يقع للضرورة, و سرَّه أنَّ الحروف التي تدلُّ على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها, و لم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها»[5].

و هذا المذهب قد اختاره أبو العلاء, فقد أجاز حذفها في بيت المتنبي السابق لدلالة" أم"

---

(1) من الطويل، ديوان امرئ القيس: ص121، ضبطه و صححه أ. مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة، 1425 هـ- 2004 م، و روي البيت في ديوانه: أصاحَ ترى...، و هو من شواهد: الكتاب 252/2، و الكامل 791/2، و ضرائر الشعر: ص158 .

(2) الكامل 791/2، 792 .

(3) الخصائص 281/2 .

(4) الخصائص 273/2، و المحتسب 51/1 .

(5) الإيضاح 240/2 .

عليها[1], و سبقه ابن جني إلى ذلك[2], و اتفق معه العلماء, كالعكبري, و ابن الحاجب و البرقوقي[3].

المذهب الثاني: جواز حذفها مطلقًا في النثر و الشعر مع" أم" أو بدونها

و هو قول الأخفش[4]، و تبعه بعض النحاة، كالزجاج[5]، و ابن مالك[6]، و المالقي[7] و الزركشي[8]، و ابن عقيل[9]، و الدماميني[10]، و السيوطي[11].

و استشهدوا لمذهبهم بكثرة ورود حذفها في السماع من القرآن، أو الحديث، أو كلام العرب، و من شواهدهم القرآنية:

قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[12].

قال الأخفش: « هذا استفهام، كأنَّه قال: أَوَ تلك نعمة تمنها؟»[1].

---

(1) معجز أحمد 298/1 .

(2) الفسر 936/1، 940 .

(3) التبيان في شرح الديوان 353/1 , و أمالي ابن الحاجب 2/ 676, و شرح البرقوقي 74/2 .

(4) معاني القرآن/ للأخفش الأوسط 461/2، تحقيق د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1411 هـ- 1990 م .

(5) إعراب القرآن/ للزجاج 352/1، 353 , تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصرى، القاهرة، و دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الرابعة، 1420 هـ .

(6) شرح الكافية الشافية 1215/3- 1217، و شرح التسهيل 361/3، و شواهد التوضيح: ص87- 89 .

(7) رصف المباني: ص135 .

(8) البرهان في علوم القرآن/ للزركشي 282/3، 283، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، و جمال حمدي الذهبي، و إبراهيم عبدالله الكردي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1410 هـ- 1990 م.

(9) شرح ابن عقيل 230/3 .

(10) شرح المغني 55/1، 56 , تحقيق أحمد عزو عناية. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1428 هـ- 2007 م، و الخزانة 123/3 .

(11) همع الهوامع 167/3، 168 .

(12) الشعراء: (22) .

و نسب القرطبي[2] إلى الفراء ما ذكره الأخفش في الآية، و ما نُسِب له لم أطلع عليه في كتابه" معاني القرآن"[3]، و لعله ذكره في موضع آخر، و الله أعلم.

و من شواهدهم أيضًا، قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ ﴾[4] في المواضع الثلاثة[5].

أراد: أهذا ربي؟

و كذلك احتجوا بقراءة ابن محيصن: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[6], بهمزة واحدة[7].

و منه أيضًا قراءة أبي جعفر: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[8] بهمزة الوصل[9].

و استشهدوا على جواز حذفها بالعديد من الأحاديث الشريفة[10], كحديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : " أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي أَوْ قَالَ بَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَ إِنْ زَنَى وَ إِنْ سَرَقَ

---

(1) معاني القرآن/ للأخفش الأوسط 461/2 .

(2) الجامع96/13 .

(3) معاني القرآن/ للفراء 279/2 .

(4) الأنعام: (76) و (77) و (78).

(5) مغني اللبيب 79/1 .

(6) البقرة: (6) .

(7) (قراءة الزهري) في: إعراب القرآن/ للزجاج 352/1، و (قراءة ابن محيصن) في: إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص20، و التبيان في إعراب القرآن 21/1، و الجامع185/1، و شرح التسهيل 361/3، و شرح الكافية الشافية 1216/3، و شواهد التوضيح: ص88، و الجنى الداني: ص35، و مغني اللبيب 80/1، و القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب/ لعبد الفتاح القاضي: ص27، دار = الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1401 هـ- 1981 م، و (قراءة الزهري و ابن محيصن) في: المحرر الوجيز 112/1، و (لم تنسب لأحد) في: المحتسب 50/1 .

(8) المنافقون: (6) .

(9) (قراءة أبي جعفر) في: المحتسب 322/2/2، و شواذ القراءات/ للكرماني: ص474، تحقيق الدكتور شمران العجلي. مؤسسة البلاغ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001 م , و شواهد التوضيح: ص88، و (قراءة أبي جعفر بن القعقاع) في: المحرر الوجيز 313/8، و (لم تنسب لأحد) في: التبيان في إعراب القرآن 749/2.

(10) شواهد التوضيح: ص87، 89 .

قَالَ: وَ إِنْ زَنَى وَ إِنْ سَرَقَ"[1].

أراد: أَوَ إِنْ زنى و إن سرق؟

و من شواهدهم الشعرية على جواز حذفها مع" أم"، قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَ إِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

أراد: أبسبع...؟

وقول الآخر:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتُوْنِي فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةَ أَمْ مُضَرْ[3]

أراد أَمِنْ ربيعة أم مضر؟

و بدون" أم"، كقول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَ الْحَصَى وَ التُّرَابِ[4]

و قول الآخر:

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَ أَنْ أُوْرَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلَا[5]

---

(1) صحيح البخاري 71/2، كتاب الجنائز، باب في الجنائز و من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، رقم الحديث: (1237)، و صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب(40)، رقم الحديث: (153)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1412 هـ- 1991 م.

(2) سبق تخريجه: ص62 .

(3) من الطويل، ديوان عمران بن حطَّان، ضمن شعر الخوارج: ص164، جمع و تقديم: إحسان عباس، دارالثقافة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1974م، و بلا نسبة في: المحتسب 50/1، و الخصائص 281/2، و ضرائر الشعر: ص158، و وري فيه: " أَوْ مُضَرْ".

(4) من الخفيف، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص73، و هو من شواهد: الكتاب 311/3، و الكامل 791/2، و الفسر 431/2 .

(5) من المنسرح، منسوب لحضرمى بن عامر في: الأمالي/ لأبي علي القالي 67/1، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعةالثانية، 1344 هـ- 1926 م, و الاقتضاب/ للبطليوسي 179/1، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1996 م، و بلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة/ للقزاز: ص333، تحقيق د. رمضان عبد التواب و د. صلاح الدين الهادي. دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة، 1401 هـ- 1981 م, و شرح الكافية الشافية 1216/3، و الدر المصون 258/1، 342/10, و الشصائص: جمع شصوص, و هي الناقة الغليظة اللبن.

و قول الكميت:

طَرِبْتُ وَ مَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَ لَا لَعِبًا مِنِّي وَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[1]

أراد في الأول: أتحبها؟

و أراد في الثاني: أأفرح أن أرزأ؟

و أراد في الثالث: أو ذو الشيب يلعب؟

و صرَّح الزجاج بأنَّ حذفها حسن جائز في الكلام، إذا كان هناك ما يدل عليه[2].

و أشار ابن مالك إلى كثرة حذفها، إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها[3]

و رجَّح هذا المذهب مشيرًا إلى أنَّ أقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش هو مجيء حذفها في الحديث الشريف[4].

و جوَّز المالقي حذفها إذا فُهِم المعنى و دلَّ عليه قرينة الكلام، كقولك: زيدٌ قام أم عمرٌو؟ تريد: أزيدٌ؟[5].

و ذكر ابن هشام أنَّ الأخفش لم يقس حذفها في الاختيار إلا عند أمن اللبس[6].

و أكَّد ذلك الدماميني, و قال: « و لكن قياسية هذا الحذف عند أمن اللبس، و أمَّا عند خوفه فلا يجوز الحذف قولًا واحدًا، و تخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه في عرف المصنفين يقتضي أنَّ غيره يخالف ذلك»[7].

و رجَّح الدماميني هذا المذهب مشيرًا إلى كثرة حذفها عند فقد" أم"، و الأحاديث طافحة

انظر مادة:"شصص" في: القاموس المحيط: ص861 , تحقيق: أنس محمد الشامي، و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429 هـ- 2008 م .

(1) من الطويل، و روي: " أَذُو الشَّيْبِ" بديوان الكميت, في هاشميته: ص421، و هو من شواهد: المحتسب 50/1، و أمالي ابن الشجري407/1، و ضرائر الشعر: ص158.

(2) إعراب القرآن/ للزجاج 352/1 .

(3) شواهد التوضيح: ص87 .

(4) شرح الكافية الشافية 1217/3 .

(5) رصف المباني: ص135 .

(6) مغني اللبيب 78/1 .

(7) شرح المغني 55/1 .

بذلك على حد قوله[1].

و ردَّ المانعون حجج المجيزين، فقد ردَّ أبو جعفر النحاس احتجاج الأخفش بآية الشُّعراء و لم يجزه؛ لأنَّ ألف الاستفهام تُحْدِثُ معنى، و حذفها مُحال إلَّا أن يكون في الكلام" أم" فيجوز حذفها في الشعر[2].

و عقَّب ابن عطية على قول الأخفش، بقوله: و هذا لا يجوز إلا إذا عادلتها" أم"[3].

و ذكر ابن هشام أنَّ آية الشعراء و آيات الأنعام محمولة على الخبر عند المحققين، و أنَّ مثل ذلك يقوله مَنْ يُنْصفُ خصمه مع علمه بأنَّه مُبْطل، فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجة[4].

و حُمِلت قراءتا ابن محيصن، و أبي جعفر، على الشذوذ لدى كثير من العلماء[5].

و إنَّما حُذِفَتْ في قراءة ابن محيصن؛ لالتقاء الهمزتين، أو لأنَّ" أم" تدل على الاستفهام بحسب قول المانعين، كأبي جعفر النحاس[6]، و ابن جني[7]، و العكبري[8]، و ابن عصفور[9]، والقرطبي[10], و حُذِفت تخفيفًا كما ذكر ابن جني؛ لكراهة الهمزتين، و لأنَّ قوله:

---

(1) السابق نفسه.

(2) إعراب القرآن/ للنحاس: ص676، و الجامع 96/13 .

(3) المحرر الوجيز 476/6 .

(4) مغني اللبيب 79/1 .

(5) المحتسب 50/1، 322/2، و شواذ القراءات: ص49، 474، و ضرائر الشعر: ص159، و مغني اللبيب 282/1، و القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب: ص27 .

(6) إعراب القرآن/ للنحاس: ص20 .

(7) المحتسب 50/1 .

(8) التبيان في إعراب القرآن 21/1، 22 .

(9) ضرائر الشعر: ص159 .

(10) الجامع185/1 .

" سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ" لابدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، و لمجيء" أم" من بعد ذلك أيضًا[1]، و اتفق معه العكبري، و ابن عصفور[2].

و ضعَّف ابن جني, و ابن عطية, و العكبري قراءة أبي جعفر[3] , و علة ضعفها لدى ابن جني و ابن عطية؛ أنَّه حذف همزة الاستفهام، و هو يريدها، و هذا مما يختص بجوازه في الشعر لا القرآن[4], و ضَعْفُها عند العكبري؛ بسبب همزة الوصل؛ لأنَّها تبطل الاستفهام، إلَّا أنَّ" أم" تدل على إرادة الاستفهام[5].

و أُوِّلت الشواهد الشعرية التي جاء فيها حذفها مع" أم" على الضرورة[6], و يُقَاس عليها بيت المتنبي الَّذي أورده أبو المرشد, فهو محمول على الضرورة عند كثير من الشراح[7].

و أمَّا الأبيات التي خلت من" أم" و حذفت فيها الهمزة، كبيت عمر بن أبي ربيعة، فقد حمله المبرد على الخبر لا الاستفهام، و تقدير البيت: أَنْتَ تُحِبُّهَا[8]، و تبعه البصريون[9] و ابن عصفور[10].

و حمله الكوفيون[11], و ابن جني على الضرورة[12]، و الكلام على الاستفهام، أي: أتحبها؟

---

(1) المحتسب 50/1 .

(2) إعراب القراءات الشواذ 115/1، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1996 م , و التبيان في إعراب القرآن 21/1، 22، و ضرائر الشعر: ص159 .

(3) المحتسب 323/2، و المحرر الوجيز 313/8، و إعراب القراءات الشواذ 588/2، 589 .

(4) المحتسب 323/2، و المحرر الوجيز 313/8 .

(5) إعراب القراءات الشواذ 588/2، 589 .

(6) الكتاب 174/3، 175، و المقتضب 294/3، و الكامل 1095/3، و الفسر 83/1، 431/2، و المحتسب 323/2، و الأصول 213/2، و التبيان في شرح الديوان 16/1، و شرح المفصل 104/5، و ضرائر الشعر: ص158، 159، و شرح الكافية 404/4، و مغني اللبيب 274/1، و التصريح 170/2 .

(7) الفسر 940/1، و التبيان في شرح الديوان 353/1، و شرح البرقوقي 74/2 .

(8) الكامل 791/2، 792 .

(9) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص333 .

(10) ضرائر الشعر: ص159.

(11) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص332، 333 .

(12) الفسر 431/2 .

و ذكر ابن جني[1] أنَّ أظهر الأمرين في بيت ابن أبي ربيعة أن يكون أراد: أتحبها؟ ؛ لأنَّ البيت الذي قبله يدل عليه، و هو قوله:

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ الْمَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسٍ كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ[2]

أمَّا بيت حضرمي بن عامر، فقد حمله الكوفيون أيضًا على الضرورة، و الكلام على الاستفهام، أي: أأفرح؟ ، و حمله غيرهم على الحكاية، كأنَّه يقول: أفرح أنْ أرزأ الكرام[3].

و أمَّا بيت الكميت فقد ذكر ابن الشجري أنَّ هذا البيت لا خلاف فيه، و الكلام فيه محمول على الاستفهام، أي: أَوَ ذو الشيب يلعبُ؟ [4]، إلَّا أنَّ ابن عصفور حمله على الضرورة[5].

الترجيح

مما سبق ذكره من آراء , يبدو لي أنَّ المذهب الثاني هو الأرجح , و هو جواز حذف همزة الاستفهام مطلقًا مع أم أو بدونها, و يؤيد ذلك توافر السماع بأركانه الثلاثة كما ذُكِرَ سابقًا.

أمَّا المذهب الأول فيرد عليه أنَّ أصحابه اعتمدوا على القياس في عدم جواز حذفها نثرًا و يضعف قولهم مجيء حذفها في السماع كما تقدم, و السماع مقدم على القياس, كما أنَّ قولهم إنَّها حذفت للضرورة في بيت المتنبي أو في الشواهد الأخرى لا دليل عليه, و يرد قولهم مجيء حذفها في القرآن, و القرآن لا تدخله الضرورة, و جميع القراءات يُحتج بها المتواترة أو الشاذة, لذا بات قولهم مرفوضًا مردودًا, و الله أعلم.

---

(1) الخصائص 281/2 .

(2) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص72، و هو من شواهد: الخصائص 281/2 .

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص332- 334 .

(4) أمالي ابن الشجري 407/1 .

(5) ضرائر الشعر: ص158، و الخزانة 123/11 .

حذف حرف النِّداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

هَـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجْـتِ رَسِيسَـا ثُمَّ انْصَـرَفْتِ وَ مَـا شَـفَيْتِ نَسِيسَـا[1]

قال الشيخ أبو العلاء- رحمه الله- : « قوله: " هذي" أشبه ما يقال فيه: هذي البرزة بـرزت لنا أو هذي المرة و نحـو ذلك, و يكون مـوضع هذي نـصبًا عـلى الـظرف؛ لأنَّها مشار بها إلى ما يحتمل أن ينصب كنصب الظروف»[2].

قـال ابـن فـورجة: « قد نَعَى ابن جني عـلى المتنبي حذفه حـرف النِّداء مـن هـذي، و هـذي تـصلح أن تكـون وصفًا لأي, فـحذف" يا" مـع" أي" إجـحاف، و ذلـك لا يجـوز عنـد البصريين، و قد فسَّر في قول الله سبحـانه و تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[3] قـال: أراد: يـا هـؤلاء، و هذا عنـد البصريين غير جائز، و سمعت الشيخ أبا العلاء أحمد بـن عبد الله بن سليمان: هذي موضوعة موضع المصدر و إشارة إلى الـبرزة الـواحدة كـأنَّه يقول: هذه البرزة برزت فهجت رسيسًا، و هذا تأويل حسن لا حاجة معه إلى اعتذاره»[4].

الدراسة

يُحذف حرف النداء عند نداء المعارف و المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾[5]، و قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[6]، أمَّا عند نداء اسم الإشـارة، أو الـنكرات، كـاسم الجنس المـعيـن، فـقد اختلـف النحـويون في الـقـول بحـذفـه

و انقسموا فريقين:

1- فريق منع ذلك في السعة.

---

(1) مـن الكامـل، في ديوانـه: ص58, بروايـة: هَـذِهْ, و "انْثَنَيْـتِ" مكـان " انْصَـرَفْتِ", و هـو مـن شـواهد: الفسـر 246/2, و الفتح على أبي الفتح: ص162, و الموضح 160/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص135 .

(3) هود: (78) .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص135 .

(5) سورة يوسف: (29).

(6) سورة الزمر: (46) .

2- و فريق أجاز ذلك مطلقًا.

أولًا: المانعون

ذهب سيبويه إلى منع ذلك في سعة الكلام[1]، و تبعه المبرد[2]، و ابن السراج[3]

و الزجاجي[4]، و أبو جعفر النحاس[5]، و ابن جني[6]،و الزمخشري[7], و ابن الأنباري[8] و آخرون[9]، و نسبه ابن مالك[10]، و الرضي[11]، و أبو حيان[12]، و غيرهم[13] إلى البصريين.

و صرَّح سيبويه بمنع ذلك, قائلًا: « و لا يحسن أن تقول: هذا، و لا رجلُ، و أنت تريد: يا هذا، و يا رجلُ و لا يجوز ذلك في المبهم؛ لأنَّ الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنَّه صار بدلًا من" أيٍّ" حين حذفته، فلم تقل: " يا أيُّها الرجلُ" و لا" يا أيُّهذا"، و لكنك تقول إن شئت: من لايزال مُحسنًا افعل كذا و كذا؛ لأنَّه لا يكون وصفًا لأيٍّ, و قد يجوز حذف" يا"

---

(1) الكتاب 230/2، 231 .

(2) المقتضب 258/4، 259 .

(3) الأصول 838/3 .

(4) الجمل: ص156 .

(5) إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص52 .

(6) الفسر 246/2 .

(7) المفصل: ص68 .

(8) أسرار العربية: ص128 .

(9) التبيان في إعراب القرآن 71/1، و شرح المفصل 362/1، و الكافية: ص21، و ضرائر الشعر: ص121، و شرح الكافية 425/1- 427، و ارتشاف الضرب 2180/2، 2181، و أوضح المسالك 10/4- 14، و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 208/2، و همع الهوامع 33/2 .

(10) شرح الكافية الشافية 1290/3، و شواهد التوضيح: ص211 .

(11) شرح الكافية 426/1 .

(12) ارتشاف الضرب 2180/3 .

(13) توضيح المقاصد 1054/3، 1055، و الدر المصون 476/1، و أوضح المسالك 17/4، و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 210/2 .

مَن النكرة في الشعر، و قال العجَّاج:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[1]

يريد يا جاريةُ، و قال في مَثَل: اِفْتَدِ مَخْنُوقُ، و أَصْبِحْ لَيْلُ، و أَطْرِقْ كَرَا، و ليس هذا بكثير و لا بقوي»[2].

و أشار ابن جني إلى أنَّ العرب كرهوا حذف" أي" و" يا" جميعًا قبل اسم الإشارة؛ لأنَّ اسم الإشارة يصلح أن يكون وصفًا لـ" أي" كما سبق ذكره، و أنَّهم حذفوه قبل اسم الجنس النكرة، لكثرة الاستعمال، سواء في قول العجاج السابق، أو في الأمثال التي نقلها سيبويه عن العرب[3].

ثانيًا: المجيزون

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة[4] و اسم الجنس الْمُعَيَّن[5].

و نسبه ابن عقيل، و السيوطي إلى طائفة من النحويين, دون أن يحددا شخصًا بعينه[6].

و قد تبعهم ابن مالك[7]. و أيَّد ما ذهب إليه الكوفيون في جواز حذف حرف النداء، و أشار إلى أنَّ مذهبهم أصح من مذهب البصريين, لورود حذفه في الكلام الفصيح[8].

---

(1) من الرجز، في ديوان العجاج: 332/1، تحقيق عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، و المطبعة التعاونية، دمشق- سوريا، 1971 م، و روي فيه عجزه: سَعْيِي وَ إِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي، و هو من شواهد: الكتاب 231/2، و المقتضب 260/4، و أمالي ابن الشجري 315/2، و روي فيه عجزه: سَيْرِي وَ إِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي.

(2) الكتاب 230/2، 231 .

(3) الفسر 246/2، 247، بتصرف.

(4) التبيان في إعراب القرآن 71/1، و شرح المفصل 363/1، و شرح الكافية الشافية 1291/3، و شواهد التوضيح: ص211، و شرح الكافية 426/1، و توضيح المقاصد 1054/3، و أوضح المسالك 14/4، و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 2/ 208 .

(5) شرح الكافية الشافية 1291/3، و شواهد التوضيح: ص211، و شرح الكافية 426/1، و توضيح المقاصد 1054/3، و أوضح المسالك 14/4، و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 2/ 208 .

(6) شرح ابن عقيل 257/3، و همع الهوامع 33/2 .

(7) شرح الكافية الشافية 1290/3- 1292، و شرح التسهيل 386/3، 387، و شواهد التوضيح: ص211 .

(8) شرح الكافية الشافية 1291/3، و شواهد التوضيح: ص211 .

و من شواهدهم على حذفه مع اسم الإشارة، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، و التقدير: يا هؤلاء.

و منه قول الرسول- ε-: " وَ بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذِّئْبُ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ هَذَا: اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي"[2].

التقدير: يا هذا.

و ذكروا عددًا من الشواهد الشعرية، منه قول ذي الرمة:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَ غَرَامُ[3]

و من شواهد حذفه مع اسم الجنس الْمُعَيَّن، قول النبي- صلى الله عليه و سلم-: " فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَحَ مُوسَى بِإِثْرِهِ، يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ! ثَوْبِي حَجَرُ! "[4].

أي: ثوبي يا حجر.

و من شواهدهم[5] أيضًا ما نقله سيبويه[6] من كلام العرب، كـ" اِفْتَدِ مَخْنُوقُ"، و" أَصْبِحْ لَيْلُ" و" أَطْرِقْ كَرَا".

أي: يا مخنوقُ، و يا ليلُ، و يا كرَا.

و من شواهدهم الشعرية, قول الشاعر:

---

(1) سورة البقرة: (85).

(2) رواه البخاري في صحيحه 174/4، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم الحديث: 3471 .

(3) من الطويل، في ديوان ذي الرمة: ص252، و شرح الكافية الشافية 1291/3، و توضيح المقاصد 1055/2، و أوضح المسالك 15/4 .

(4) رواه مسلم في صحيحه 267/1، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، رقم الحديث: 339 .

(5) أوضح المسالك 14/4، 17، و شرح ابن عقيل 257/3، و التصريح 209/2 .

(6) الكتاب 231/2 .

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بنَوْرِ الْخُزَامَى أَوْ بِخُوْصَةِ عَرْفَجِ[1]

أراد: يا عطار.

و في ضوء هذه المسألة، اختلف العلماء في قول المتنبي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَ مَا شَفَيْتِ نَسِيسَا[2]

فقد توقف العلماء و شرَّاح الديوان عند قول المتنبي: " هذي"، و لهم في توجيهه قولان:

القول الأول: لابن جني

ذهب ابن جني إلى أنَّ التقدير: " يا هذه" ناداها، و تقدير البيت: أي يا هذه برزت لنا فكنت لنا ألم الهوى, ثم انصرفت, و لم تشفي بقايا نفوسنا التي أبقيت لنا[3] و حذف حرف النداء للضرورة على مذهب سيبويه؛ لأنَّ" هذي" تصلح أن تكون وصفًا لـ" أي"[4] كما سبق ذكره، و هذا القول قد نسبه ابن فورجه لابن جني- فيما نقله أبو المرشد المعري- و ما نقله عن ابن فورجة، هو صريح كلامه في كتابه" الفتح على أبي الفتح"[5].

و اتفق الشرَّاح مع ابن جني، كأبي العلاء المعري في" معجز أحمد"[6]، و التبريزي[7] و البرقوقي[8].

فبيت المتنبي محمول عند البصريين على الضرورة، و بعضهم أشار إلى أنَّه لحن[9]، غير أنَّه عند الكوفيين جائز، إذ إنَّهم يجيزون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة في الاختيار، و لا

---

(1) من الطويل، غير منسوب، و هو من شواهد: جمهرة اللغة/ لابن دريد 606/1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1987 م، و ارتشاف الضرب 2181/3 .

(2) سبق تخريجه: ص71 .

(3) الفسر 248/2 .

(4) الفسر 246/2، و انظر أيضًا: شرح الواحدي 172/1، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 125/1، و النظام 355/9 .

(5) الفتح على أبي الفتح: ص162 .

(6) معجز أحمد 209/1، 210 .

(7) الموضح 160/3 .

(8) شرح البرقوقي 301/2 .

(9) توضيح المقاصد 1055/2، و الدر المصون 208/5، و مغني اللبيب 495/6، و شرح الأشموني 444/2 .

يخصونه بالضرورة، معتمدين على الشواهد المتقدمة.

القول الثاني: لأبي العلاء المعري:

و فيه توجيهان، الأول: أنَّ" هذي" منصوبة على الظرفية؛ لأنَّها مشار بها إلى ما يُحْتمل أن يُنْصب كنصب الظروف، أي: هذي البرزة برزت لنا، أو هذي المرة و نحو ذلك.

و هذا التوجيه نقله أبو المرشد المعري و ابن المستوفي عن أبي العلاء[1]، كما ذكره التبريزي دون أن ينسبه لأحد[2].

و ذكر التبريزي أيضًا أنَّ اسم الإشارة" هذا" إذا وقع على اسم من أسماء الزمان، أو على ظرف من ظروف الأمكنة فموضعها النصب، مثل قولك: حبيبي هذا اليوم، أي: في هذا اليوم[3].

و ما ذكره التبريزي قد نسبه ابن المستوفي أيضًا لأبي العلاء المعري[4].

و جميع ما نُسِبَ إلى أبي العلاء في هذا التوجيه، لم أجد منه شيئًا في" معجز أحمد"[5] و لعله ذكره في" اللامع العزيزي"، و الله أعلم.

و هذا الفهم في تأويل المعري مُعترض عليه و لا يصح، فقد ذكر ابن المستوفي أنَّ من فهموا أنَّ نَصْبَ" هذي" على ما أوَّله أبو العلاء بالظرف؛ لأنَّها مشار بها إلى ما يحتمل أن يُنْصب كنصب الظرف، هو فهم غير صحيح، بل الصحيح أنَّه يريد أنَّه منصوب على المصدرية[6].

و الثاني: أنَّ" هذي" موضوعة موضع المصدر، و قد نسبه ابن فورجه إلى أبي العلاء المعري فيما نقل أبو المرشد، و ما نُقِل عن ابن فورجة، هو أيضًا صريح كلامه في" الفتح على أبي

---

(1) تفسير أبيات المعاني: ص135، و النظام 356/9 .

(2) الموضح 160/3 .

(3) نفسه.

(4) النظام 356/9 .

(5) معجز أحمد 209/1، 210 .

(6) النظام 357/9 .

الفتح"[1].

كما ذكره الواحدي[2], و العكبري[3], و ابن المستوفي[4], و المهلبي[5] و البرقوقي[6] ناسبين إيَّاه أيضًا لأبي العلاء المعري.

و ما نُسِبَ إلى أبي العلاء، هو صريح كلامه في مصنفه" معجز أحمد"[7]، فقد جوَّز هذا الوجه مع القول السابق الذي ذكره ابن جني، و قال:« يجوز أن يريد يا هذي، فحذف حرف النداء للضرورة، و يجوز أن يكون إشارة إلى المرَّة الواحدة من" برزت"، فتكون" هذه" موضوعةً موضع المصدر؛ كأنَّه يقول: هذه البرزةَ برزت لنا»[8].

و أنشد أبو العلاء- فيما نُقِل عنه-[9]:

يَا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتِ هَذِي

فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَّاذِ

أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَ الرَّذَاذِ[10]

يريد: هذه الكرّة[11].

---

(1) الفتح على أبي الفتح: ص162 .

(2) شرح الواحدي 172/1 .

(3) التبيان في شرح الديوان 193/2 .

(4) النظام 356/9 .

(5) المآخذ على شراح ديوان المتنبي 125/1، 126 .

(6) شرح البرقوقي 301/2 .

(7) معجز أحمد 209/1، 210 .

(8) نفسه.

(9) شرح الواحدي 172/1، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 126/1، و شرح البرقوقي 301/2 .

(10) من الرجز، غير منسوب، و روي: (أو طارق. .) في: شرح الواحدي 172/1، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و النظام 9/ 356، و شرح البرقوقي 301/2، و روي: (و طارق...) في: المآخذ على شرَّاح ديوان المتنبي 126/1 .

(11) شرح الواحدي 172/1، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 126/1، و شرح البرقوقي 301/2 .

و ما نُقِل عنه باستشهاده بالبيت السابق، لم أجده في" معجز أحمد"[1].

و إنَّما استحسن أبو العلاء المعري هذا التأويل؛ لأنَّه يُخرج قول أبي الطيب من الضرورة في الشعر إلى الجائز في الكلام، فلا ضرورة فيه، و لا حاجة معه إلى الاعتذار[2].

و ردَّ ابن مالك[3] ما ذهب إليه أبو العلاء المعري، معللًا بأنَّه لا يُشار إلى المصدر إلَّا حينما يكون منعوتًا بالمصدر المشار إليه، كـ" ضربتُه ذلك الضربَ"، غير أنَّ السمين الحلبي، و ابن هشام[4] قد صرَّحا بأنَّ قول ابن مالك هذا يردُّه بيت أنشده هو، و هو قول الشاعر:

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَ صَحَابَتِيكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ[5]

قال النحويون: " ذاك" إشارة إلى مصدر" خَالَ" المؤَكِّد له، و قد أنشده هو على ذلك[6].

و قد أنشده ابن مالك في مصنفه" شرح الكافية"، قال معقبًا عليه: « و إنَّما اغتُفِر التوكيد بالضمير، و اسم الإشارة؛ لأنَّهما لا يتنزلان منزلة تكرير الفعل، بخلاف التوكيد بصريح المصدر، فإنَّه بمنزلة تكرير الفعل»[7].

الترجيح

مما سبق ذكره يظهر لي أنَّ مذهب الكوفيين أرجح من مذهب البصريين؛ لكثرة حذف حرف النداء في السماع نثرًا و نظمًا؛ لذا فحمل بيت المتنبي على مذهبهم أولى، و مما يؤكد هذا أمور منها:

= أنَّ المتنبي ذو نزعة كوفية، و قد تبعهم في ذلك، كما أنَّ الحمل على غير الضرورة أولى من

---

(1) معجز أحمد 209/1، 210 .

(2) شرح الواحدي 172/1، و تفسير أبيات المعاني: ص135، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 126/1، و شرح البرقوقي 301/2 .

(3) شرح التسهيل 181/2، 182، و الدر المصون 208/5، و مغني اللبيب 495/6 .

(4) الدر المصون 208/5، 209، و مغني اللبيب 495/6، 496 .

(5) من الكامل، غير منسوب في: المقرب 118/1، و شرح الكافية الشافية 559/2، و الدر المصون 209/5، و مغني اللبيب 496/6 .

(6) الدر المصون 5/ 209 .

(7) شرح الكافية الشافية 559/2 .

الحمل على الضرورة.

= أنَّ حذف حرف النداء قد أجازه النحويون في النكرات, و هو أبعد في الجواز من اسم الإشارة الَّذي هو من المعارف, فجوازه في النكرات يجعل في اسم الإشارة و المعارف أجوز, كما نصَّ على ذلك الجرجاني[1].

أمَّا عن توجيهي أبي العلاء المعري، بنصبه على الظرفية أو المصدرية، فيضعف الأخذ بهما لأمور، منها:

= أنَّ القول بنصبه على الظرفية، يرد عليه اعتراض ابن المستوفي الذي نفى صحته، كما ذكر سابقًا.

= أنَّ ما استشهد به أبو العلاء المعري، و ما استشهد به السمين الحلبي، و ابن هشام على جواز نصبه على المصدرية، كلاهما يخالف الصورة التي عليها بيت المتنبي، فضَعُف الاستشهاد بهما.

= أنَّ ما أورده المعري من شاهد على جواز إعرابه بالنصب على المصدرية لا يصلح شاهدًا على ما أورده المتنبي لاختلاف الصورتين، من حيث وقوع الإشارة في بيت المتنبي أولًا، و في شاهد المعري آخرًا بعد الفعل، هذا و الله أعلم بالصواب.

---

(1) الوساطة بين المتنبي و خصومه/ للجرجاني ص: 466، بتصرف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، و علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، و شركاه، 1386 هـ- 1966 م.

رفع جواب الشرط المضارع

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ مَنْ يَجْعَلِ الضِّرْغَامَ لِلصَّيْدِ بَازَهُ يُصَيُّرُهُ الضِّرْغَامُ فِيمَا تَصَيَّدَا[1]

قال أبو الفتح: « قلت له وقت القراءة: لِمَ جعلت من شرطًا صريحًا و هلَّا جعلتها بمنزلة الَّذي, و ضمَّنْتَ الصلة معنى الشرط حتى لا ترتكب الضرورة؟ كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾[2], فقال: هذا يرجع إلى معنى الشرط و الجزاء، و إنَّما جِئْتُ بلفظ الشرط صريحًا لأنَّه أبلغ و آكد و أردت الفاء في" يصيره" و حذفتها، و الَّذي قال له جائز و الوجه ما سمتهُ إيَّاه و مذهب سيبويه في مثل هذا التقديم و التأخير، كأنَّه قال: يصيرُ الضرغامَ بازًا مَنْ يجعله فيما تصيَّده، و اكتفى بهذا القول من جواب الشرط»[3].

و قال أبو العلاء: « رواية أهل هذه البلاد جزم" يجعل" و رفع" يصيره" و ذلك ضعيف جدًّا؛ لأنَّه يُحْوِج إلى أن تُضْمِرَ الفاء فيجري مجرى قول زهير:

وَ إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَ لَا حَرِمُ[4]

كأنَّه أراد فيقول أي فإنَّه يقول، و ليست هاهنا ضرورة داعية إلى رفع" يصيره" و جزم " يجعل", لأنَّه إذا رفع" يجعل", و حمل الكلام على المبتدأ و الخبر صرفه عن الشرط و الجزاء كفى هذه المؤونة و يكون" مَنْ" في معنى الَّذي, كأنَّه قال و الَّذي يجعل الضرغام للصيد بازه يصيره فيكون"يصيره" في موضع خبر المبتدأ»[5].

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص372، و روي فيه عجزه: تَصَيَّدَهُ الضِّرْغَامُ...، و هو من شواهد: الفسر 829/1, و معجز أحمد 380/3, و شرح الواحدي 438/2 .

(2) البقرة: (274) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص79 .

(4) من البسيط، بديوان زهير بن أبي سلمى: ص115، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م، و هو من شواهد: الكتاب 66/3، و الكامل/ للمبرد 174/1، تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1425 هـ- 2004 م، و أوضح المسالك 207/4 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص80 .

الدراسة

أورد أبو المرشد المعري واحدة من مسائل الشرط, التي يتوجب فيها جزم الجواب, غير أنَّ المتنبي خالف القاعدة هنا و رفع جواب الشرط" يصيره" , لذا نقل أبو المرشد كلام ابن جني و أبي العلاء المعري في توجيه هذه المخالفة, واقفًا على حد النقل دون تعقيب منه و ما نقله عن ابن جني هو صريح كلامه في مصنفه" الفسر"[1], أمَّا ما نسبه لأبي العلاء فلم أجد شيئًا منه في" معجز أحمد"[2].

و من المعلوم عند النحاة[3], هو جواز الرفع و الجزم لجواب الشرط المضارع في حالتين اثنتين, هما:

الحالة الأولى: إذا كان فعل الشرط ماضيًا، كقولنا: إِنْ قام زيدٌ يقومُ عمرٌو، و يجوز أن نقول: إنْ قَامَ زيدٌ يقُمْ عمرٌو.

الحالة الثانية: إذا كان فعل الشرط مضارعًا مسبوقًا بـ" لم" كقولنا: إنْ لم تقمْ أقوم، و يجوز أنْ نقول: إنْ لم تقمْ أقُمْ.

و نلحظ في بيت المتنبي أنَّ فعل الشرط" يجعل" ليس فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا مسبوقًا بـ" لم" ففي مثل هذه الصورة لا يجوز رفع جواب الشرط" يصيره", و واضح أَنَّ هناك إشكالًا في رفعه , و جواب هذا الإشكال يتَّضح من كلام النحاة , الذين تناولوا المسألة, و لهم فيها قولان:

1- جواز رفعه في الشعر فقط.

2- جواز رفعه في النثر و الشعر.

---

(1) الفسر 829/1، 830 .

(2) معجز أحمد 380/3، 381 .

(3) انظر: المقتضب 66/2، و شرح التسهيل 77/4، و أوضح المسالك 206/4- 208، و النحو الوافي 474/4 .

القول الأول: جواز رفعه في الشعر فقط:

ذهب سيبويه إلى جواز رفعه في الشعر دون النثر[1], قال: « و لا يحسن" إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ" من قبل أنَّ" إنْ" هي العاملة و قد جاء في الشعر»[2].

و تبعه كثير من النحاة, كالمبرد[3], و ابن السراج[4], و ابن جني[5], و أبي العلاء المعري[6] و الجرجاني[7], و ابن الأنباري[8], و ابن يعيش[9], و أبي علي الشلوبين[10] و الرضي[11], و ابن عصفور[12], و ابن مالك في إحدى مصنفاته[13], و المرادي[14].

غير أنَّ أصحاب هذا القول انقسموا في تأويل رفعه هنا على مذهبين:

المذهب الأول: رفعه على التقديم فقط, أو على الوجهين(التقديم و حذف الفاء) :

و هو مذهب سيبويه[15], فعلى الوجه الأول استشهد بقول جرير بن عبدالله البجلي:

---

(1) الكتاب 67/3، 70، 71 .

(2) نفسه 67/3 .

(3) الكامل 174/1، و المقتضب 69/2 .

(4) الأصول 462/3 .

(5) الفسر 830/1، و المحتسب 193/1 .

(6) معجز أحمد 380/3، 381 .

(7) المقتصد/ للجرجاني 1103/2، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1982 م .

(8) الإنصاف 627/2، 628 .

(9) شرح المفصل 109/5 .

(10) شرح المقدمة الجزولية الكبير/ لأبي علي الشلوبين 522/2، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد, الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1993 م.

(11) شرح الكافية 97/4 .

(12) ضرائر الشعر: ص160 .

(13) شرح عمدة الحافظ 354/1 .

(14) توضيح المقاصد 1280/3 .

(15) الكتاب 67/3 .

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

قال في شرح البيت: « أي: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ »[2].

ارتفع" تُصْرَعُ" بتقديمه على أن يكون خبرًا لـ" إنَّ"، و جواب الشرط محذوف كما يظهر.

و تبعه في جواز رفعه على التقديم بعض النحاة, كأبي العلاء المعري في " معجز أحمد"[3] و الجرجاني[4] و ابن الأنباري[5].

و على جواز الوجهين استشهد سيبويه[6]ببيت أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا[7]

قال في شرح البيت: « هكذا أنشدناه يونس كأنَّه قال: لا يضيرها مَنُ يأتها...و لو أُرِيَد به حذف الفاء جاز»[8].

و تبعه في جواز رفعه على الوجهين , ابن يعيش[9], و أبو علي الشلوبين[10], و الرضي[11].

و قد وضَّح أبو حيان مذهب سيبويه, مشيرًا إلى أنَّ مذهبه الرفع على التقديم إذا كان قبله مما يمكن أن يطلبه, كـ" إِنَّكَ" في بيت جرير البجلي؛ لاحتياجها الخبر, أو رفعه على حذف

---

(1) من الرجز، لجرير بن عبدالله البجلي، و قيل: لعمرو بن خثارم البجلي، و هو من شواهد: الكتاب 67/3، و الكامل 175/1، و المقتضب 70/2، و الأصول 192/2، و ضرائر الشعر: ص160، و شرح المفصل 109/5، و شرح التسهيل 78/4، و شرح الكافية 96/4، و ارتشاف الضرب 1874/4، و توضيح المقاصد 1280/3 .

(2) الكتاب 67/3 .

(3) معجز أحمد 380/3 .

(4) المقتصد 1103/2 .

(5) الإنصاف 627/2، 628 .

(6) الكتاب 70/3، 71 .

(7) من الطويل، في ديوان أبي ذؤيب: ص13، تحقيق: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2003 م، و هو من شواهد: الكتاب 70/3، و المقتضب 70/2، و الأصول 193/2 .

(8) الكتاب 71/3 .

(9) شرح المفصل 110/5 .

(10) شرح المقدمة الجزولية 523/2 .

(11) شرح الكافية 97/4 .

الفاء إذا كان قبله مما لا يمكن أن يطلبه, نحو: " إِنْ تأتنِي آتيك", و جوَّز العكس[1].

أمَّا السيوطي فذكر هذا الكلام الَّذي أورده أبو حيان, غير أنَّه لم يذكر أنَّ سيبويه جوَّز العكس[2].

و ذكر الصبان أنَّ قوله: " و جوز العكس" يُفْهم منه بالأولى أنَّه يجوز أيضًا كونه على التقديم و التأخير مطلقًا, و كونه على حذف الفاء مطلقًا؛ لأنَّ في العكس مخالفة الأولى في القسمين و في هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد[3].

و قد لاقى مذهب سيبويه ردًا من المبرد, الذي ذكر عدم جواز الرفع على التقديم؛ لأنَّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يُقَدَّرَ لغيره، ألا ترى أنَّك تقول: يضرب غلامَه زيدٌ؛ لأنَّ " زيد" في المعنى مقدم؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول, و لو قلت: ضرب غلامُه زيدًا لم يجز، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدَّر لغيره[4].

و نقل أبو سعيد السيرافي اعتراض أحدهم على ما جوَّزه سيبويه من تقديم في بيت الهذلي و ذكر المعترض أنَّ في حال تقديمه لا يجوز أن يكون" مَنْ" فاعلًا لـ" يضيرها"؛ لأنَّها قد جزمت بـ" أنَّها"، و لا يجوز أنْ تَجْزِم و هي فاعلة لفعل قبلها؛ و إنْ لم تكن" مَنْ" هي الفاعلة فلا يبين لها فاعل[5].

و يُفهم من هذا الاعتراض أنَّ" لا يضيرها" لا فاعل معه في حال تقديمه , غير أنَّ أبا سعيد ردَّ عليه قائلًا: « فيجوز أن يكون ضمير الفاعل على شرط التفسير, كما يكون في قولك: ضربني و ضربتُ زيدًا, و نحو ذلك مما يضمر على شرط التفسير, كأنَّه قال: لا يضيرها أحدٌ إن أتاها أحدٌ؛ لأنَّ معنى مَنْ يأتها إِنْ يأتها أحدٌ, فأضمر في يضيرها؛ لأنَّ الكلام الَّذي بعدها في ذكر الْمُضمر الذي أُضْمِرَ على شرط التفسير»[6].

---

(1) ارتشاف الضرب 1874/4، 1875 بتصرف .

(2) همع الهوامع 460/2 .

(3) حاشية الصبان 28/4 .

(4) المقتضب 67/2 .

(5) شرح الكتاب 269/3، بتصرف.

(6) نفسه 270/3 .

و ضعَّف الأزهري مذهب سيبويه, و أشار إلى أنَّ التقديم و التأخير يُخْوج إلى جواب و دعوى حذفه و جعل المذكور دليله خلاف الأصل, و خلاف فرض المسألة؛ لأنَّ الغرض أنَّه الجواب[1].

المذهب الثاني: رفعه على تقدير حذف الفاء مطلقًا

و هو مذهب المبرد[2], و تبعه ابن السراج[3], و ابن جني[4], و أبو العلاء المعري[5] في غير " معجز أحمد"[6], و العكبري[7], و ابن عصفور[8] , و القرطبي[9].

قال المبرد: « فإن كان الفعل الأول مجزومًا لم يجز رفع الثاني إلَّا ضرورة... و هو عندي على إرادة الفاء[10], و استشهد ببيت جرير السابق ذكره, و عقب عليه بقوله: « و هو عندي على قوله: إن يُصرِع أخوك فأنت تُصرع يا فتى»[11].

أي: أنَّ الفاء واقعة في جواب الشرط , و المبتدأ مضمر و تقديره أنت, و" تصرع" خبره, و الجملة في محل جزم جواب الشرط.

و قال في موضع آخر: « و أمَّا ما لا يجوز إلَّا في الشعر فهو: إِنْ تَأْتِنِي آتِيك...؛ لأنَّها قد جُزمت، و لأنَّ الجزاء في موضعه»[12].

و قد ألمح ابن جني لمذهب المبرد عند شرحه لبيت المتنبي السابق, قال: « و خَالَفَ سيبويه

---

(1) التصريح 403/2 .

(2) الكامل 174/1، 175، و المقتضب 69/2 .

(3) الأصول 462/3 .

(4) المحتسب 193/1 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص80، و الموضح 114/2 .

(6) معجز أحمد 380/3، 381 .

(7) التبيان في إعراب القرآن 260/1، و إعراب القراءات الشواذ 396/1، 397 .

(8) ضرائر الشعر: ص160.

(9) الجامع 282/5 .

(10) الكامل 174/1، 175 .

(11) نفسه.

(12) المقتضب 69/2 .

بعضُ أصحابه، فقال: الكلام على حذف الفاء»[1].

و بالرجوع إلى ردِّ المبرد السابق ذكره في المذهب الأول, بأنَّ الجواب في موضعه و لا يجوز تقديمه, فلا يجب أن يقدر لغيره, فقد أجاب عليه أبو سعيد السيرافي, و ذكر أنَّ الشرط على وجهين: « أحدهما: أن يكون المعتمد المقصود تقديم الشرط, و اتباع الجواب له, كقولك: إِنْ تَأْتِنِي آتك, و إِنْ تَأْتِنِي فأنا مكرمٌ لك, فلا يجوز تقديم الجواب على الشرط.

و الآخر: أن يكون الاعتماد على فعل فاعل و مبتدأ؛ و حين يبتدئه المتكلم و يعلقه بشرط كما يعلقه بظرف فيقول: أُكْرِمُك إِنْ أتيتني, و أنا مُكْرِمُك إِنْ زرتني, كما تقول: أكرمُك يوم الجمعة, فإذا قال: إِنْ أتيتني أكرمُك, فليس " أكرمك" بجواب, فيكون تقديمنا له إلى غير موضعه؛ و إنَّما جعل الفعل الَّذي القصد فيه التقديم, و يدل على ذلك إنَّ المقسم إذا حلف على شرط و جزاء , جعل جواب القسم نائبًا عن الجزاء, و جعل إعرابه و لفظه على جواب اليمين دون جواب الشرط في المجازاة»[2].

و ضعَّف الأزهري أيضًا هذا المذهب مشيرًا إلى أنَّ إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة[3].

القول الثاني: جواز رفعه في النثر و الشعر

ذهب ابن مالك إلى جواز رفعه مطلقًا[4], و ألمح إلى قلته, قال: « و قد يجيء الجواب مرفوعًا و الشرط مضارع مجزوم»[5].

و صرح بقلته في موضع آخر[6], و احتج[7] بقراءة طلحة بن سليمان: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا**

(1) الفسر 831/1 .

(2) شرح الكتاب 269/3 .

(3) التصريح 403/2 .

(4) شرح الكافية الشافية 1590/3، 1591، و شرح التسهيل 77/4، 78 .

(5) شرح الكافية الشافية 1590/3 .

(6) شرح التسهيل 77/4، 78 .

(7) شرح الكافية الشافية 1590/3، 1591، و شرح التسهيل 77/4، 78 .

﴿يُـدْرِكُكُمُ الْمَـوْتُ﴾[1], بضم الكافين[2], و احتج أيضًا[3] ببيتي جرير و الهذلي السابق ذكرهما في القول الأول.

و يبدو أنَّ لابن مالك رأيين, فقد حمل الرفع على الضرورة الشعرية, كما أشرت في القول الأول, و هنا أجاز الرفع على قلته, محتجًا بهذه القراءة الشاذة, التي ضعَّفها ابن جني, قال: « و من ذلك قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[4], برفع الكافين قال ابن مجاهد: و هذا مردود في العربية. قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية و بابه الشعر و الضرورة، إلَّا أنَّه ليس بمردود؛ لأنَّه قد جاء عنهم, و لو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ و ذلك أنَّه على حذف الفاء، كأنَّه قال: فيدركُكُم الموت»[5].

و ما نسبه ابن جني لابن مجاهد لم أجده في مصنفه" السبعة في القراءات"[6].

و عدَّ العكبري رفع الجواب شاذًا في الآية, و وجهه أنَّه حذف الفاء[7], و أشار القرطبي إلى قلته , و أنَّ بابه الشعر, و وجهه أيضًا إضمار الفاء[8].

أمَّا بيتي جرير و الهذلي فهما محمولان على الضرورة الشعرية[9], و على الضعف لدى ابن

---

(1) سورة النساء: (78).

(2) قراءة طلحة بن سليمان في: المحتسب 193/1، و مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع(لابن خالويه): ص33، مكتبة المتنبي، القاهرة- مصر، و المحرر الوجيز 606/5، و الجامع 282/5، و شرح التسهيل 78/4، و شرح الكافية الشافية 1590/3، و البحر المحيط 311/3، و أوضح المسالك 209/4، و قراءة طلحة بن عثمان في: شواذ القراءات: ص138، و لم تنسب لأحد في: الكشاف 248/5، و التبيان في إعراب القرآن 260/1، و إعراب القراءات الشواذ 396/1 .

(3) شرح الكافية الشافية 1590/3، 1591، و شرح التسهيل 77/4، 78 .

(4) سبق تخريج الآية بنفس الصفحة, رقم: (1) .

(5) المحتسب 193/1، و مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص33، و شواذ القراءات: ص138، و المحرر الوجيز 606/5، و البحر المحيط 311/3 .

(6) السبعة: ص235 .

(7) التبيان في إعراب القرآن 260/1، و إعراب القراءات الشواذ 396/1، 397 .

(8) الجامع 282/5 .

(9) الكتاب 67/3، 70، 71، و الكامل 174/1، 175، و المقتضب 69/2، 70، و الأصول 462/3، و ما يحتمل الشعر من الضرورة/ لأبي سعيد السيرافي: ص134- 137، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي. الطبعة

هشام و ابـن عـقيل[1], و وجه ضعفـه عـند الأزهري أنَّ الأداة قد عملت في فـعل الـشرط فكان القياس عملها في الجواب[2].

و ضعَّف الدكتور عباس حسن رأي ابن مالك, قال: « و الأفضل إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة، منعًا للخلطِ و اللَّبْسِ، و لأنَّ ذلك الاستدلال واه؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك، و بقية الأمثلة قليلة، فوق أنَّها مقصورة على الشعر؛ و لذا قال بعض النحاة: إنَّه لا يصح الرفع مطلقًا إلَّا في الضرورة الشعرية»[3].

وأخيراً بقيت هناك أمور لابد من التنويه إليها و الوقوف عندها في بيت المتنبي, و يمكن بيانها على النحو الآتي:

= يبدو واضحًا أنَّ المتنبي في هذه المسألة قد تبع المبرد, و ذهب إلى جواز حذف الفاء – فيما نقله ابن جني عنه– و بقية الشراح, كأبي العلاء المعري, و التبريزي, و العكبري و ابن المستوفي, و البرقوقي[4]

= أنَّ ابن جني أيضًا قد اختار مذهب المبرد بدليل إقراره بصحة جواب المتنبي, و كذلك تخريجه قراءة طلحة بن سليمان على إرادة الفاء كما قيل سابقًا.

= أنَّ العكبري أيَّد قول المتنبي و جوزه في سعة الكلام, قال:« و أما قول المتنبي: أردت الفاء ثم حذفتها فجائز حسن، قد جاء في الكلام الفصيح، و منه حديث النبي– صلى الله عليه و سلم– في حديث سعد بن مالك، و هو حديث الصحيحين و الموطأ و السنن: قال:

= الثانية، 1412 هـ- 1991 م , و المقتصد 1103/2، و الإنصاف 627/2، 628، و شرح المفصل 109/5، 110، و شرح المقدمة الجزولية 522/2، 523، و ضرائر الشعر: ص160، و شرح الكافية 97/4، و همع الهوامع 460/2 .

(1) أوضح المسالك 208/4 , و شرح ابن عقيل 4/ 36 .

(2) التصريح 403/2 .

(3) النحو الوافي 474/4 .

(4) الفسر 3/ 829, و معجز أحمد 3/ 381, و الموضح 2/ 114, و التبيان في شرح الديوان 1/ 287, و النظام 6/ 392, و شرح البرقوقي 2/ 10 .

"... إِنَّكَ إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أغنِيَاءَ خيرٌ مِنْ أنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يتكفَّفُونَ النَّاسَ"[1]. التقدير: فهو خير فحذف الفاء»[2].

و أرى- و الله أعلم- أنَّ كلامه فيه نظر؛ لأنَّ الحديث شاهد على جواز حذف الفاء الواجب اقترانها بالجواب الذي لا يصلح أن يكون جوابًا للشرط؛ لأنَّه جملة اسمية, أمَّا بيت المتنبي فالجواب بصيغة المضارع و يتوجب جزمه, فهناك فرق بينهما كما يبدو لي.

= أنَّ التأويل الذي افترضه ابن جني, و أبو العلاء المعري في بيت المتنبي, و نقله الشراح[3] دون أن يعقبوا عليه, و هو أن تكون " من" موصولة مبتدأ و خبرها" يجعل", فما هي إلَّا محاولة منهما لتخليص الشاعر من الضرورة, و إن جاز ذلك إلَّا أنَّه لا يتفق مع غرض الشاعر فالمتنبي غرضه معنى الشرط و الجزاء كما ذكر, لأنَّه أبلغ و آكد في التعبير عما في نفسه.

= يبدو لي أنَّ رأي أبي العلاء المعري مضطرب في هذه المسألة, لأمرين:

الأمر الأول: أنَّه حمل رفع الجواب في بيت المتنبي على إضمار الفاء- فيما نقل لنا أبو المرشد و غيره[4]- و اختار مذهب المبرد, و أجرى بيت المتنبي مجرى قول زهير:

وَ إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَ لَا حَرِمُ[5]

و أرى أنَّ هناك فرقًا بين البيتين, فالَّذي سهَّل رفع الجواب في بيت زهير, هو مجيء فعل الشرط" أتاه" ماضيًا, بخلاف بيت المتنبي فالشرط بصيغة المضارع" يجعل", و بيت زهير السابق قد أجاز سيبويه فيه التقديم, و استشهد به على جواز الرفع في السعة؛ لأنَّ فعل الشرط جاء بصيغة الماضي, قال: « و قد تقول: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ أي آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي»[6].

---

(1) رواه مالك بن أنس_ رضي الله عنه- في: الموطأ 763/2, كتاب الوصية, باب(3), رقم الحديث(4), تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1406 هـ- 1985 م , و انظر أيضًا: الجامع المسند الصحيح المختصر/ للبخاري 3/4, كتاب الوصايا, رقم الحديث: 2742 .

(2) التبيان في شرح الديوان 1/ 287, 288 .

(3) الموضح 2/ 114, و التبيان في شرح الديوان 1/ 287, و النظام 6/ 392, و شرح البرقوقي 2/ 10 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص80، و الموضح 114/2، و النظام 392/6 .

(5) سبق تخريجه: ص80 .

(6) الكتاب 66/3 .

و أمَّا المبرد فقد أجاز فيه حذف الفاء[1], و تبعه الكوفيون[2].

و قال المرادي: « و ذهب قوم إلى أنَّه ليس على التقديم و التأخير و لا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط, لكونه ماضيًا ضَعُفَ عن العمل في الجواب»[3].

الأمر الثاني: أنَّه حَمَلَ رفع الجواب على التقديم و التأخير في شرحه" معجز أحمد", و اختار مذهب سيبويه, غير أنَّه أشار إلى رواية أخرى في البيت, و هي" تَصَيَّدَهُ" بدلًا عن" يصيرُهُ" قال: « و" من" شرط, و" يجعل" مجزوم به, و كان يجب جزم قوله: " تصيَّدَهُ" لكن حمله على التقديم و التأخير: أي تصيَّدَ الضرغام فيما تصيَّد، من يجعل الضرغام للصيد بازه»[4].

ثم نقل كلام ابن جني و المتنبي كما هو, و نسب لابن جني رواية" تصيَّده" الَّتي سبق ذكرها[5].

و أرى أنَّ كلامه مردود؛ لأنَّ الثابت عن ابن جني هي رواية" تصيره" في مصنفه" الفسر"[6].

و إن صحَّت هذه الرواية , فهي من باب الضرورة الشعرية؛ لأنَّ الجواب" تصيَّدَهُ" جاء بصيغة الماضي, و فعل الشرط" يجعل", جاء بصيغة المضارع, ففي مثل هذه الصورة ذهب كثير من النحاة إلى أنَّها ضرورة شعرية, خلافًا للفراء و ابن مالك[7].

الترجيح

تعددت الآراء في القولين السابقين, و يمكن استظهار الرأي الأرجح من خلال ما يأتي:

= أمَّا القول الأول فقد ورد فيه مذهبان, الأول لسيبويه و الآخر للمبرد, و أرى أنَّ مذهب

---

(1) المقتضب 68/2 .

(2) توضيح المقاصد 1280/3، و ارتشاف الضرب 1876/4، و همع الهوامع 460/4، و شرح الأشموني 586/1، 585، و حاشية الصبان 26/4 .

(3) نفس المصادر السابقة.

(4) معجز أحمد 380/3، 381 .

(5) نفسه 381/3 .

(6) الفسر 829/1، 830، و انظر أيضًا: النظام 390/3 .

(7) شرح الكافية الشافية 1584/5- 1586، و توضيح المقاصد 1281/3، ، و همع الهوامع 454/2، و شرح الأشموني 585/1 .

المبرد أولى؛ و ذلك لسببين اثنين, هما:

1- أنَّ سيبويه و المبرد و من تبعهما اتفقوا على جواز رفع جواب الشرط المضارع على حذف الفاء في بعض الشواهد, و اختلفوا في جواز رفعه على التقديم, فالمجمع عليه أولى من المختلف فيه.

2- القول بأنَّ رفع الجواب محمول على التقديم يقتضي حذف الجواب على خلاف الأصل بخلاف مذهب المبرد فالجواب في محله,كما أنَّ التقديم و التأخير خلاف ترتيب الكلام و يؤدي إلى كثرة التقديرات؛ لذا فمذهب المبرد أولى لاتساقه مع ترتيب الجملة الشرطية و لقلة التقديرات فيه, و الله أعلم.

= و أمَّا القول الثاني لابن مالك بجوازه مطلقًا في النثر و الشعر, فهو قول مردود و ضعيف و الله أعلم, لثلاثة أسباب:

1- أنَّه قول منفرد.

2- قلة الشواهد التي احتج بها في المسألة.

3- أنَّ القراءة الشاذة الَّتي استشهد بها مشكوك في صحة روايتها, كما قال عباس حسن.

و أرى أنَّ حمل بيت المتنبي على مذهب المبرد أولى من حمله على مذهب سيبويه, و يؤيد ذلك وجود مذهب ثالث في هذه المسألة, قد أشار إليه أبو حيان, قال: « و قِيل: إِنْ كانت الأداة اسم شرط فالمضارع المرفوع على إضمار الفاء, فإن كانت غير اسم شرط, فعلى التقديم»[1], و هذا يتفق مع بيت المتنبي, فالأداة" من" اسم شرط, فضلًا عن أنَّ المتنبي اختار هذا المذهب كما قيل سابقًا, هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) ارتشاف الضرب 1875/4، و انظر أيضًا: توضيح المقاصد 1281/3، و شرح الأشموني 587/1 .

المبحث الرابع: الزيادة

- زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي في قوله:

نَحْنُ مَنْ ضَايَقَ الزَّمَانُ لَهُ فِيـ كَ وَ خَانَتْهُ قُرْبَكَ الْأَيَّامُ

زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

نَحْنُ مَنْ ضَايَقَ الزَّمَانُ لَهُ فِيـ كَ وَ خَانَتْهُ قُرْبَكَ الْأَيَّامُ[1]

قال ابن جني: « قال لي أردت" ضايقه" فزدت اللام، و لهذا الَّذي قال نظائر منها قوله عزَّ اسمه: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]، معناه- و الله اعلم- إن كنتم تعبرون الرؤيا.

و قال الآخر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تُمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[3]

أي: أريد أن أنسى»[4].

و قال الشيخ أبو العلاء: « قوله تعالى: ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5] حسنٌ في تقديم اللَّام؛ لأنَّها تقدمت على المفعول، و إذا قلت لزيدٍ ضربتُ، فهو أحسن من قولك: ضربتُ لزيدٍ، لأنَّك إذا قلت ضربت، فقد ذكرت الفعل و هو متعد، فكان دخول اللام مكروهًا، و إذا قدمتها فهي دليل على أنَّ الفعل متصل بها، لأنَّه لم يعمل شيئًا و لا استحق العمل، إذ لم يذكر

و إذا بُدِئَ به فقد استحق العمل»[6].

الدراسة

يتعدى الفعل المتعدي بنفسه فينصب المفعول، كقولنا: شَرِبَ زَيْدٌ الْمَاءَ، غير أنَّ المتنبي عدَّاه باللَّام في بيته السابق، و لأجل ذلك افتتح أبو المرشد البيت برأي المتنبي الذي نقله ابن جني عنه لتفسير ذلك، ثم أعقبه برأي أبي العلاء، و للنحويين قولان في زيادتها مع مفعول الفعل

---

(1) من الخفيف، في ديوانه: ص261, و هو من شواهد: الفسر 344/3, و معجز أحمد 28/3, و التبيان في شرح الديوان 343/3 .

(2) يوسف: (43) .

(3) من الطويل، لكثير عزة في ديوانه: ص108، و هو من شواهد: الكامل 1000/2، و الفسر 345/3، و رصف المباني: ص319 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص 230 .

(5) سبق تخريجها بنفس الصفحة, رقم: (2) .

(6) تفسير أبيات المعاني: ص 230، 231 .

المتعدي و ما أشبهه، هما:

القول الأول: زيادتها مع المفعول به إذا كان عامله متأخرًا أو فرعًا للعامل

ذهب كثير من النحويين، كالمبرد[1]، و ابن الشجري[2]، و الزمخشري[3]، و ابن مالك[4]

و أبي حيان[5]، و المرادي[6]، و غيرهم[7] إلى أنَّ اللَّام يطَّرد زيادتها مع المفعول به في موضعين:

الأول: أن يكون متقدمًا على عامله المتعدي لواحد، كقوله الله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[8]، و أيضًا كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[9].

والثاني: أن يكون العامل فرعًا، كالمصدر، و اسمي الفاعل، و المفعول، و أمثله المبالغه، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[10]، و قوله تعالى أيضًا: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾[11]، و قوله عز و جلَّ أيضًا: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ و مِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[12].

و أشار المبرد في" المقتضب" إلى أنَّ هذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه؛ لأنَّها لام

---

(1) المقتضب 36/2، و الكامل 404/1، 1000/2 .
(2) أمالي ابن الشجري 468/2 .
(3) الكشاف 517/12 .
(4) شرح الكافية الشافية 803/2 .
(5) ارتشاف الضرب 1710/4 .
(6) الجنى الداني: ص106 .
(7) مغني اللبيب 190/3، 191، و همع الهوامع 371/2 .
(8) سبق تخريج الآية: ص93 .
(9) الأعراف: (154) .
(10) هود: (107) .
(11) المائدة: (42) .
(12) فاطر: (32) .

إضافة و الفعل معها يجري مجرى مصدره كما يجري المصدر مجراه في الرفع و النصب لما بعده لأنَّ المصدر اسم الفعل...و تقول: " لزيدٍ ضربتُ" و" لعمرٍو أكرمتُ" إذا قدَّمت المفعول لتشغل اللَّام ما وقعت[1].

و قال في موضع آخر: « و الَّذي يستعمل في صلة الفعل اللَّام، لأنَّها لام الإضافة... و أحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول، لأنَّ الفعل إنَّما يَجِيءُ و قد عملتْ اللَّام, كما قال الله جل و عز: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]، و إن أُخِّرَ المفعول فهو عربي حسن و القرآن محيطٌ بجميع اللغات الفصيحة»[3].

و قال أيضًا مشيرًا إلى زيادتها في الموضع الثاني: « هذه اللَّام تزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة، تقول: هذا ضاربٌ زيدًا، و هذا ضاربٌ لزيدٍ، لأنَّها لا تغير معنى الإضافة إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ و ضاربٌ له»[4].

و قد استحسن ابن جني زيادتها في قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]، قال: « و هذا أحسن من غيره؛ لأنَّه لما قدم المفعول حسن دخول اللام»[6]، و اتفق معه أبو العلاء- فيما نقل أبو المرشد- و ما نقله عنه لم أجد منه شيئًا في مصنفه" معجز أحمد"[7].

---

(1) المقتضب 36/2 .
(2) سبق تخريجها: ص93 .
(3) الكامل 1000/2 .
(4) الكامل 404/1 .
(5) سبق تخريجها: ص93 .
(6) الفسر 508/2، 509 .
(7) معجز أحمد 28/3، 29 .

و علة زيادتها في الموضعين السابقين عند النحويين[1], أنَّ العامل قد ضَعُفَ في الموضع الأول لتأخره عن المعمول، و ضَعُفَ في الثاني لفرعيته، فَزِيدت اللَّام لتقويته؛ لذلك أُطْلِقَ عليها لام التقوية[2].

و صرَّح أبو حيان بأنَّ زيادتها في الموضعين السابقين من الزيادات المقيسة في الكلام[3] و اتفق معه المرادي[4].

القول الثاني: جواز زيادتها مع المفعول به المتأخر عن الفعل المتعدي

ذهب الأخفش[5]، و المبرد[6]، إلى جواز زيادة اللام مع المعمول المتأخر عن الفعل المتعدي كما في بيت المتنبي الَّذي أورده أبو المرشد المعري، و تبعهما بعض النحويين، كأبي علي الفارسي[7]، و ابن جني[8]، و أبي العلاء المعري[9]، و الجرجاني[10]، و أبي البركات

(1) المقتصد/ 828/2، و شرح الجمل 308/1، و البسيط في شرح جمل الزجاجي 512/1، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1986 م , و شرح الكافية الشافية 803/2، و رصف المباني: ص320، و الجنى الداني: ص106، و مغني اللبيب 190/3، 191، و همع الهوامع 371/2 .

(2) مغني اللبيب 190/3، و همع الهوامع 371/2 .

(3) ارتشاف الضرب 1710/4 .

(4) الجنى الداني: ص106 .

(5) معاني القرآن/ للأخفش 467/2 .

(6) المقتضب 36/2، و الكامل 405/1، 1000/2 .

(7) المسائل الشيرازيات/ لأبي علي الفارسي 290/1، تحقيق: حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر و التوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2004 م.

(8) الفسر 508/2، 344/3، 345 .

(9) معجز أحمد 453/3 .

(10) المقتصد 828/2 .

الأنباري[1]، و ابن الحاجب[2]، و السيوطي[3].

و نَسَبَ أبو علي الفارسي[4] و ابن جني[5] هذا المذهب إلى أبي عثمان المازني.

و استدلوا لذلك بقول الله تعالى:

﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾[6]، و قد دخلت اللام الزائدة في المعمول المتأخر للفعل (رَدِفَ) المتعدي بنفسه، أي: رَدِفَكُمْ[7].

و منه قول العرب: " نَقَدْتُ لَهَاَ مِائَةَ دِرْهَمٍ، و هو يريد: " نقدتُها مائة"[8].

و عقَّب الأخفش على الآية السابقة، قائلًا: « و نظنها" رَدِفَكُمْ"، و أدخل اللَّام فأضاف بها الفعل، كما قال: ﴿ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[9]، و ﴿ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾[10] وتقول العرب: " رَدِفَهُ أَمْرٌ" كما يقولون: " تَبِعَه" و" أَتْبَعَهُ"»[11].

و أكَّد المبرد ذلك، و قال: « و قال بعض المفسرين...معناه رَدِفَكُمْ...فإن أخرته فالأحسن

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن/ لابن الأنباري 42/2، تحقيق: طه عبدا الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 1400 هـ- 1980 م.

(2) شرح المقدمة الكافية/ لابن الحاجب 948/3، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

(3) همع الهوامع 371/2 .

(4) المسائل الشيرازيات 291/1 .

(5) الفسر 345/3 .

(6) النمل: (72) .

(7) معاني القرآن/ للأخفش 467/2، و الكامل 405/1، 1000/2، و المسائل الشيرازيات 290/1، و المقتصد 828/2، و شرح المقدمة الكافية 948/3 .

(8) معاني القرآن/ للفراء 300/2، و إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص325، نقله النحاس عن الكسائي في رواية من سمع الفرزدق يقول: نقدت لها...الخ.

(9) سبق تخريج الآية: ص93 .

(10) سبق تخريج الآية: ص94 .

(11) معاني القرآن/ للأخفش 467/2 .

ألَّا تدخلها إلَّا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنًا, و حذفه أحسن لأنَّ جميع القرآن عليه»[1].

و يتضح من قول المبرد في المسألة: إنَّ زيادتها مع تقديم المعمول كما في القول الأول أحسن من زيادتها مع تأخيره هنا، و قد اتفق معه ابن جني[2]، و أبو العلاء المعري[3], و كذلك ابن الأنباري[4].

و قد استشهد المبرد[5] ببيت كثيِّر عزة الَّذي أورده أبو المرشد عن ابن جني في هذه المسألة:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تُمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[6]

قال ابن جني: « أي: أريد أن أنسى»[7].

و استشهد ابن جني[8] أيضًا بقول ابن ميادة:

وَ مَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِراقِ وَ يَثْرِبٍ مُلْكًا أَجارَ لِمُسْلِمٍ وَ مُعَاهِدِ[9]

يريد: أجار مسلمًا و معاهدًا[10].

و يرى ابن جني أنَّ زيادتها مع المعمول المتأخر هو من أجل توكيد الفعل المتعدي، قال:

---

(1) المقتضب 36/2 .

(2) الفسر 508/2، 509 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص230، 231 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن 42/2 .

(5) الكامل 1000/2 .

(6) سبق تخريجه: ص93 .

(7) الفسر 345/3 .

(8) نفسه.

(9) من الطويل، في ديوان ابن ميادة: ص112، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا، 1402 هـ- 1982 م، و هو من شواهد: الفسر 345/3، و ضرائر الشعر: ص67، و الجنى الداني: ص 107 .

(10) ضرائر الشعر: ص67 .

« و قد تفعل العرب هذا توكيدًا للتعدي»[1]، و لذلك أطلق النحاة عليها لام التوكيد[2].

و من الشواهد الأخرى على زيادة اللام، قول الشاعر:

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنَخْنَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا[3]

يريد: أنخنا الكلاكلَ.

و منه أيضًا قول الأخطل:

إِلَى اِمْرِىءٍ لَا تُعَدِّينَا نَوَافِلُهُ أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ[4]

أي: فليهنأهُ الظفر.

و قد لاقى هذا المذهب اعتراضًا من بعض العلماء، فالآية الكريمة قد خرَّجها ابن عطية[5] و العكبري[6]، و القرطبي[7]، و ابن أبي الربيع[8]، و ابن هشام[9]، بأنَّها ليست مما زِيدت فيه اللَّام، بل ضُمِّن" ردف" معنى فعل لازم يصحُّ تعديته باللَّام، مثل: دَنَا، أو قَرُبَ، أو اِقْتَرَبَ أو أَزِفَ.

---

(1) الفسر 508/2 .

(2) مغني اللبيب 183/3، و همع الهوامع 370/2 .

(3) من الوافر، منسوب لعبد الشارق بن عبد العزيز الجاهلي، في: ديوان الحماسة/ لأبي تمام، برواية أبي منصور الجواليقي: ص82, 83, تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1998 م، و بلا نسبة في: شرح الجمل 308/1، 514، و المقرب 115/1، و ضرائر الشعر: ص67 .

(4) من البسيط، في ديوانه: ص103،برواية:" فَلْيَهْنَا", و روي صدره: "إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ" في: الكتاب 317/1، و شرح المفصل 303/1، و لم يرو صدره في: المسائل الشيرازيات 290/1 .

(5) المحرر الوجيز 556/6، و قال: "رَدِفَ" معناه: قَرُبَ و أَزِفَ، قاله ابن عباس و غيره.

(6) التبيان في إعراب القرآن 634/2، 635، قال: و يجوز أن لا تكون زائدة، و يحمل الفعل على معنى دَنَا لكم، أو قَرُبَ أجلُكم.

(7) الجامع 230/13، قال: أي: اقتربَ لكم، و دَنَا منكم... قاله ابن عباس.

(8) البسيط في شرح الجمل 858/2 .

(9) مغني اللبيب 184/3، قال: بل ضُمِّن" رَدِفَ" معنى" اقتربَ".

و قال ابن أبي الربيع: « و أمَّا قوله تعالى: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[1] فَضُّمن" ردف" معنى الوصول، أو ما أشبهه مما يتعدى باللام، و هذا أولى من أن يُدَّعَى زيادة الحرف؛ لأنَّ الزيادة خروج عن القياس، فلا يقال: ما أمكن البقاء على القياس و التضمين قد ورد في كلام العرب كثيرًا»[2].

و ذكر ابن عصفور[3] أنَّ هذه اللَّام لا تدخل على المفعول، إذا كان متأخرًا عن عامله إلَّا في ضرورة شعر، أو في نادر كلام يحفظ و لا يقاس عليه، نحو قوله سبحانه و تعالى: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[4].

و على ذلك حَمَلَ الشواهد الشعرية على الضرورة[5].

أمَّا بيت كثيِّر عزة الَّذي أورده أبو المرشد، فقيل: يجوز أن تكون اللام للتعليل في قوله: " أريد لأنسى" و ليست الزائدة، و هذا يتضح من قول المرادي: « و ذهب المحققون إلى أنَّها لام "كي"، و لهم في توجيه ذلك قولان: أحدهما أنَّ المفعول محذوف، و اللَّام لتعليل, و المعنى:...أريد السُّلُوَّ لأنسى ذكرها.

و الثاني ما حُكِيَ عن سيبويه و أصحابه، أنَّ الفعل مقدر بالمصدر...فينعقد من ذلك مبتدأ و خبر. قلت: قال سيبويه: و سألته- يعنى الخليل- عن هذا، يعنى البيت المتقدم، فقال: المعنى إرادتي لأنسى»[6].

و لم أجد ما نسب إلى سيبويه في مصنفه" الكتاب".

الترجيح

يبدو لي أنَّ جواز زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي، متقدمًا كان أو متأخرًا، هو الأرجح توكيدًا للفعل المتعدي، و الأحسن زيادتها في حال تقدمه، و ذلك لتوافر السماع من القرآن

---

(1) سبق تخريج الآية: ص97 .

(2) البسيط في شرح الجمل 858/2 .

(3) شرح الجمل 514/1 .

(4) سبق تخريج الآية: ص97 .

(5) شرح الجمل 514/1، و المقرب 115/1، و ضرائر الشعر: ص67 .

(6) الجنى الداني: ص121، 122، و انظر أيضًا: مغني اللبيب 185/3، 186 .

الكريم، و كلام العرب نثرًا و شعرًا كما ورد.

و أمَّا الحكم عليه بالضرورة و عدم القياس عليه عند زيادة اللام في حال تأخر المفعول عن الفعل، كما ذكر ابن عصفور فهو قول مردود؛ لأنَّ القرآن لا ضرورة فيه فضلًا عن أنَّ السماع مقدم على القياس، و أرى أن كلامه مضطرب في هذه المسألة؛ لأنَّه قال في مصنفه " ضرائر الشعر" :« و قد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[1]، أي ردفكم، إلَّا أنَّ ذلك لا يحسن إلَّا في الشعر، فلذلك أورد في الضرائر»[2].

فكيف يأتي في سعة الكلام و الضرائر في حين واحد؟

هذا و الله أعلم بالصواب.

---

(1) سيق تخريجها: ص97 .

(2) ضرائر الشعر: ص67 .

المبحث الخامس: الفصل و الاعتراض

- الفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي في قوله:

الْمَجْدُ أَخْسَرُ وَ الْمَكَارِمُ صَفْقَةً مِنْ أَنْ يَعِيشَ بِهَا الْكَرِيمُ الْأَرْوَعُ

الفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

الْمَجْدُ أَخْسَرُ وَ الْمَكَارِمُ صَفْقَةً مِنْ أَنْ يَعِيشَ بِهَا الْكَرِيمُ الْأَرْوَعُ[1]

قال ابن جني: « معناه المجدُ و المكارمُ أخسرُ صفقةً، و إن حملتَ الإعراب على هذا اختل لأنَّك تفصل بين" أخسر" و" صفقة" و هي منصوبة بـ" المكارم" التي هي عطف على " المجد"، و هذا غير جائز لأنَّ" صفقة" تحل من أخسر محل الصلة من الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز" زيدٌ أحسن و عمرٌو وجهًا" و لك أن تصرفه إلى وجه غير هذا فتجعل" المكارم" عطفًا على الضمير الَّذي في" أخسر", فإذا عطفته على الضمير لم يكن أجنبيًا منه، فلا يُعَدُّ فصلًا بينه و بين" صفقة"، فيصير نحو قولك: " مَرَرْتُ برجلٍ أَكَلَ و عمرٌو خبزًا" فيعطف " عمرًا" على الضمير في" أَكَلَ" و ينصب خبزًا بأكل»[2].

الدراسة

ما نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني، و هو صريح كلام ابن جني في شرحه" الفسر" و هو أنَّ" المجد" مبتدأ، و" أخسرُ" خبره، و" المكارمُ" معطوف على المبتدأ، و" صفقةً" تمييز متعلق بـ" أخسر"، و المعنى: المجد و المكارم أخسر صفقة[3].

و قد لاقى هذا الوجه كما رأينا في نصه رفضًا و اعتراضًا من قبل ابن جني، فذكر بأنَّه إنْ حُمِلَ الإعراب على هذا فقد اختلت القواعد؛ لأنَّك تفصل بين" أخسر" و" صفقةً", و هي منصوبة على التمييز بـ" المكارم" التي هي عطف على" المجد"، و هذا غير جائز؛ لأنَّ " صفقةً" تحل من" أخسر" محل الصلة من الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز: " زيدٌ أحسن و عمرٌو وجهًا" وبهذا يكون هذا الإعراب قد أدى إلى الفصل بين الصلة و الموصول بأجنبي

---

(1) من الكامل، في ديوانه: ص492، و روي فيه عجزه: مِن أَن يَعيشَ لَها الْهُمَامُ الْأَرْوَعُ, و هو من شواهد: الفسر 412/2, و معجز أحمد 223/4، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص150 .

(3) الفسر 412/2 .

و هذا لايجوز[1], و اتفق معه أبو العلاء المعري, و العكبري[2].

و ذكر التبريزي أيضًا أنَّ في هذا فصلًا بين الاسم المميز وبين" أفعل" الذي يُراد به: " من كذا" بالمعطوف، و ذلك قليل، إلا أنَّه يحتمل؛ لأنَّ الغرض معروف، و هو كقولك: " فلانٌ أشرفُ و أخوه أبًا"، وأنت تريد: فلان أشرف أبًا و أخوه[3].

و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق، نلحظ في ظاهره فصلًا بالفاصل الأجنبي" المكارم" ما بين العامل" أخسر" و معموله" صفقة"، مما استوقف الشرَّاح حيالَ ذلك، و حاولوا أن يجدوا مخرجًا يتسق مع قواعد النحو العربي للخروج من هذه المخالفة، و جملة ما قالوه في البيت ثلاثة توجيهات، الأول نقله أبو المرشد عن ابن جني، و آخران لم يشر إليهما، و هي كالآتي:

التوجيه الأول: عطف" المكارم" على الضمير المستتر في" أخسر"

ذكر هذا التوجيه أبو المرشد المعري، و نسبه إلى ابن جني[4]، و قال به ابن جني في شرحه " الفسر"[5].

و إنَّما حمله ابن جني على ذلك؛ هروبًا من المخالفة النحوية التي يؤدي إليها ظاهر الكلام و هي الفصل بين ما يجري مجرى الصلة و الموصول، و وجه هذا الإعراب هو أن تجعل " المكارم" عطفًا على الضمير الذي في" أخسر"، فإذا عطفته على الضمير لم يكن أجنبيًا منه، و تنصب" صفقة" بـ" أخسر" و لا يُعد هذا حينئذٍ فصلًا بي " أخسر" و بين" صفقة" فيصير نحو قولك: " مررت برجل أكل و عمروٌ خبزًا"، فيعطف عمرًا على الضمير في" أكل" و ينصب" خبزًا" بـ" أكل"[6], و اتفق معه الشراح في جواز هذا التأويل، كالتبريزي و العكبري[7].

---

(1) السابق نفسه.

(2) معجز أحمد 223/4، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

(3) الموضح 332/3 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص150 .

(5) الفسر 412/2 .

(6) نفسه.

(7) الموضح 333/3، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

و قد نقل ابن جني عن الفارسي تنظيرًا لهذا التخريج, و لم يذكره أبو المرشد المعري، حيث أشار ابن جني إلى شاهد من كلام العرب وقعت فيه مثل هذه المخالفة، فحملها الفارسي على مثل هذا التأويل، فرارًا من مخالفة القواعد التي في التأويل الأول، فذكر أنَّه قرأ على أبي علي في نوادر أبي زيد:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالَا[1]

فلا يجوز أن يكون" نحن" مرفوعًا بالابتداء، و" منكم" متعلق بـ" خير" على أن يكون " خير" خبر المبتدأ لكي لا يفصل بـ" نحن" بين" خير" و" منكم"، ثم وضَّح هذا التأويل بأن يكون" نحن" توكيدًا للضمير في" خير"، و يكون" خير" خبر مبتدأ محذوف، كأنَّه قال: نحنُ خيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم، و حَسُنَ حذف" نحن" الأولى التي هي المبتدأ، و مجيء الثانية توكيدًا للضمير في" خير"، فهذا في أنَّه توكيد مثل" المكارم" في أنها عطف[2].

و يلاحظ على توجيه ابن جني لبيت المتنبي، أنَّه أجاز عطف الاسم الظاهر" المكارم" على الضمير المستتر المرفوع في" أخسر"، و هذا الجواز من باب الضرورة الشعرية عنده[3].

التوجيه الثاني: عطف" المكارم" على" المجد" و نصب" صفقة" بفعل مقدر

و هذا التوجيه لم ينقله أبو المرشد المعري عن ابن جني، بل هو من ضمن التوجيهات الَّتي اقترحها ابن جني لتفادي المخالفة النحوية السابقة الذكر و قد حَمَل الإعراب على أنَّه جملتان و ذلك بإضمار فعل ينتصب به" صفقة"، و يجعل" المكارم" عطفًا على " المجد" لا على الضمير في" أخسر"، فلا تكون على هذا فصلت بين ما يجري مجرى الصلة و الموصول، فيصير التقدير: المجدُ أخسرُ و المكارمُ أيضًا كذلك، و تَمَّ الكلام، ثم استأنفت " صفقةً" في جملة تالية، و أضمرت لها فعلًا يدل عليه" أخسر"، أي كأنك قلت: خسرت صفقةً، و قد دلَّ" أخسر" على " خَسِرَتْ"، كما يدل" أَعْلَمُ" على" عَلِمَ" أو " يَعْلَمُ" في

---

(1) من الوافر، لزهير بن مسعود الضبي، انظر: نوادر أبي زيد: ص185، و الخصائص 286/1، 153/2، 439/2، و الفسر 412/2، و تخليص الشواهد/ لابن هشام: ص182, تحقيق عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 م.

(2) الفسر 2/ 412، 413 .

(3) نفسه 1/ 1006، 1007، 1053، 1054 .

قوله I: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[1]، فيكون قوله: " من يضل عن سبيله" منصوبًا بالفعل الَّذي دلَّ عليه" أعلم"[2].

و قد اتَّفق الشراح مع ابن جني في جواز هذا التوجيه، كأبي العلاء المعري، و التبريزي و العكبري[3].

و واضح ضعف هذا التخريج، و بُعده عن ظاهر الكلام، و حاجته إلى تقدير فعل و فاعل في الجملة الثانية، كما أنَّه يحذف من الجملة الأولى تمييز" أفعل" التفضيل، و في هذا تكلف ظاهر يجعل هذا التأويل ضعيفًا فيما أرى، و الله أعلم.

التوجيه الثالث: تقدير الكلام على جملتين

لم يشر أبو المرشد المعري إلى هذا الوجه، و هذا التوجيه تأوُّلٌ قد ذهب إليه التبريزي للخروج من المخالفة النحوية السابقة الذكر، و حمله على تقدير الكلام جملتين:

الأولى: " المجد أخسر"، إلَّا أنَّ" أخسر" الَّذي بعد" المجد" يكون المفسر له محذوفًا و التقدير: المجد أخسر صفقةً، فإن جعل" أخسر" في معنى" خاسر" حسن الكلام؛ لأنَّه قد تمَّ عند قوله: المجد خاسر، و لا يحتاج الكلام إلى تمييز يفسر الكلام، فتكون الجملة الأولى تامّة ثم يستأنف الكلام، و هو أول الجملة الثانية.

و الثانية: " و المكارم صفقة"، فتكون" صفقة" متصلة بالمكارم، كأنَّه قال: و المكارم أخسرُ صفقة، و هذه الجملة الثانية ناقصة نقصًا أقل ما يجيء مثله؛ لأنَّ المعنى: المجد خاسر و المكارم أخسر منه صفقة؛ فكأنَّ القائل قال: خالدٌ فاضلٌ و بكرٌ أبًا, فإن أراد: و بكر أفضل أبًا، ثم حذف" أفضل" فالكلام رديء، و إن جعل" بكرًا" معطوفًا على" خالد" فالكلام مستقيم؛ لأنَّ المعنى: خالدٌ فاضلٌ و بكرٌ فاضلٌ، ثم جاء المفسر بعد ذلك[4].

و واضح أنَّ هذا التوجيه يَضْعُف بكثرة التقديرات التي لا يوضحها سياق الكلام.

الترجيح

---

(1) سورة الأنعام: (117).

(2) الفسر 413/2 .

(3) معجز أحمد 223/4، 224، و الموضح 334/3، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

(4) الموضح 332/3، 333 .

مما سبق ذكره من الآراء حول بيت المتنبي، نستخلص أنَّ الشراح تأوَّلوا عدة توجيهات للخروج من المخالفة النحوية السابق ذكرها، دون أن يرجحوا وجهًا على الآخر، و تعقيبًا على ما ذكروا فإنَّ لي مجموعة من التعليقات على كل توجيه، هي:

أولًا: أنَّ عطف" المكارم على" المجد" و نصب" صفقة" بـ" أخسر" غير جائز بالإجماع إذا حُمِلَ الإعراب على هذا المعنى" المجد و المكارم أخسر صفقة"؛ لأنَّ تقدير البيت الظاهر" المجد أخسر و المكارم صفقة" فـ" صفقة" تحل من" أخسر" محل الصلة من الموصول، و لا يجوز الفصل بين الصلة و الموصول اتفاقًا، و بهذا يكون هذا الإعراب قد أدى إلى الفصل بين التمييز و عامله بأجنبي فبان ضعفه، و الله أعلم.

و أمَّا قول التبريزي: إنَّ في هذا فصلًا بين الاسم المميز و بين" أفعل" الَّذي يُراد به: " من كذا" بالمعطوف، و ذلك قليل، إلَّا أنَّه يحتمل؛ لأنَّ الغرض معروف، و هو كقولك: " فلان أشرف و أخوه أبًا"، و أنت تريد: " فلان أشرف أبًا و أخوه" فيضعفه قلته، و هو رأي منفرد لم يتطرق إليه الشراح، كابن جني و أبي العلاء و العكبري و غيرهم، فلو كان قويًّا لذكروه.

ثانيًا: أنَّ التوجيه الثاني و هو عطف" المكارم" على" المجد" و نصب" صفقة" بفعل مقدر و الكلام فيه جملتان، فيتضح ضعفه كما ذكرت سابقًا، و بُعْدُه عن ظاهر الكلام و حاجته إلى تقدير فعل و فاعل في الجملة الثانية، كما أنَّه يحذف من الجملة الأولى تمييز" أفعل" التفضيل و عدم التقدير أولى من التقدير، كما أنَّ الحذف لا يكون إلا بدليل.

ثالثًا: أنَّ التوجيه الثالث يضعفه كثرة التقديرات، و انقسام الكلام جملتين كما في الوجه الثاني.

رابعًا: أنَّ التوجيه الأول عطف" المكارم" على الضمير المستتر في" أخسر" و نصب" صفقة" بـ" أخسر"، يبدو لي أنَّه أقوى هذه التأويلات للفرار من الفصل بالأجنبي؛ لاتساقه مع مذهب الكوفيين و ابن مالك في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر المرفوع و قوة حججهم في السماع سواء من القرآن الكريم, و الحديث الشريف, و كلام العرب[1] فالمتنبي في غالب كلامه ينتهج بعض ما يجيزه الكوفيون كما قِيل عنه، و مما يزيد هذا التوجيه

(1) انظر: مسألة العطف على الضمير المرفوع(من غير فاصل): ص272 .

قوة خلوه من التقديرات و الحذف, و بقاء الكلام فيه على ما هو عليه جملة واحدة؛ لذا كان أولى من غيره، هذا و الله أعلم بالصواب.

الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب

- المبحث الأول: إعراب الأسماء
- المبحث الثاني: إعراب الأفعال
- المبحث الثالث: إعراب الجمل

المبحث الأول: إعراب الأسماء

- **الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط في قوله:**

أَذَا دَاءٌ هَفَـــا بُقْـــرَاطُ عَنْـــهُ فَلَـــمْ يُوجَـــدْ لِصَـــاحِبِهِ ضَـــرِيبُ

- **إعراب" الماء" في قوله:**

الطِّيـبُ أَنْـتَ إِذَا أَصَـابَكَ طِيبُـهُ وَ الْمَـاءَ أَنْـتَ إِذَا اغْتَسَـلْتَ الْغَاسِـلُ

- **إعراب" بأبي الشموس" في قوله:**

بِأَبِي الشُّـمُوسُ الْجَانِحَـاتُ غَـوَارِبَا اللَّابِسَـاتُ مِـنَ الْحَرِيـرِ جَلَابِبَـا

- **إعراب" سلطانه" في قوله:**

وَ كَـلَامُ الْوُشَـاةِ لَـيْسَ عَلَـى الْأَحْبَـابِ سُـلْطَانُهُ عَلَـى الْأَضْـدَادِ

- **إعراب" ضروبا" في قوله:**

ضُـرُوبُ النَّـاسِ عُشَّـاقٌ ضُـرُوبَا فَأَعْـذَرُهُمْ أَشَـقُّهُمُ حَبِيبَـا

- **إعراب" و خاضبيه" في قوله:**

أَحْسَـنُ مَـا يُخْضَـبُ الْحَدِيـدُ بِـهِ وَ خَاضِـبِيهِ النَّجِيـعُ وَ الْغَضَـبُ

- **إعراب" و الهوى" في قوله:**

أُحِبُّـهُ وَ الْهَـوَى وَ أَذْوُرَهُ وَ كُـلُّ حُـبٍّ صَـبَابَةٌ وَ وَلَـهْ

- **" أكبر" بين الابتداء و الفاعلية في قوله:**

فَـأَكْبَرُوا فِعْلَـهُ وَ أَصْـغَرَهُ أَكْبَـرُ مِـنْ فِعْلِـهِ الَّـذِي فَعَلَـهْ

- **" أهل" بين الوصفية و الخبرية في قوله:**

كَفَـى ثُعَـلًا فَخْـرًا بِأَنَّـكَ مِـنْهُمُ وَ دَهْـرٌ لِأَنْ أَمْسَـيْتَ مِـنْ أَهْلِـهِ أَهْـلُ

- **"بني أسد" بين المنادى و البدل و المفعولية في قوله:**

سِـنَانٌ فِي قَنَـاةِ بَـنِي مَعَـدٍّ بَـنِي أَسَـدٍ إِذَا دَعَـوُا النِّـزَالَا

- **" كلٌّ" بين الابتداء و التوكيد في قوله:**

مَـا لَنَـا كُلُّنَـا جَـوٍ يَا رَسُـولُ أَنَا أَهْـوَى وَ قَلْبُـكَ الْمَتْبُـولُ

- **نصب و رفع" عذيري" في قوله:**

عَـذِيرِي مِـنْ عَـذَارَى مِـنْ أُمُـورِ سَـكَنَّ جَـوَانِحِي بَـدَلَ الْخُـدُورِ

- **نصب و رفع" حقه" في قوله:**

فَعَلَـتْ بِنَـا فِعْـلَ السَّـمَاءِ بِأَرْضِـهِ خِلَـعُ الْأَمِـيرِ وَ حَقَّـهُ لَمْ نَقْضِـهِ

الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط

قال أبو المرشد المعري في بيت أبي الطيب المتنبي:

أَذَا دَاءٌ هَفَا بُقْرَاطُ عَنْهُ فَلَمْ يُوجَدْ لِصَاحِبِهِ ضَرِيبُ[1]

قال الشيخ أبو العلاء المعري: « الناس يختلفون في إنشاد هذا البيت، و أصح ما يُقَال: " أَذَا دَاءٌ"، أي: أَهَذا دَاءٌ؟، و يكون الألف للتقرير أو للاستفهام الخالص، كأنَّه لما ذكروا سيف الدولة و أنَّه حُبَّ الحرب و شوقه إليها, قال: هذا الداء لم يعرفه بقراط, فأمَّا من يروي: " إِذَا دَاءٌ" فلا وجه له، على أنَّه يؤدي انفراد سيف الدولة بهذا الداء, إذا جعلت الفاء جوابًا لـ" إذا", و الذين رووا: " أذى داءٍ" أقرب إلى الإصابة؛ لأنَّه يُحْمل على أنه أراد: هذا أذى داءٍ و يجوز أن يقول أصحاب هذه الرواية: أنَّ الهمزة للنداء، و المعنى: يا ذَا داءٍ, أي: أنت يا سيف الدولة صاحب هذا الداء»[2].

و قال ابن فورجة: « و غلط الشيخ أبو الفتح في تفسير هذا البيت, و زعم أنَّه سمعه من أبي الطيب قال- رحمه الله-: جواب" إذا": " فلم يوجد"، أي: فليس يُوجَدُ لصاحبه شبيه كذا قال لي وقت القراءة عليه, و استعمال" لم" في موضع" ليس" لمضارعتها إيَّاها، ثم تكلَّم في قوله داء بالرفع, و أنه بالنصب أجود لأن" إذا" تطلب الفعل، و هذا كقولك: " إذا زيدًا مررت به فأكرمه"، فكان يكون تقديره: إذا أهملَ و أغفلَ بقراطُ داءً, و قد رفع فكأنَّه قال: إذا أعضل داءٌ

و أفنى في هذا الكلام عدة صفحات من كتابه، و هَبْ أنَّا سلمنا له هذا التعسف, و قلنا: إنَّ" لم" بمعنى" ليس" فهل يحسن أن يجعل سيف الدولة صاحب الداء، يريد به صاحب دوائه و العالم بطبه و هل يقول: زيد صاحب الاستسقاء، أي صاحب مداواته، بل يُفْهم هنا أنَّ زيدًا به استسقاء، إلَّا أن يتقدم كلام يُفْهِمُ هذا, و الَّذي أراد أبو الطيب: أنَّ بعيد ما طلبت قريب، إذا هفا بقراطُ عن داءٍ, فلم يوجد عليل به، تلك العلة ففي تلك الحال بعيد ما تطلبه قريب، و يعني بالداء أدواء الزمان و الحروب و الأعداء»[3].

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص363، و روي فيه: " إِذَا" بالكسر, و" يُعْرَفْ" مكان" يُوجَدْ", و هو من شواهد: الفسر 259/1, و معجز أحمد 359/3, و شرح البرقوقي 203/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص37 .

(3) نفسه: ص38 .

في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنَّ الشرَّاح قد اختلفوا في رواية البيت، و في توجيه الإعراب على كل رواية، و لهذا افتتح أبو المرشد تعليقه على هذا البيت بنقل ذلك عن أبي العلاء المعري، فقال: " قال الشيخ: الناس يختلفون في إنشاد هذا البيت"[1]، و ذكر في البيت ثلاث روايات، فيما يأتي تفصيلها و بيان الإعراب عليها:

الرواية الأولى: بفتح الهمزة، و الكلام على الاستفهام:

و هذه الرواية مبنية على أنَّ" أَذا" بفتح الهمزة، و مكونة من كلمتين، الأولى: الهمزة التي للاستفهام الصريح الخالص، أو للاستفهام التقريري، و الثانية: " ذا" التي هي اسم إشارة، و هي مبتدأ، و" داءٌ" خبر، و قد نقل هذه الرواية أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و ذكر أَنَّها أصح الروايات عند أبي العلاء[2], و نقلها أيضًا عن أبي العلاء بعض الشراح, كالتبريزي[3]، و ابن المستوفي[4]، و ابن معقل المهلَّبي[5].

أمَّا العكبري فقد نسب هذه الرواية لجماعة من الشرَّاح, قال: « و قال جماعة من شرَّاح هذا الديوان: أصح ما يقال: " أَذا" بفتح الهمزة, و هي للتقرير أو للاستفهام المحض، كأنَّه لما ذكر سيف الدولة و أنَّه أحبَّ الحرب, قال: أهذا الداء الذي لم يعرفه بقراط؟ »[6].

أمَّا البرقوقي فلم ينسبها لأحد بعينه, قال: « الهمزة للاستفهام المحض أو للتقرير، و" ذا" اسم إشارة و هفا: زلَّ, و الضريب: النظير، و بقراط: الطبيب اليوناني المشهور, يقول: أهذا الداء- داء و لوعهِ بالحرب إلى حدِّ أنَّ فيها شفاءهُ و أنَّه لو قعد عنها يومًا ضَجِرَ و مَرِضَ- أهذا داء معضل لم يهتد إليه بقراط و ليس لصاحبه نظير لأنَّه لا يعرف أحد يمرض لترك الحرب»[7].

و هذا التوجيه الَّذي نقله أبو المرشد و غيره عن أبي العلاء لم أجده في" معجز أحمد" لأبي

---

(1) السابق نفسه: ص37 .

(2) نفسه .

(3) الموضح 234/1 .

(4) النظام 14/4 .

(5) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 46/2 .

(6) التبيان في شرح الديوان 74/1 .

(7) شرح البرقوقي 203/1 .

العلاء، حيث لم يحمل معنى البيت على الاستفهام[1], و ربما أورده في" اللامع العزيزي" و الله أعلم.

الرواية الثانية: بكسر الهمزة و الكلام على الشرط:

و هذه الرواية مبنية على أنَّ" إِذا" بكسر الهمزة، و هي عبارة عن كلمة واحدة، و هي " إِذا" التي هي ظرف تفيد معنى الشرط، و هذه الرواية نقلها أبو المرشد أيضًا عن أبي العلاء, و تبعه التبريزي[2], و ابن المستوفي[3], و ابن معقل[4], و اتفقوا جميعًا على أنَّ أبا العلاء قد ضعَّف هذه الرواية, و أشار إلى أنَّ حمل الكلام عليها يؤدي إلى انفراد سيف الدولة بهذا الداء، إذا جُعِلت الفاء جوابًا لـ" إذا", و ما ورد في كتابه" معجز أحمد" نقيض ذلك , فقد صرَّح أبو العلاء المعري بحمل الكلام على هذه الرواية، و تأوَّل البيت بأنَّ " لم يعرف" بمعنى" ليس يوجد", و أنَّ المتنبي أقام"لم" مقام" ليس"[5].

و الحق أنَّ هذه الرواية هي رواية أبي الفتح ابن جني، و قد صرَّح بأنَّه قرأها على أبي الطيب المتنبي هكذا، فقال: « جوابُ" إذا": فلمْ يوجدْ لصاحبِه شَبيهٌ، كذا قال لي وقت القراءة عليه»[6]، و قال أيضًا بعدما وضَّح معنى البيت و استأنس له بما يماثله من كلام العرب: « بهذا أجابني و قد سألته عن معنى هذا البيت»[7].

و تَرِدُ على هذه الرواية ثلاثة إشكالات، يمكن بيانها فيما يأتي:

الإشكال الأول: أنَّ جواب" إذا" الشرطية في بيت المتنبي هو قوله: " فَلَمْ يُعْرَفْ لصاحِبِهِ ضَرِيبُ" هو ماضٍ معنًى؛ لأنَّ"لم" تقلب المضارع إلى الماضي، و الأصل أن يقع جواب " إذا" مستقبلاً لأنَّها

---

(1) معجز أحمد 359/3 .

(2) الموضح 234/1 .

(3) النظام 14/4 .

(4) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 46/2 .

(5) معجز أحمد 359/3 .

(6) الفسر 260/1 .

(7) الفتح الوهبي: ص 36 .

ظرف لما يُستقبل من الزمان[1].

و قد أجاب ابن جني عن هذا الإشكال بأنَّ المتنبي قد استعمل" لم" في موضع" ليس" و ذلك لمضارعتها إيَّاها في النفي، و نظَّر ابن جني لذلك بقول الأعشى:

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرْقُدَهَا مَعَ رُقَّادِهَا[2]

فاستعمل" لمْ" في موضع" ما"، كما ذكر ابنُ جنّي أنَّ أبا علي الفارسي قد أنشده:

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ وَ لَا بِيدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولَا[3]

فاستعمل" لن" في موضع" ما"، فهذا كله من كلام العرب[4]، ثم ذكر أنَّ معناه على هذا: " إذا أشكلَ الداءُ و أعضلَ على بقراط فليس يُوجدُ لصاحبه شبيه فيه"[5].

و اتفق أبو العلاء المعري و الواحدي مع ابن جني في جواز استعمال" لم" في موضع" ليس" في بيت المتنبي السابق[6].

و قد ردَّ ابنُ فورجة- فيما نقله عنه أبو المرشد- هذا الَّذي قاله ابن جني، و رماه بالتعسف و الغلط[7].

و قد نقل ابن المستوفي عن ردًّا على ابن جني، و ذكر أَنَّ حمل لفظ" لم" على أنَّ المراد بها " ليس" غير واجب؛ لأنَّ ذلك إنَّما يُفْعَلُ لضرورة تدعو إليه، و إذا لم يكن ضرورة فالتمسك

---

(1) شرح المفصل 120/3، 121، و شرح الكافية 184/3، 185، و مغني اللبيب 71/2، و النحو الوافي 278/2، 280، و النحو المصفى/ لمحمد عيد, ص:310، عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1426 هـ- 2005 م.

(2) من المتقارب، في ديوانه: ص69، شرح و تعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة- مصر، و انظر أيضًا: الفسر 260/1، و الفتح الوهبي: ص36، و الخزانة 79/2 .

(3) من الوافر، لمرار الفقعسي، و هو من شواهد: الفسر 260/1، و الفتح الوهبي: ص36، و النظام 12/4، 13، و الخزانة 79/2 .

(4) الفسر 260/1 .

(5) الفتح الوهبي: ص: 36 .

(6) معجز أحمد 359/3، و شرح الواحدي 425/2 .

(7) تفسير أبيات المعاني: ص37، و انظر أيضًا: التجني على ابن جني/ لابن فورجه , ضمن مجلة المورد: المجلد السادس، العدد الثالث، وزارة الإعلام- العراق، 1397 هـ، 1977 م، ص: 218, و هذا الكتاب من الكتب المفقودة كما أشير في المجلة: ص213 .

بالظاهر أولى من العدول عنه، و لو صرَّح هاهنا بالماضي فقال: " إذا هفا بقراط و ضلَّ عنه فما وجد في السنين الخوالي له شبيه و لا ضريب" لجاز ذلك و حَسُن, فكيف ينتقل عن ظاهر الكلام، و معناه صحيح من التصريح.

ثم قال: " فإن قيل: إنَّما وجب تقدير المستقبل فيه؛ لأنَّه جزاء الشرط، و الجزاء لا يكون إلَّا مستقبلاً، ألا ترى أنَّ القائل إذا قال: " إنْ زُرْتَنِي زُرْتُكَ"، فإنَّما يحمله على المراد: " إنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ", قلنا: فقد كان ينبغي أن تقدِّر أيضًا في لفظ الشرط الذي هو بالماضي الاستقبال و ما رأيناك فعلت ذاك، و إنَّما وجب في الشرط و الجزاء الصحيحين تقدير الاستقبال فيما هو بلفظ الماضي، لأنَّه مستحيل تقدير الماضي في شرط و جزاء لابد من لحظ الاستقبال فيه، و إلَّا فسد المعنى، و" إذا" ليست خالصة في كل موضع للشرط, و في هذا الموضع لو قدَّرنا فيما هو في مكان الشرط و في مكان الجزاء جميعًا الماضي لكان حسنًا، فكيف يحمل على خلافه؟

و أمَّا إسناده ذلك إلى المتنبي نفسه، فإنَّه أجابه به لما سأل عنه, فإن كان صحيحًا فقد أراد المتنبي من المعنى ما كان يجب ألَّا يريده، و هو بإرادة خلافه أولى؛ لأنَّه استعمل لفظًا و أراد غيره من غير ضرورة تُلْجئ إليه, و هو قبيح و أمَّا قول الأعشى: " أجدك لم تغتمض ليلة" فإنَّما حسن حمل لفظة" لم" على أنَّ المراد بهما" ما" أو" ليس"؛ لأنَّ قوله: " فترقدها" لفظ استقبال، يوجب أن يثني اللفظ الأول عليه, و لو حملنا" فترقدها" على المراد بها الماضي لتركنا اللفظ الأول على حاله في الماضي, ألا ترى إنَّه قد يُصرَّح فيقول: ما غمضت فيما مضى فرقدها عيني, فيصرح بالماضي في الأمرين[1].

الإشكال الثاني: و يتمثل في وقوع الاسم بعد" إذا" الشرطية، و هي مما يجب الفعل بعدها

قال ابن هشام[2]: و يكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا، و مضارعا دون ذلك، و قد اجتمعا في قول أبي ذؤيب: وَ النَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَ إِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ[3]

(1) النظام 13/4، و قد نقله عن المرتضى رضي الله عنه.

(2) مغني اللبيب 71/2، 72 .

(3) من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، في ديوانه: ص145، و هو من شواهد: مغني اللبيب 72/2، و الخزانة 420/1 .

و قال السيوطي: « و هي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشروط غالبًا, و من ثمَّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية»[1].

و جواب هذا الإشكال يتضح من كلام العلماء، في أنَّ الاسم الواقع بعد" إذا" إنَّما هو فاعل لفعل مقدر بعدها، يفسره الفعل بعد الاسم لاستلزامها الفعل[2], و هو مذهب الجمهور من النحويين[3].

و هذا المذهب السابق هو مذهب بصري , أمَّا الكوفيون فيعربونه فاعلًا للفعل المذكور[4].

و أجاز الأخفش أن يكون مبتدأ[5], و تبعه ابن مالك[6], الَّذي علل سبب اختياره لمذهب الأخفش, و قال: « و بقوله أقول؛ لأنَّ طلب" إذا" للفعل ليس كطلب" إنْ", بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لاعمل له فيه كهمزة الاستفهام, فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا, و منه قول الشاعر:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ[7]...»[8].

و أوَّل بعضهم البيت على أنَّ التقدير: استقرت تحته حنظليةٌ, فحنظلية: فاعل, و باهليٌّ: مرفوع بفعل يفسره العامل في تحته[9], و قيل: على إضمار: "كان" و" باهلي" مرفوع بها, و الجملة بعده خبرها، و التقدير: إذا كان باهليٌّ تحته حنظلية[10].

---

(1) همع الهوامع 131/2 .

(2) شرح المفصل 121/3، 122، و المساعد 507/1، و التصريح 701/1، و همع الهوامع 133/2، و النحو الوافي 2/ 280 .

(3) شرح ابن عقيل 86/2 .

(4) شرح ابن عقيل 86/2 (انظر كلام محمد محي الدين عبدالحميد في الحاشية) .

(5) شرح التسهيل 213/2، و انظر أيضًا: الجنى الداني: ص368، و المساعد 507/1، و همع الهوامع 133/2، و حاشية الصبان 390/2 .

(6) شرح التسهيل 213/2 .

(7) من الطويل، للفرزدق، في ديوانه: ص359، و هو من شواهد: شرح التسهيل 213/2، و الجنى الداني: ص368، و أوضح المسالك/ 127/3 .

(8) شرح التسهيل 213/2 .

(9) الجنى الداني: ص369 .

(10) التصريح 701/1، 702، و انظر أيضًا: حاشية الصبان 390/2 .

و قال المرادي: « و مذهب سيبويه أنَّ" إذا" لا يليها إلَّا فعلٌ ظاهر أو مُقدَّر، فالظاهر نحو: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾[1]، و المقدَّر نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[2], و لا يجيز غير ذلك، هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه»[3].

و ذكر المرادي و غيره أنَّ السهيلي قد نقل أنَّ سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية و أدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلًا[4].

و بالرجوع إلى بيت المتنبي فإنَّ ابن جني قد ذكر أنَّ الاسم بعد" إذا" في بيت المتنبي منصوب أو مرفوع، و قد ذكر التقدير و الإعراب على كلا الوجهين، فقال: « و كان الوجهُ أن ينصبَ" داءً" بفعل مضمر؛ لأنَّ" إذا" تطلب الفعل و شبهَ منصوب، و هو كقولك: " عَنْهُ" فيجري مجرى قولك: " إذا زيدًا مَرَرْتَ بِهِ فَأَكْرِمْهُ"، قال ذو الرُّمة:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيْكِ جَازِرُ[5]

فكأنَّه قال: إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى، فكذلك كأنَّه قال: إذا أهملَ أو أغفلَ بُقراطٌ داءً، ثمَّ فسَّره: " هفا عنه"، و إذا رفعه فبِفِعْلٍ مضمر أيضًا، كأنَّه قال: إذا أعضلَ داءٌ و عَظُمَ، ثمَّ فسَّرهُ بقوله: هَفَا بُقْرَاطٌ عنهُ، كما رُوِيَ الرفعُ في قوله:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ[6]

جاز له سلوكُ ذلك»[7].

و أجاز سيبويه الرفع و النصب للاسم الواقع بعد" إذا" في بيت ذي الرمة الَّذي استشهد به

---

(1) سورة النصر: (1) .

(2) سورة الانشقاق (1) .

(3) الجنى الداني: ص 368، و انظر أيضًا: شرح التسهيل 213/2 و المساعد 507/1، و حاشية الصبان 390/2, و لم أجد ما نُقِلَ عن سيبويه في كتابه.

(4) الجنى الداني: ص368، و المساعد 507/1، 508 , و لم أجد أيضًا ما نُقِلَ عن سيبويه في كتابه.

(5) من الطويل، في ديوانه: ص119، برواية الرفع: "إِذَا ابْنُ"، و هو من شواهد: الكتاب 82/1، و المقتضب74/2، و الخصائص380/2 .

(6) نفس السابق.

(7) الفسر 260/1، 261 .

ابن جني, و قال:« فالنصب عربي كثير, و الرفع أجود»[1], و هذا ينقض كلام ابن جني السابق الَّذي رجح وجه النصب.

أمَّا عن توجيه ابن جني السابق فقد أشار إليه ابن فورجة, و نسبه لابن جني و لم يعقب عليه[2], و تبعَهُ ابن المستوفي[3], أمَّا العكبري فقد نسبه لجماعة من الشرَّاح, و لم يذكر سوى وجه الرفع, قال: « و قال: جماعة من شراح هذا الديوان:...أو رفع" داء" بفعل مضمر تقديره: إذا أعضل داءٌ، ثم فسَّره بقوله: هفا»[4].

و اكتفى البرقوقي بذكر شيءٍ منه دون نسبته إلى أحدٍ بعينه، قال: « و يُروى: إذا داءٌ، على أنَّ" إذا" أداة شرط، و" داءً" فاعل لفعل محذوف، يؤخذ من لازم ما بعده، أي: إذا خَفِيَ داءٌ أو إذا عَضُلَ داءٌ، و نحو ذلك»[5].

الإشكال الثالث: في معنى البيت:

فسَّر ابن جني معنى البيت مصرِّحًا بأنَّ المتنبي كأنَّه قال: « إذا أهملَ أو أغفلَ بُقراطٌ داءً، ثمَّ فسَّره: " هفا عنه"، أو كأنَّه قال: إذا أعضلَ داءٌ و عَظُمَ، ثمّ فسَّرهُ بقوله: هَفَا بُقْرَاطٌ عنهُ»[6].

و قال أيضًا نقلًا عن المتنبي نفسه: « معناه: إذا أشكل الداءُ و أعضل على بقراط فليس يُوْجَدُ لصاحبه شبيه فيه...بهذا أجابني و قد سألته عن معنى هذا البيت»[7].

و قد ساق أبو العلاء المعري ثلاثة وجوه في معنى البيت:

« أحدها: أنَّ بقراط قد ذكر جميع الأدواء، و لم يذكر فيها حب الحروب، و لم يعلم بقراطُ أحدًا، يكون فَقْدُ الحرب مرضًا له، فمن أصابه هذا الداء الَّذي هفا عنه بقراط، لم يكن له في

---

(1) الكتاب 82/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص37، و انظر أيضًا: التجني على ابن جني, ضمن مجلة المورد: المجلد السادس، العدد الثالث، وزارة الإعلام- العراق، 1397 هـ- 1977 م، ص: 218 .

(3) النظام 12/4 .

(4) التبيان في شرح الديوان 74/1 .

(5) شرح البرقوقي 203/1 .

(6) الفسر 261/1 .

(7) الفتح الوهبي: ص36 .

الناس نظير، فكأنَّه يقول: ليس لك نظيرٌ في هذه الهمَّة، فإنَّا ما سمعنا بِمَنْ يُمْرِضُه حبُّ الحرب، و تُؤلمه الراحة و الدَّعة, و جواب" إذا" قوله: " لم يعرفْ".

و الثاني: أنَّه جعله بمنزلة بقراط, فيقول: أنت مع علمك و كونك في مثل علمِ بقراط عجزت عن دفع هذا الداء عنك، و كل داء هفا بقراط عنه، فإنَّ صاحب ذلك الداء ليس له نظير إذ هو خارج عن الطبائع البشرية؛ لأنَّ بقراط لا يُشْكِلُ عليه طبايع البشر، فلما كُنْتَ بقراط فعجزتَ عن مداواة هذا الداء، علمنا أنَّك تفارق جميع الناس، و لا يشبهك أحدٌ منهم و جواب" إذا" أيضًا" فلم يعرف".

و الثالث: أنَّ المراد بالداء: الحروب و نيوب الدهر، و هو متعلق بقوله: فإنَّ بعيدَ ما طلبت قريبُ إذا داءٌ هفا بقراط عنه، فلم يُوجد عليلٌ به تلك العلة، ففي تلك الحال بعيد ما تطلبه قريب الغرض به، يعني: أنَّه إذا اختل أمر الثغور كان عوْدُ خيلك إليها قريبًا، فتكون أنت مداويًا لها, و الفاء على هذا تكون عاطفة لجملة على جملة، و هذا كقول ليلى الأخيلية:

إِذَا هَبَطَ الْحَجَّاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً تَتَبَّعَ أَقْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا

شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعُضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ سَقَاهَا[1]...»[2]

و لم ينقل أبو المرشد من هذا الكلام شيئًا، و لكنَّه نقل عن ابن فورجه أنَّ ابن جني قد غلط في تفسير هذا البيت، و زعم أنَّه سمعه من أبي الطيب ثم ذكر كلامه عن الإشكالين السابقين من وقوع" ليس" موقع" لم"، و الاسم بعد" إذا" على الرفع أو النصب، و عقَّب ابن فورجه بأنَّ ابن جني قد أفنى في هذا الكلام عدة صفحات من كتابه[3].

و هذا الَّذي نقله أبو المرشد عن ابن جني, و ابن فورجه في معنى البيت قد اعترض عليه الواحدي, و لم يقبله، قال: « و لم يعرف ابن جني معنى هذا البيت و لا ابن فورجه أيضًا فإنَّه تخبط في تفسير هذا البيت في كتابيه جميعًا؛ لأنَّه لم يعلم أيش الداء الذي غفل عنه بقراط, فلم يذكره في طبه, و ذلك الداء قد ذكره أبو الطيب, و هو أنَّه يملُّ أن يُقِيم يومًا من

---

(1) من الطويل، البيتان في ديوانها: ص88، 89، تحقيق: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1424 هـ- 2003 م، و هو من شواهد: معجز أحمد 360/3 .

(2) معجز أحمد 359/3، 360 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص37 .

غير طعان و لا صب دم, و أنَّ الحشايا تمرضه و أنَّ شفاءه الحروب, و قد ذكر أنَّه ليس به علة غير حب الحرب, و هذا لم يذكره بقراط؛ لأنَّه ليس في طبه أنَّ مَنْ مَرِضَ من ترك الحرب بأيش يداوى, فقال أبو الطيب: صاحب هذا الداء ليس له ضريب؛ لأنَّه لا يعرف أحد يمرض لترك الحرب»[1].

و واضح أنَّ تفسير الواحدي لهذا البيت مبني على أنَّ روايته" إذا داءٌ هفا بقراط..." على أنَّها " إذا" الظرفية.

و قد نقل أبو البقاء العكبري كلامَ الواحدي السابق[2].

وأشار ابن المستوفي[3] إلى إشكال معنى البيت على" إذا" الشرطية، و أنَّه يؤدي معنى انفراد سيف الدولة بهذا الداء إذا جعلت الفاء جوابًا لـ" إذا"، و نقل في ذلك تعقيب الواحدي على ابن جني و ابن فورجة، ثم نقل ردَّ المرتضى على ابن جني , و ذكر أنَّه كان يمكن أن يُفَسِّر ابن جني معنى البيت بقول المتنبي في نظيره:

وَ مَا فِي طِبِّهِ أَنِّي جَوَادٌ أَضَرَّ بِجِسْمِهِ طُولُ الْجِمَامِ[4]

و على أي حال، فإنِّي أرى أنَّ معنى البيت فيه إشكال لو حُملت روايته على" إذا" الشرطية, و هذا ما حمل أكثرهم على أنَّ رواية البيت الصحيحة بفتح الهمزة لا بكسرها.

الرواية الثالثة: بفتح الهمزة و الكلام على النداء:

أشار أبو المرشد إلى هذه الرواية، فذكر أنَّ الذين رووا: " أَذَا داءٍ" أقرب إلى الإصابة لأنَّه يُحْمل على أنَّه أراد: هذا أذا داءٍ، و يجوز أن يقول أصحاب هذه الرواية: إنَّ الهمزة للنداء، و المعنى: يا ذا داءٍ، أي: أنت يا سيف الدولة صاحب هذا الداء, و قد نقلها أبو المرشد عن أبي العلاء[5], و تبعه التبريزي[6].

---

(1) شرح الواحدي 425/2 .

(2) التبيان في شرح الديوان 74/1 .

(3) النظام 14/4، 15 .

(4) من الوافر، في ديوانه: ص485، من شواهد النظام 15/4 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص37 .

(6) الموضح 234/1 .

و كلامهما يعني أنَّ رواية البيت رويت مرةً" أذى داءٍ" بألف مقصورة و جر" داء" و رويت مرة" أذا داءٍ"، بألف ممدودة و جر" داء"، و لكل منهما توجيه:

= أمَّا رواية" أذى داءٍ" بألف مقصورة و جرِّ" داء"، فعلى أنَّ" أذى" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هذا, و" داء" مضاف إليه مجرور، و التقدير: " هذا أذى داءٍ"، و هذا ما يُفهم من كلام أبي المرشد, و التبريزي.

= و أما رواية" أَذَا داءٍ"، بألف ممدودة و جرِّ" داء"، فهذا ما اعتمد عليه أكثرهم على أن تكون الهمزة للنداء، و" ذا": بمعنى صاحب، و المعنى: يَا ذَا دَاءٍ، بمعنى: يا صاحبَ الداء الذي هذه صفته، أي: أنت يا سيف الدولة صَاحب دَاءٍ غَفَلَ عَنهُ و أعضل بقراطَ و هذا ما ذكره أبو العلاء- فيما نقل أبو المرشد- و تبعه كثير من الشرّاح[1].

الترجيح

واضح من خلال ما سبق أنَّ الرواية الأولى هي الأقرب لدى أكثر الشرَّاح، بل إنَّ بعضهم قد اعتبرها هي الرواية دون غيرها، و هي الأقرب من جهة المعنى، و الأصح من جهة الرواية، بناءً على ما ذكره أبو العلاء المعري، و تواطأ الشرَّاح على نقله و التسليم به.

أمَّا رواية الكسر فترد عليها تلك الإشكالات التي نوَّهتُ إليها سابقًا, و على الرغم من أنَّ ابنَ المستوفي قد ألمح إلى ما يرجح رواية" إذا" بكسر الهمزة، فقال: « و وجدت في بعض النسخ بعد قوله: " إذا داءٌ هفا بقراطُ عنه..." بيتًا آخر و هو قوله:

فَأَنْتَ شِفَاؤُهُ وَ شِفَاءُ مَالَا يَطِيقُ دَوَاءَهُ الْآسِي الطَّبِيبُ[2]

فهذه الرواية ما لا يحتاج معها إلى هذه التفاسير التي تقدمت، و هي بيِّنة واضحة»[3].

إلَّا أنَّ هذا الَّذي قاله قد انفرد به وحده, و لم يشر إليه غيره من الشراح.

و أمَّا ما يتعلق بالرواية الثالثة فقد رُوِيَتْ تارة بألف مقصورة" أذى", و تارة بألف ممدودة

---

(1) تفسير أبيات المعاني: ص37، و الموضح 234/1، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 46/2، و التبيان في شرح الديوان 74/1، و النظام 14/4، و شرح البرقوقي 203/1 .

(2) من الوافر، و لم أعثر على البيت في ديوان المتنبي، انظر القصيدة كاملة بديوانه: ص362، 363، و غير موجود في النسخة الأخرى بتحقيق عبد الوهاب عزام: ص353- 355، و هو من شواهد: النظام 14/4 .

(3) النظام 14/4 .

" أذا" فهي رواية مضطربة؛ لذا ظهر ضعفُها, كما أنَّ حمل الكلام على النداء يؤدي انفراد سيف الدولة بهذا الداء، هذا و الله تعالى أعلم.

إعراب" الماء"

قال أبو المرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

الطِّيبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طِيبُهُ وَ الْمَاءَ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ[1]

قال ابن جني: « نَصَبَ" الماء" لأنَّه معناه: و أنت إذا اغتسلت الغاسلُ الماءَ، إلا أنَّ انتصابه الآن ليس على الغاسل، لأنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز: " زيدًا أنت الضاربُ"، و لكنَّه منصوب بفعل مضمرٍ يدل عليه" الغاسل"، فكأنَّه قال: و تغسل الماء إذا اغتسلت»[2].

و قال الشيخ أبو العلاء- رحمه الله- : « " الطيب" مبتدأ، و" أنت" مبتدأ و" الغاسل" خبر" أنت"، و هو على تقدير الهاء، كأنَّه قال: " و الماءُ أنت الغاسلُه إذا اغتسلت»[3].

الدراسة

أجمع النحاة على أنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول, و قد عرض شرَّاح ديوان المتنبي لمثل هذا في أثناء توجيهاتهم الإعرابية لكلمة" و الماء" في بيت المتنبي السابق، و لهم في إعرابه توجيهان:

التوجيه الأول: أنَّه منصوب بفعل مضمر يدل عليه" الغاسل":

هذا أول التوجيهين اللَّذين ذكرهما أبو المرشد في كلامه السابق[4]، و نقله عن ابن جني كذلك نقله أبو العلاء المعري و الواحدي[5] عن ابن جني من قبل أبي المرشد، و تبعهم في هذا التبريزي، و العكبري، و البرقوقي[6].

و قد صرَّح به ابن جني في شرحه، على أنَّ نصب" الماء" إحدى الروايتين في البيت, لأنَّ

---

(1) من الكامل، في ديوانه: ص180, برواية الرفع: و الماءُ, و هو من شواهد: الفسر 207/3, و الموضح 389/4، 390، و التبيان في شرح الديوان 261/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص217 .

(3) نفسه.

(4) نفسه.

(5) معجز أحمد 288/2، و شرح الواحدي 19/2 .

(6) الموضح 389/4، 390، و التبيان في شرح الديوان 261/3، و شرح البرقوقي 377/3، 378 .

معناه: فأنت إذا اغتسلت الغاسلُ الماءَ، إلَّا أنَّ انتصابه الآن ليس على" الغاسل" لأنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز" زيدًا أنت الضاربُ"؟ و لكنَّه منصوب بفعل مضمرٍ يدل عليه" الغاسل"، فكأنَّه قال: و تغسل الماء إذا اغتسلت، ثم صار قوله: " أنت إذا اغتسلت الغاسل" بدلًا منه و دالاً عليه، و مثله قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[1]

و المعنى: إنَّه على رجعه يوم تُبلى السرائر لقادر، فهذا معناه، إلَّا أنَّ تقدير إعرابه مخالف لهذا, لأنَّه نصبه بـ" الرجع" فهو في صلته، و محال أن يُفصل بين الصلة و الموصول و الخبر الَّذي هو" لقادر"، فإذا لم يمكن حمله في الإعراب عليه، فكأنَّه – و الله أعلم– يُرجعه يوم تُبلى السرائر، و لهذا نظائر في كلام العرب[2].

و هذا القول و إن كان ابن جني قد أورد له من القرآن شاهدًا إلا أنَّه يضعُف الأخذ به, و ذلك لثلاثة أسباب:

أولًا: أنَّ هذا التأويل قد أحوج إلى تقدير فعل" يغسل" يُفسِّره" الغاسل"، و إذا أمكن حمل الكلام على غير تقدير فلا حاجة إليه، لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

ثانيًا: أنَّ الكلام على رواية ابن جني يكون تَقْدِيره: فأَنْتَ إِذا اغْتَسَلت الْغَاسِلُ الماءَ، و هو معنى أقل عمقًا من المعنى على رواية الرفع، إذ الماء لا يُغسل، و ليس مدحًا أن يُقال للممدوح أنَّك تغسل الماء.

ثالثًا: أنَّ هذا التأويل يجعل قول المتنبي: " و الماءَ أَنتَ إِذا اغتَسَلتَ الغاسِلُ" جملة فعلية معطوفًا بالواو على ما قبله: " الطيبُ أَنتَ إِذا أَصابَكَ طيبُهُ"، و هي جملة اسمية، لأنَّ ابن جني قدَّر فعلًا مضارعًا في الكلام بقوله: " و تغسلُ الماءَ إذا اغتسلت", وبهذا يكون عطف جملة فعلية على جملة اسمية، و هذا خلاف الأصل، إذ الأنسب و الأصل أن يتناسب المتعاطفان، فَتُعطف الاسمية على الاسمية، و الفعلية على الفعلية، و هذا هو الأقرب للمعنى في بيت المتنبي، أن يكون أراد عطف الاسمية على الاسمية، و هذا هو التقدير الَّذي اكتفى به الثعالبي في البيت، حين ذكر أنَّ تقدير الكلام: الطيبُ أنت طيبُه إذا أصابَك، و الماءُ أنت

---

(1) سورة الطارق: (8، 9) .

(2) الفسر 207/3 .

غاسلُهُ إذا اغتسلت به[1].

التوجيه الثاني: أنَّه مرفوع على أنَّه مبتدأ:

نقل هذا التوجيه عن أبي العلاء أبو المرشد في كلامه السابق[2]، و تبعه التبريزي[3].

و ذكره أبو العلاء المعري في شرحه لديوان المتنبي بعد أن أشار إلى أنَّ البيت رُوي: إذا اغْتُسِلْت الغاسلُ، تقديره: إذا أصابك الطيبُ، فأنت طيبُه، و الماءُ الغاسلُ أنت: إذا اغتسلت، ثم نقل توجيه ابن جني السابق، و قال بعده: « و يجوز رفعه؛ فيكون" الماء" مبتدأ و" الغاسل" صفته، و" أنت" خبره، يقول: إنَّ الطيبَ إذا أصابك يطيبُ بك! و الماء إذا اغتسلت به، اكتسب منك الطهارة»[4].

و هذا الإعراب الذي ذكره في" معجز أحمد" فيه نظر؛ لأنَّه فصل بين الصفة و الموصوف بالفاصل الأجنبي.

و قد بدأ الواحدي إعرابه للبيت بالتصريح بهذا الوجه، لكنَّه لم يُفصِّل الإعراب فيه، و اكتفى بالإشارة إلى أنَّ تقدير البيت: الطيبُ أنت طيبُهُ إذا أصابك، و الماءُ أنت الغاسلُ له إذا اغتسلت، و المعنى: أنت أطيب من الطِّيب و أطهرُ من الماء[5].

أمَّا العكبري فقد ذهب إلى أنَّ" الماء" مرفوع بعطفه على المبتدأ" الطيب", أمَّا" الغاسل" فهو خبر" أنت" في الجملة الثانية, و التقدير: و الغاسله, بإرادة الهاء[6].

الترجيح

مما سبق اتَّضح أنَّ شراح بيت المتنبي ذكروا التوجيهين السابقين دون ترجيح واحد على الآخر، و أرى أنَّ التوجيه الأول فيه ضعف- و الله أعلم- لما قدّمته تعقيبًا عليه.

أمَّا التوجيه الثاني و هو تأويل أبي العلاء المعري الذي نقله أبو المرشد فهو الأرجح للأسباب التالية:

---

(1) أبو الطيب المتنبي، ما له و ما عليه/ لأبي منصور الثعالبي: ص72، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة الحسين التجارية، القاهرة- مصر.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص217 .

(3) الموضح 389/4 .

(4) معجز أحمد 288/2 .

(5) شرح الواحدي 19/2 .

(6) التبيان في شرح الديوان 261/3 .

أولًا: لسلامته من التقدير الذي في التوجيه الأول.

ثانيًا: لأنَّ رواية رفع" الماء" تبقي الجملة الثانية على اسميتها, و هذا يؤدي إلى تناسب عطف جملة اسمية على اسمية في الشطر الأول من البيت.

ثالثًا: أنَّ بقاء الجملة الثانية جملة اسمية يجعل المدح أقوى و أبلغ و أقرب لمراد الشاعر.

و أخيرًا أرى أنَّ الإعراب في الجملة الثانية يجب أن يكون هكذا: " الواو" عاطفة للجملة على ما قبلها، و" الماء" مبتدأ، و" أنت" مبتدأ ثانٍ، و" الغاسل" خبر المبتدأ الثاني، و الجملة من المبتدأ الثاني و خبره هي خبر المبتدأ الأول، و" إذا" ظرف، و" اغتسلت" فعل و فاعل و أصل الكلام: و الماءُ أنت الغاسلُ إذا اغتسلت, و الله أعلم بالصواب.

إعراب" بأبي الشموس"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

بِأَبِي الشُّمُوسُ الْجَانِحَاتُ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِبَا[1]

قال: الشيخ أبو العلاء المعري: « رَفْعُ" الشموس" و ما جرى مجراها يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون مبتدأ، كأنَّه قال: الشموس بأبي مفديات, و الآخر: أن يكون الخبر قوله: " الشموس", و يجوز وجه ثالث: و هو أن تكون" الشموس" مرفوعة, لأنَّها اسم ما لم يُسم فاعلُه، كأنَّه قال: تُفدى الشموسُ، و يجوز أن تُنصب على معنى قوله: " أفدي بأبي الشموسَ"، و مثل هذا قولهم: " بنفسي فلانٌ"، إذا أرادوا معنى الفداء»[2].

الدراسة

اختلف العلماء في إعراب" بأبي الشموس" في بيت المتنبي على النحو الذي ذكره أبو المرشد، و قد ساق لهم في طريقة إعرابه أربعة توجيهات محتملة، الثلاثة الأولى منها محمولة على رفع " الشموس", و الأخير منها محمول على أنَّه منصوب، و بيانها و تفصيلها فيما يأتي:

التوجيه الأول: " بأبي" خبر مقدم , و" الشموس" مبتدأ مؤخر

و نسبه أبو المرشد إلى أبي العلاء المعري، و تقدير الكلام: الشموسُ بأبي مفدياتٌ[3]، و تبعه التبريزي و ابن المستوفي[4], و قد صرَّح بهذا أبو العلاء، و اكتفى به دون غيره من الأوجه الأخرى التي نسبها أبو المرشد له كما سبق، و قدَّره بقوله: الشموسُ مفديةٌ بأبي[5].

التوجيه الثاني: " الشموس" خبر

و نسبه أبو المرشد المعري لأبي العلاء المعري دون أن يوضح أين المبتدأ، و تبعه أيضًا التبريزي و ابن المستوفي[6], و حمله أبو العلاء على كون المبتدأ محذوفًا، كأنَّه

---

(1) من الكامل، في ديوانه: ص109, و هو من شواهد الفسر 407/1, و معجز أحمد 26/2، و الموضح 309/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص43 .

(3) نفسه.

(4) الموضح 309/1, و النظام 141/4 .

(5) معجز أحمد 26/2، و الموضح 309/1، و التبيان في شرح الديوان 122/1 .

(6) الموضح 309/1, و النظام 141/4.

يريد:المفدياتُ بأبي الشموسُ[1], و تبعه العكبري[2].

و أرى أنَّ هذا التوجيه ترد عليه الاعتراضات الآتية:

= أنَّ هذا التأويل محمول على حذف المبتدأ، و لم يتقدم في الكلام دليل واضح على هذا المحذوف, فمن المتعارف عليه عند النحاة أنَّ المبتدأ لا يحذف إلا لدليل[3], نحو: " دَنِفٌ" في جواب كيف زيد؟ أي: هو دَنِفٌ: أي مريض, فحذف المبتدأ للعلم به, و مثله قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾[4] أي: من عمل صالحًا فعمله لنفسه, و من أساء فإساءته عليها.

= أنَّ هذا التوجيه يجعل الكلام في حاجة إلى تقدير، و مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

= إذا كان تقديرهم المفدياتُ بأبي الشموسُ، فإنَّه يجوز أيضًا أنْ يُقال: الشموسُ مفديةٌ بأبي و تُفدى الشموسُ بأبي، و نحو ذلك مما يدخل في دائرة تفسير المعنى، و لا يقوم فيه الإعراب على دليل قوي يؤيده، لهذا كان هذا التقدير لا يصح, و الله أعلم.

التوجيه الثالث: " الشموس" مرفوعة لأنَّها اسم ما لم يُسم فاعلُه:

ذكره أبو المرشد ناسبًا إيَّاه أيضًا لأبي العلاء، و تبعه التبريزي و ابن المستوفي[5] , و تكون " الشموس" مرفوعة؛ لأنَّها اسم ما لم يُسم فاعله، كأنَّه قال: تُفدى الشموسُ[6]، و قيل: مُفْدَى بأبي الشموسُ، كما ذكر التبريزي[7], أمَّا العكبري فذكر أنَّ التقدير: تُفْدى بأبي الشموسُ, فهي حينئذٍ نائب فاعل لما لم يُسم فاعله محذوفًا[8].

---

(1) نفس المرجعين السابقين.

(2) التبيان في شرح الديوان 122/1 .

(3) توضيح المقاصد 485/1، و أوضح المسالك 216/1- 217 , و شرح ابن عقيل 244/1، 246، و همع الهوامع 334/1 .

(4) سورة فصلت: (46)، و الجاثية: (15) .

(5) الموضح 309/1, و النظام 141/4، 142 .

(6) تفسير أبيات المعاني: ص43 .

(7) الموضح 309/1 .

(8) التبيان في شرح الديوان 122/1 .

و هذا التوجيه فيه نظر من عدة أوجه، أبرزها:

= أنَّ حذف الفعل و بقاء مرفوعه لا يكون إلا بدليل قوي، و ضرورة تدعو إليه، ويزداد بُعْدًا لو كان المحذوف فعلًا مبنيًا للمجهول بقي نائب فاعله، كما أنَّ حذف الفعل و بقاء مرفوعه له مواضع قد نصَّ عليها النحويون، حيث ذكر ابن هشام[1] أنَّه يجوز حذف فِعلِ الفَاعلِ إنْ أُجِيبَ به نفي, كقولك: " بَلَى زيدٌ" لمن قال: ما قام أحدٌ, أي: بلى قام زيدٌ, و منه قَولِ الشاعر:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ[2]

أراد: بل عَرَاهُ أعظمُ الوجدِ.

أو أُجيب به استفهام محقق، نحو: " نَعَمْ زيدٌ" جوابًا لمن قال: هل جاءك أحدٌ؟

و منه: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[3]، أو مقدر كقولِ ضِرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَ مُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[4]

أراد: يَبْكِيهِ ضارعٌ, و التقدير: مَنْ يبكيه؟.

و يجب حذف فعله إذا فُسِّرَ بالفعل[5] نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[6]، و التقدير: و إن استجارَكَ أحدٌ.

و منه قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[7], و التقدير: إذا انشقت السماءُ.

---

(1) أوضح المسالك 91/2- 95 بتصرف, و انظر أيضًا: تخليص الشواهد: ص477- 481، و التصريح 399/1- 401 .

(2) من الطويل، غير منسوب في مراجعه، و هو من شواهد: شرح التسهيل 120/2، و أوضح المسالك 92/2، و التصريح 399/1 .

(3) سورة الزخرف: (87) .

(4) من الطويل، نُسب للحارث بن ضرار، و لغيره، و هو من شواهد الكتاب 288/1، و المقتضب282/3، و شرح المفصل 213/1، و شرح التسهيل 119/2، و تخليص الشواهد: ص 478 .

(5) أوضح المسالك 97/2, 98، و التصريح 399/1- 403 .

(6) سورة التوبة: (6) .

(7) سبق تخريج الآية: ص117 .

وما ذكروه في تأويل بيت المتنبي ليس من هذه المواضع، لهذا كان هذا التوجيه ضعيفًا مردودًا و الله أعلم.

= أنَّ هذا الوجه محمول على تقدير محذوف.

= أنَّ كثيرًا من الشراح لم يذكر هذا الوجه، فاكتفى بعضهم بغيره كأبي العلاء المعري, و لو كانوا مؤيدين لهذا التقدير لذكروه, و الله أعلم.

التوجيه الرابع: " الشموس" منصوب بفعل محذوف:

و نسبه أبو المرشد أيضًا إلى أبي العلاء, و تبعه أيضا التبريزي ابن المستوفي[1], و تقدير الكلام: " أفدي بأبي الشموس"، و مثل هذا قولهم: " بنفسي فلانٌ"، إذا أرادوا معنى الفداء [2]، و اتفق معه العكبري، و البرقوقي[3].

في هذا الوجه بعض الاعتراضات تجعل الأخذ به ضعيفًا- و الله أعلم- , منها:

= أنَّ قولهم: و مثل هذا قولهم: " بنفسي فلانٌ" كلام محل اعتراض، فلو كان الأمر على تقديرهم لكان ينبغي أن تكون الرواية في قولهم هذا: " بنفسي فلانًا" بالنصب؛ ليصحَّ لهم تأويلهم و تقديرهم الَّذي ذكروه.

= أنَّه يرد عليه ما ورد على القولين قبله، من أنَّه يستلزمه التقدير، بالإضافة إلى أنَّ التقدير فيه تكلف، لأنَّ فيه حذفًا لكلمتين، هما: الفعل و الفاعل معًا، و ما قبله كان حذفًا لكلمة واحدة، هي: الفعل فقط، أو المبتدأ فقط.

= كما يرد عليه أيضًا ما قلناه فيما قبله من أنَّ أكثر الشراح لم يشر إلى هذا الوجه.

= أنَّ هذا الوجه قد اعتمد في التأويل و التقدير المذكور على رواية النصب لكلمة " الشموس"، و هذه الرواية لم يشر إليها الرواة، و لم يتكلم عنها أكثرهم، كابن جني و أبي العلاء، و غيرهما[4]، الأمر الذي يجعل القول بهذا التوجيه بعيدًا و مرفوضًا.

---

(1) الموضح 1/ 309, و النظام 142/4 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص43 .

(3) التبيان في شرح الديوان 122/1، و شرح البرقوقي 250/1 .

(4) الفسر 1/ 407- 409, و معجز أحمد 2/ 26, و شرح الواحدي 1/ 298 .

الترجيح

ظهر من خلال ما سبق أن جميع التوجيهات غير الأول محل نقد و اعتراض كما ذكرت و يضعف الأخذ بها، لذلك كان أولى التوجيهات هنا و أقواها هو التوجيه الأول لأبي العلاء المعري؛ للأسباب التالية:

= سلامة هذا التوجيه من الاعتراضات و النقد التي وردت على باقي التوجيهات.

= أنَّ هذا الإعراب يُبقي في الكلام معنى أدق و أرقى، حيث أفاد الاختصاص لما فيه من تقدم الخبر على المبتدأ.

= أنَّ هذا الإعراب هو الأقرب لمفهوم الكلام و لفظه، و ذلك لأنَّه لا يفتقر إلى تقدير بعيد و لاتساقه مع ما يطرد في العربية، لذا فهو أولى من غيره.

= أنَّ هذا الإعراب قد اكتفى به أبو العلاء، و لم يقل غيره في شرحه، بل إنَّ أكثر الشراح لم يعرض لتلك الأوجه التي أوردها أبو المرشد المعري، كابن جني، و الواحدي[1].

و سبب ذلك فيما أرى وضوح الإعراب على هذا النحو, و الله أعلم.

---

(1) الفسر 1/ 407- 409, و شرح الواحدي 1/ 298 .

إعراب" سلطانه"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ كَلَامُ الْوُشَاةِ لَيْسَ عَلَى الْأَحْبَابِ سُلْطَانُهُ عَلَى الْأَضْدَادِ[1]

قال الشيخ أبو العلاء: « هذا البيت يحتمل وجهين: أقواهما: أن يكون" سلطانه" مرفوعًا بـ" ليس"، و قوله: " على" متعلق بـ"سلطانه"، أي: ليس سلطانُ كلام الوشاة الذي يتسلط على الأضداد واقعًا على الأحباب، و الآخر: أنْ يكون الكلام قد تمَّ عند قوله: " على الأحباب" ثم ابتدأ مُخبرًا فقال: سلطانه، أي: سلطان الكلام على الأضداد، كما تقول: لَيْسَ شَرْكٌ عَلى صَدِيقِكَ إنَّما هُوَ عَلى عَدُوِّكَ»[2].

الدراسة

بالنظر إلى بيت المتنبي السابق نجد أنَّ الشرَّاح قد اختلفوا في إعراب كلمة" سلْطَانُه" المسبوقة بـ" ليس"، و لهم فيها أربعة أوجه إعرابية, اثنان منها أشار إليهما أبو المرشد المعري في كلامه السابق, و آخران لم يشر إليهما، و هذه الأوجه, هي:

الوجه الأول: أنَّ" سلطانه" مرفوع على أنَّه اسم" ليس":

نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و تبعه ابن المستوفي[3]، و الحقُّ أنَّ هذا القول لم يصرح به أبو العلاء المعري, فرأيه الَّذي ذكره في كتابه" معجز أحمد" يخالف هذا الرأي[4]، و سوف أوضحه في التوجيهات الإعرابية القادمة في هذه المسألة.

أمَّا ابن جني فقد أشار إلى أنَّ" على" الأولى خبر " ليس"، و" على" الثانية منصوبة بـ" السلطان" فكأنَّه قال: ليس على الأحباب تسلطه على الأضداد[5].

و لم يذكر الواحدي إعرابًا مفصَّلًا للبيت، و لم يشر إلى الأوجه الإعرابية المحتملة فيه

---

(1) من الخفيف، في ديوانه: ص463, و هو من شواهد: الفسر 1080/1, و معجز أحمد 91/4, و شرح الواحدي 148/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص99 .

(3) النظام 277/7 .

(4) معجز أحمد 91/4 .

(5) الفسر 1080/1 .

و اكتفى ببيان المعنى، حيث قال في تفسير معنى البيت: « يقول: كلام الوشاة إنَّما يؤثر إذا كان بين الأضداد، فإذا كان بين الأحباب سقط و لم يؤثر؛ لأنَّه إنَّما يتسلط على الأضداد»[1].

أمَّا التبريزي فقد ذكر مثل ما ذكر أبو المرشد من غير أن يصرح بأنَّه كلام أبي العلاء المعري ثم ختم كلامه بنقل كلام ابن جني في البيت[2].

و اكتفى العكبري بذكر هذا التوجيه، وبيان الإعراب فيه، دون أن يشير إلى توجيه آخر في البيت، و ذكر أَنَّ" على الأحباب": في موضع نصب خبر لـ" ليس"، و" على الأضداد": في موضع مفعول سلطانه، تقديره: تسلطه على الأضداد، المعنى: كلام الوشاة لا يؤثر في الأحبة، إنَّما يؤثر في الأعداء[3].

و أورد البرقوقي هذا التوجيه، دون أن ينسبه لأحد، و من غير تعليق عليه، و جعله ثاني الوجهين الجائزين في البيت، فقال:« و لك أن تجعل" سلطانه" اسم" ليس"، و" على الأضداد" صلة" سلطان" و تقدير الكلام: و كلام الوشاة ليس له على الأحباب السلطان الذي له على الأضداد، و معنى البيت: إنَّ كلام الوشاة لا يؤثر في الأحبة، إنَّما يؤثر في الأعداء»[4].

و قد أورد ابن المستوفي استدراكًا على هذا التوجيه، قال: « إذا جُعل" سلطانه" اسم ليس و" على الأحباب" خبرها، فلا بد من تقدير، و هو قوله: " سلطانه على الأضداد"، ليتم المعنى و يحسن النَّظم»[5].

الوجه الثاني: أنَّه مرفوع على أنَّه مبتدأ على الاستئناف:

أورده أبو المرشد و نسبه لأبي العلاء المعري, و تبعه في هذا الأمر التبريزي و ابن المستوفي

---

(1) شرح الواحدي 148/3 .

(2) الموضح 298/2 .

(3) التبيان في شرح الديوان 31/2 .

(4) شرح البرقوقي 131/2 .

(5) النظام 278/7 .

و البرقوقي[1], و هذا يعني أنَّ الكلام محمول على الاستئناف، و على أنَّ الكلام جملتان، الأولى: " ليس هو على الأحباب"، و يكون" هو" ضمير يعود على"كلام الوشاة"، و تقديره: ليس هو على الأحباب، و الجملة الثانية: من مبتدأ و خبر، و هي: " سلطانه على الأضداد".

و هذا الوجه هو أول وجهين ذكرهما أبو العلاء المعري في كتابه، فقال: " سلطانه": يُروى بالرفع فيكون مبتدأ، و" على الأضداد" خبره، و اسم" ليس": ضمير الكلام، و" على الأحباب" خبره، يقول: إنَّ كلام الوشاة إنَّما يُوقع الفساد إذا كان بين الأضداد، فأمَّا بين الأحباب المتصافين فلا يوقع الفساد"[2].

و لم يرجح أبو العلاء هذا الوجه و لا غيره.

الوجه الثالث: لأبي البقاء: أنَّه مرفوع اسمًا لـ" ليس"، و خبرها" على الأضداد":

و هذا القول لم يشر إليه أبو المرشد, و هو ثاني قولين نقلهما ابن المستوفي عن أبي البقاء، قال: « و الثاني: " سلطانه" اسم" ليس" و خبرها" على الأضداد"، أي: المستضِر به الأحباب، لا أذى الأضداد»[3].

هذا الوجه يتفق مع الوجه الأول في أنَّ" سلطانه" اسم" ليس"، و لكنه يختلف معه في الخبر إذ الخبر هناك قوله: " على الأحباب"، و الخبر هنا قوله: " على الأضداد".

و قد راجعت شرح أبي البقاء العكبري فلم أجد هذا الوجه عندما تتطرق لبيت المتنبي السابق[4].

و ربما قصد ابن المستوفي أبا البقاء غير شارح ديوان المتنبي، و ربما يكون لأبي البقاء شرحًا آخر لم يصلنا، و ربما أنَّ ما أورده ابن المستوفي قد قاله أبو البقاء في نسخة أخرى, و الله أعلم.

و استضعف ابن المستوفي هذا الوجه, و أشار إلى أنَّه قد فصل بين المبتدأ و خبره بـ" ليس", و هي من الجملة الثانية, فقال: « و في هذا الكلام الَّذي ذكره نظر، لأنَّه فصل

---

(1) الموضح 2/ 298، و النظام 277/7، 278 .

(2) معجز أحمد 91/4 .

(3) النظام 278/7 .

(4) التبيان في شرح الديوان 31/2 .

بين المبتدأ الَّذي هو" و كلام الوشاة"، و خبره الَّذي هو" و على الأحباب" بـ" ليس" و اسمها, و هو أجنبي غير قائم بنفسه»[1].

الوجه الرابع: لأبي العلاء المعري: أنَّ" سلطانه" منصوب على أنَّه خبر ليس أو مفعول

و هذا التوجيه لم ينقله إلينا أبو المرشد المعري, بل صرَّح به أبو العلاء المعري و هو يشير إلى رواية النصب في البيت، فقال: « وروي: " سلطانَه" بالنصب يعني: ليس يتسلط على الأحباب سلطانَه على الأضداد»[2].

و من خلال تقدير أبي العلاء يحتمل أنَّ" سلطانه" خبر" ليس", و يحتمل أن يكون مفعولًا به, و التقدير: أعني سلطانه, و الله أعلم.

و هذا الوجه لم يشر إليه أحد من الشراح، و لم ينقله بعضهم عن أبي العلاء المعري.

الترجيح

من خلال الآراء السابقة حول بيت المتنبي يتضح لنا ما يلي:

أولًا: أنَّ التوجيه الثاني الَّذي يجعل الكلام محمولاً على الاستئناف، و أنَّ الكلام جملتان الأولى: " ليس هو على الأحباب"، و يكون" هو" ضمير مستتر يعود على" كلام الوشاة", و تقديره: ليس هو على الأحباب، و الجملة الثانية: من مبتدأ و خبر، و هي: " سلطانه على الأضداد"، و هذا التوجيه محل نظر؛ لأنَّه قد جعل الكلام جملتين، مع إمكان جعله جملة واحدة كما في التوجيه الأول، كما أنَّ فيه تقديرًا لمحذوف، بالإضافة إلى أنَّ هذا القول يبعد المعنى عن مراده، فلو كان معنى الكلام: و كلام الوشاة ليس هو على الأحباب سلطانه على الأضداد، لخلا الكلام من البلاغة و الفصاحة، لأنَّ المراد الذي فُسِّر به البيت: أنَّ كلام الوشاة لا سلطان له على الأحباب، إنَّما سلطانه على غيرهم.

ثانيًا: أمَّا التوجيه الثالث فضعفه ظاهر- و الله أعلم- بحسب تعقيب ابن المستوفي؛ لأنَّ فيه فصلًا بين المبتدأ و الخبر بالفاصل الأجنبي، بالإضافة إلى أنَّ جَعْلَ" على الأضداد" خبرًا لـ" ليس" يخل بالمعنى العام في البيت؛ لأنَّ الكلام سيكون: " ليس سلطانُه على الأضداد" و هذا يناقض مراد الشاعر الَّذي قَصَدَ نَفْيَ تسلط كلام الوشاة على الأحباب, و ليس نفي

---

(1) النظام 278/7 .

(2) معجز أحمد 91/4 .

تسلطه على الأضداد.

ثالثًا: و أمَّا التوجيه الرابع فهو قائم على رواية انفرد بذكرها أبو العلاء المعري، و هذا التوجيه لم يُبيِّن أبو العلاء فيه اسم" ليس"، كما أنَّه يحتاج إلى تقدير فعل و فاعل لهذا المفعول، و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج له, لذلك بات هذا الوجه ضعيفًا, و الله أعلم.

رابعًا: أنَّ التوجيه الأول الَّذي نسبه أبو المرشد لأبي العلاء, و رجحه على الوجه الثاني كما سلف, هو الأرجح؛ لخلوه من التقدير, و كذلك يُبقي الكلام جملة واحدة خلافًا للتوجيه الثاني, مع ملاحظة أنَّ هذا التوجيه يظهر من خلاله تقدم خبر ليس" على الأحباب" على اسمها" سلطانه", و هذا جائز و بإجماع البصريين و الكوفيين[1], و إنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ الأفعال الناسخة لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول, و أسماؤها مشبهة بالفاعل, و المفعول يجوز تقديمه على الفاعل؛ فكذلك ما كان مشبهًا به[2], هذا و الله أعلم بالصواب.

---

(1) اللباب 168/1 .

(2) أسرار العربية: ص88 .

إعراب" ضروبَا"

قال أبو المرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقٌ ضُرُوبَا فَأَعْذَرُهُمْ أَشَفُّهُمُ حَبِيبَا[1]

قال الشيخ أبو العلاء:« " ضروبًا" منصوب بوقوع الفعل عليها، و هو العشق، فهذا الوجه الَّذي لا ينبغي أن يعدل عنه، و قد يمكن أن يُقَالَ هي منصوبة على الحال، كأنَّه قال: الناس عشاق مختلفين في عشقهم»[2].

الدراسة

تتعدد المنصوبات في اللغة العربية, و منها: المفعول به, و الحال, و قد عرَّفهما العلماء بعدة تعريفات, و قالوا في تعريف المفعول به: " هو كل اسم تَعدَّى إليه فعل الفاعل"[3]، أو: " هو ما كان محلاً لفعل الفاعل"[4].

و قيل في تعريف الحال: " وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده, أو تأكيد عامله, أو مضمون الجملة قبله"[5], أو" الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة"[6].

و في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنَّ الشرَّاح قد اختلفوا في توجيه الإعراب في كلمة" ضُرُوبَا"، و ذكر أنَّها تحتمل وجهين: المفعول به، و الحال، و ثمة وجه آخر لم يشر إليه أبو المرشد، و بيانها و تفصيلها فيما يأتي:

الوجه الأول: أنَّ" ضُرُوبًا" مفعول به منصوب باسم الفاعل:

نقله أبو المرشد عن الشيخ أبي العلاء المعري، و نقله عنه أيضًا ابن المستوفي[7]، و ذكره

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص193, و هو من شواهد: الفسر 459/1, و شرح الواحدي 49/2, و شرح البرقوقي 264/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص44 .

(3) أسرار العربية: ص64.

(4) ارتشاف الضرب 1466/3 .

(5) شذور الذهب/ لابن هشام: ص269، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع، القاهرة- مصر، 2004 م.

(6) شرح ابن عقيل 242/2 .

(7) النظام 175/4 .

التبريزي دون أن ينسبه لأحد[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ كتاب أبي العلاء" معجز أحمد" الَّذي شرح فيه ديوان المتنبي لم يرد فيه هذا الكلام المنقول بنصه, و ربما ورد في كتابه" اللامع العزيزي"، غير أنَّ توضيحه و بيانه لمعنى البيت يشير إلى أنَّه يقول بهذا الوجه في الإعراب دون أن يرجحه فقد قال أبو العلاء:« " الضروب": هي الأنواع، و" أشفهم": أي أفضلهم و" ضروبًا": نُصِبَ بعشَّاق، و" حبيبًا": نُصِبَ على التمييز، يقول: أنواع الناس على اختلافهم يعشقون أنواعًا من المعشوقات، و لكن أحقهم بالعذر من بينهم، من يكون حبيبه أفضل و أعدل و أنبل»[2].

و "ضروبًا" هنا منصوبة باسم الفاعل"عشَّاق" جمع" عاشق", و ليست منصوبة بالفعل كما نقل أبو المرشد.

و هذا الإعراب لَمَّح به ابن جني، قال: « أنواع الناس على اختلافهم يعشقون أنواع المعشوقات على اختلافها»[3], و تبعه الواحدي في هذا دون تصريح بالوجه الإعرابي[4].

أمَّا العكبري, و البرقوقي فقد رجَّحا هذا الوجه مشيرين إلى أنَّه الأجود في معنى البيت و فهمه[5].

الوجه الثاني: أنَّه منصوب على الحال:

نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري, و تبعه أيضًا ابن المستوفي[6], و هذا الوجه الإعرابي، لم أجده في شرح أبي العلاء المعري" معجز أحمد" , و قد ذكره التبريزي, و العكبري و البرقوقي من غير أن ينسبوه إلى أحد، غير أنَّهم أشاروا إلى أنَّه قول محتمل، و الأجود منه الوجه السابق[7].

---

(1) الموضح 333/1 .

(2) معجز أحمد 334/2 .

(3) الفسر 459/1 .

(4) شرح الواحدي 49/2 .

(5) التبيان في شرح الديوان 137/1، و شرح البرقوقي 264/1 .

(6) النظام 175/4 .

(7) الموضح 333/1، و التبيان في شرح الديوان 137/1، و شرح البرقوقي 264/1 .

الوجه الثالث: أنَّه منصوب على التمييز:

لم يشر أبو المرشد إلى هذا الوجه في شرحه، و قد انفرد بذكره ابن المستوفي دون غيره من الشراح، فقال: « في نسختي: " ضروبًا" نُصِبَ على التمييز»[1].

الترجيح

يتضح من خلال ما سبق أنَّ أرجح الأقوال, و أقواها عند كثير من الشرَّاح هو الوجه الأول بنصب" ضروبًا" بـ" عُشَّاق" , و يبدو لي أنَّه الأرجح لسببين، هما:

أولًا: أنَّ "عُشَّاق" اسم فاعل و هو يعمل عمل الفعل بنصب ما بعده على المفعولية, و لا يعمل في الحال أو التمييز.

ثانيًا: أنَّ القول بالتمييز الَّذي انفرد بذكره ابن المستوفي، يُبعد المعنى؛ لأنَّ التمييز ينتصب عن تمام الجملة، و هذا يعني أن يكون المعنى: ضروب الناس يعشقون، و يكون الكلام قد تم، ثم يأتي التمييز ليبين نسبة هذا العشق بكلمة" ضروبًا"، و هذا غير مراد في الكلام أبدًا، كما أنَّ كلمة" ضروبًا" لما كانت جمعًا للمشتق بَعُدت عن التمييز الَّذي الأصل فيه أنْ يكون جامدًا فضلًا عن أنَّ هذا القول لم يقل به أحد من الشرَّاح قبل ابن المستوفي.

(1) النظام 175/4 .

إعراب: خَاضِبِيه

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَحْسَنُ مَا يُخْضَبُ الْحَدِيدُ بِهِ وَ خَاضِبِيهِ النَّجِيعُ وَ الْغَضَبُ[1]

قال ابن جني:« " خاضبيه" في موضع جر، معطوف على" ما"، و جمعه التصحيح؛ لأنَّه أراد من يعقل و ما لا يعقل، و هذا كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ و مِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ و مِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ﴾[2]، لما خلط الجميع بقوله: "كل دابة" استعمل" من يمشي على بطنه" و" على أربع"، و المعنى: أحسن ما يخضب الحديد به الدم، و أحسن خاضبِيه الغضب، فجمع اللفظ و هو ينوي التفضيل, و ذَكَرَ الغضب هاهنا مجازًا، و إنَّما يريد صاحب الغضب»[3].

و قال الشيخ أبو العلاء: « إِنْ جَعَلَ" خاضبيه" منصوبًا على أنَّه مفعول معه فلا يمتنع»[4].

و قال ابن فورجة:« الَّذي ذكره الشيخ أبو الفتح غير ممتنع، إلَّا أنَّ فيه من التعسف ما ترى و الَّذي عندي أنَّ قوله: " و خاضبِيه" قَسَمٌ قد حصل المعنى الَّذي أراد و زال ذاك التكليف...و قد رويتُ عن جماعة ممن أثق بهم، رووه عن المتنبي" و خاضبَيْه" الباء بالفتح كأنَّه يريد: " أحسن خاضبَيْه" تثنية خاضب، كأنَّ النَّجيع خاضب، و الذهب خاضب فقال: أحسنهما الدم، و يكون الغضب حينئذٍ تأكيدًا للنجيع أتى به للقافية و لأنَّ النجيع يخضب عند الغضب، فكأنَّه جعل النجيع و الغضب شيئًا واحدًا»[5].

الدراسة

أشار أبو المرشد إلى أنَّ" و خاضبيه" رُوي بكسر الباء على أنَّه جمع مذكر سالم، كما رُويَ

---

(1) من المنسرح، في ديوانه: ص342, وروي فيه: " وَ خَاضِبَيْهِ", و هو من شواهد: الفسر 249/1, و شرح الواحدي 394/2, و التبيان في شرح الديوان 71/1 .

(2) سورة النور: (45) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص36 .

(4) نفسه.

(5) نفسه: ص36، 37 .

بفتح الباء على أنَّه مثنى، و قد صحَّحَ الواحدي[1] رواية التثنية نقلًا عن المتنبي، و كذلك العكبري[2]، و ابن المستوفي الَّذي ذكر أنَّ هذه الرواية جيدة و معنى صائب، قال:« و هو عندي خير الروايتين»[3]، و تبعهم البرقوقي في شرحه[4]، و أجرى أبو المرشد و غيره من الشرَّاح كلامهم و توجيهاتهم الإعرابية على أنَّه جمع مذكر سالم.

و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق فقد اختلف الشرَّاح و المعربون في إعراب كلمة" و خاضِبِيه" برواية الجمع، و لهم في إعرابه ثلاثة آراء:

التوجيه الأول: لابن جني

أنَّه في موضع جر عطفًا على" ما", و يكون الإعراب: " أحسن" مبتدأ, و" ما" بمعنى " الَّذي"، و هو في موضع الجر بإضافة" أحسن" إليه, و" النجيع" خبر الابتداء, و" الغضب" عطف عليه، و" خاضبيه" جُرَّ عطفًا على" ما"، أي: و أحسن خاضِبِيه, و الهاء في" به" لـ" ما"، و في" خاضبيه" للحديد[5].

و اكتفى ابن جني بالقول بأنَّ" خاضبيه" في موضع جر، معطوف على" ما"، و جمعه التصحيح لأنَّه أراد من يعقل و ما لا يعقل، و هذا كقوله تعالى: ﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ و منْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ و منْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ**﴾[6]، لما خلط الجميع بقوله: "كل دابة"، فاستعمل" من يمشي على بطنه" و" على أربع"، و مثله كثير, و المعنى: أحسنُ ما يُخْضَبُ الحديدُ به الدَّمُ، و أحسنُ خاضِبِيه الغضبُ، فجمع اللفظ و هو ينوي التفصيل، و ذَكَرَ الغضبَ هاهنا مجازًا، و إنَّما يريد صاحبَ

---

(1) شرح الواحدي 394/2 .

(2) التبيان في شرح الديوان 71/1 .

(3) النظام 330/3 .

(4) شرح البرقوقي 200/1 .

(5) معجز أحمد 310/3 .

(6) سبق تخريج الآية: ص140 .

الغضب[1].

و قد لاقى إعراب ابن جني هذا نقدًا و اعتراضًا، فقد نقل أبو المرشد المعري في كلامه السابق عن ابن فورجه اعتراضه عليه بأنَّ الَّذي ذكره الشيخ أبو الفتح غير ممتنع، إلَّا أنَّ فيه من التعسف ما ترى[2], و لم يوضِّح ابن فورجه و لا أبو المرشد هذا التعسف، و اكتفى بالإشارة إليه.

و علَّق عليه ابن المستوفي بمثل ذلك القول المبهم، و ذكر أنَّ الَّذي قاله أبو الفتح أجلُّ نسبًا لمكانه، و أبعد من الإحسان في صناعة الشعر[3].

و ارتضى بعضهم توجيه ابن جني، فقد صرَّح بذلك ابن معقل، و ردَّ على ابن فورجة ما ألمح به و أشار إلى أنَّ الوجه ما قاله ابن جني؛ لأنَّه أَعْرَبُ و أَغْرَبُ و أَصْنَعُ، كأنَّه قال: أحسنُ خضاب الحديد و أحسنُ خاضبِيه النجيعُ و الغضبُ، فالنَّجيع أحسن ما خُضِب به، و الغضب أحسن مَنْ خضبه، على الوجه الذي ذكره, و هذا مما أشرت إليه من أقوال ابن فورجه التي تُترك سدى لميله فيها عن طريق الهدى[4].

و بالرجوع إلى كلام ابن جني نجد أنَّه أشار إلى عطف جمع المذكر الذي للعقلاء" خاضبيه" على" ما" الموصولة التي تستعمل في الأصل فيما لا يعقل, نحو قوله تعالى: ﴿ **مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ**﴾[5]، و كلامه السابق يدل على جواز استخدام" ما" للعاقل, و قد تستعمل" ما" للعاقل في ثلاثة مواضع كما ذكر النحاة[6]:

---

(1) الفسر 249/1، 250، و انظر أيضًا: معجز أحمد 310/3، و شرح الواحدي 394/2، و الموضح 230/1، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 229/5، و التبيان في شرح الديوان 71/1، و شرح البرقوقي 200/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص36, و لم أجد كلام ابن فورجه في شرحه المطبوع" الفتح على أبي الفتح", أو في شرحه المفقود " التجني على ابن جني", الذي نُشِرَ منه بعض النصوص في مجلة المورد في المجلد السادس, العدد الثالث,1397 هـ- 1977 م, ص217- 235 .

(3) النظام 329/3 .

(4) المآخذ على شراح ديوان المتنبي 229/5 .

(5) سورة النحل: (96) .

(6) شرح الكافية الشافية 276/1، 277، و أوضح المسالك 150/1، و توضيح المقاصد 429/1، و شرح ابن عقيل147/1، و التصريح 157/1، و حاشية الصبان 247/1، 248 .

الموضع الأول: أن يختلط العاقل بغير العاقل، نحو قوله سبحانه تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1]، و قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾[2]، فإنَّ (ما) تشمل ما في السموات و الأرض من إنس, و ملك, و جن, و حيوان, و جماد، بدليل قوله: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾[3].

و الموضع الثاني: تكون لأنواع من يعقل، أو يكون المراد صفات من يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[4].

و الموضع الثالث: كون الأمر مبهما على المتكلم، فتكون للمبهم أمره، كقولك حين ترى شبحًا من بعد: " انظرْ إلى ما ظَهَرَ لي", و ليس منه قوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ﴾[5]؛ لأنَّ إبهامَ ذكورته و أنوثته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال" ما" هنا في ما لا يعقل لأنَّ الحمل ملحق بالجماد[6].

التوجيه الثاني: لأبي العلاء المعري

أنَّ" خاضبيه" منصوب على أنَّه مفعول معه, و قد نقله أبو المرشد المعري عن الشيخ أبي العلاء، و ذكر أنَّه إنْ جَعَلَ" خاضبيه" منصوبًا على أنَّه مفعول معه فلا يمتنع[7], و هكذا ساق رأيه من غير بيان لحجته فيه، و لم أجد في شرح أبي العلاء" معجز أحمد" هذا التوجيه الَّذي نُسِب له[8].

التوجيه الثالث: لابن فورجة

---

(1) سورة الصف: (1), و الحشر: (1) .

(2) سورة التغابن: (1) .

(3) سورة الإسراء: (44) .

(4) سورة النساء: (3) .

(5) سورة آل عمران (35) .

(6) شرح ابن عقيل147/1، انظر حاشيته .

(7) تفسير أبيات المعاني: ص36، و الموضح 230/1 .

(8) معجز أحمد 310/3 .

أنَّ" خاضبيه" في موضع جر بواو القسم, و قد ذكر هذا الوجه أبو العلاء المعري، من غير أن ينسبه لأحد[1]، و نقله الواحدي عن ابن فورجة[2]، كما نقله عنه أبو المرشد في كلامه السابق، و صرَّح بأنَّ صاحبه يرى أنَّه أبعد عن التكلف[3]، و نقله عنه أيضًا العكبري، و ابن معقل المهلبي[4]، كما نقله أيضًا ابن المستوفي، و ذكر أَنَّ هذا التفسير عندي أقرب و أولى[5].

و على هذا الوجه تكون" خاضبيه" بالجر على القسم بعد واو القسم، أراد: و حقَّ خاضبيه و جَعَلَ الغضبَ خضابًا للحديد؛ لأنَّه يخضبُهُ بالدم على سبيل التوسع، و حسن ذلك؛ لأنَّ الغضب يحمرُّ منه الإنسان, و هذا كقوله: أَحْسَنُ مَا يَخْضِبُ الخدودَ الحمرةُ و الخجلُ يصبغ الخد أحمر، فلمَّا كانت الحمرة تابعة للخجل جمعها تأكيدًا؛ كذلك لما كان النجيع تابعًا للغضب جمعهما، و هو يريد الدم وحده, و يكون" الغضب" تأكيدًا للنجيع أتى به للقافية[6].

الترجيح

هذه هي الآراء و التوجيهات التي قِيلت في إعراب كلمة" و خاضبيه" في بيت المتنبي, و هناك بعض الملحوظات على كل قول منها، يمكن أن أوضحها فيما يأتي:

أولًا: أمَّا نصبه على أنَّه مفعول معه و الواو للمعية كما نُقل عن أبي العلاء المعري، فهذا التوجيه ضعيف لما يأتي:

(1) أنَّ هذا التوجيه إنَّما هو قول أجازه المعري فيما نُقل عنه، بأنَّه لو حُمِلَ الكلام على جعل " خاضبيه" منصوبًا على أنَّه مفعول معه فلا يمتنع، من غير توضيح لتلك المعية في الكلام، و إنَّما هو مما يُفترض جوازًا في الإعراب.

---

(1) معجز أحمد 310/3 .

(2) شرح الواحدي 394/2 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص36 .

(4) التبيان في شرح الديوان 71/1، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 229/5 .

(5) النظام 329/3 .

(6) شرح الواحدي 394/2، (نقله عن ابن فورجه)، و لم أطلع عليه في شَرْحي ابن فورجه , و انظر أيضًا: التبيان في شرح الديوان 71/1، و المآخذ على شراح ديوان المتنبي 229/5، و شرح البرقوقي 200/1 .

(2) أنَّ الحمل على المعية يعني: أنَّ النجيع و الغضب يكونان أفضل الخضاب للحديد مع خاضبيه، و لا يُتصور أن يكون هذا هو المعنى، إذ لا ثمرة في المعنى من جمع الحديد مع خاضبيه في الخضاب بالدم و الغضب، كما أنَّ الغضب لا يَخْضِبُ الحديدَ، و الدَّمُ لا يخضب خاضبيه, بل يخضب السيوف فقط، فالمعية لا توضح المعنى المراد و لا تظهره، بل تبتعد به عن قصد الشاعر.

(3) لا يظهر في كلام الشاعر أنَّه يريد الجمع في الخضاب بين الحديد و خاضبيه، بل الحمل على التفصيل فيهما و التفريق بجعل كل خضاب لما يناسبه هو الأولى و الأوضح.

لهذا بات هذا القول بالمعية بعيدًا عن مراد المتنبي, و الله أعلم.

ثانيًا: أمَّا حمل" خاضبيه" على الجر بواو القسم كما ذكر ابن فورجة, فهو ضعيف أيضًا لأمرين, هما:

(1) أنَّ المراد الإخبار بأنَّ أفضل الخضاب للحديد الدماء، و أفضل خضاب المحاربين الغضب، فليس في الكلام ما يستدعي الفصل بالقسم على النحو الَّذي أراده ابن فورجة.

(2) أنَّ القسم يُؤْتَى به لأجل التأكيد، و ليست الصورة التي أرادها المتنبي هنا مشكوك فيها حتى يحتاج تأكيدها بالقسم، و إنَّما هي مجرد تصوير للسيوف و حامليها.

لأجل هذا أرى ضعفَ هذا التوجيه, و بعده عن المراد و الغرض الَّذي يهدف إليه المتنبي و الله أعلم.

ثالثًا: أمَّا حمل" خاضبيه" على أنَّه في موضع جر عطفًا على" ما"كما ذكر ابن جني في التوجيه الأول فيبدو أنَّه الرأي الأرجح لسببين:

(1) لجواز استخدام" ما" للعاقل كما نصَّ النحاة, أي لا يمتنع عطف جمع العقلاء عليها كما في بيت المتنبي السابق.

(2) أنَّه أقرب الأقوال إلى ظاهر الكلام، و يتفق مع المعنى الَّذي يرمي إليه المتنبي.

غير أنَّ هذا الَّذي ذكره ابن جني في توجيهه فيه نظر؛ لأنَّه ذكر أنَّ" خاضبيه" جمع مذكر سالم للعقلاء، و عُطِفَ على" ما" التي لما لا يعقل، لأنَّه أراد من يعقل و ما لا يعقل، ثم أورد شاهدًا على هذا و هو قوله تعالى: ﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي**

﴿عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ و مِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ و مِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾[1].

فالشاهد لا يتناسب مع ما أراده؛ لأنَّ الآية الكريمة شاهد على استعمال" مَنْ" الموصولة لغير العقلاء لَمَّا اجتمعوا مع العاقلين، أمَّا بيت المتنبي فهو في استعمال" ما" الموصولة للعقلاء, لأنَّ أصل استعمالها أن تكون فيما لا يعقل، و كان الأنسب أن يستشهد بالشواهد التي وردت فيها" ما" الموصولة للعاقلين لما اجتمعوا و اختلطوا بغير العقلاء مثل قوله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾[2]، و قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ﴾[3], هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) سبق تخريج الآية: ص140 .

(2) سبق تخريج الآية: ص143 .

(3) سبق تخريج الآية: 143 .

إعراب" و الهوى"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أُحِبُّهُ وَ الْهَوَى وَ أَدْؤُرَهُ وَ كُلُّ حُبٍّ صَبَابَةٌ وَ وَلَهْ[1]

قال ابن جني: « يجوز أن يكون" الهوى" في موضع نصب، أي: أحب هواه أيضًا, فيكون قريبًا من قوله:

وَ إِنِّي لَأَعْشَقُ مِنْ عِشْقِكُمْ نُحُولِي وَ كُلَّ اِمْرِئٍ نَاحِلِ[2]

و يجوز أن يكون" الهوى" مجرورًا، لأنَّه أقسم به، فكأنَّه قال: و الهوى إنِّي لأحبُّه، كما قال البحتري:

أَمَا وَ هَوَاكِ حَلْفَةَ ذِي اجْتِهَادِ يَعُدُّ الْغَيَّ فِيكِ مِنَ الرَّشَادِ[3]...»[4].

الدراسة

للواو معانٍ متعددة منها: العطف, فيأخذ المعطوف بعدها حكم المعطوف عليه رفعًا و نصبًا, و جرًّا, نحو: ذهب عمرٌو و زيدٌ, و قابلتُ عمرًا و زيدًا, و مررت بعمرٍو و زيدٍ و منها: القسم, فتجر ما بعدها, كقوله تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾[5].

و في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنَّ كلمة" الهوى" بعد حرف الواو، تتردد بين وجهين, النصب على المفعولية, أو الجر:

---

(1) من المنسرح، في ديوانه: ص248, و هو من شواهد: الفسر 213/3, , و الموضح 396/4, و التبيان في شرح الديوان 265/3 .

(2) من المتقارب، في ديوانه: ص269, وروي فيه: " أَجْلِكُمْ" مكان" عِشْقِكُمْ" , و هو من شواهد الفسر 213/3, و شرح الواحدي 167/2, و شرح البرقوقي 382/3 .

(3) من الوافر، للبحتري، في ديوانه 724/2، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، و هو من شواهد: الفسر 213/3، و لم يرو عجزه فيه, و شرح الواحدي 167/2، و روي فيه:" حَلْفَةَ" مكان "حَلْفَةَ", و لم يرو فيه أيضًا عجزه, و التبيان في شرح الديوان 265/3، و روي فيه صدره: أَمَا وَ الْهَوَى النَّجْدِيُّ أَعْظَمَ حِلْفَةٍ.

(4) تفسير أبيات المعاني: ص217 .

(5) التين: (1) .

الوجه الأول: أنَّه مفعول به و الواو للعطف:

و نقله أبو المرشد عن ابن جني، حيث جوَّز أن تكون الواو عاطفةً ما بعدها على ما قبلها، و" الهوى" في موضع نصب، بالعطف على الضمير المتصل في" أحبُّهُ"، أي: أحبُّهُ و أحب هواه أيضًا، ثمّ مثَّل له ابن جني بما هو قريب منه في قول المتنبي:

وَ إِنِّي لَأَعْشَقُ مِنْ عِشْقِكُمْ نُحُولي وَ كُلَّ اِمْرِئٍ نَاحِلِ[1]

و هذا القول قد صرَّح به ابن جني في شرحه[2]، و اتفق معه الواحدي, الَّذي و ضَّح الإعراب بشكل مفصل, قال: « يجوز أن يكون و الهوى عطفًا على الضمير المنصوب في قوله: أحبه»[3].

و اتفق معه الشرَّاح، كالتبريزي، و العكبري، و البرقوقي[4].

الوجه الثاني: أنَّه مجرور و الواو للقسم:

و نقله أبو المرشد أيضًا عن ابن جني، فقد جوَّز أيضًا أن يكون" الهوى" مجرورًا بواو القسم و ذلك أنَّه أقسم بالهوى، فكأنَّه قال: " و الهوى إِنِّي لأحبُّه"، و استشهد ابن جني على هذا بقول البحتري:

أَمَا وَ هَوَاكِ حَلْفَةَ ذِي اجْتِهَادِ يَعُدُّ الْغَيَّ فِيكَ مِنَ الرَّشَادِ[5]

و هذا الوجه أيضًا هو صريح كلام ابن جني في شرحه[6]، و اتفق معه الشرَّاح, كأبي العلاء المعري، و الواحدي، و التبريزي، و العكبري، و البرقوقي[7].

---

(1) سبق تخريجه: ص147 .

(2) الفسر 213/3 .

(3) شرح الواحدي 166/2، 167 .

(4) الموضح 396/4، و التبيان في شرح الديوان 265/3، و شرح البرقوقي 382/3 .

(5) سبق تخريجه: ص147 .

(6) الفسر 213/3 .

(7) معجز أحمد 520/2، و شرح الواحدي 2/ 167، و الموضح 396/4، و التبيان في شرح الديوان 265/3، و شرح البرقوقي 382/3 .

الترجيح

لم يشر أحدٌ من الشرَّاح إلى ترجيح أحد الوجهين السابقين، و ليس في كلام ابن جني ما يشير إلى اختيار أحدهما، و أرى أنَّ النصب على العطف هو الوجه الأرجح للأسباب التالية:

أولًا: القول بالقسم يترتب عليه الفصل بالقسم بين المعطوف عليه" الضمير المتصل" في " أُحبُّه" و العاطف و المعطوف" و أَدْؤُرَهُ" ، و الفصل بين المتعاطفين هو خلاف الأصل.

ثانيًا: و أمَّا القول بأنَّ الواو عاطفة له ما يسهل قبوله و يرجحه، و هو أنَّ الواو بعده في " و أدؤره" عاطفة أيضًا، فيتناسب الكلام، أمَّا القول بأنَّ الواو في" و الهوى" واو القسم فليس في الكلام ما يؤكد حمل الكلام عليه، بخلاف بيت البحتري الَّذي استشهد به ابن جني، فدلالة القسم في البيت واضحة، يؤكدها قوله: " أما" التي يقع القسم بعدها كثيرًا[1]، و قوله: " حلفة" التي تدل على القسم، كما أنَّ العطف في بيت البحتري غير وارد، فكان القسم واضحًا و له أدلته، أمَّا بيت المتنبي فالقول فيه بالقسم به تكلف و ابتعاد عن ظاهر الكلام, و الله أعلم بالصواب.

(1) مغني اللبيب 343/1 .

" أكبر" بين الابتداء و الفاعلية

قال أبوالمرشد المعري في بيت المتنبي:

فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وَ أَصْغَرَهُ أَكْبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي فَعَلَهْ[1]

قال ابن جني: أي:« استكبروا فعله و أصغره هو، فتمَّ الكلام هاهنا، ثم استأنف فقال: أكبرُ من فعله الإنسان الَّذي فعله، إنَّما هو أكبر من فعله، و يقال أكبر الشيء إذا استكبرته»[2].

و قال الشيخ(أبو العلاء):« النصف الأول يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون في" أصغر" ضمير عائد إلى الممدوح، فيكون الكلام قد تم، و يكون" أكبر" خبر مبتدأ مقدم، كأنَّه لما تمَّ الكلام في النصف الأول الذي فعله أكبر من فعله.

و الوجه الآخر: أن يكون" أكبر" فاعلًا، و تقديره: احتقر الفعلَ رجلٌ أكبرُ من فعله، و يكون قوله: " الَّذي فعله" نعتًا لفعله»[3].

الدراسة

ظاهرٌ من خلال ما نقل أبو المرشد المعري أنَّ الشرَّاح قد اختلفوا في بيت المتنبي السابق، في توجيه الإعراب في كلمة" أكبر"، حيث ذكر أنَّها تتردد بين ثلاثة أوجه: الابتداء، أو الخبر أو الفاعل، و ثمة وجهان آخران لم يذكرهما أبو المرشد، و قد ذكرهما غيره، و فيما يأتي بيان ذلك:

الوجه الأول: أنَّه مبتدأ:

نقله أبو المرشد عن ابن جني، و تبعه الواحدي, و العكبري, و البرقوقي[4].

و على كلامه يكون" أكبر" مبتدأ، و خبره الاسم الموصول و صلته" الَّذي فعله".

و قد ذكر أبو العلاء المعري هذا الوجه ضمن ما يجوز في البيت، غير أنَّه لم ينسبه إلى ابن جني، و لم يعقب عليه إلَّا ببيان المعنى، قال: « و قيل: إنَّه مبتدأ و" الَّذي" خبره , و المعنى:

---

(1) من المنسرح، في ديوانه: ص250, و هو من شواهد: الفسر 225/3, و معجز أحمد 528/2, و شرح الواحدي 171/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص219 .

(3) نفسه.

(4) شرح الواحدي 172/2، و التبيان في شرح الديوان 272/3، و شرح البرقوقي 389/3 .

أنَّهم استعظموا فعله و استصغره هو، ثم قال: هو أكبر من فعله, أي هو أعظم من فعله و إن كان عظيمًا, و كل فعل عظيم ففاعله أعظم منه، كما قال أبو تمام:

أَعَاذِلَتِي مَا أَحْسَنَ اللَّيْلُ مَرْكَبًا وَ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْمُلِمَّاتِ رَاكِبُه[1]...»[2].

و هذا الَّذي ذكره أبو المرشد نقلًا عن ابن جني هو صريح كلامه في شرحه[3].

و لم يذكر ابن سيده في البيت وجهًا إعرابيًا، غير أنَّ بيانه للمعنى يشير إلى أنَّه يختار هذا الوجه، و ذلك أنَّه قال: « أي: أعظموا فعل أبي العشائر، و أصغره هُوَ، أي استصغره؛ لأنَّه صغير بالإضافة إليه، كما هو عظيم بالإضافة إليهم، ثم قطع فقال: " أكبر من فعله الَّذي فعله"، أي: الفاعل أكبر من الفعل المنفصل عنه»[4].

و استحسن ابن معقل المهلَّبي هذا الوجه, قال: « هذا وجه حسن»[5].

و قد لاقى هذا الوجه ردًا و اعتراضًا من قِبَلِ أبي الفضل أحمد بن محمد العروضي، حيث عقَّب على كلام ابن جني بأنَّ هذا التفسير لا يكون مدحًا؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ كل فاعل أكبرُ من فعله، و أنَّ الخالق تعالى ذكره فوق المخلوقين، و قالوا: إنَّ خيرًا من الخير فاعله و إنَّ شرًا من الشر فاعله، و معنى البيت: أنَّ الناس استكبروا فعله و استصغره هو، فكان استصغاره لما فعل أحسن من فعله، كما يقال: أعطاني فلانٌ كذا و كذا و استقلَّه، فكان استقلاله ذلك أحسن من عطائه, و قال بعد ذلك: « ثم العجب إنَّه غلط في صناعة هو إمامها المقدم فيها، و ذلك أنَّ" الَّذي" يصلح أن يكون بمعنى" من" و بمعنى" ما" كما تقول: رأيت الَّذي دخل و رأيت الَّذي فعلت، و كان يجب أنْ يذهب في هذا إلى" ما" فذهب

---

(1) من الطويل، في ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي 218/1، تحقيق د. محمد عبده عزام. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1982 م، و روي فيه: " أَخْشَنَ" مكان" أَحْسَنَ" في الصدر و العجز و نصب" اللَّيْلَ" , و هو من شواهد: معجز أحمد 528/2 .

(2) معجز أحمد 528/2 .

(3) الفسر 226/3، و الفتح الوهبي: ص132 .

(4) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص149 .

(5) المآخذ على شراح أبي الطيب 13/1 .

إلى" من" ففسد المعنى»[1].

و قد نقل الواحدي, و العكبري, و البرقوقي هذا الاعتراض منسوبًا للعروضي[2].
و قد أجاب ابن معقل المهلبي عن بعض ما ذكره العروضي، فقال: « فهذا الَّذي ذكره ابن جني في النصف الأول بعينه، و إنَّما المؤاخذة في النصف الآخر، و قوله: " لا يكون مدحًا" فيقال: لم لا يكون إذا قال: فعله عظيم، و هو أعظم منه، مدحًا له؟ و هذا معنى قوله: " أكبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الذي فَعَلَهْ", و هو من قول أعرابي دخل على يزيد بن المهلب، فقال له: كَبُرْتَ أنْ يُسْتعان بك أو يُسْتعان عليك، و ليس من شيء و إنْ كَبُرَ إلَّا و هو صغيرٌ عندك، و أنت أكبرُ منه، و لا أرى العجب في أنْ تفعل، و إنَّما العجب في أنْ لا تفعل فقال: حَاجَتُكَ؟ فقال: عَشْرُ دِيَاتٍ، قال: هي لك و مِثْلُهَا!»[3].

الوجه الثاني: أنَّ" أكبر" خبر مقدم:

هذا الوجه هو أحد الوجهين اللَّذين ذكرهما أبو المرشد نقلًا عن أبي العلاء, و ذكره التبريزي دون نسبة[4].

و هذا الوجه لم أجده في" معجز أحمد"[5] لأبي العلاء المعري، بل ذكر أنَّه خبر لمبتدأ محذوف, و قال: « روي: " أصغر" بفتح الراء على الماضي، و فاعله أبو العشائر و" أكبر" على هذا خبر ابتداء محذوف, أي: هو أكبر»[6].

و لم أطَّلع على هذا الوجه عند كثير من الشرَّاح، كالواحدي، و ابن معقل المهلبي، و أبي البقاء العكبري، و البرقوقي[7].

---

(1) المستدرك على ابن جني، لأبي الفضل أحمد بن محمد العروضي, ضمن مجلة المورد: المجلد الرابع، العدد الرابع، 1395 هـ- 1975 م, ص: 152، 153 .

(2) شرح الواحدي 172/2، و التبيان في شرح الديوان 272/3، 273، و شرح البرقوقي 389/3 .

(3) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 166/5 .

(4) الموضح 406/4 .

(5) معجز أحمد 528/2 .

(6) نفسه.

(7) شرح الواحدي 172/2، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 165/5، 166، و التبيان في شرح الديوان 272/3، 273، و شرح البرقوقي 389/3 .

و يتفق هذا الوجه مع سابقه في أنَّـه يفصل الشطر الأول في الإعراب عن الشطر الثاني و لا يربطهما، و يفترقان في أنَّ السابق يجعل" أكبر" مبتدأ، خبره ما بعده، و هذا يجعله خبرًا مقدمًا، و الاسم الموصول" الَّذي فعله" مبتدأ مؤخر.

الوجه الثالث: أنَّه فاعل لفعل محذوف:

هذا هو ثاني الوجهين اللَّذين نقلهما أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و ذكره التبريزي كسابقه دون نسبة[1].

و هو أن يكون الكلام قد تم أيضًا في الشطر الأول كما هو الحال في سابقه، و يكون" أكبر" فاعلًا لفعل محذوف تقديره: " احتقرَ".

و هذا القول كسابقه من حيث أنَّني لم أطلع عليه في" معجز أحمد"[2] لأبي العلاء المعري و ربما ذكره في شرحه" اللامع العزيزي", و الله أعلم.

كما أنَّه لم يذكره أيضًا بقية الشُّرَّاح, كالواحدي، و ابن معقل المهلبي، و أبي البقاء العكبري و البرقوقي[3].

الوجه الرابع: أنَّه فاعل لـ" أصغره":

لم يذكر أبو المرشد هذا الوجه، و قد ذكره ابن معقل المهلبي بعد أن استحسن الوجه الأول لابن جني, قال: « و ثمَّ وجهٌ آخر قد ذكره غيره، و هو أن يكون" أكبر من فعله" فاعلًا، العامل فيه " أَصْغَرَهُ"، كأنَّه قال: و أَصْغَرَهُ رجلٌ أو فارسٌ أكبرُ من فعلِهِ»[4].

و هذا الوجه قريب من سابقه، غير أنَّ عامل الفاعل هنا مذكور، و هو الفعل" أصغرَهُ"، كما فسَّره المهلبي، و من خلال ما ذُكِر في هذا الوجه يكون الفاعل محذوف، و هو" رجل، أو فارس", و يكون قوله: " أكبر من فعله" صفة لهذا المحذوف، فأقيمت الصفة فيه مقام الموصوف.

---

(1) الموضح 406/4 .

(2) معجز أحمد 528/2 .

(3) شرح الواحدي 172/2، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 165/5، 166، و التبيان في شرح الديوان 272/3، 273، و شرح البرقوقي 389/3 .

(4) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 13/1 .

الوجه الخامس: أنَّ" أكبر" خبر المبتدأ" أصغره":

هذا وجه آخر لم يشر إليه أبو المرشد في كلامه، و قد ذكره غيره، و هو يعتمد على رواية أخرى في البيت، و هي: " أصغرُهُ" بضم الراء، فالأوجه الأربعة السابقة تعتمد على أنَّ رواية البيت" أصغرَه" بفتح الراء، على أنَّه فعل، أمَّا هذه الرواية الخامسة فـ" أصغرُه" فيه اسم و ليس فعلًا.

و قد ألمح إلى هذا الوجه و روايته أبو العلاء المعري، فقال: « أي: " أصغرُه" على المبالغة فيكون" أصغرهُ" مبتدأ و ما بعده خبر له, و معناه أنَّهم استكبروا فعله، و أصغره ما يفعله هو أكبر من فعله الذي فعله عندهم فاستكبروه»[1].

و هذه الرواية قد أشار إليها الخوارزمي، و نقلها عنه بعض الشرَّاح، قال أبو الفضل العروضي: « و روى الخوارزمي" و أصغرُه" بضم الراء، أي: و أصغرُ فعلِهِ أكبرُ مما استعظموه»[2].

و نقل هذا عنه أيضًا الواحدي، و أبو البقاء العكبري، و البرقوقي[3].

وعلى هذه الرواية يكون قول المتنبي: " فأكْبَرُوا فِعْلَهُ" قد تمَّ الكلام عنده، ثم استأنف بعد هذه الجملة الفعلية بجملة أخرى اسمية، مكونة من مبتدأ هو" أصْغَرُهُ" و خبره" أكبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الذي فَعَلَهْ".

الترجيح

مما سبق ذكره يمكن استظهار الوجه الأرجح بعدة أمور, منها:

= أنَّ الوجه الأول فيه ضعف بحسب ما أورده العروضي، و ذلك أنَّ المعنى لو أدى إلى القول بأنَّ الممدوح أكبر من فعله فهذا ليس فيه إثراء للمعنى، و لا يؤدي إلى معنى بديع كما هو الحال المعهود عن المتنبي و مبالغاته في شعره، و الله تعالى أعلم.

= أمَّا الوجه الثاني فهو محمول على تقديم الخبر و تأخير المبتدأ، من غير داعٍ إلى هذا التقديم.

---

(1) معجز أحمد 528/2 .

(2) المستدرك على ابن جني، لأبي الفضل أحمد بن محمد العروضي، ضمن مجلة المورد: المجلد الرابع، العدد الرابع، 1397 هـ- 1975 م, ص: 152، 153 .

(3) شرح الواحدي 172/2، و التبيان في شرح الديوان 273/3، و شرح البرقوقي 389/3 .

= و أمَّـا الــوجه الثالث فهو ضعيف؛ لأنَّه يعتمد على تقدير فعل من غير حاجة إليـه و ليس ثمَّة دليل قوي على هذا المحذوف، كما أنَّه لا يحمل من عمق المعنى و قوة الكلام ما يليق بشعر المتنبي، إذ فيه من المعنى ما في الوجه الأول، و أيضًـا فإنَّ هذا الوجه إنَّمـا قام على تقدير فعل و بقاء فاعله، لهذا كان هذا الوجه أبعد و أضعف من غيره, و الله تعالى أعلم.

= و أمَّا الوجه الرابع لم أطَّلع عليه إلَّا عند ابن معقل المهلبي، و لم يذكره غيره من السابقين أو اللاحقين من الشرَّاح, و أيًّا كان الأمر فهذا الوجه الرابع أيضًا فيه ضعف؛ من حيث إنَّه لا يرتقي بالمعنى، و يجعل الحال فيه كما قيل في الوجه الأول من أنَّه لا يضيف جديدًا يدفع إلى الأخذ به.

= و أمَّـا الوجـه الخـامس الَّـذي لم يـذكره أبـو المرشـد، و لم يشـر إلى روايتـه هـو أرجـح هـذه الأوجه؛ و ذلك لأنَّه يرتقي بالمعنى من حيث إنَّه أراد أنَّ ما استعظموه من فعله هو أصغرُ أفعاله، و لو فعل كبيرها، أو أكبرها لكان استعظامهم أكبر و أعلى، و في هذا المعنى من المدح و الثناء على ممدوحه ما فيه، فضلًا عن أنَّه مدح بالجملة الاسمية التي تدل على الثبوت و الدوام، و هي أقوى و أبلغ من الجملة الفعلية، كما أنَّ هذا الوجه لا يحتاج الكلام معه إلى تقدير، و لا حذف فيه، و ليس فيه تقديم و تأخير، لهذا كان الأرجح، و الله تعالى أعلم بالصواب.

" أهل" بين الوصفية و الخبرية

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

كَفَى ثُعَلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ وَ دَهْرٌ لِأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ[1]

قال ابن جني: « و رواه" دهرٌ" بالرفع: أي: و هو أهل لأنْ أصبحت من أهله أهل للفخر فارتفع" أهل"؛ لأنَّه وصف لدهر، و ارتفع" دهر" بفعل مضمرٍ دلَّ عليه أول الكلام، فكأنَّه قال: و ليفخر دهرٌ أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله، لا يتجه رفعه إلَّا على هذا؛ لأنَّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، و لا وجه لرفعه بالابتداء إلَّا على حذف الخبر، و ليس في قوة إضمار الفعل هاهنا»[2].

و قال الشيخ أبو العلاء- رحمه الله- « و رواه" دهرًا" بالنصب. قوله: " بأنَّك منهم" الباء زائدة و قوله: أنَّك منهم و كفى دهرًا فخرًا أنَّه أهل لأنَّك من أهله، و كان رفع" أهلًا" في آخر البيت على تقدير" و دهرًا" هو لأنْ أمسيت من أهله أهل»[3].

و قال ابن فورجة: « و رواه" دهرًا" بالنصب: هكذا رويت بنصب دهر، و هو معطوف على قوله: " ثعلًا" أي: و كفى دهرًا، و رفع" أهل" بخبر مبتدأ محذوف، كأنَّه قال: و كفى دهرًا لأنْ أمسيت من أهله أهل فخرًا، و هو كقوله أيضًا:

لَيْتَ لِي مِثْلَ جَدِّ ذَا الدَّهْرِ فِي الْأَدْهُرِ أَوْ رِزْقِهِ مِنَ الْأَرْزَاقِ

أَنْتَ فِيهِ وَ كَانَ كُلُّ زَمَانٍ يَشْتَهِي بَعْضَ ذَا عَلَى الْخَلَّاقِ[4]...»[5].

الدراسة

في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنَّ الشرَّاح قد اختلفوا في توجيه الإعراب في كلمة" أَهْلُ" في آخر البيت، و ذكر أنَّها تتردد بين وجهين: الوصفية و الخبرية، و فيما يأتي

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص46, و هو من شواهد: الفسر 95/3, و معجز أحمد 173/1, و التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص207 .

(3) نفسه: ص208 .

(4) من الخفيف، و البيتان في ديوانه: ص239, و هما من شواهد: الفتح على أبي الفتح: ص250 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص208 .

تفصيل ذلك:

الوجه الأول: أنَّ" أهل" مرفوع صفةً لـ" دهر":

و هذا الوجه مبني على رواية ابن جني برفع" دَهْرٌ" على أنَّه فاعل لفعل مقدَّر, تقديره: " ليفخر", و يرتفعُ" أهلُ" على أنَّه صفة له.

و قد نسب هذه الرواية إليه أبو المرشد المعري , و كذلك ابن فورجة, و الواحدي, و التبريزي و العكبري[1].

و ذكر هذا الوجه ابن سيده دون نسبة لأحد[2], و تبعه أبو العلاء المعري[3], و البرقوقي[4].

و نسب ابن الشجري هذه الرواية إلى ابن جني و الرَّبَعي, مشيرًا إلى أنَّها أجود الروايات عند الرَّبَعي[5].

و هذا الَّذي نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني هو الثابت في شرحه لشعر المتنبي[6].

و قد ذكره أيضًا في موضع آخر موضحًا و مفسرًا فيه بأوسع مما ذكره أبو المرشد و غيره قال:« و دهر أهل لأنْ أمسيت من أهله، أي مستحق لأنْ كنت من أهله, و رفع" دهر" بفعل مضمر دل عليه المظهر، فكأنَّه قال: و ليفخر دهر مستحق لأنْ كنت بعض أهله, و جاز إضمار هذا الفعل؛ لأنَّ قوله: "كفى ثعلًا فخرًا بأنَّك منهم"، ليفخر ثعلٌ بكونك منهم, و ليفخر أيضًا هذا الدهر المخصوص بأنَّك من أهله, و هذا كقول الفرزدق:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٌ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَ الْخَمْرُ[7]

---

(1) الفتح على أبي الفتح: ص251، و شرح الواحدي 133/1، و الموضح 292/4، و التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(2) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص56 .

(3) معجز أحمد 173/1 .

(4) شرح البرقوقي 307/3، 308 .

(5) أمالي ابن الشجري 1/ 311 .

(6) الفسر 95/3، 96 .

(7) من الطويل، في ديوان الفرزدق: ص225، و هو من شواهد: الفتح الوهبي: ص126، و الفسر الصغير/ لابن جني: ص139، تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1428 هـ- 2007 م.

أي: و حلت له أيضًا الخمرُ لأنَّها إذا أحلت له فقد حلت هي في نفسها, و كقوله أيضًا:

وَ عَضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[1]

فكأنَّه قال: أو بقي مجلفٌ أنَّه إذا لم يدع إلَّا مسحتًا فقد بقي ذلك المسحت, و إنَّما أحتاج إلى رفع" دهر"؛ لأنَّ" أهل" صفة له و القافية مرفوعة فأوجبت الحال رفع" دهر" ليرتفع صفته»[2].

و أيَّد ابن سيده هذا الوجه الإعرابي, و قال: « و رفعه بفعل مضمر أي و ليفخر دهر، و حسن هذا الإضمار، لأنَّ قوله: "كفى فخرًا بأنَّك منهم" في قوة قوله: " لتفتخر ثعلٌ"، فحمل الثاني على المعنى، فكأنَّه قال: لتفخر ثعل و ليفخر دهر، و الحمل على المعنى كثير، فأهل: صفة لدهر و أراد كفى الفخر ثعلًا فخرًا بكونك منهم»[3].

أمَّا الواحدي فقد ذكر ما يردُّ كلام ابن جني، و ذكر وجهًا للرفع غير هذا، ناقلًا له عن ابن فورجة، حيث صرَّح بأنَّ للرفع في" و دهرٌ" وجهًا آخر، و هو العطف على فاعل "كفى"، كأنَّه قال: و كفى دهرٌ أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله ثعلًا فخرًا، أي: كفاهم دهرُك فخرًا لهم[4].

و هذا الوجه الَّذي أورده الواحدي لا يتعارض مع إعراب" أهل" صفةً لـ" دهر"، كما هو واضح في صريح كلامه، كما أنَّ هذا الَّذي ذكره الواحدي لم يشر إليه أبو المرشد أو ابن فورجة.

و أورد ابن الشجري هذا الوجه الَّذي ذكره الواحدي، غير أنَّه زاد فيه الكلام، و فسَّر المعنى عليه بأوضح مما قال الواحدي، فقال: « و أمَّا قول أبي الفتح إنَّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، فقول من لم ينعم النّظر، و قنع بأوّل لمحة فقد يجوز عطف" دهر" على فاعل"كفى" و

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص386، و فيه: " أو مُجَرَّفُ"، و هو من شواهد: الفتح الوهبي: ص126، و الفسر الصغير: ص139 .

(2) الفتح الوهبي: ص126 .

(3) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص56 .

(4) شرح الواحدي 133/1 , لم أجد ذلك في شرحي ابن فورجه .

هو المصدر المقدَّر، لأنَّ" أنَّ" مع خبرها بمعنى الكون، لتعلق" منهم" باسم الفاعل المقدَّر الَّذي هو كائن، فالتقدير: كفى ثعلًا فخرًا كونك منهم، و دهرٌ مستحق لأنْ أمسيت من أهله، أي و كفاهم فخرًا دهرٌ أنت فيه، فأراد أنَّهم فخروا بكونك منهم، و فخروا بزمانك لنضارة أيامه، كما قال أبو تمام:

كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمَعُ[1]

و العادة جارية في الكلام والشّعر بمدح زمان الممدوح، وذمّ زمان المذموم.

و عُطِفَ" دهر"، و هو اسم حَدَث على الكون المقدَّر، و هو اسم حدث، و دهر موصوف بصفة فيها ضمير عائد على اسم" أنَّ"، و هو التاء من "أمسيت"، فهذا وجه في الرفع صحيح المعنى, ليس فيه تقدير محذوف، و الأوجه المذكورة عَمَّنْ عَزُوْتُهَا إليهم ليس فيها وجه خالٍ من حذف»[2], و تبعه العكبري[3].

و رجح ابن الشجري رواية ابن جني و الربعي, قال:« و الرفع، و إن كان فيه تكلف إضمار فعل، أقرب متناولًا وأصح معنًى، و أكثر فائدةً»[4].

ثم ذكر ابن الشجري لرفعه وجهًا ثالثًا، فقال: « و إن رفعته بالابتداء أضمرت له خبرًا مدلولًا عليه بأوَّل الكلام، فليس بضعيف و إن كان نكرة، لأنَّه متخصص بالصفة و التقدير: و دهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهله فاخرٌ بك»[5].

و هذا الَّذي ذكره كأنَّه يردُّ به ما قاله ابن جني سابقًا، و نقله عنه أبو المرشد من أنَّه لا وجه لرفعه بالابتداء إلَّا على حذف الخبر، و ليس في قوة إضمار الفعل هاهنا.

---

(1) من البسيط، لأبي تمام، في ديوانه، بشرح الخطيب التبريزي 91/4، و صدره: وَ يَضْحَكُ الدَّهْرُ مِنْهُمْ عَنْ غَطَارَفَةٍ، و روي عجزه: كأنَّ أيّامَهُمْ مِنْ أُنْسِهَا جُمَعُ، و هو من شواهد: الموضح 293/4، و أمالي ابن الشجري 1/ 312 و التبيان في شرح الديوان 190/3، و شرح البرقوقي 308/3 .

(2) أمالي ابن الشجري 1/ 312 .

(3) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(4) أمالي ابن الشجري 311/1 .

(5) نفسه.

و تجدر الإشارة إلى أنَّ ما ذكره ابن الشجري قد نسبه العكبري للربعي[1].

و هذا يعني أنَّ الرفع في" دهر" له ثلاثة أوجه:

أولها: أنَّه فاعل لفعل محذوف، و هو ما أورده ابن جني و نقله عنه أبو المرشد و غيره.

و ثانيها: أنَّه معطوف على فاعل"كفى"، و هو ما قاله الواحدي نقلًا عن ابن فورجة و ذكره ابن الشجري و العكبري دون نسبة.

و ثالثها: أنَّه مبتدأ لخبر محذوف، و هو ما ذكره ابن الشجري, و نقله أبو البقاء العكبري عن الربعي.

و هذه الأوجه الثلاثة قد ذكرها ابن الشجري, و العكبري, و كذلك البرقوقي[2].

و واضح أنَّ أبا المرشد المعري لم يذكر الأخيرين منها، كما أنَّ إعراب" أهل" صفة لـ" دهر" باقٍ على هذه الأوجه الثلاثة، و يبدو لي تَـرَجُّح الوجه الثاني منها؛ لبعده عن التقدير الذي هو خلاف الأصل.

الوجه الثاني: أنَّ" أهل" مرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف:

هذا الوجه نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و هو وجه لازم على رواية نصب" و دهرًا" و لا يتأتَّى وجه الوصفية السابق هنا"[3].

و هذا يعني أنَّ الكلام صار جملتين بعدما كان في الوجه السابق جملة واحدة، غير أنَّ الجملة الثانية هي جملة صغرى مكونة من المبتدأ المحذوف و خبره" أهل".

و هذا الَّذي نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري قد قاله من بعده ابن فورجة، و نقل كلامه أيضًا أبو المرشد، و هذا الكلام هو ما أشار إليه ابن فورجه في شرحه[4].

و قد نسب الواحدي و البرقوقي هذا الوجه لابن فورجة[5], و نسب ابن الشجري رواية

---

(1) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(2) أمالي ابن الشجري 1/ 311, 312, و التبيان في شرح الديوان 190/3, و شرح البرقوقي 307/3، 308 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 207، 208 .

(4) الفتح على أبي الفتح: ص250 .

(5) شرح الواحدي 133/1، و شرح البرقوقي 308/3 .

النصب إلى الشاميين مشيرًا إلى أنَّ أبا العلاء قد اعتمد عليها[1], و نسبها العكبري لأبي العلاء المعري[2].

و هذا الوجه قد قاله أبو العلاء في شرحه" معجز أحمد" بشكل مفصل أوضح مما نقله إلينا أبو المرشد المعري, حيث قال: « الرواية الصحيحة نصب" دهرًا" عطفًا على" ثعل" و قوله: " بأنَّك منهم" رفع: لأنَّه فاعل"كفى" و" أهل" رفع: بخبر ابتداء محذوف، كأنَّه قال: هو أهل لأن أمسيت من أهله»[3].

و ضعَّف ابن الشجري هذا الوجه, قال:« و المعري أسقط حكم الرفع، و ذلك أنَّه قال: و بعض الناس يرفع "دهرًا" و لا ينبغي أن يلتفت إليه، و عطف "دهرًا" على "ثعلًا" و رفع "أهل" بتقدير: هو أهل، و حكاية اللفظ الذى قدَّره للنصب: كفى ثعلًا فخرًا أنَّك منهم و كفى دهرًا هو أهل لأن أمسيت من أهله أنَّه أهل، لكونك من أهله.

و هذا قول فيه إسهاب كما ترى، و تكلف شاق»[4]

و على رواية النصب" و دهرًا" هنا يكون في البيت وجهين إعرابيين على ما ذكره الشُّرَّاح هما:

1) أن يكون" دهرًا" منصوبًا بالعطف على" ثعلًا"، و" أهلٌ" مرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف و هذا هو الظاهر من قول أبي العلاء، و ابن فورجه اللَّذين ذكرهما أبو المرشد.
2) أن يكون نصبُ(دهرًا) على أنَّه اسم" أَنَّ"، و يكون(أهلُ) مرفوعًا لأنَّه خبر " أَنَّ" و المعنى: كفى ثعلًا فخرًا بأنَّك، و أنَّ دهرًا لأنْ أمسيت من أهله أهلٌ و قد نقله ابن الشجري و أبو البقاء العكبري عن الرَّبعي[5].

و هذا الذي ذكره الربعي قد رده ابن الشجري مشيرًا إلى أنَّ هذا القول بعيد من

---

(1) أمالي ابن الشجري 1/ 311 .
(2) التبيان في شرح الديوان 190/3 .
(3) معجز أحمد 173/1 .
(4) أمالي ابن الشجري 1/ 311 .
(5) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

حصول الفائدة[1].

الترجيح

يظهر لي مما سبق أنَّ الوجه الثاني في الإعراب أرجح، و هو كون" أهل" مرفوعة خبرًا لمبتدأ محذوف لأمرين, هما:

الأول: أنَّ ابن فورجه قد أورد ما يرجح هذا الرأي، و ذلك في أثناء تعقيبه على ما أورده ابن جني، فقال بعدما نقل كلامه: « هذا كلامه و اختياره، وشتان إضمار مبتدأ يدلُّ عليه الكلام، و يشهد به الضمير، و حذف فعل لا انسياق للفظ معه، و لنتحاكم مع الشيخ أبي الفتح إلى إظهار الفعل الذي زعم أنَّه مضمر، ثم ننظر كيف انسياق الكلام في حكم الشعر، فما أراك تستحسن أن تقول: كفى ثعلًا فخرًا بأنَّك منهم, و ليفخر دهر أهل لأنْ أمسيت من أهله، بل كفى ثعلًا فخرًا بأنَّك منهم، و دهرًا هو لأنْ أمسيت من أهله أهل, و لو خُيِّرَ في هذين اللفظين الشيخ أبو الفتح لاختار هذا لاشك، و قد قال أبو الطيب:

مِنْ كُلِّ رِخْوٍ وِكَاءِ الْبَطْنِ مُنْفَتِقٍ لَا فِي الرِّجَالِ وَ لَا النِّسْوَانِ مَعْدُودُ[2]

فرفع معدودًا لأنَّه خبر مبتدأ محذوف, كأنَّه قال: هو معدود, و لولا ذلك لوجب جره, و القصيدة مرفوعة, و هذا في شعره و شعر غيره كثير, و ما ادَّعاه أبو الفتح من الضرورة»[3].

الثاني: ثمَّةُ وجهٌ آخر في هذا البيت لم يشر إليه أبو المرشد، قاله ابن الشجري، فقال: « تَرْفَعُ " الفخر" بإسناد كفى إليه، و تخرجُ الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدِّية متعلقة بالفخر، و تجرُّ " الدهر" بالعطف على مجرور الباء، و ترفعُ" الأهل" بتقدير المبتدأ الَّذي تقدم ذكره، فيصير اللفظ: كفى ثعلًا فخر بكونك منهم، و بدهرٍ هو أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله، و المعنى أنَّهم اكتفوا

---

(1) أمالي ابن الشجري 1/ 311 .

(2) من البسيط، غير موجود في ديوانه الذي نشرته دار بيروت، 1403 هـ- 1983 م، انظر ديوانه: ص506-508، و موجود في ديوانه الآخر: ص486، بتحقيق عبدالوهاب عزام، و نشرته لجنة التأليف و الترجمة و النشر.

(3) الفتح على أبي الفتح: ص251 .

بفخرهم به، و بزمانه عن الفخر بغيرهما»[1].

و هذا القول يشير إلى رواية أخرى في البيت، و هي بجرٍّ" و دهر"، و عليه أيضًا يكون إعراب" أهل" على الوجه الثاني من أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، و هذا أيضًا يعتبر من مرجحات هذا الوجه الَّذي اخترته فيما سبق، هذا و الله تعالى أعلم بالصواب.

(1) أمالي ابن الشجري 77/1, و انظر أيضًا: التبيان في شرح الديوان 190/3 .

" بني أسد" بين المنادى و البدل و المفعولية

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

سِنَانٌ فِي قَنَاةِ بَنِي مَعَدٍّ بَنِي أَسَدٍ إِذَا دَعَوُا النِّزَالَا[1]

قال ابن جني: « " بني أسد" منصوب؛ لأنَّه منادى مضاف، و معناه أنَّ قول بني معد إذا نازلوا الأعداء: يا بني أسد، ليقوم في الغَنَاء و الدفع عنهم مقام سنان مركب في قناتهم؛ لأنَّهم إذا دعوهم أرهبوا الأعداء، و أغنوا عنهم و منعوا منهم، و يجوز أن يكون" بني أسد" بدلًا من" قناة بني معد" كأنَّه قال: سنان في بني أسد الَّذين هم قناة في بني معد، يريد بضربهم إيَّاهم، و هذا أقوى من القول الأول»[2].

و قال الشيخ أبو العلاء المعري- رحمه الله- : « يقول بدر سنان في قناة بني معد نسبة إلى معد بن عدنان، و قوله" بني أسد" يجوز أن يكون بدلًا من"بني معدٍّ"، و هو بدل تبعيض؛ لأنَّ" بني أسد" يرجعون في النسب إلى معد، و هذا كما يقول: فلان من بني العباس بن علي بن عبد الله و يجوز أن يكون نصب" بني أسد" بإضمار فعل، كأنَّك قلت: " أعني" أو" أريد" أو نحو ذلك»[3].

الدراسة

لقد اختلف شرَّاح ديوان المتنبي في أثناء توجيهاتهم الإعرابية لكلمة" بني أسد" في بيت المتنبي السابق، و لهم فيها أربعة توجيهات، اثنان منهما على أنَّها منصوبة، و اثنان على أنَّها مجرورة و قد ذكرها أبو المرشد، و فيما يأتي بيان ذلك:

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص141, و هو من شواهد: الفسر 158/3, و شرح الواحدي 372/1, و الموضح 342/4 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص211 .

(3) نفسه.

التوجيه الأول: أنَّه منصوب على النداء

نقله أبو المرشد عن ابن جني[1], و تبعه الواحدي، و التبريزي، و المهلبي، و العكبري و البرقوقي[2].

و هذا الَّذي نقله أبو المرشد عن ابن جني هو صريح كلامه في شرح ديوان المتنبي، مع اختلاف يسير في الألفاظ[3].

كما ذكره أبو العلاء المعري، من غير أن ينسبه إلى ابن جني[4].

و قد لاقى هذا الوجه اعتراضًا من الواحدي، فعقب عليه بقوله: " و هذا كله تكلف و تمحل وكلام من لم يعرف وجه المعنى"[5]، و قد نقل المهلبي و العكبري كلام الواحدي[6].

التوجيه الثاني: أنَّه مفعول به منصوب بفعل مضمر

و هو الوجه الثاني الَّذي نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري[7], و تبعه التبريزي[8].

و لم أجد هذا الوجه في شرح أبي العلاء المعري لديوان المتنبي" معجز أحمد"[9].

كما أنَّ الواحدي لم ينقل عن أبي العلاء هذا الوجه، غير أنَّ كلام الواحدي في تعليقه على البيت يشير إلى مثل هذا و الله أعلم، من غير نسبة إلى قائل بعينه، حيث قال:« " بنو معد": هم العرب؛ لأنَّ نسبهم يعود إلى معد بن عدنان، و اختلفوا في" بني أسد" ههنا، و روى قوم: "بني أُسْد"، على أنَّها جمع" أسد"، و قالوا: يعني أنَّ" بني معد" هم" بنو أسد"، يصفهم

---

(1) السابق نفسه.

(2) شرح الواحدي 372/1، و الموضح 342/4، و المآخذ على شرح ابن جني 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3، و شرح البرقوقي 343/3 .

(3) الفسر 159/3 .

(4) معجز أحمد 148/2 .

(5) شرح الواحدي 372/1 .

(6) المآخذ على شراح أبي الطيب 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3 .

(7) تفسير أبيات المعاني: ص211 .

(8) الموضح 343/4 .

(9) معجز أحمد 148/2، 149 .

بالشجاعة»[1].

فكلام الواحدي هذا يُلمح إلى أنَّه يحمل الكلام في الإعراب على تقدير: " أعني، أو أريد", و يدل على هذا أنَّه أتبع ذلك بإشارته إلى أنَّ وجهي ابن جني في الإعراب هما وجهان آخرآن، فقال: " و ذكر ابن جنى وجهين آخرين..."[2], هذا و الله أعلم.

التوجيه الثالث: أنَّه مجرور على أنَّه بدل من" قناة بني معد"

و هذا الوجه نقله أبو المرشد عن ابن جني[3], و كذلك ذكره كلٌ من: الواحدي، و التبريزي و العكبري، ناسبين الكلام إلى ابن جني[4].

و كما هو الحال، فإنَّ هذا التوجيه الذي نقله أبو المرشد عن ابن جني هو صريح كلامه في شرح ديوان المتنبي، مع اختلاف يسير في الألفاظ[5],و أيضًا ذكره أبو العلاء المعري من غير أن ينسبه إلى ابن جني[6], و نسبه البرقوقي إلى بعض الشراح[7].

و ورد عليه اعتراض الواحدي السابق, بأنَّ هذا كله تكلفٌ و تمحل و كلام من لم يعرف وجه المعنى، ثم أشار الواحدي بعد ذلك إلى أنَّ ابن فورجه قد اختار هذا الوجه[8]، و ذكر هذا أيضًا أبو البقاء العكبري[9], و قد نقل العكبري أيضًا تعقيب الواحدي على هذا الوجه[10].

---

(1) شرح الواحدي 372/1 .

(2) نفسه.

(3) تفسير أبيات المعاني: ص211 .

(4) شرح الواحدي 372/1، و الموضح 342/4، و التبيان في شرح الديوان 226/3 .

(5) الفسر 159/3 .

(6) معجز أحمد 148/2، 149 .

(7) شرح البرقوقي 343/3 .

(8) شرح الواحدي 373/1 .

(9) التبيان في شرح الديوان 226/3 .

(10) نفسه.

التوجيه الرابع: أنَّه مجرور على أنه بدل من" بني معد"

هذا الوجه نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري[1], و تبعه التبريزي و نسبه أيضًا إلى أبي العلاء المعري[2].

و قد ذكر أبو العلاء المعري هذا القول في شرحه، فقال: « و يجوز أن يكون بدلًا من " معد" و التقدير: سنان في قناة بني أسد، يقول: هو يقوم في الدفع عنهم مقام السنان في القناة يوم الحرب و المنازلة»[3].

فأبو العلاء المعري يعتبر أنَّ" بني أسد" بدل بعض من" بني معد".

أمَّا الواحدي فقد ذكر هذا الوجه، دون أن ينسبه إلى أبي العلاء المعري، و لم يحمله على أنَّه بدل بعض من كل، بل حمله على أنَّه بدل اشتمال, قال: « و المتنبي يقول: الممدوح سنان في قناة العرب الَّذين هم بنو معد، ثم خصص بعض التخصيص، و أبدل من" بني معد" " بني أسد"، فكأنَّه قال: هو سنان قناة بني أسد عند الحرب، و" بنو أسد" أيضًا هم من" بني معد"، و لهذا جاز إبدالهم من" بني معد"؛ لاشتمالهم عليهم، كما تقول: هذا من قريش بني هاشم، و هذا من بني هاشم بني أبي طالب، و الممدوح كان أسديًا, لذلك خص بني أسد، و النزال: منازلة الأقران بعضهم إلى بعض من الخيل عند شدة القتال، يقول: هو رئيسهم و صدرهم الذي به يقاتلون»[4].

و نقل المهلبي، و العكبري, و البرقوقي عن الواحدي ما ذكره في هذا الوجه و نسبوه إليه[5].

و قد ظهر من خلال كلام الشرَّاح في هذا الوجه أنَّه محمول على بدل البعض، أو بدل الاشتمال، و الَّذي يظهر لي أنَّ البدل في كليهما جائز، فكلاهما يكون البدل فيه جزءًا من المبدل منه، غير أنَّه لابد من الإشارة إلى أنَّ بدل البعض، أو بدل الاشتمال لابد فيهما من ضمير، و الضمير في الكلام مقدَّر، و التقدير: بني أسد منهم، و الله أعلم.

---

(1) تفسير أبيات المعاني: ص211 .

(2) الموضح 343/4 .

(3) معجز أحمد 149/2 .

(4) شرح الواحدي 373/1 .

(5) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3، و شرح البرقوقي 342/3 .

الترجيح

اتضح مما سبق أنَّ بعض العلماء أشار إلى ترجيح بعض الوجوه، و بعضهم لم يرجح واحدًا منها، و اكتفى بعرض الأوجه الجائزة، و لي عدة تعليقات على هذه الوجوه , هي:

أولًا: أمَّا القول الأول لابن جني: و هو أنَّ" بني أسد" منصوب على أنَّه منادى مضاف فيبدو لي ضعفه و الله أعلم؛ لأنَّ ابن جني قد استضعفه مقابل القول بالبدل، و صرَّح في كلامه بأنَّ القول بالبدلية أقوى[1]، و ورد عليه اعتراض الواحدي السابق ذكره, بالإضافة إلى حاجة الكلام لتقدير أداة النداء" يا".

ثانيًا: أمَّا عن الوجه الثاني المنسوب لأبي العلاء المعري: و هو أنَّه منصوب بفعل مضمر , فيرد عليه أمران, هما:

= أنَّه يلزم عليه تقدير" أعني" و هو فعل و فاعل، و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

= أنَّ المتأخرين من شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لم يشيروا إلى هذا الوجه، كالمهلبي، و العكبري و البرقوقي[2]، و يبدو لي أنَّ هذا راجع لشعورهم أنَّه وجه بعيد عن المعنى المراد, و الله أعلم.

ثالثًا: أمَّا الوجه الثالث لابن جني أيضًا: و هو أنَّ" بني أسد" بدل تبعيض من" قناة بني معد" فيبدو لي أيضًا ضعفه , و الله أعلم؛ لاعتراض الواحدي عليه, و أيضًا ليس فيه إبدال مقبول؛ لأنه أبدله من غير العاقل"قناة".

رابعًا: أمَّا الوجه الرابع لأبي العلاء المعري: و هو أنَّ" بني أسد" بدل تبعيض من" بني معد", فالَّذي يظهر لي أنَّه أرجح الأوجه في البيت، لسببين:

= و ذلك لما ذكره الواحدي فيه، بعدما صرح بأنَّ الوجهين السابقين فيهما من التكلف و التمحل ما فيهما.

= إنَّ إبدال العاقل" بني أسد" من العاقل" بني معد" أقرب لمفهوم السامع من أن يبدله من غير العاقل" قناة "كما في الوجه السابق , و الله أعلم.

لأجل هذا كله رجَّحت الوجه الثالث، و هو حمل الكلام على أنَّ" بني أسد" بدل من" بني

---

(1) الفسر 159/3 .

(2) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3، و شرح البرقوقي 342/3، 343 .

معد"، و الله تعالى أعلم بالصواب.

"كلٌّ" بين الابتداء و التوكيد

قال أبوالمرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

مَا لَنَا كُلُّنَا جَوًى يَا رَسُولُ أَنَا أَهْوَى وَ قَلْبُكَ الْمَتْبُولُ[1]

قال ابن جني: « معنى البيت أنَّه اتَّهم رسولَه بمشاركته إيَّاه في حبيبه»[2].

و قال الشيخ(أبو العلاء المعري) – رحمه الله– : « الأجود أن يرفع"كلُّنا" على الابتداء، و يكون " جَوًى" خبره, و كان بعض الناس يخفض"كلنا"، و يجعله توكيدًا للضمير في" لنا"، و هذا رديء لأنَّه يوجب نصب" جَوًى" على الحال، فيقال: ما لنا كلِّنا جَوِيًا، و إن لم يفعل ذلك فهو ضرورة»[3].

الدراسة:

من الألفاظ التي تستخدم في التوكيد المعنوي لفظة"كلٌّ", و لفظها مفرد و معناها جمع و تفيد العموم و الإحاطة, و قد وردت في بيت المتنبي السابق مضافة لضمير الجمع"كلُّنا" و اختلف شرَّاح بيت المتنبي السابق في إعرابها, و نقل أبو المرشد المعري عن أبي العلاء توجهين: إمَّا أن تكون مبتدأ، أو توكيدًا, و فيما يأتي تفصيل ذلك و بيانه:

الوجه الأول: أنَّ"كلُّنَا": مرفوع بالابتداء، و" جَوًى" خبره:

لم ينقل أبو المرشد عن ابن جني إعرابًا في البيت، وما نقله عنه هو مجرد معنى البيت فقط[4].

و هذا الوجه هو أحد وجهي الإعراب اللَّذين قد نقلهما أبو المرشد المعري عن أبي العلاء المعري, و نقله عنه أيضًا ابن معقل المهلبي, و قد صرَّحا فيه بأنَّه الوجه الأجود عند أبي العلاء[5].

---

(1) من الخفيف، في ديوانه: ص429, و هو من شواهد: الفسر 38/3, و الموضح 236/4, و شرح البرقوقي 267/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص197 .

(3) نفسه: ص198 .

(4) الفسر 38/3، 39 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص198، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 132/2 .

كما ذكر هذا الوجه التبريزي, و أبو البقاء العكبري, دون أن ينسباه إلى أحد[1]
و تبعهما البرقوقي، و زاد فيه قوله: " و الجملة حالية"[2].
و لم أجد هذا الوجه عند أبي العلاء في" معجز أحمد" فكلامه لم يتجاوز توضيح معاني الكلمات و المعنى العام، و لم يذكر فيه شيئًا عن الإعراب, و قال: « جَوًى: أي حزين و الجوى: الحزن, و المتبول: المستهام في الهوى، كأنَّه أصيب بنبل، اتهم رسوله إيَّاه في حبه. يقول: يا رسول ما لكل واحد منَّا حزين بحب هذه الجارية؟ و لِمَ أنا العاشق و قلبك المستهام المحزون!»[3].

الوجه الثاني: أنَّ"كلَّنَا": مجرورٌ توكيدًا للضمير و" جَوًى" حال:

هذا هو الثاني من الوجهين اللَّذين نقلهما أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و نقله عنه أيضًا ابن معقل المهلبي[4], و ذكر فيه أنَّ بعض الرواة كان يروي البيت بخفض"كلِّنا"، و يجعله توكيدًا للضمير في" لنا"، و استضعفه أبو العلاء و أشار إلى أنَّه وجه رديء؛ لأنَّه يوجب نصب" جَوًى" على الحال، فيقال: ما لنا كلنا جَوِيَا، و إن لم يفعل ذلك فهو ضرورة"[5].
و ذكره التبريزي و العكبري دون نسبه[6]، و لم يذكره البرقوقي في شرحه, بل اكتفى بالوجه الأول[7].
و هذا الوجه المنقول عن أبي العلاء المعري لم أجده في شرحه" معجز أحمد"[8], و ربما ذكره في شرحه الآخر" اللامع العزيزي".
و قد نقل العكبري عن أبي الفتح نفس القول الَّذي أورده أبو المرشد عن أبي العلاء , و قال: « قال أبو الفتح: و لا يجوز، لأنَّه يُوجب نصب" جَوًى" على الحال، فيقول: جويَا، و إن لم

---

(1) الموضح 236/4، و التبيان في شرح الديوان 148/3 .
(2) شرح البرقوقي 267/3 .
(3) معجز أحمد 579/3، 580 .
(4) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 132/2 .
(5) تفسير أبيات المعاني: ص198 .
(6) الموضح 236/4، و التبيان في شرح الديوان 148/3 .
(7) شرح البرقوقي 267/3 .
(8) معجز أحمد 579/3، 580 .

يفعل فهو ضرورة»[1].

و لم أجد هذا القول المنقول عن ابن جني في شرحيه لديوان المتنبي: " الفسر" و" الفتح الوهبي"[2], و ربما ذكره في نسخة أخرى, و ربما قصد العكبري عالِمًا آخر غير أبي الفتح ابن جني, و الله أعلم.

أمَّا ابن معقل المهلبي فقد عقَّب على كلام أبي العلاء المعري بما يزيده تأكيدًا و توضيحًا، و ذكر أَنَّ تأكيد" لنا" بـ" كلنا" يُوجب أن يكون الحال جمعًا فيقال: " ما لنا كلِّنا جَوِين"، لأنَّك إنَّما أفردت" جَوًى" خبرًا لَمَّا جعلت" كلَّنا" مبتدأ فحملت الخبر على لفظها لأنَّه مفرد، فأمَّا إذا أكدت به ضمير الجمع، تمحَّص في الجمع، لأنَّه صار من تمامه و أشبه" أجمعين" فكأنك قلت: " و ما لنا أجمعين جوين", فلا يجوز" جويَا" كما لا يجوز: ما للزَّيْدِينَ قائمًا, و مثل هذا مسألة " الإيضاح": أنتم كلُّكم بينكُم درهمٌ. قال: إذا جعلت" كلًّا" تأكيدَ" أنتم" كأنَّك قلت: أنتم بينكم درهمٌ، و أنتم كلُّكم بينهم درهم، إذا جعلت" كلًّا" مبتدأ، لأنَّه اسم موضوع للغيبة، كأنَّك قلت: أنتم غلمانُكُم بينهم درهمٌ[3].

و هذا يعني أنَّ كلمة" كل" لما كانت مبتدأً على الوجه الأول رُوعِيَ فيها لفظها المفرد لأنَّها مضافة إلى معرفة، و أكَّد ذلك ابن جني عندما تحدث عن مسألة الإيضاح الَّتي تطرق لها المهلبي" أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ", فقد قال ابن جني: « وتقول: " أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ" فظاهر هذا أن يكون" كلُّكم" توكيدًا لأنتم و الجملة بعده خبر عنه, و يجوز أن يكون كلُّكم مبتدأً ثانيًا و الجملة بعده خبر عن كلِّكم, و كان أجود من ذلك أن يُقال: بينه درهم لأنَّه لفظ" كل" مفرد ليكون كقولك: أنتم غلامُكُم لَهُ مالٌ, و يجوز أيضًا: أنتم كلُّكم بينهم درهمٌ, فيكون عود الضمير بلفظ الغائب حملًا على اللفظ و جمعه حملًا على المعنى كل ذلك مساغ عندهم و مجاز بينهم»[4].

---

(1) التبيان في شرح الديوان 148/3 .

(2) الفسر 39/3، و الفتح الوهبي: ص119 .

(3) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 132/2، 133 .

(4) الخصائص 315/3 .

و يتضح من كلام ابن جني جواز إلافراد و الجمع لما بعد"كل" المضافة لمعرفة, و ذلك مراعاة للفظها و معناها, و الأجود الإفراد للخبر مراعاة للفظها المفرد.

و تجدر الإشارة إلى أنَّ أبا العلاء المعري لم يكن يرفض هذا القول لهذه العلة التي أوردها ابن معقل المهلبي، و الَّذي نقله عنه أبو المرشد لا يُفهم منه هذا, فالداعي لردِّ القول عند أبي العلاء المعري هو الضرورة الشعرية التي ينكسر معها البيت، و هو أنَّ النصب لكلمة" جَوًى" سيكون ضرورة في البيت، و لم ينوِّهِ أبو العلاء المعري فيما نقله أبو المرشد إلى حكم"كل" إذا تغيرت من كونها مبتدأ إلى التوكيد، و ما يترتب عليه من خروجها عن الإسناد و ذهاب ارتباطها بكلمة" جَوًى" مما يستدعي رجوع" جَوًى" إلى مراعاة ضمير الجمع في" لنا" التي هي حال له، و الله تعالى أعلم.

الترجيح:

مما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري يظهر أنَّ الوجه الأول هو أرجح الوجهين عند أبي العلاء المعري, و هذا ما أكَّده الشرَّاح الَّذين نقلوا هذا عنه، و يبدو لي أنَّه الوجه الأرجح و ذلك لعدة أسباب تؤيد أنَّ"كلُّنا" في بيت المتنبي مبتدأ و خبرها" جَوًى" , هي:

أولًا: أنَّ"كل" المضافة للضمير الملفوظ يكثر وقوعها مبتدأ, و يكون خبرها مفردًا, بحسب قول السبكي[1], و الشواهد المسموعة كثيرة, و قد أكَّد ذلك النحاة و ذكروا أنَّ من وجوه"كل" باعتبار ما بعدها, أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به و حينئذٍ يكون حكمها في هذه الحالة, أن لا يعمل فيها غالبًا إلَّا الابتداء[2].

ثانيًا: اتِّفاق الشراح مع أبي العلاء على صحة هذا الوجه, كالعكبري و البرقوقي و المهلبي.

ثالثًا: أنَّ القول بأنَّ"كلَّنا" توكيد كما في الوجه الثاني يوجب نصب" جَوًى" على الحال و هذا يلزم منه أن تكون جمعًا؛ لأنَّ صاحبها جمع، و هو الضمير" نا" في" لنا"، و إنْ صحَّ هذا الوجه فهو باب ضرورة، و الحمل على غير الضرورة أولى, هذا و الله أعلم.

---

(1) أحكام كل و ما عليه تدل: ص51، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى 1424 هـ- 2003 م, و حاشية الصبان 123/3، 124 .

(2) مغني اللبيب 3/ 92، 93، و شرح المغني 117/2، و حاشية الصبان 123/3، 124 .

نصب و رفع" عذيري"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

عَذِيرِي مِنْ عَذَارَى مِنْ أُمُورِ سَكَنَّ جَوَانِحِي بَدَلَ الْخُدُورِ[1]

قال ابن جني: « معنى" عذيري" أي: يعذرني في طلبي لهذه الأمور الصعبة، قال ذو الإصبع:

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدْوَا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْوَادِي[2]

و" عذيري" في موضع نصب على المصدر، كأنَّه قال: لَأُعْذَرَ عُذْرًا، و" العذير" في غير هذا: الحال، قال حاتم:

وَ خَيْلٍ تَعَادَى قَدْ شَهِدْتُ مُغِيرَةً وَ لَوْ لَمْ أُكُنْ فِيهَا لَسَاءَ عَذِيرُهَا[3]

أي لساءت حالها، و العذارى جمع عذراء، و هي البكر من النساء، فأراد هاهنا أمورًا عظامًا لم تسم إليها نفس أحد قبله، و لما ذكر العذارى ذكر الخدور للصنعة»[4].

و قال الشيخ(أبو العلاء) – رحمه الله–: « " عذيري" في معنى عاذري، أي أريد عذيري أو طلبه، و نحو ذلك من الأفعال المضمرة، و أكثر ما يستعملون" عذيري، و عذيرك" في موضع نصب و على ذلك ينشدون قول الشاعر:

أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَ يُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ[5]

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص168, و هو من شواهد: الفسر 139/2, و معجز أحمد 235/2, و الموضح 56/3 .

(2) من مجزوء الكامل، لذي الإصبع العدواني، وروي: "حيَّة الأرضِ"في ديوانه: ص46، تحقيق محمد العدواني و محمد الدليمي. مطبعة الجمهور، الموصل– العراق، 1973 م، و هو من شواهد: الكتاب 246/1، 277، و شرح الكتاب 174/2، و الزاهر/ لابن الأنباري 487/1، د. حاتم صالح الضامن. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، الطبعة الثانية، 1987 م.

(3) من الطويل، لحاتم الطائي، وروي صدره: "و خَيلٍ تَعادَى لِلّطَعانِ شَهِدُّتها"، في ديوانه: ص63، دار صادر، بيروت– لبنان، 1401 هـ– 1981 م، و هو من شواهد: الفسر 140/2، برواية: "وَ خَيْلٍ (تَعَادَى) قَدْ شَهِدُّتُ مُغِيرَةً ", و أمالي المرزوقي: ص283، تحقيق يحيى وهيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1995 م , برواية:"و خَيلٍ تَعادَى (بِالطِّعَان) شَهِدُّتها".

(4) تفسير أبيات المعاني: ص115، 116 .

(5) من الوافر، لعمرو بن معد يكرب، في ديوانه: ص107، المحقق: مطاع الطرابيشي. مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1405 هـ– 1985 م، و روي فيه: "أريد حِبَاءَهُ..."، و بنفس رواية ديوانه في: الكتاب

و رفع عذير لا يمتنع، على أن يضمر له مبتدأ، و يجعل خبرًا أو يضمر الخبر، و يجعل مبتدأ»[1].

و قال الأحسائي: « معنى قوله: " عذيري" أي اعذرني، و هو مصدر منصوب على معنى الأمر، و يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى فاعل كعليم، و يكون مرفوعًا على تقدير أنت عذيري أو يكون منصوبًا على النداء، يريد يا عذيري»[2].

الدراسة:

نقل أبو المرشد هنا في توجيه إعراب كلمة" عذيري" في بيت المتنبي خمسة توجيهات إعرابية بعضها نقلها عن ابن جني، و بعضها عن أبي العلاء، و بعضها عن الأحسائي، و الثلاثة الأولى منها أنَّه منصوب، و القولان الأخيران على أنَّه مرفوع، على الابتداء، أو الخبر، و فيما يأتي بيان ذلك و تفصيله:

القول الأول: أن يكون منصوبًا على المصدرية:

نقل أبو المرشد هذا القول عن ابن جني، و تبعه ابن المستوفي[3]، و ذكره التبريزي دون أن ينسبه إلى ابن جني[4].

و يكون" عذيري" هنا في موضع نصب على المصدر، كأنَّه قال: لَأُعْذَرَ عُذْرًا.

ثم ذكر ابن جني فيما نقله أبو المرشد أنَّ" العذير" يأتي في غير هذا الاستعمال و يكون معناه: الحال، و استدل على هذا بقول حاتم الطائي:

وَ خَيْلٍ تَعَادَى قَدْ شَهِدْتُ مُغِيرَةً وَ لَوْ لَمْ أُكُنْ فِيهَا لَسَاءَ عَذِيرُهَا[5]

276/1، و شرح الكتاب 173/2، و الخزانة 210/10 .

(1) تفسير أبيات المعاني: ص116 .

(2) نفسه.

(3) النظام 431/8 .

(4) الموضح 56/3 .

(5) سبق تخريجه: ص174 .

و فسَّرها بقوله: " أي: لساءت حالها".

و هذا الكلام هو ما قاله ابن جني في كتابه" الفسر"[1].

ثم نقل أبو المرشد مثل ذلك عن الأحسائي أنَّه قال: « معنى قوله: " عذيري" أي اعذرني, و هو مصدر منصوب على معنى الأمر»[2].

القول الثاني: أن يكون منصوبًا بفعل مقدر على المفعولية:

هو واحد من الأقوال التي ذكرها أبو المرشد و نقلها عن أبي العلاء المعري، و تبعه التبريزي و ابن المستوفي[3]، و هو هنا بمعنى: عاذري، و منصوب بفعل مقدر على أن يكون" عذيري" في محل نصب مفعولًا به، و تقدير الكلام: أريدُ عذيري، أو أطلبه أو نحو ذلك من الأفعال المضمرة، مشيرًا إلى كثرته في الكلام كما تقدم.

و لم أجد هذا القول المنسوب إليه في شرحه" معجز أحمد"[4].

و هذ القول قد أشار إليه بعض النحويين، كأبي سعيد السيرافي، و الأعلم الشنتمري و الرضي، و أبي حيان[5], دون أن يرجحوه على القول السابق.

و" عذيري" هنا منصوب بفعل مقدر، مثل القول الأول، و لكنَّه يخالفه في أنَّه غير منصوب على المصدرية، و تقدير الفعل فيه ليس واجبًا كما في المصدر النائب عن فعله في باب المفعول المطلق، كما يخالفه في أنَّه يجعل" عذيري" بمعنى اسم الفاعل، لا بمعنى المصدر.

القول الثالث: أن يكون منصوبًا على النداء:

نقل أبو المرشد عن الأحسائي أنَّه يجيز في" عذيري" أن يكون منصوبًا على النداء، يريد يا عذيري[6].

---

(1) الفسر 139/2، 140 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص116 .

(3) الموضح 56/3، و النظام 432/8 .

(4) معجز أحمد 235/2 .

(5) شرح الكتاب174/2، و النكت/ للأعلم الشنتمري 469/1, تحقيق رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة، 1420 هـ- 1999 م, و شرح الكافية 342/1, و ارتشاف الضرب 1477/3 .

(6) تفسير أبيات المعاني: ص116 .

و هذا الكلام لم أطلع عليه عند أحد من العلماء، و أرى أنَّ حمل الكلام على النداء لا يستقيم إذ ليس المعنى عليه، و لا هو مراد الشاعر، كما أنَّ العلماء قد أجمعوا على أنَّه منصوب بفعل مضمر، و لم يذكروا أنَّ هذا من باب النداء, و لهذا كان القول به ضعيفًا و بعيدًا.

القول الرابع: أن يكون مرفوعًا على الابتداء:

من جملة ما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء جواز رفعه على الابتداء على أن يضمر له الخبر و نقله عنه أيضًا التبريزي و ابن المستوفي[1]، و لم أجد أيضًا ذلك في شرحه الذي بين أيدينا[2].

القول الخامس: أن يكون مرفوعًا على الخبرية:

ذكر أبو المرشد فيما نقله عن أبي العلاء المعري أنَّ رفع" عذير" لا يمتنع، على أنْ يضمر له مبتدأ، و يُجْعَلُ خبرًا، و تبعه أيضًا التبريزي، و ابن المستوفي[3].

و هذا القول أيضًا لم يشر إليه أبو العلاء في شرحه لديوان المتنبي[4].

و نقل أبو المرشد أيضًا مثل هذا عن الأحسائي، بأنَّه يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى فاعل كعليم و يكون مرفوعًا على تقدير: أنت عذيري.

الترجيح

يبدو من خلال ما سبق أنَّ الأقرب من هذه الأقوال هو القول الأول، و ذلك أنَّ الصحيح أن يكون" عذير" في مثل هذه الاستعمالات في محل نصب على المصدر، و يؤيد ذلك إجماع النحويين على ذلك بأنَّ المصادر في غير باب الأصوات قد جاءت على" فعيل" كثيرًا و ذلك: كالنكير، و اللهيب، و الوجيب، و غيرها.

أمَّا بقية الأقوال فيرد عليها ما يلي:

= أمَّا القول بنصبه على المفعولية فلم أجد من أجمع عليه أو رجحه على القول السابق.

= و أمَّا نصبه على النداء فهو قول منفرد.

= و أمَّا القولان الأخيران فيضعف الأخذ بهما؛ لعدم إجماع الشراح عليهما، و لأنَّ الأكثر

---

(1) الموضح 56/3، و النظام 432/8 .

(2) معجز أحمد 235/2 .

(3) الموضح 56/3، و النظام 432/8 .

(4) معجز أحمد 235/2 .

في" عـذيري" النصـب كمـا نصَّوا على ذلـك, و أرى أيضًـا أنَّ المعنى يـرفض هـذين القـولين في بيت المتنبي و هما أقرب إلى تفسيرات المعنى لا تفسيرات الإعراب.

كل هذا يـجعل من الـقول الأول هو الأصح في إعـراب" عذيـري" و الأقـوى في الأخذ بـه و الله تعالى أعلم بالصواب.

نصب و رفع" حقه"

قال أبوالمرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

فَعَلَتْ بِنَا فِعْلَ السَّمَاءِ بِأَرْضِهِ خِلَعُ الْأَمِيرِ وَ حَقَّهُ لَمْ نَقْضِهِ[1]

قال الشيخ أبو العلاء المعري- رحمه الله- : « " و حقه" يجوز فيه النصب، فالنصب على إضمار فعل، كأنَّه" و لم نقضِ حقَّه" أو نحو ذلك, ثم جاء الفعل الثاني مفسِّرًا للأول المضمر، و الرفع على أن يكون" حقه" مبتدأ، و الواو عاطفةً جملة على جملة، و أول الجملة الأولى فعلٌ، و أول الثانية اسمٌ، و يجوز أن يكون الشاعر لم يرد عطف جملة على جملة، و إنَّما أخبر أن الممدوح فعل جميلًا, و" حقه لم نقضه"، أي: نحن مقصرون فيما يجب له، كما تقول: جَاءَنِي فُلَانٌ يَطْلُبُ دَيْنَهُ وَ دَرَاهِمُهُ لَمْ أُعِدْهَا»[2].

الدراسة

تختلف هذه المسألة التي عرض لها أبو المرشد هنا عن المسائل السابقة في هذه الدراسة في أنَّ وجهي الإعراب فيها يجمعهما باب واحد من أبواب النحو، و هو باب الاشتغال، كما أنَّ وجهي الإعراب فيها هما وجهان جائزان لا يمكن رد أحدهما، و البحث هنا فقط عن الراجح منهما.

و قد نقل أبو المرشد المعري عن أبي العلاء المعري وجهين محتملين لكلمة"حَقِّهِ" في بيت المتنبي، و ذكر ما يشير إلى أنَّ هذه المسألة من باب الاشتغال، حيث أشار إلى أنَّ" حَقَّه" يتردد بين وجهين:

أولهما: النصب على أنَّه مفعول به لفعل مضمر يفسره فعل بعده" نقضه":

و قد نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري[3]، و ذكره التبريزي و العكبري دون نسبة

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص283, و هو من شواهد: الفسر 309/2, و معجز أحمد 99/3, و التبيان في شرح الديوان 217/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص139 .

(3) نفسه.

لأحد[1]، و تبعهما البرقوقي[2]، و نسبه ابن المستوفي لابن جني[3].

و هذا الَّذي نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري لم أعثر عليه في كتابه" معجز أحمد" و ربما قال به أبو العلاء في" اللامع العزيزي"، فقد اكتفى في شرحه" معجز أحمد" ببيان المعنى، الَّذي فيه إشارة إلى أنَّه يذهب إلى هذا الوجه، قال: « يقول: إنَّ خِلَعَ الأمير قد زينتنا و كستنا بأنواع الوشي، كما يكسو المطر الأرض، و يزينها بأنواع الأنوار، و ألوان الأزهار و نحن لم نقضِ حقَّ الأمير من الخدمة، و لم أقدر على أنْ أمدحه بما يليق بأوصافه، لقصور المدائح عن أوصافه»[4].

و الجدير بالذكر أنَّ هذا الوجه قد ذكره ابن جني قبل أبي العلاء المعري، قال: « نصَبَ " حقَّه" بفعل مضمر، كأنَّهُ قال: و لمْ نقْضِ حقَّهُ، فلمَّا أضمَره فسَّره بقوله: "لمْ نقْضِهِ" و هذا كثير في القُرآن و الشِّعْرِ»[5].

و كان يجدر بأبي المرشد أن ينسب هذا الإعراب في بيت المتنبي إلى ابن جني لا لأبي العلاء المعري، و لعله لم يطلع على ما كتب ابن جني في ذلك، و الله أعلم.

و ثانيهما: الرفع على أنَّه مبتدأ:

حيث نقل أبو المرشد أيضًا هذا عن أبي العلاء المعري، و ذكره أيضًا التبريزي دون نسبه[6]، و نسبه ابن المستوفي لابن جني[7], و يكون الإعراب في هذا الوجه كالآتي: الواو حرف عطف, و" حقه" مبتدأ, و خبره" لم نقضه", و الجملة الاسمية من المبتدأ و خبره معطوفة على الجملة الفعلية" فعلت بنا فعل...".

و هذا الوجه كسابقه، حيث لم أطلع عليه عند أبي العلاء المعري في شرحه" معجز أحمد"، و ربما قاله في شرحه الآخر" اللامع العزيزي"، و الله أعلم.

---

(1) الموضح 227/3, و التبيان في شرح الديوان 217/2 .

(2) شرح البرقوقي 326/2 .

(3) النظام 143/10 .

(4) معجز أحمد 99/3 .

(5) الفسر 310/2 .

(6) الموضح 227/3 .

(7) النظام 143/10 .

و هذا الوجه أيضًا ذكره ابن جني قبل أبي العلاء، إلا أنَّه ضعَّفه، و رجَّح عليه الوجه السابق، قال: « و لو رفع" حقَّهُ" بالابتداء، و جعل" لم نقضه" خبرًا عنه لم يكن" حقه" في قوة النصب، ألا تراك تقول: " قام زيدٌ و عمرًا ضربته"؟ فيجب أنَّ نصب" عمروٍ" بالفعل المضمر لتتجانس الجملتان بالتركيب، فيكون كلٌّ واحد من فعل و فاعل، فكذلك هذا؛ لأنَّ قوله: " فعلت بنا فعل السماء بأرضه خلع الأمير" مركبة من فعل و فاعل، فينبغي أن تكون المعطوفة مثلها، هذا مع أنَّ الكلام غير موجب، و هذا مما يقوي إضمار الفعل»[1].

أمَّا العكبري و البرقوقي فلم يذكرا هذا الوجه، بل اكتفيا بالوجه الأول[2]، فقولهما يحتمل أمرين، هما: الأول: إخراج المسألة من باب الاشتغال إلى باب آخر.

الثاني: إغفال وجه الرفع و إن كان جائزًا؛ نظرًا لترجح وجه النصب عليه، و الله أعلم.

و هنالك أمور مهمة جديرة بالوقوف عندها, و لابد من الإشارة إليها قبل الترجيح هي:

= أنَّ جميع الشرَّاح الَّذين عرضوا لإعراب قول المتنبي: " وَ حَقَّهُ لَمْ نَقْضِهِ" لم يذكروا مصطلح الاشتغال المعروف في أبواب النحو، حتى ابن جني و أبو العلاء المعري، فكلامهما و إن كان محمولاً على باب الاشتغال، غير أنَّهما لم يذكرا هذا المصطلح.

= في قول ابن جني: " و هذا كثير في القُرآن و الشِّعْرِ" تلميح إلى باب الاشتغال، و إن لم يُصرّح بالمصطلح.

= في قول أبي المرشد المنقول عن أبي العلاء: " و يجوز أن يكون الشاعر لم يرد عطف جملة على جملة، و إنَّما أخبر أنَّ الممدوح فعل جميلًا..." تصريح بأنَّ الواو قد تكون غير عاطفة، و يُفهم من هذا أنَّه يريد أن تكون الواو استئنافية، و هذا يخرج بالكلام من باب الاشتغال، و يجعل الرفع وجهًا مختلفًا.

الترجيح

مما سبق يبدو لي ترجح وجه النصب على الرفع لعدة أسباب، هي:

أولًا: أنَّ" حقَّه" وقع بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية، و هو غير مفصول بـ" أمَّا"، أو " إذا" و في

---

(1) الفسر 310/2، 311 .

(2) التبيان في شرح الديوان 217/2، و شرح البرقوقي 326/2 .

مثل هذه الصورة اتفق الجمهور على جواز الوجهين , و النصب أرجح بفعل مضمر؛ لكي تتناسب الجملتين المتعاطفتين[1].

و هذا يؤيد ترجيح وجه النصب الَّذي اختاره ابن جني في بيت المتنبي.

ثانيًا: أنَّ القول بأنَّ" حقَّه" مرفوع بالابتداء بعد الواو العاطفة، يجعل الجملة الاسمية" و حقه لم نقضه" معطوفة على الجملة الفعلية قبله" فعلت بنا فعل..."، و ذلك خلاف الأصل لعدم تناسب الجملتين، بخلاف النصب بإضمار الفعل فإنَّه يحقق التناسب، و يجعل الكلام مترابطًا في بيت المتنبي، و يقرب المعنى لدى السامع.

ثالثًا: أنَّ القول بإنَّ" حقه" مرفوع بالابتداء بعد واو الإستئناف، يجعل الكلام جملتين منفصلتين في بيت المتنبي, و يقطع الكلام عن الجملة الفعلية في بداية البيت بخلاف الوجه الأول، و هذا يزيد المعنى بعدًا، بالإضافة إلى أنَّ هذا الوجه لم يذكره جميع الشرَّاح؛ لذا بات بعيدًا و مرفوضًا و الله أعلم.

و أخيرًا يجب التنويه إلى أنَّ عامل النصب عند البصريين في الاسم المشغول عنه, هو الفعل المضمر الَّذي يفسره الفعل المذكور، أمَّا الكوفيون فعامل النصب عندهم هو الفعل المذكور، و هذه مسألة خلافية قد ذكرها ابن الأنباري و غيره، و رجَّح مذهب البصريين و تبعه كثير من العلماء[2].

و هذه المسألة الخلافيةلم أتطرق لها هنا، بل اقتصرت على دراسة وجهي النصب و الرفع في بيت المتنبي، و محاولة ترجيح أحدهما على الآخر, و الله أعلم بالصواب.

---

(1) انظر: الكتاب 88/1- 90، و شرح المفصل 404/1, 405، و شرح التسهيل 141/2، و شرح الكافية 457/1، و شرح ابن عقيل138/2، و همع الهوامع 106/3 .

(2) الإنصاف 82/1، 83، و همع الهوامع 107/3، و شرح ابن عقيل/130/2، 131 .

المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل

- إعراب: " بَلْهَ" في قوله:

أَقَلُّ فَعَالِي بَلْهَ أَكْثَرَهُ مَجْدُ وَ ذَا الْجِدُّ فِيهِ نِلْتُ أَمْ لَمْ أَنَلْ جَدُّ

إعراب" بَلْهَ"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَقَلُّ فَعَالِي بَلْهَ أَكْثَرَهُ مَجْدُ وَ ذَا الْجِدُّ فِيهِ نِلْتُ أَمْ لَمْ أَنَلْ جَدُّ[1]

قال ابن جني: « " أكثره" بالنصب و الجر، و النصب أجود، لأنَّه بله اسم مسمى به الفعل مثل: " رُوَيْدَ و حَيْهَلَ", و" بله" في معنى" دَعْ أكثرَهُ"، و هي اسم دع، كما أنَّ" صه" اسم أسكت, و الجر في أكثره على أنَّه جعل" بله" مصدرًا و أضافه إلى أكثره, كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[2] , و النصب بعد" بله" أقوى، لأنَّه لو كان بله مصدرًا لوُجِد فعله, و لا نعرف له تصرفًا، فينبغي أن يكون غير مشتق منه بمترلة" صَهٍ", و" مَهٍ", و إنَّما جوَّزنا الجر على أنْ يكون بله مصدرًا، لأنَّا قد وجدنا مصادر لا أفعال لها, نحو" وَيْلٍ" و" وَيْحٍ" و " وَيْسٍ", و قالوا: " الْأَيْنُ: الْإِعْيَاءُ" و لا فعل له, و" الْإِدُّ" للعجب»[3].

الدراسة

كلمة" بَلْهَ" لها في العربية أكثر من وجه في الاستعمال، و قد ذكر ابن جني هنا فيما نقله عنه أبو المرشد في" بَلْهَ" و في إعراب ما بعدها وجهين، و اقتصر عليهما، مرجحًا الوجه الأول منهما، و قد ذكر العلماء في"بَلْهَ" أوجهًا أخرى لم يشر إليها ابن جني في كلامه و فيما يأتي بيان تلك الأوجه جميعها, و رأي العلماء في ذلك:

الوجه الأول: إنَّه اسم فعل أمر , بمعنى: " دعْ" أو" اترك"

و هذا الوجه نقله أبو المرشد عن ابن جني, و تبعه ابن المستوفي[4].

كما ذكره أبو العلاء, و ابن فورجة, و الواحدي, و العكبري, و البرقوقي, دون نسبة إلى أحد[5].

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص198, و هو من شواهد: الفسر 978/1, و الفتح على أبي الفتح: ص118, و شرح الواحدي 58/2 .

(2) سورة محمد(4) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص89 .

(4) النظام 142/7 .

(5) معجز أحمد 2/ 349, و الفتح على أبي الفتح: ص118, و شرح الواحدي 58/2, و التبيان في شرح الديوان = 373/1, و شرح البرقوقي 91/2 .

و نقله التبريزي عن أبي العلاء المعري[1].

و هذا الوجه هو أول الوجهين اللَّذين حمل ابن جني عليهما بيت المتنبي السابق في شرحه " الفسر"، و جعله الْأَوْلَى لقوته و سلامته من النقد[2], و اتفق معه الواحدي و العكبري[3].

و هذا القول في إعراب" بَلْهَ" هو القول الَّذي قال به سيبويه, حيث ذهب إلى أنَّ " بَلْهَ" اسم فعل أمر بمعنى" دع", فتنصب ما بعدها على أنَّه مفعول به, قال: « و أمَّا " بَلْهَ زَيْدًا" فيقول: دَعْ زَيْدًا»[4].

و تبعه الفراء[5], و ابن السراج[6], و الزجاجي[7] , , و أبو سعيد السيرافي[8], و أبو علي الفارسي[9] و ابن سيده[10], و الزمخشري[11], و غيرهم[12].

و استدلوا على كونه اسم الفعل بقوله ابن هرمة:

---

(1) الموضح 225/2 .

(2) الفسر 978/1- 980 .

(3) شرح الواحدي 58/2، و التبيان في شرح الديوان 373/1 .

(4) الكتاب 232/4 .

(5) الزاهر 361/1 .

(6) الأصول 177/3 .

(7) حروف المعاني/ للزجاجي، القسم الثاني: ص10، تحقيق د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، و دار الأمل، إربد- الأردن، الطبعة الثانية، 1406 هـ- 1986 م.

(8) شرح الكتاب 107/5 .

(9) إيضاح الشعر: ص33 .

(10) المحكم و المحيط الأعظم في اللغة/ لابن سيده 234/4، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. الطبعة الأولى، 1388هـ- 1968 م.

(11) المفصل: ص196 .

(12) شرح المفصل 42/3- 44، و شرح الجمل 262/2، و شرح الكافية الشافية 1385/3، و شواهد التوضيح: ص205، و شرح الكافية 93/3، و ارتشاف الضرب 1555/3، و الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 204/2، و النحو الوافي 150/4، 151 .

يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ الْجَوَادِ بَلْهَ الْجِلَّةَ النُّجُبَا[1]

فهذا لا يكون إلَّا اسم فعل؛ لنصبه ما بعده[2].

و من ذلك أيضًا قول جرير:

وَ هَلْ كُنْتَ يَا ابْنَ الْقَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكًا لِغَيْرِ بَعِيرٍ بَلْهَ مَهْرِيَّةً نُجْبَا[3]

و حركة الفتح في آخره هي حركة بناء[4], قال ابن يعيش: « فإذا كانت اسمًا للفعل كانت بمعنى" دع"، و كانت مبنية لوقوعها موقع الفعل، و هو" دع", و حركت لالتقاء الساكنين و هما اللَّام و الهاء, و فتح إتباعًا لفتحة الباء، و لم يعتد باللام حاجزًا لسكونها»[5].

قال ابن مالك: « المعروف استعمال" بَلْه" اسم فعل بمعنى: اترك، ناصبًا لما يليها بمقتضى المفعولية»[6].

و ذكر الأزهري أنَّ فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، لأنَّه نائب عن فعل أمر, و الدليل على أنَّه اسم فعل كونه مبنيًا، و الدليل على بنائه كونه غير منون[7].

---

(1) من البسيط، و ليس في ديوان ابن هرمه، بتحقيق محمد نفاع و حسين عطوان، و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص35، و الفسر 979/1، و روي فيه: "تَمْشِي" مكان "يَمْشِي", و شرح المفصل 43/3، و الخزانة 214/6، 215، 231 .

(2) شرح المفصل 44/3 .

(3) من الطويل، في ملحق ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب: 1022/3، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، و غير موجود في ديوانه الذي نشرته دار بيروت، و هو من شواهد: همع الهوامع 220/2، و روي فيه: "بِغَيْرِ" مكان "لِغَيْرِ" و ضم ميم"مُهْرِيَّةً", و الخزانة 231/6 .

(4) إيضاح الشعر: ص36، و شرح المفصل 42/3، و الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 205/2 .

(5) شرح المفصل 42/3، و انظر أيضًا: همع الهوامع 221/2 .

(6) شواهد التوضيح: ص205 .

(7) التصريح 288/2 .

الوجه الثاني: أن يكون" بله" مصدرًا مضافًا إلى ما بعده

نقله أيضًا أبو المرشد المعري عن ابن جني, و تبعه أيضًا ابن المستوفي[1].

كما ذكره أيضًا أبو العلاء المعري دون نسبة[2], و تبعه الواحدي, و العكبري[3].

و كسابقه أيضا نسبه التبريزي إلى أبي العلاء المعري[4].

و هذا الوجه هو ثاني الوجهين اللَّذين ذكرهما ابن جني في شرحه، غير أنَّ ابن جني اعتبره أضعف من سابقه، و علل لهذا كما أورد أبو المرشد المعري، من غير أن يمنع جوازه[5].

و هو أيضًا قول سيبويه, قال: « و" بله" ههنا بمنزلة المصدر كما تقول ضَرْبَ زَيْدٍ»[6] و تبعه الزجاجي[7], و الفارسي[8], و ابن سيده[9], و الزمخشري[10], و ابن يعيش[11] و الرضي[12], و غيرهم[13].

---

(1) النظام 142/7 .

(2) معجز أحمد 2/ 349 .

(3) شرح الواحدي 58/2, و التبيان في شرح الديوان 373/1 .

(4) الموضح 225/2 .

(5) الفسر 979/1، 980 .

(6) الكتاب 232/4 .

(7) حروف المعاني، القسم الثاني: ص10، 11 .

(8) إيضاح الشعر: ص33- 35 .

(9) المحكم 234/4 .

(10) المفصل: ص196 .

(11) شرح المفصل 42/3، 43 .

(12) شرح الكافية 93/3 .

(13) الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 204/2، و أوضح المسالك 86/4، و التصريح 288/2، و همع الهوامع 220/2، و الخزانة 213/6، و النحو الوافي 151/4، 152 .

و هو هنا مصدر مضاف إلى الــمفعول به بــمعنى الترك, كترك زيدٍ[1], كـقولـه تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[2].

و حينئذٍ يكون" بله" معرب[3], و هو مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.

و من الشواهد التي استدلوا بها , قول كثير:

بَسَطْتَ لِبَاغِي الْعُرْفِ كَفًّا خَضِيبَةً يَنَالُ الْعِدَى بَلْهَ الصَّدِيقِ فُضُولُهَا[4]

و منه أيضًا قول أبي زبيد الطائي:

حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آونَةً أُعْطِيهُمُ الْجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ مَا أَسَعُ[5]

و ذكر ابن جني أنَّ" ما" في البيت السابق تحتمل أمرين: إمَّا النصب على المفعولية, و" بله" اسم فعل, أو الجر بإضافة" بله" إليها, و يكون" بله" مصدر[6].

و منه أيضًا قول أبي دؤاد:

---

(1) المفصل: ص 196، و شرح المفصل 42/3، 43، و شواهد التوضيح: ص205، و شرح الكافية 93/3، و ارتشاف الضرب 1554/3، و الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 204/2، و أوضح المسالك 86/4، و التصريح 288/2 .

(2) سبق تخريج الآية: ص184 .

(3) إيضاح الشعر: ص36، و شرح المفصل 43/3، و مغني اللبيب 205/2، و الخزانة 213/6 .

(4) من الطويل، في ديوان كثير عزة: ص262، برواية: كَفًّا بَسِيطَةً، و نصب الصَّدِيق، و "تَنَالُ" بالتاء, و هو من شواهد الفسر 980/1 .

(5) من البسيط، في ديوان أبي زبيد الطائي: ص109، تحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد– العراق، 1967 م، و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص32, 35، و الفسر 980/1،و روي فيه عجزه: يَكْفِيهِمُ الْعَفْوُ..., و الخزانة 228/6، 229، 236 .

(6) الفسر 980/1 بتصرف، و انظر أيضًا: إيضاح الشعر: ص35، و شرح المفصل 44/3 .

فَدَتْ نَفْسِي وَ رَاحِلَتِي وَ رَحْلِي نِجَادَكَ بَلْهَ مَا تَحْتَ النِّجَادِ[1]

و ذهب الفارسي إلى أنَّه مصدر لم ينطق له بفعل[2], و اتفق معه ابن جني[3] و الواحدي[4], و العكبري[5].

و ذكر الفارسي أنَّه لا يجوز أن تضيف" بله", و يكون مع الإضافة اسم الفعل؛ لأنَّ هذه الأسماء التي تُسمَّى بها الافعال لا تضاف , فهي بمنزلة" النَّجَاءَكَ" , حيث لم يضيفوها إلى المفعول به , كما أضافوا أسماء الفاعلين و المصادر إليه[6].

و أشار الفارسي إلى أنَّ مما يقوي كونه مصدرًا أربعة أمور[7]:

الأول: ما حكاه أبو زيد من دخول" من" عليه: إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ، فَمِنْ بَلْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ, يقول: لا يطيقُ أن يحملَ الفهرَ، فَكَيْفَ يُطِيقُ أن يحملَ الصَّخرةَ؟.

الثاني: ما رواه أبو زيد عن بعض العرب بقلب هذه الكلمة , فقال: " مِنْ بَهْلِ أَنْ يَحْمِلَ الصَّخْرَةَ".

الثالث: إضافته إلى ما بعده يدل على أنَّه مصدر, وليس باسم فعل؛ لأنَّ أسماء الأفعال لا تضاف , و لا يدخل عليها عوامل الأسماء.

الرابع: ما حكاه أبوعمرو الشيباني: " مَا بَلْهُكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا؟ ", أي: مالَكَ؟.

---

(1) من الوافر، في ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي، نشر غوستاف فون غرنباوم: ص310، ترجمه و تحقيق د. إحسان عباس و أنيس فريحة و غيرهما. مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1384 هـ- 1965 م، و هو من شواهد إيضاح الشعر: ص35، و الموضح 226/2 .

(2) ارتشاف الضرب 1554/3، و همع الهوامع 221/2 .

(3) الفسر 980/1، و انظر أيضًا: الموضح 227/2 .

(4) شرح الواحدي 58/2 .

(5) التبيان في شرح الديوان 373/1 .

(6) إيضاح الشعر: ص33، 34 .

(7) نفسه: ص34، 35 .

و ذكر ابن مالك أنَّه مصدر مهمل الفعل ممنوع التصرف بمعنى: الترك[1].

و أكَّد ذلك الأزهري بشكل أوضح, قال:« فإنَّه في الأصل مصدر فعل مهمل، و ذلك الفعل المهمل مرادف لـ: " دع"، و" دع" لا مصدر له من لفظه و إنَّما له مصدر من معناه, و هو الترك، يقال: بَلْهَ زَيْدٍ، بالإضافة إلى المفعول كما يقال: " تَرْكَ زَيْدٍ" بالإضافة إلى المفعول»[2].

الوجه الثالث: أنَّ" بله" اسم استفهام بمعنى" كيف"

و هذا الوجه و ما بعده من الوجوه المتبقية لم ينقله إلينا أبو المرشد المعري, و قد أشار إليه ابن جني أيضًا في شرحه السابق, غير أنَّه لم يحمل بيت المتنبي عليه, و نسبه و غيره من العلماء إلى قطرب[3], و نُسِبَ أيضًا إلى الأخفش[4], و تبعهما ابن سيده[5], و الرضي[6] و ابن هشام[7] و عباس حسن[8], و" بله" هنا خبر مقدم, و يرتفع ما بعده على أنَّه مبتدأ مؤخر[9], و هو مبني على الفتح[10].

و استدل قطرب و الأخفش بقول كعب بن مالك- رضي الله عنه- :

---

(1) شواهد التوضيح: ص205 .

(2) التصريح 288/2، و انظر أيضًا: النحو الوافي 150/4 .

(3) الفسر 981/1، و معجز أحمد 350/2، و النظام 143/7، و ارتشاف الضرب 3/ 1555، و الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 220/2 .

(4) شرح الكافية 93/3، و الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4 .

(5) المحكم 234/4 .

(6) شرح الكافية 94/3 .

(7) مغني اللبيب 204/2 .

(8) النحو الوافي 151/4 .

(9) ارتشاف الضرب 1555/3، و التصريح 289/2، و النحو الوافي 151/4 .

(10) مغني اللبيب 205/2، و همع الهوامع 220/2، 221، و النحو الوافي 151/4 .

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفُّ كَأَنَّهَالَمْ تُخْلَقِ[1]

رفع" الأكف" على أنَّها مبتدأ مرفوع , و" بله" خبر مقدم مبني على الفتح, بمعنى: "كيف".

و رُوِيَ هذا البيت أيضًا بنصب و جر" الأكف", فنصب" الأكف" على أنَّ" بله" اسم الفعل , و جر" الأكف" على أنَّ" بله" مصدر مضاف إليه, فهو مروي بالأوجه الثلاثة السابقة[2], و رواه ابن جني بالنصب فقط[3].

و يرى أبو العلاء المعري- فيما نُقِلَ عنه- إن صحَّت رواية رفع" الأكف " في البيت السابق وجب أن يكون" بَلْهَ" بمعنى" بَلِهَ" من قولهم: بَلِهَ الرَّجُلُ يَبْلَهُ, و سكِّنت اللَّام على اللغة الربعية، لأنَّ ربيعة تسكن الحرف الثاني من الثلاثي إذا كان مكسورًا أو مضمومًا, و يجرون الاسم و الفعل مجرىً واحدًا، فيكون الأكف مرفوعة بفعلها, و يكون المعنى: بَلِهَ القومُ عن الأكف، و ينقل الْبَلَهُ إليها, كما قيل: لَيْلٌ نَائِمٌ، أي: يُنامُ فيه و قد نَام اللَّيلُ[4].

و على كلامه تكون" بله" فعلًا ماضيًا سُكِّنت عينه على لغة ربيعة، و أصله(بَلِهَ)، و ما بعده مرفوع على الفاعلية.

و أرى أنَّ قوله مردود لأمرين:

1- أنَّه قول منفرد.

2- أنَّ لغة ربيعة من اللغات من اللُّغات المذمومة عند بعضهم[5], لبعدها عن قريش و قربها

---

(1) من الكامل، في ديوان كعب بن مالك: ص245، و روي فيه مطلع صدره: فَتَرَى الجماجمَ...، و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص34، و الفسر 979/1، و شرح المفصل 43/3 .

(2) شرح الكافية 94/3، و الجنى الداني: ص425، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 2/ 220، 221، و الخزانة 211/6، 213 .

(3) الفسر 979/1 .

(4) الموضح 226/2، 227، و النظام 144/7، 145 .

(5) الخصائص 11/2، و الصاحبي في اللغة/ لابن فارس: ص29، علق عليه و وضع حواشيه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م.

من الأعاجم, كما نصَّ على ذلك ابن خلدون[1].

و استدل ابن سيده على دلالة" بله" على معنى" كيف" بالحديث القدسي, قال ابن سيده: « و قوله ρ: يقول الله تعالى: " أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَالَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَ لَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَ لَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ مَا أَطْلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ"[2]، قال أبو عبيد: قال الأحمر و غيره: بَلْهَ معناها: كيف، و قيل معناه: دع ما أطلعتهم عليه»[3].

و صرَّح الرضي بأنَّ" بله" إذا كان بمعنى" كيف" جاز أن يدخله" من"، مستدلًا على ذلك بما حكاه أبو زيد: إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ، فَمِنْ بَلْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ، أي: كيف و من أين؟[4].

و تجدر الإشارة إلى أنَّ الحديث القدسي الَّذي أورده ابن سيده قد رُوِيَ بجر" بله" بـ" من" على أن يكون بمعنى" غير" بحسب قول ابن هشام كما سيأتي في الوجه السادس[5].

و ذكر الدماميني أنَّ نصَّ ابن التين[6] في" شرح البخاري" على أنَّ" بله" ضبط بالفتح و الجر, و كلاهما مع وجود" مِنْ" , فأمَّا الجر فقد وجهه ابن هشام بأنَّ" بله" بمعنى: " غير" , و أمَّا توجيه الفتح فإنَّه إذا كان بمعنى: "كيف" جاز دخول" مِنْ" عليه كما ذكر

---

(1) مقدمة ابن خلدون/ لابن خلدون 378/2، تحقيق عبد الله محمد الدرويش. دار يعرب، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1425 هـ- 2004 م.

(2) رواه البخاري: "أَعْدَدْتُ... ذُخْرًا بَلْهَ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ "، في صحيحه 116/6، في: 65- كتاب تفسير القرآن، سورة السجدة، باب قوله: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17]، رقم الحديث: (4780)، و رواه مسلم: "أَعْدَدْتُ... ذُخْرًا بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمْ اللهُ عَلَيْهِ ", في صحيحه 2175/4، كتاب الجنة و صفة نعيمها، باب: (1)، رقم الحديث: (2824)، و انظر أيضًا: عمدة القاري، شرح صحيح البخاري/ للعيني 163/19، ضبطه و صححه: عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ- 2001 م.

(3) المحكم 234/4 .

(4) شرح الكافية 94/3، و انظر أيضًا: النحو الوافي 152/4 .

(5) مغني اللبيب 207/2 .

(6) العلامة الفقيه المحدث عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد بن ثابت(ت611) , انظر ترجمته في: كتاب العمر في المصنفات و المؤلفين التونسيين/ لحسن حسني عبد الوهاب 1/ 300, تحقيق محمد العروسي و بشير البكوش, دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1990م .

الرضي سابقا[1].

و خرَّج الدماميني رواية الحديث القدسي بأنْ تكون" بله" بمعنى"كيف" التي يقصد بها الاستبعاد, و" ما" مصدرية, و هي مع صلتها في محل رفع على الابتداء, و الخبر" من بله" و الضمير من" عليه" عائد على الذخر, أي: كيف, و من أين اطلاعكم على الذخر الَّذي أعددته لعبادي الصالحين[2].

و قد لاقى قول قطرب و الأخفش اعتراضًا من أبي علي الفارسي, حيث نقل ابن جني و غيره عن أبي علي الفارسي أنَّه أنكر أن يرتفع ما بعدها, قال ابن جني: « و أجاز قطرب فيما بعد" بله": الرفع على معنى: فكيف زيدٌ؟ , و دفعه أبو علي, و قال: لأنَّه لا رافع له هاهنا، و إنَّما معناه: كيف, و ليس إعرابه كذلك، ألا ترى أنَّه إذا جُرَّ فإنَّما معناه أيضًا: كيف, فقد علمت أنَّه ليس إعرابه على معناه»[3].

و أشار ابن هشام إلى أنَّ إنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن و قطرب له[4].

و أمَّا عن تخريج رواية الحديث القدسي بأنْ تكون" بله" بمعنى"كيف" التي يقصد بها الاستبعاد فقد ضعَّفه الصبان, قال: « و لا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى "كيف" من الرَّكاكة, و لو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى: " أين" لكان أحسن»[5].

---

(1) شرح المغني 427/1، بتصرف.

(2) شرح المغني 427/1، و انظر أيضًا: الخزانة 234/6، 235 .

(3) الفسر 981/1، و انظر أيضًا: الموضح 227/2، و ارتشاف الضرب 1555/3، و توضيح المقاصد 1167/4، و الجنى الداني: ص425، و مغني اللبيب 206/2 .

(4) مغني اللبيب 206/2، وانظر أيضًا: الخزانة 215/6 .

(5) حاشية الصبان 302/3، و انظر أيضًا: النحو الوافي 152/4 .

الوجه الرابع: أنَّ" بله" حرف جر

و هـذا الـوجه و مـا يليه من الأوجه لم يـشر إلـيه ابن جنـي, و نـسبه النحاة لـلفراء[1] و الأخفـش[2], فهـي عنـد الفـراء بـمنزلة" على"[3], و عنـد الأخفـش بمنـزلـة " حاشـى و عدا[4]

و خلا[5]" بمعنى: " سوى"[6], أو حرف جر بمعنى" من"[7], و قد ذكرها الأخفش في باب الاستثناء على أنَّها حرف جر كما ذكر الفارسي[8], و استشهد على ذلك بقول أبي زبيد الطائي:

حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوِنَةً أُعْطِيهُمُ الْجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ مَا أَسَعُ[9]

بله: حرف جر مبني على الفتح, و" ما" في محل جر ببله.

و قال الرضي: « قيل: و منه قوله عليه الصلاة و السلام: " بَلْهَ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"[10]»[11].

الوجه الخامس: أنَّ" بله" من أدوات الاستثناء, و نصب ما بعده على الاستثناء

ذهب الكوفيون و البغداديون إلى أنَّ" بله" من أدوات الإستثناء , فأجازوا نصب ما بعدها على الاستثناء , نحو: " أَكْرَمْتُ الْعَبِيدَ بَلْهَ الْأَحْرَارَ" أو ما بعدها خارجًا مما قبلها في الوصف

---

(1) الزاهر 192/1، 361 .

(2) إيضاح الشعر: ص32، و شرح المفصل 44/3، و شرح الكافية 94/3، و ارتشاف الضرب 1554/3، و الجنى الداني: ص426، و توضيح المقاصد 740/2، 1167/4، و همع الهوامع 221/2 .

(3) الزاهر 192/1 .

(4) شرح المفصل 44/3 .

(5) شرح الكافية 94/3 .

(6) نفسه.

(7) توضيح المقاصد 740/2 .

(8) إيضاح الشعر: ص32، و انظر أيضًا: شرح المفصل 44/3 .

(9) سبق تخريجه: ص188 .

(10) سبق تخريج الحديث القدسي: ص192 .

(11) شرح الكافية 94/3 .

من حيث كان مرتبًا عليه، فجعلوه استثناء؛ إذ المعنى إنَّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد[1].

و ردَّ ابن عصفور قولهم, قال: « و أَمَّا" بَلْهَ" فإدخالها في باب الاستثناء فاسد، لأنَّك إذا قلت: قام القوم بَلْهَ زَيْدًا، فإنَّما معناه عندنا: دعْ زيدًا، و لا يتعرض للإخبار عنه، و ليس المعنى إلَّا زيدًا، قال الشاعر:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّهَالَمْ تُخْلَقِ[2]

أَلا ترى أَنَّ المعنى: دع الأكفَّ فهذه صفتها، و لم يرد استثناء الأكفِّ من الجماجم»[3].

و قال أبو حيان: « و ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها»[4].

و ذكر السيوطي أنَّ البصريين أنكروا أن يكون" بله" من أدوات الإستثناء؛ لأنَّ" إلَّا" لا تقع مكانها, و لأنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا من جنس ما قبلها, و لأنَّ حرف العطف يجوز دخوله عليها[5].

و قال ابن الصائغ- فيما نقل السيوطي- : « و لو صح دخول..." بله" في أدوات الاستثناء لدخلت فيها" حتى" لأنَّ ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها»[6].

الوجه السادس: أنَّه بمعنى" غير" و ما بعده مجرور بالإضافة

---

(1) ارتشاف الضرب 1554/3، و انظر أيضًا: الجنى الداني: ص425، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 220/2، و الخزانة 231/6 .

(2) سبق تخريجه: ص191 .

(3) شرح الجمل 262/2، و انظر أيضًا: الخزانة 230/6 .

(4) ارتشاف الضرب 1554/3، و انظر أيضًا: الجنى الداني: ص426، و همع الهوامع 20/2، و الخزانة 230/6 .

(5) همع الهوامع 220/2، و انظر أيضًا: الخزانة 231/6 .

(6) نفس المرجعين السابقين .

ذهب بعض الكوفيين[1] إلى أنَّه بمعنى" غير", و ما بعده مخفوض بالإضافة، فيكون قوله:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَالَمْ تُخْلَقِ[2]

بمعنى غير الأكف, فيكون استثناءً منقطعًا[3], و تبعهم ابن هشام[4], و عباس حسن[5].

قال ابن هشام: « و من الغريب أنَّ في البخاري...يقول الله تعالى: " أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَ لَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَ لَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْهَ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"[6], و استعملت معربة مجرورة بمن...و فسَّرها بعضهم بـ" غير"، و هو ظاهر و بهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء[7].

و قال ابن مالك: « و ندر دخول" مِنْ" عليه زائدة في قوله: " مِنْ بَلْهَ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"[8]»[9].

و نقل العيني عن الصنعاني أنَّه اتفق جميع نسخ الصحيح على: " مِنْ بَلْهَ", و الصواب إسقاط كلمة: " مِنْ" منه, و اعتُرِضَ عليه بأنَّه لا يتعين إسقاط" مِنْ" إلَّا إذا فُسِّرت بمعنى: دع, و أمَّا إذا فسرت بمعنى: من أجل, أو: من غير, أو: سوى, فلا[10].

الوجه السابع: أنَّه مصدر موضوع موضع الفعل, فينصب ما بعده على المفعولية

نسبه أبو حيان لأصحابه المغاربة, قال: « و وَجَّهَ أصحابنا النصب بعد" بله" على أنَّه

---

(1) ارتشاف الضرب 1554/3، و الجنى الداني: ص426، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 220/2، 221 .

(2) سبق تخريجه: ص191 .

(3) همع الهوامع 220/2، 221 .

(4) مغني اللبيب 207/2 .

(5) النحو الوافي 152/4 .

(6) سبق تخريجه: ص192, و روي بدون زيادة"من"كما تقدم.

(7) مغني اللبيب 207/4، و انظر أيضًا: شرح المغني 427/1، 428، و خزانة الأدب 234/6، و النحو الوافي 152/4 .

(8) سبق تخريجه: ص192 .

(9) شواهد التوضيح: ص205 .

(10) عمدة القاري، شرح صحيح البخاري 163/19 .

مصدر موضوع موضع الفعل كأنَّك قلت: تَرْكًا زيدًا»[1], و تبعهم السيوطي[2], و عباس حسن[3].

قال عباس حسن: « و من الجائز أن يكون الأصل: بَلِهًا مُسِيئًا...باستعمال كلمة: " بلهًا" مصدرًا ناصبًا معموله؛ قياسًا على: تركًا مسيئًا، بمعنى تركًا المسيء، و من هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ" بله" – و لكن بغير تنوينه– إلى اسم فعل بمعناه»[4].

و هذا الوجه يتفق مع الوجه الثاني في أنَّ" بله" مصدر, و يختلف هنا أنَّ" بله" هنا مصدر عامل يعمل عمل الفعل فينصب المفعول به, و هناك هو مصدر غير عامل و لا فعل له, أو مهمل الفعل و ما بعده مجرور بالإضافة.

و خلاصة الأقوال السابقة, كالآتي:

1- يجوز نصب ما بعد" بله" إذا كان" بله" اسمًا للفعل, أو أداة استثناء, أو مصدرًا موضوعًا موضع الفعل.

2- يجوز جر ما بعده, إذا كان مصدرًا لا فعل له, أو حرف جر بمعنى: على أو من أو حاشى و عدا و خلا, أو كان اسمًا معربًا بمعنى: غير.

3- يجوز رفع ما بعده, إذا كان اسمًا للاستفهام بمعنى: كيف, أو كان فعلًا ماضيًا على اللغة الربعية.

و بعد العودة لبيت المتنبي, فإنَّ ابن جني ذكر في مصنفه" الفسر" ثلاثة أوجه لاستعمال " بله"[5]:

الأول: كونه اسم الفعل مثل: " رويد", و" حيهل", و بله في معنى: دع أكثره, و هو اسم " دع" كما أنَّ" صه" اسم" اسكت".

---

(1) ارتشاف الضرب 1555/3 .

(2) همع الهوامع 221/2 .

(3) النحو الوافي 150/4 .

(4) نفسه.

(5) الفسر 978/1- 981، و انظر أيضًا: معجز أحمد 349/2، 350، و شرح الواحدي 58/2، و الموضح 225/2، 226، و التبيان في شرح الديوان 373/1 .

الثاني: كونه مصدرًا لا فعل له مضافًا إلى ما بعده, كـ " ويل" و" ويح" و" ويس".

الثالث: كونه بمعنى: كيف, و نسبه لقطرب, و ردَّه الفارسي كما تقدم.

و رجَّح ابن جني النصب بعد" بله" في بيت المتنبي, قال:« و إنَّما كان النصب أقوى, لأنَّه لو كان" بله" مصدرًا لوجد فعله, و لسنا نعرف له تصرفًا فينبغي أن يكون غير مصدر بمنزلة " صَهْ" و" مَهْ" و" إيهٍ" و" عَاءِ" و" جَاءِ"»[1], و اتفق معه الواحدي و العكبري[2].

الترجيح

مما سبق يظهر لي أنَّ الأرجح هو ما أجمع العلماء على القول به في" بَلْهَ"، و هو أنَّها تأتي على ثلاثة أوجه:

أولها: اسم فعل بمعنى" دع" , و ما بعده منصوب على أنَّه مفعول به.

و ثانيها: مصدر بمعنى" الترك"، و ما بعده مخفوض على الإضافة.

و ثالثها: اسم مرادف لـ "كيف" , و ما بعده مرفوع على أنَّه مبتدأ مؤخر.

و إنَّما ترجَّح هذا؛ لثبوته في كلام العرب شعرًا و نثرًا, و لأنَّه الأقرب في فهم ما ورد فيها من نصوص، و ما قيل فيها من غير هذه الثلاثة فما هو إلَّا تفسير لمعنى الكلام، و ليس إعرابًا و ما دام يمكن حمل ما وردت فيه من نصوص وشواهد على واحد من هذه الأوجه الثلاثة فهو أولى وأدق، و الله أعلم.

و لهذا كان ما قاله ابن جني في بيانه لبيت المتنبي أبعد عن كثرة التفاصيل، غير أنَّه لم يذكر دلالتها على" كيف" و رفع ما بعدها في بيت المتنبي، كما أنَّه رجح جعلها اسم فعل و نصب ما بعدها، و أرى أنَّ الكل محتمل فيها، لأن معنى البيت يحتملها, قال ابن جني:

« بله: معناه دع و كيف، و هي تنصب و تجر، أي أقل فعلي مجد فدع أكثره فكيف أكثره الجد الذي أنا عليه فيه لي جد, أي حظ نلت مطلوبي أو لم أي فلو لم أحظ بشيء غير هذا الجد لكان فيه حظ»[3], و الله تعالى أعلم.

---

(1) الفسر 980/1 .

(2) شرح الواحدي 58/2، و التبيان في شرح الديوان 373/1 .

(3) الفتح الوهبي: ص56 .

المبحث الثالث: إعراب الجمل

- إعراب جملة" كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ" في قوله:

مَثَّلْتِ عَيْنَكِ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ

- إعراب جملة" لَأُيَمِّمَنَّ أَجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا" في قوله:

أُمِّي أَبَا الْفَضْلِ الْمُبِرَّ أَلِيَّتِي لَأُيَمِّمَنَّ أَجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا

إعراب جملة: "كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَثَّلْتِ عَيْنَكِ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ[1]

قال ابن جني: « و قوله: "كلتاهما نجلاء" في موضع نصب على الحال، كأنَّه قال: فتشابها نجلاوين, و إن شئت لم يكن لها موضع من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[2]، و" رابعهم كلبهم" جملة لا موضع لها من الإعراب»[3].

الدراسة:

نقل أبو المرشد المعري عن ابن جني هنا وجهين في إعراب جملة" كلتاهما نجلاء"، و لم ينقل كلامًا لغيره في هذا، كما أنَّه لم يُعقِّب على ما نقله عن ابن جني فيها، و فيما يأتي تفصيل هذا و بيانه:

التوجيه الأول: أنَّ الجملة في محل نصب على الحالية:

أمَّا هذا التوجيه فقد نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني, و تبعه ابن المستوفي[4], و ذكره التبريزي دون أن ينسبه إلى ابن جني[5].

و قد قال به ابن جني في تفسيره لبيت المتنبي في كتابه" الفسر"[6]، و اتفق معه العكبري[7].

التوجيه الثاني: أنَّ الجملة لا محل لها من الإعراب:

و أمَّا هذا التوجيه فكذلك نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني, و تبعه أيضًا ابن المستوفي[8].

---

(1) من الكامل، في ديوانه: ص125, و هو من شواهد: الفسر 73/1, و الموضح 142/1, و التبيان في شرح الديوان 14/1 .

(2) سورة الكهف: (22) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص22 .

(4) النظام 382/1 .

(5) الموضح 142/1 .

(6) الفسر 75/1 .

(7) التبيان في شرح الديوان 14/1 .

(8) النظام 382/1 .

و ذكره التبريزي أيضًا دون أن ينسبه إلى ابن جني[1].

و صرَّح به ابن جني في كتابه على أنَّه إعراب محتمل في الجملة حملًا على الآية الكريمة[2] و اتفق معه أيضًا العكبري[3].

و قد عرض ابن جني لإعراب جملة" رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ" في قوله سبحانه و تعالى: ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَ يَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَ يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[4]، و قد أفاض ابن جني في توجيه الآية في كتابه" سر صناعة الإعراب"، و وافق ما قاله به هنا في شرحه لبيت المتنبي، متتبعًا أعاريب أخرى محتملة في الآية و رادًا القول بها فذكر ابن جني أنَّه لا يجوز أن يكون" رابعهم" وصفًا لـ" ثلاثة" على أن يكون" كلبهم" مرفوعًا برابع؛ لأن "رابع" اسم فاعل يراد به الماضي, كما لم يُجِزْ أن يرتفع" رابعهم" بالابتداء، و يجعل" كلبهم" خبرًا عنه، على أن تكون الجملة حالًا لـ " ثلاثة" لعدم وجود عامل ينصب الحال, و لأن" ثلاثة" نكرة و الحال لا تأتي إلا بعد المعرفة, كما اعترض ابن جني على القول بأنَّ الجملة في محل رفع صفة للعدد قبلها، و لم يقبل القول به لأنَّ الجملة في آخر الكلام فيها واو العطف، فظهورها في آخر الكلام يدل على أنها مرادة في أوله؛ كي تتجانس الجمل في أحوالها[5].

فابن جني يؤكد هنا على اختياره أن تكون جملة" رابعهم كلبهم" لا محل لها من الإعراب.

الترجيح

مما سبق ذكره أرى أنَّ الأولى في إعراب جملة" كلتاهما نجلاء" في بيت المتنبي أن تكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، و ذلك لأمرين:

أولهما: أنَّ حملها على قوله تعالى: ﴿ **رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[6] لا يصح؛ لأنَّ الضمير في هذه

---

(1) الموضح 142/1 .

(2) الفسر 75/1 .

(3) التبيان في شرح الديوان 14/1 .

(4) سبق تخريج الآية: ص200 .

(5) سر صناعة الإعراب لابن جني 643/2، 644 بتصرف, تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الثانية، 1413 هـ- 1993 م.

(6) سبق تخريج الآية: ص200 .

الجملة يعود على نكرة، و هو العدد، أمَّا الضمير في جملة"كلتاهما نجلاء" في البيت فيعود على معرفة، فلا يصح حمل هذه على تلك، و من هنا جاز في هذه الأخيرة الحالية، و لم يجز في الآية، الأمر الَّذي بيَّنه ابن جني فيما سبق.

ثانيهما: أنَّ الحالية في البيت فيها نظر، من جهة أنَّ جملة"كلتاهما نجلاء" لم تكن في المعنى جوابًا عن: كيف تشابها؟ و لم تتضح فيها الحالية، و لكن الأولى فيها أن تكون جوابًا عن سؤال: في أيِّ شيء تشابها؟ فكان الاستئناف أقرب إليها؛ لأنَّها كاشفة لما قبلها, أي: مبينة لوجه الشبه بين العين و الجرح فكلاهما واسع، و لأنَّ معنى البيت عليه, و يؤيد ذلك تفسيرات الشراح للبيت, فابن جني فسر البيت بقوله: «أي: لما نظرتُ إليكِ جرحتِ قلبي جراحة أَشْبَهَتْ لِسِعَتِهَا عينك»[1].

و قال أبو العلاء أيضًا في تفسيره: « جَعَلْتِ بعينيك مثالًا في قلبي. أي: جرحتِ قلبي جراحة واسعة مثل عَيْنِكِ الواسعة، فكل واحد من العين و الجراحة واسع»[2].

و صرح الواحدي أيضًا بالمعنى قائلًا:« يقول: لما نظرت إليَّ صوَّرت في قلبي مثال عينك جراحة تشبه عينيك في السعة»[3].

و كذلك العكبري, قال: « لما نظرت إليَّ صورت في قلبي مثال عينيك جراحة تشبه عينيك في السعة»[4].

و أخيرًا البرقوقي, قال:« لما نظرتِ إليَّ صورت في قلبي مثال عينك جرحًا واسعًا فتشابهت عينك و ذلك الجرح في الاتساع»[5].

و كل تلك التفسيرات لمعنى البيت تؤكد أن الجملة أقرب إلى الاستئناف, و الله أعلم.

إعراب جملة: " لَأُيَمِّمَنَّ أَجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

---

(1) الفسر 75/1 .

(2) معجز أحمد 2/ 83 .

(3) شرح الواحدي 1/ 329 .

(4) التبيان في شرح الديوان 15/1 .

(5) شرح البرقوقي 1/ 143 .

أُمِّي أَبَا الْفَضْلِ الْمُبِرَّ أَلِيَّتِي لَأُيَمِّمَنَّ أَجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا[1]

قال الشيخ أبو العلاء: « قوله: " لَأُيَمِّمَنَّ أَجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا" يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون قال النصف الأول، فتم الكلام، ثم ابتدأ اليمين، فلا يكون للنصف الثاني تعلق بالنصف الأول قبل موعد الإعراب، و الآخر: قوله: " لأيممنَّ" و ما بعده مفسرًا لِلْأَلِيَّة، فيكون موضعه نصبًا على البدل منها»[2].

الدراسة

نقل أبو المرشد عن أبي العلاء المعري وجهين في إعراب جملة" لأيممنَّ أجلَّ بحرٍ جوْهرا" و تفصيل الكلام عليهما فيما يأتي:

الوجه الأول: أنَّ الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب:

نسبه أبو المرشد المعري إلى أبي العلاء المعري, و ذكره التبريزي على نحو ما ذكره أبو المرشد دون نسبه[3], و نسبه ابن المستوفي لابن جني[4].

و قد راجعت شرح أبي العلاء المعري لديوان المتنبي فلم أجد فيه إلَّا تفسيرًا للمعنى دون الإعراب، فقد قال فيه: « أُمِّي: أي اقصدي، و المبر: المصدق، و الألية: اليمين, يعني: اقصدي أبا الفضل؛ فإنَّه الَّذي يبر يميني فيكون المبر خبرًا لأمي, يقول: اقصدي أبا الفضل فإنَّه الَّذي يبر يميني حيث حلفت أنِّي أقصد بحرًا جوهره أجل من جوهر كل بحر، و ليس أحدٌ بهذه الصفة غيره، فهو الذي يبر يميني»[5].

فليس في كلامه تنويهٌ إلى الإعراب المحتمل الذي نقله أبو المرشد، و لعله ذكره في" اللامع العزيزي"، و الله تعالى أعلم.

---

(1) من الكامل، في ديوانه: ص523, و هو من شواهد الفسر: 186/2, و معجز أحمد 282/4, و الموضح 101/3 , أليتي: أي قسمي و يميني.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص126 .

(3) الموضح 101/3 .

(4) النظام 97/9 .

(5) معجز أحمد 282/4 .

و راجعت أيضًا شرحي ابن جني" الفسر" , و" الفتح الوهبي", و لم أجد ما نسبه ابن المستوفي إليه في هذا الوجه[1].

الوجه الثاني: أنَّها في محل نصب على البدل:

نسبه أيضًا أبو المرشد المعري إلى أبي العلاء المعري, و كذلك ذكره التبريزي دون أن ينسبه إلى أحد[2], و كسابقه نسبه أيضًا ابن المستوفي إلى ابن جني[3].

و قد حمل أبو العلاء المعري فيه جملة القسم على أنَّها في محل نصب على البدلية من كلمة " أليتي"، باعتبارها منصوبة باسم الفاعل قبلها، هو" الْمُبِرَّ".

و كما قيل في سابقه لم أجد هذا الوجه في شرح أبي العلاء, أو في شرحي ابن جني[4].

و اتفق ابن سيده مع أبي العلاء في جواز هذا الوجه, فقد ألمح إلى ذلك عند تفسيره لمعنى البيت, قال: « أي: اقصدى أيَّتُها الخيل أبا الفضل؛ الَّذي لما حلفت فقلت: " لأيمن أجل بحر جوهرا", و الله أو غير ذلك من أنواع المقسم به، ثم قصدته؛ فألقيته أجل البحور جوهرًا، أبرَّ بذلك يميني, و قوله: " لأيمن أجل بحر" تفسير الألية»[5].

و كثير من الشرَّاح لم يعرضوا للإعراب في هذا البيت، و لا لبيان محل هذه الجملة من الإعراب، و اكتفوا فقط ببيان المعنى, و تفسير المفردات[6].

الترجيح

يظهر لي مما سبق أنَّ الوجه الثاني هو الأرجح، و هو: أن تكون الجملة في محل نصب على البدلية، لا أن تكون جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، و إنَّما ترجح عندي هذا الوجه لأمرين:

أولهما: أنَّ جعل جملة القسم" لأيمنَّ أجلَّ بحرٍ جوْهرًا" لا محل لها من الإعراب على

---

(1) الفسر 186/2، 187، و الفتح الوهبي: ص80، و الفسر الصغير: ص79 .

(2) الموضح 101/3 .

(3) النظام 97/9 .

(4) معجز أحمد 282/4، و الفسر 186/2، 187، و الفتح الوهبي: ص80، و الفسر الصغير: ص79 .

(5) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص318 .

(6) الفسر 186/2، 187، و الفتح الوهبي: ص80، و شرح الواحدي 268/3، و التبيان في شرح الديوان 164/2، و شرح البرقوقي 270/2 .

الاستئناف يُخرجها من حيز الجملة الأولى، و يجعلها مستقلة عن سابقها، و الَّذي يظهر لي أنَّ المتنبي أراد أن يوضح نوع قسمه و هيئته الذي أشار إليه بقوله: " المبرَّ أليَّتي"، و هذا لا يتحقق إلَّا لو كانت جملة القسم هي بدل من قوله: " أليَّتي"، فكان حمل الجملة على البدلية أقرب و أفضل في بيان القسم.

ثانيهما: أنَّ القول بأنَّ جملة القسم في محل نصب على البدلية يجعل الكلام جميعه جملة واحدة، و هذا أولى من فصلها و جعلها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، منفصلة عن الكلام، لأنَّ الاستئناف و إن كان محتملًا في الكلام إلَّا أنَّ الأقرب للمراد أن يكون الكلام جملة واحدة، و يكون الشطر الثاني من البيت متمِّمًا و موضِّحًا و مفسِّرًا لما في الشطر الأول من إجمال, و الله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: ضرورات الشعـر

- المبحث الأول: الضرورة بالزيادة
- المبحث الثاني: الضرورة بالنقص
- المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير

المبحث الأول: الضرورة بالزيادة

- إثبات ألف" أنا" في الوصل في قوله:

أَنَا لَائِمِي إِنْ كُنْتُ وَقْتَ اللَّوَائِمِ عَلِمْتُ بِمَا بِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ

- فك التضعيف من اسم الفاعل في قوله:

وَ لَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ وَ لَا يُحْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرِمُ

إثبات ألف" أنا" في الوصل

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَنَا لَائِمِي إِنْ كُنْتُ وَقْتَ اللَّوَائِمِ عَلِمْتُ بِمَا بِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ[1]

و قال الشيخ أبو العلاء المعري: « و إثبات الألف في أنا عند بعض النحويين ضرورة و على ذلك يحملون قول حميد بن بحدل الكلابي:

أَنَا زَيْنُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[2]

و لو حمل قوله: " أَنَ" على أنَّه فعل ماض من أنى الشيء يأني إذا حان و بلغ ميقاته، من قوله الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[3] لكان ذلك وجهًا حسنًا، و سَلِمَ من إثبات الألف في غير موضع الإثبات، و يكون المعنى بلغ لائمي ما يريد إن كان ما ذكرت»[4].

الدراسة

أورد أبو المرشد المعري توجيه أبي العلاء المعري السابق ذكره، و لم أجد ما نُقِلَ عن أبي العلاء في شرحه" معجز أحمد"[5]، و لعله ذكره في مصنفه الآخر" اللامع العزيزي".

أمَّا بقية الشراح, كابن جني, و الواحدي, و التبريزي, و العكبري, فلم يتطرقوا لهذه المسألة عند شرحهم لبيت المتنبي, و اكتفوا ببيان المعنى, و تفسير المفردات[6].

و كلمة" أنا" من ضمائر الرفع المنفصلة، و تأتي للمتكلم المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، و قد اختلف العلماء في إثبات ألفها في حال الوصل، و انقسموا طائفتين: الأولى منعت، و الثانية

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص209, و هو من شواهد: الفسر 552/3, و معجز أحمد 394/2, و شرح البرقوقي 236/4 .

(2) من البحر الوافر، منسوب إلى حميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ص310، تحقيق: محمد شفيق البيطار، السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ 2002 م، و روي فيه: "سَيْفُ" مكان "زَيْنُ", و "حُمَيْدًا" مكان "حُمَيْدٌ", و غير منسوب في: معاني القرآن و إعرابه 287/3, و شرح الكافية 417/2, و منسوب إلى حميد بن بحدل في: المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2 .

(3) الحديد: (16) .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص248 .

(5) معجز أحمد 394/2، 395 .

(6) الفسر 3/ 552, 553, و الفتح الوهبي: ص155, 156, و شرح الواحدي 2/ 87, و الموضح 5/ 185, و التبيان في شرح الديوان 4/ 110 .

أجازت.

أولًا: المانعون و هم على مذهبين:

الأول: عدم جواز إثبات هذه الألف مطلقًا

ذهب المبرد إلى عدم جواز إثبات هذه الألف في سعة الكلام، أو في الشعر، حيث أنكر رواية إثبات الألف وصلًا في بيت الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وَ انْتِحَالِي الْقَوَافِيَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا[1]

قال: « و الرواية الجيدة: فكيف يكون انتحالي القوافي بعد المشيب»[2].

ورد أبو العلاء المعري قول المبرد- فيما نقله عنه ابن معقل- مشيرًا إلى كثرة مجيئه في الشعر و من ذلك قول الأعشى السابق، و قول حميد بن بحدل الذي أورده أبو المرشد[3].

و قول المعري السابق لم أجده في مصنفه" معجز أحمد"[4].

و لاقى مذهب المبرد أيضًا اعتراضًا من ابن معقل المهلبي، قال: « فكيف لا يجيز المبرد إثباتها في الشعر، و هو موضع ضرورة، و قد جاءت فيما لا ضرورة فيه؟»[5].

الثاني: عدم جواز إثباتها في السعة:

ذهب البصريون[6]، كالأخفش[7]، و الزجاج[8]، و ابن السراج[9], و أبو سعيد السيرافي[10]

---

(1) من المتقارب، للأعشى في ديوانه: ص53، و روي صدره فيه: فَمَا أَنَا أَمْ مَا انْتِحَالِي الْقَوافِ، و هو من شواهد: الكامل 552/2، و الأصول 454/3، و شرح الكتاب 205/1 .

(2) الكامل 552/2 .

(3) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2 .

(4) معجز أحمد 394/2، 395 .

(5) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2 .

(6) شرح الكافية 416/2، و توضيح المقاصد 365/1، و همع الهوامع 201/1، و شرح الأشموني 52/1 .

(7) الكامل 551/2 .

(8) معاني القرآن و إعرابه/ للزجاج 286/3، 287 , تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.

(9) الأصول 450/3-454 .

(10) شرح الكتاب 205/1 .

إلى عدم جواز إثبات هذه الألف في سعة الكلام، و أنَّ بابها الشعر، و تبعهم ابن جني[1] و ابن عصفور[2]، و كثير من النحويين[3].

و احتج البصريون بكثرة حذفها و صلًا في كلام العرب، و خاصة في لغة أهل الحجاز مشيرين إلى أنَّها اللغة الأفصح[4]، و هذه اللغة قد ألمح لها سيبويه، قال: : « و من ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أنَ أقول ذاك، و لا يكون في الوقف في" أنا" إلا الألف»[5].

و ذكر الأخفش أنَّ ألف ضمير المتكلم تثبت في الوقف؛ لبيان حركة الفتح على النون، فإذا وصلت بانت الحركة فلم يحتج إلى الألف[6].

و من حججهم أيضًا، أنَّ هاء السكت تعاقب هذه الألف، كقول حاتم: " هَذَا فَـزْدِي أَنَهْ"[7].

و قد أيَّد ابن يعيش مذهب البصريين؛ لأنَّ هناك من العرب من يقف على ضمير المتكلم و يقول: " أَنَهْ"بالهاء، و منهم من يسكن النون في حالتي الوصل و الوقف، قال: « و قد قالوا: " أَنَهْ" فوقفوا بالهاء...و منهم من يسكن النون في الوصل و الوقف، فيقول: " أَنْ فعلتُ"، و هذا مما يؤيد مذهب البصريين و أنَّ الألف زائدة لبيان الحركة»[8]، و ذكر أيضًا أنَّ هناك رواية أخرى حكاها الفراء تدل على قوة مذهب البصريين، قال: « حكى الفراء " آنَ فَعَلْتُ" بقلب الألف إلى موضع العين فإن صحت هذه الرواية كان فيها تقوية

---

(1) المنصف لكتاب التصريف/ لابن جني 10/1, تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين. دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373 هـ- 1954 م .

(2) ضرائر الشعر: ص49 .

(3) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2، و شرح المفصل 305/2، و ارتشاف الضرب 2381/5 .

(4) المنصف 10/1، و همع الهوامع 200/1، 201 .

(5) الكتاب 164/4 .

(6) الكامل 551/2 .

(7) شرح التسهيل 140/1، 141، و روي: هذا فصدي أنه، في: شرح المفصل 305/2، قال ابن يعيش:« حُكي عن بعضِ العرب، و قد عَرْقَبَ ناقتَه لضَيْفٍ، فقيل له: "هلّا فصدتَها وأطعمتَه دَمَها مَشْوِيًّا". فقال: "هذا فَصْدي أَنَة"». و روي: هكذا فزدي أنه، في: شرح الكافية 416/2، و الدر المصون 554/2 .

(8) شرح المفصل 305/2، 306 .

لمذهبهم»[1].

و ردَّ ابن مالك بعض حجج المانعين، و ذكر أَنَّ تسكين النون في" أنَا فعلتُ": " أَنْ فعلتُ" محمول على الشذوذ[2].

ثانيًا: المجيزون

ذهب الكوفيون إلى جواز إثبات هذه الألف مطلقًا[3]، و تبعهم ابن مالك[4]، و احتجوا بقراءة نافع و ابن عامر، و بثبوتها وصلًا في لغة بني تميم، قال ابن مالك: « و الصحيح" أنا" بثبوت الألف وقفًا، و وصلًا هو الأصل، و هي لغة بني تميم، و بذلك قرأ نافع قبل همزة قطع﴿ قَالَ أَنَاْ أُحۡيِۦ﴾[5]و﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ﴾[6]، و قرأ بها أيضًا ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[7], و الأصل: لكن أنا»[8].

و هذه اللغة قد ألمح إليها سيبويه- فيما نقله عنه أبو سعيد السيرافي- قال: « و ذكر سيبويه أنَّ من العرب من يصل" أنا" بالألف فيقول: أَنَا فعلتُ هَذَا»[9]. و هذا القول المنقول عن سيبويه لم أجده في مصنفه" الكتاب"[10].

و استشهدوا ببيتي الأعشى، و حميد بن بحدل السابقين، و منه رجز أبي النجم:

---

(1) السابق نفسه 306/2 .

(2) شرح التسهيل 141/1 .

(3) شرح المفصل 304/2، و شرح الكافية 417/2، و توضيح المقاصد 365/1، و التصريح 103/1، و همع الهوامع 201/1، و شرح الأشموني 51/1 .

(4) شرح التسهيل 140/1، 141، و توضيح المقاصد 365/1، و همع الهوامع 201/1، و التصريح 103/1، و شرح الأشموني 51/1 .

(5) سورة البقرة: (258) , قراءة نافع في: السبعة في القراءات: ص88, و إعراب القرآن/ للنحاس: ص107, و المحرر الوجيز 2/ 36, 37 .

(6) سورة الكهف: (39) , قراءة نافع و ابن أبي أويس في كل القرآن إذا لقيتها همزة في: الجامع 287/3 .

(7) السورة نفسها: (38) , قراءة ابن عامر في: السبعة في القراءات: ص391, و قراءة ابن عامر و نافع في: المحرر الوجيز 5/ 609 .

(8) شرح التسهيل 141/1 .

(9) شرح الكتاب 34/5 .

(10) الكتاب 164/4 .

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَ شِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي[1]

و ردَّ المانعون حجج الكوفيين و من تبعهم، فالزجاج اعتبر إثباتها وصلًا من باب الشذوذ في قراءة القرَّاء﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[2]، و حملها على حد الوقف، قال: « و ألف أنا في كل هذا إثباتها شاذ في الوصل؛ و لكن من أثبت فعلى الوقف كما أثبت الهاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾[3]، و﴿ كِتَٰبِيَهۡ﴾[4]...»[5].

و لم يَعْتَدْ النحاس بقراءة نافع، قال: « أَنَّ نافعًا أثبت الألف فقرأ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾[6], و لا وجه له»[7].

و ذكر السيرافي بأنَّه يجوز أن يكون القارئ وصل على نية الوقف، كما قرأ بعضهم: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۖ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ﴾[8]، ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ* نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾[9]، فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل على نية الوقف، و إن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان[10], و اتفق معه ابن عصفور[11].

أمَّا ابن عطية فقد ذكر أنَّ جمهور القرَّاء طرحوا هذه الألف في الوصل، إلَّا نافعًا يثبتها إذا

---

(1) من الرجز، ديوان أبي النجم العجلي: ص198، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427 هـ- 2006 م، و هو من شواهد: الخصائص 337/3، و مغني اللبيب 208/4 و الخزانة 439/1 .

(2) سبق تخريج الآية: ص211 .

(3) سورة القارعة: (10) .

(4) سورة الحاقة: (19) .

(5) معاني القرآن و إعرابه 287/3 .

(6) سبق تخريج الآية: ص211 .

(7) إعراب القرآن/ للنحاس: ص107 .

(8) سورة الأنعام: (90) .

(9) سورة القارعة: (10، 11) .

(10) شرح الكتاب 205/1 .

(11) ضرائر الشعر: ص50 .

لقيتها همزة، مثله مثل بعض القراء كورش و ابن أبي أويس و قالون، أمَّا إذا لم يأت بعدها همزة فإنَّه يسقطها في الوصل كبقية القرَّاء، قال: « و قرأ جمهور القراء: " أنَ أحي" بطرح الألف التي بعد النون من" أنا" إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع، فإنَّ ورشًا و ابن أبي أويس و قالون رأوا إثباتها في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل: " أنا أحيي", " أنا أخوك"...و تابع أصحابه في حذفها عند غير همزة »[1], و اتفق معه القرطبي[2].

أمَّا الشواهد الشعرية فقد حملوها على الضرورة[3], و الشذوذ[4]، و هي من باب إجراء الوصل مجرى الوقف[5].

و أشار ابن يعيش إلى أنَّه لا حجة في ذلك لقلته؛ و لأنَّ الأعم الأغلب سقوطها[6].

أمَّا الدكتور عباس حسن فقد ذكر أنَّ كثيرًا من قبائل العرب تثبت ألف" أنا" في الوقف و تحذفه في الوصل و قليلًا منهم يثبت الألف وصلًا و وقفًا، قال: « و أكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضًا عند الوقف، و يحذفها عند وصل الكلام و في درجه، و منهم من يحذفها في الوقف أيضًا، و يأتي بهاء السكت الساكنة بدلًا منها فيقول عند الوقف: أَنَهْ و قليل منهم يثبت الألف وصلًا و وقفًا»[7].

و بعد الرجوع إلى بيت المتنبي فإنَّ قول أبي العلاء يتفق مع مذهب البصريين و من تبعهم بأنَّ المسألة من باب الضرورة الشعرية، و أنَّ المتنبي قد اضطر لإثبات هذه الألف وصلًا – فيما نقله أبو المرشد عنه– ، و قد اتفق معه البرقوقي[8].

---

(1) المحرر الوجيز 36/2، 37 .

(2) الجامع 287/3 .

(3) الكامل 551/2، و شرح الكتاب 205/1، و المنصف 10/1، و شرح المفصل 305/2، و ضرائر الشعر: ص49، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2، و ارتشاف الضرب 2381/5 .

(4) معاني القرآن و إعرابه 287/3، و الأصول 450/3-454، و إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص107 .

(5) الكامل 552/2، و المنصف/ لابن جني 10/1، و شرح المفصل 305/2، و ضرائر الشعر: ص49 .

(6) شرح المفصل 304/2، 305 .

(7) النحو الوافي 217/1 .

(8) شرح البرقوقي 236/4 .

الترجيح

يبدو لي مما سبق أنَّ مذهب الكوفيين، و ابن مالك هو الأرجح و ذلك لأمرين اثنين:

الأول: أنَّ إثبات هذه الألف وصلًا قد أقرَّه العلماء في قراءة نافع، و ابن عامر، و جميع القراءات المتواترة أو الشاذة حجة، و القرآن لا يدخله الضرورة بأي حال من الأحوال؛ لذا بات مذهب الكوفيين أقرب للصواب لاحتجاجهم بالقراءات القرآنية السابقة.

الثاني: أنَّ إثبات الألف في حال الوصل قد ورد في لغة تميم مثلما ورد سقوطها في لغة الحجاز، و كلتا اللغتين حجة عند النحاة، و لا يجوز رد إحداهما بالأخرى؛ لذا فإنَّه من الأولى حمل بيت المتنبي على لغة بني تميم التي احتج بها الكوفيون، و ابن مالك، بُعْدًا عن الضرورة، فالحمل على غير الضرورة أولى، هذا و الله أعلم.

فك التضعيف من اسم الفاعل

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي

وَ لَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ وَ لَا يُحْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرِمُ[1]

قال الشيخ(أبو العلاء المعري): « يُقال أبرمت الشيء إذا أحكمته، و أصل ذلك من فتل الحبل و بعض الناس من يعيب عليه" حالل"؛ لأنَّه أظهر التضعيف، و تلك ضرورة، و لو وضع مكانها" ناقضًا" لسلم من الضرورة، و يجوز أن يكون الشاعر فعل ذلك؛ ليعلم أنَّه عالم بالضرورات، فأمَّا قول ابن أم صاحب:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَ إِنْ ضَنِنُوا[2]

فإنَّه احتاج إلى إظهار التضعيف، لأنَّه أراد أن يقابل الجود بالضن, و منها قول زهير:

لَمْ يَلْقَهَا إِلَّا بِشِكَّةِ بَاسِلٍ يَخْشَى الْحَوَادِثَ حَازِمٍ مُسْتَعْدِدِ[3]...»[4]

الدراسة

ما أورده أبو المرشد هنا عن أبي العلاء لم أجده في" معجز أحمد" على النحو الذي نقله أبو المرشد, و لم يشر في كلامه إلى تلك التفصيلات التي نُقِلت عنه هنا, حيث قال: « أظهر التضعيف في" حالل" و" يحلل": للضرورة، و الأصل في القياس الإدغام: يعنى أنَّه إذا أحكم أمرًا، لا يقدر أحد على حله، و إذا حل أمرًا، لا يحكمه أحد»[5].

و يبدو واضحًا أنَّ أبا العلاء يرى فك التضعيف من اسم الفاعل هو من باب الضرورة حاله كحال النحاة المتقدمين و المتأخرين, و في مقدمتهم سيبويه الَّذي ذهب إلى منع فكَّ التضعيف الواجب من اسم الفاعل و غيره إلَّا في الضرورة الشعرية؛ إجراء له على الأصل

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص114, من شواهد: الفسر 520/3, و معجز أحمد 46/2, و الموضح 152/5 .

(2) من البسيط، لقعنب بن أم صاحب، من شواهد: الكتاب 29/1، 535/3، و المقتضب 280/1، 388، 354/3، و الأصول 441/3، و ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص63، و الخصائص 160/1، و ضرائر الشعر: ص20، و الخزانة 245/1 .

(3) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: ص48، و روي بديوانه "حازم" مكان "باسل"، و "عازم" مكان "حازم"، و هو من شواهد: الموضح 153/5، و التبيان في شرح الديوان 85/4 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص262 .

(5) معجز أحمد 46/2 .

مشيرًا إلى كثرته في الشعر[1].

و تبعه الكثير من العلماء, كالمبرد[2], و ابن السراج[3], و النحاس[4], و السيرافي[5], و ابن جني[6], و الحريري[7], و غيرهم[8].

قال سيبويه: « و اعلم أنَّ الشعرَاء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز و غيرهم على إدغامه أجروه على الأصل...و هذا النحو في الشعر كثير»[9].

و علل منعه في سعة الكلام؛ لأنَّ التضعيف يراد به الخفة, و فكه في غير موضعه يستثقل في الكلام؛ لما فيه تكرير للحرف من غير فاصل[10].

و صرَّح سيبويه أنَّ فك التضعيف يثقل على ألسنتهم, و أنَّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ألَا ترى أنَّهم لم يجيئوا بشيءٍ من الثلاثة على مثال الخمسة نحو: " ضَرَبَّبٍ", و لم يجيء" فَعَلَّلٌ" و لا" فَعُلَّلٌ" إلا قليلًا, و لم يبنوهن على" فُعَالِل" كراهية التضعيف, و ذلك لأنَّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد و لا تكون مهلةٌ, كرهوه و أدغموا

---

(1) الكتاب 29/1، 535/3، 417/4، 437 .

(2) المقتضب 279/1، 280، 387، 388، 354/3 .

(3) الأصول 441/3 .

(4) شرح أبيات سيبويه: ص33، 34 .

(5) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص63، 64 .

(6) الخصائص 160/1، 161، و المنصف 69/2، و الفسر 520/3، 521 .

(7) درة الغوَّاص في أوهام الخواص/ للحريري: ص101- 103، تحقيق عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ- 1998 م.

(8) المفصل: ص545، و شرح المفصل 512/5، 513، و ضرائر الشعر: ص20، 21، و أو ضح المسالك 412/4، و التصريح 766/2، و همع الهوامع 244/3، و الخزانة 150/1، 245، 390/2، 392 .

(9) الكتاب 3/ 535 .

(10) الكتاب 417/4، و انظر أيضًا: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص63، و درة الغوَّاص في أوهام الخواص: ص101، و المفصل: ص545، و شرح المفصل 512/5، 513، و الممتع الكبير في التصريف/ لابن عصفور: ص403، تحقيق د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1996 م.

لتكون رفعةً واحدة, و كان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك[1].

و علل ابن يعيش لذلك بأوضح مما ذكره سيبويه, وذكر أن الغرض بذلك طلب التخفيف لأنَّه ثقل عليهم تكرير الحرف بعد النطق به، و صار ذلك ضيقًا في الكلام بمنزلة الضيق في الخطوِ على المقيَّد, فلمَّا كان تكريرُ الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأنْ يُدْغموا أحدهما في الآخر، فإذا أسكنوا الأول منهما ادغموا، فيتَّصل بالثاني، و إذا حركوه، لم يتصل به لأنَّ الحركة تحول بينهما, لأنَّ محل الحركة من الحرف بعده، و لذلك يمتنع ادغام المتحرك[2].

و استدلوا ببعض الشواهد الشعرية, منها بيتي ابن أم صاحب و زهير اللَّذين أوردهما أبو المرشد في هذه المسألة , و منه أيضًا قول العجاج:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَ أَظْلَلِ[3]

يريد: من أظلِّ و أظلِّ, فأظهر التضعيف على أصله للضرورة الشعرية.

و منه كذلك:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ الْوَاهِبِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ[4]

يريد: الأجلِّ, فأظهر التضعيف أيضًا على الأصل للضرورة.

و منه أيضًا:

وَ إِنْ رَأَيْتَ الْحِجَجَ الرَّوَادِدَا قَوَاصِرًا بِالْعُمْرِ أَوْ مَوَادِدَا[5]

يريد: الروادَّ, و الموادَّ, فأظهر التضعيف على أصله للضرورة.

و في ضوء ما سبق سار شراح و معربو ديوان المتنبي على نهجهم, و خرَّجوا بيت المتنبي على

---

(1) الكتاب 417/4 .

(2) شرح المفصل 513/5 .

(3) من الرجز، للعجاج، بديوانه: 236/1، و صدره: لَا تَخْفِلُ الزَّجْرَ وَ لَا قِيلَ حَلِ، و هو من شواهد: الكتاب 535/3، و المقتضب 280/1، 354/3، و الفسر 521/3 .

(4) من الرجز، لأبي النجم العجلي، في ديوانه: ص337، 338، و هو من شواهد: المقتضب 279/1، 388، و = الأصول 442/3، و شرح أبيات سيبويه: ص34، و روي فيه:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْأَجْلَلِ أَنْتَ مَلِيكُ النَّاسِ رَبًّا فَاقْبَلِ.

(5) من الرجز، غير منسوب، من شواهد: نوادر أبي زيد: ص457 و روي فيه: "مراددا" مكان" مواددا"، و الخصائص 160/1، 87/3 "استشهد به ابن جني على إجراء اللازم مجرى غير اللازم"، و ضرائر الشعر: ص20 .

الضـرورة الشـعرية, و مـنهم: ابـن جـني, و أبـو العـلاء المعـري, و الواحـدي, و التبريـزي و العكبري, و البرقوقي[1].

و بقيت هناك أمور لابد من التنويه إليها، و الوقوف عندها فيما قاله أبو العلاء المعري في تعليقه على بيت المتنبي المتقدم، و يمكن بيانها على النحو الآتي:

الأمر الأول: في قوله: " و بعض الناس من يعيب عليه"حالل"؛ لأنَّه أظهر التضعيف و تلك ضرورة":

حيث أنَّ قوله: " و بعض الناس" يُشْعر أنَّ فكَّ التضعيف الَّـذي جاء به المتنبي ليس من الضرورة عند باقي الناس، و الَّـذي رأيته من خلال البحث أنَّ فك التضعيف على النحو الَّـذي ورد في بيت المتنبي إنَّما هو من قبيل الضرورة عند عامة العلماء كما نصَّ عليه النحاة فيما تقدم.

فهذا كله يؤكد أنَّ هذه الضرورة لم يقل بها بعض الناس كما صرَّح أبو العلاء، بل هي مذهب عامة العلماء.

الأمر الثاني: في قوله: " و لو وضع مكانها ناقضًا لسلم من الضرورة":

و هذا الأمر منه مبني على رأي ابن مالك في الضرورة، حيث يرى أنَّ الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى[2].

و تبع أبا العلاء في قوله السابق ابن الأثير, و العكبري, و ابن معقل المهلبي[3]، و عقَّب ابن الأثير على بيت المتنبي, بقوله: « فلفظة" حالل" نافرة عن موضعها، و كانت مندوحة عنها لأنَّه لو استعمل عوضًا عنها لفظة" ناقض"، فقال:

فَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَ لَا يُنْقَضُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ يُبْرِمُ[4]

---

(1) الفسر 520/3، 521، و معجز أحمد 46/2، و شرح الواحدي 308/1، و الموضح 153/5، و التبيان في شرح الديوان 85/4، و شرح البرقوقي 206/4، 207 .

(2) شرح التسهيل 202/1، 367، و شرح الكافية الشافية 300/1 .

(3) المثل السائر/ لابن الأثير 316/1، قدمه و علق عليه د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانه. دار نهضة مصر للطبع و النشر، الفجالة- مصر، الطبعة الثانية، و التبيان في شرح الديوان 85/4، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 274/1 .

(4) سبق تخريجه: ص215 .

لجاءت اللفظة قارَّةً في مكانها، غير قلقة و لا نافرة»[1].

و قال ابن معقل: « ليس في هذا ضرورة؛ لأنَّه كان يمكنه أن يقول:

وَ لَنْ يُبْرَمَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَ لَنْ يُنْقَضَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرِمُ[2]

فيخرج من الضرورة و يأتي بالطباق الصحيح، و ذلك أنَّ النَّقْضَ يُضَادُّ الإبرام، و الحلُّ إنَّما يُضَادُّ العقد، و لكنَّه يحب أن يأتي بما يقع فيه الكلام، للإيهام بمعرفة جواز ذلك و الإعلام و ركوب الضرورة لذلك مقصد فاسد، و سَنَنٌ عن الصواب حائد، و ابن جني يعجبه ذلك غاية الإعجاب، ليجول في ميدان الإغراب!»[3].

الأمر الثالث: قوله: " و يجوز أن يكون الشاعر فعل ذلك ليعلم أنَّه عالم بالضرورات":

و اتفق معه في ذلك العكبري و البرقوقي[4].

و هذا الكلام من أبي العلاء محل نظر؛ إذ لا يمكن أن يُتصور أنَّ الشاعر يُورد الضرورة في شعره إظهارًا لمعرفته بالضرورة، و ليس لمثل هذه الضرورة من عذر إلَّا الوزن الَّذي يلتزمه الشاعر في القصيدة فربما اضطره إلى هذه المخالفة، والوقوع في الضرورة, و الله أعلم.

الأمر الرابع: تعليقه على بيت ابن أم صاحب بقوله: " فإنَّه احتاج إلى إظهار التضعيف لأنَّه أراد أن يقابل الجود بالضن":

و هذا الكلام من أبي العلاء أيضًا محل نظر؛ إذ احتياج الشاعر إلى إظهار التضعيف لا يمكن أن يكون سببه أنَّه يريد المقابلة بين" الجود، و الضن"، و لم ينص النحاة متقدمين كانوا أو متأخرين على ذلك عند تعقيبهم على هذا البيت, و لو عبر بالضَّنِّ مدغمًا من غير إظهار التضعيف لما كانت هناك مخالفة في القاعدة، فالحق أنَّ الشاعر لما حكمته العبارة بالوزن الشعري اضطر إلى هذه المخالفة و أجراه على أصله.

و يمكن أن يُقال: إنَّ وقوع مثل هذه الضرورة في كلام الشعراء القدماء من قبل المتنبي, قد

---

(1) المثل السائر 316/1 .

(2) سبق تخريجه: ص215 .

(3) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 274/1 .

(4) التبيان في شرح الديوان 85/4، و شرح البرقوقي 206/4 .

سهَّل له الأخذ بها و ارتكابها، من غير أن يكون هناك تعليل آخر غير الوزن الشعري، و الله تعالى أعلم.

الترجيح

مما سبق يبدو واضحًا إجماع النحاة على أنَّ فك التضعيف الواجب في اسم الفاعل و غيره هو من باب الضرورة الشعرية, و الشواهد الشعرية كثيرة, و يقاس عليها بيت المتنبي السابق هذا و الله أعلم.

المبحث الثاني: الضرورة بالنقص

- ترخيم المضاف إليه في غير النداء في قوله:

مَهْلًا أَلَا لِلَّهِ مَا صَنَعَ الْقَنَا فِي عَمْرِو حَابِ وَ ضَبَّةَ الْأَغْتَامِ

- حذف نون" يكن" إذا استقبلها ساكن في قوله:

جَلَلًا كَمَا بِي فَلْيَكُ التَّبْرِيحُ أَغِذَاءُ ذَا الرَّشَإِ الْأَغَنِّ الشِّيحُ

ترخيم المضاف إليه في غير النداء

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَهْلًا أَلَا لِلَّهِ مَا صَنَعَ الْقَنَا فِي عَمْرِو حَابِ وَ ضَبَّةَ الْأَغْتَامِ[1]

قال ابن جني: « أراد عمرو حابس، فرخَّم المضاف إليه، و هذا لا يجوز عندنا، لأنَّ الترخيم هو حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفًا، و المضاف إليه معرب في النداء مجرور بإضافة الأول إليه، فلا يجوز حذفه، فأمَّا ما رواه الكوفيون من قول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ اِبْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ[2]

فلا يعرفه أصحابنا على هذه الرواية و إنَّما، روايتنا" أيا عرو"كما تقول يا طلح»[3].

الدراسة

بالنظر إلى بيت المتنبي السابق نجد أنَّه رخم المضاف إليه" حابس"، و هو غير منادى و قد اختلف العلماء في جواز ترخيمه، و انقسموا فريقين:

1- فريق لم يجز ذلك في سعة الكلام. 2- و فريق أجازه.

أولًا: فريق لم يجز ذلك في سعة الكلام

ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز ترخيم المضاف إليه في سعة الكلام[4]، و تبعه ابن السراج و الزجاجي، و أبو جعفر النحاس، و أبو علي الفارسي، و ابن جني، و غيرهم[5], و نسبه

---

(1) من الوافر، في ديوانه: ص427, و هو من شواهد: الفسر 423/3, و شرح الواحدي 52/3, و التبيان في شرح الديوان 11/4 .

(2) من الطويل، مجهول قائله، و هو من شواهد معاني القرآن/ للفراء 187/1، و أمالي ابن الشجري 195/1، 316/3، و ضرائر الشعر: ص139، و روي عجزه: (سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ)، في: الإنصاف 348/1، و شرح المفصل 375/1، و شرح الكافية الشافية 1361/3، و التصريح 252/2 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص244 .

(4) الكتاب 240/2، 269- 272 .

(5) الأصول 359/1، 366، 457/3، 458، و الجمل: ص168، 174، 175، و شرح أبيات سيبويه: ص139، 142، و الإيضاح العضدي: ص237، و اللمع: ص85، و الفسر 423/3، 424، و الفتح الوهبي: ص144, و شرح الواحدي 53/3، و أمالي ابن الشجري 315/2، و ضرائر الشعر: ص136- 138، و أوضح المسالك 55/4، و شرح المفصل 375/1، 376 .

كثير من النحاة إلى البصريين[1].

و حجة المانعين أنَّ من شروط الترخيم أن يكون الاسم منادى، و مفردًا معرفًا غير مختص بالإضافة، و المضاف إليه يفتقد لهذين الشرطين؛ لذلك لم يجيزوا ترخيمه في سعة الكلام[2].

قال سيبويه: « و اعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه و لا في وصف؛ لأنَّهما غير مناديَيْن، و لا يُرخَّم مضاف، و لا اسم منون في النداء؛ من قبل أنَّه جرى على الأصل و سلم من الحذف، حيث أُجْري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب، يقول: إنَّ المحذوف في الترخيم إنَّما يقع على النداء لا على الإعراب...لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الَّذي إذا قلت الَّذي قال، و بمنزلة التنوين في الاسم»[3].

و علل سيبويه لأهمية شرط النداء في ترخيم الأسماء المفردة غير المركبة، و ذكر أنَّ ذلك بسبب كثرته في كلام العرب، فحذفوا أواخر الأسماء المفردة في الترخيم تخفيفًا كما حذفوا التنوين و كما حذفوا الياء من" قومي"في النداء[4].

و وضَّح الزجاجي أنَّ سبب جواز ترخيم المفرد، هو النداء لأنَّه يغيره من حالة الإعراب إلى حالة البناء، بخلاف المضاف إليه؛ لأنَّه ثابت على أصله في النداء دون تغيير[5].

و أشار ابن الأنباري إلى أنَّ العلاقة التي تربط بين النداء و الترخيم، هي علاقة التغيير في بناء الكلمة المفردة، فكلاهما تغيير، و التغيير يؤنس بالتغيير[6].

وأكَّد ابن يعيش أنَّ الَّذي ورد من الترخيم عن العرب، إنَّما هو في المفرد و ليس في المركب كالمضاف و المضاف إليه[7].

---

(1) معجز أحمد 523/3, و أمالي ابن الشجري 316/2، و الإنصاف 347/1، و شرح الكافية الشافية 1361/3، 1362، و شرح الكافية 396/1، و همع الهوامع 59/2، و الخزانة 329/2 .

(2) الكتاب 239/2, 240، و الإنصاف 349/1، 3450، و همع الهوامع 59/2 .

(3) الكتاب 240/2 .

(4) نفسه 239/2 .

(5) الجمل: ص168، و انظر أيضًا: الإنصاف 350/1، و اللباب 346/1 .

(6) الإنصاف 350/1 .

(7) شرح المفصل 375/1 .

و ردَّ الكوفيون على المانعين، بأنَّ شرط النداء غير معتبر؛ لوروده مُرخَّمًا بدون نداء في شعر العرب كما سيأتي في آرائهم[1].

و أمَّا عن شرط الإفراد في هذا الترخيم، فأشار الكوفيون إلى توفره في الإضافة، فالمضاف و المضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فهما كالمفرد على حد قولهم[2].

ثانيًا: المجيزون

ذهب الكسائي, و الفراء[3] إلى جواز ترخيم المضاف إليه في سعة الكلام، و تبعهما ابن مالك[4], و نسبه النحاة إلى الكوفيين[5]. فمنهج الكوفيين في ترخيم المضاف أن يوقعوا الترخيم في المضاف إليه[6].

و احتجوا بالسماع، و القياس، مشيرين إلى كثرته في كلام العرب[7]، فمن شواهدهم على جواز ترخيمه مع النداء، قول زهير بن أبي سلمى:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَ اذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا و الرِّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ[8]

---

(1) شرح الواحدي 53/3، و أمالي ابن الشجري 316/2، و الإنصاف 348/1، 349، و مسائل خلافية في النحو/ للعكبري: ص127، تحقيق د. عبدالفتاح سليم. مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1428 هـ- 2007 م , و التصريح 252/2 .

(2) الإنصاف 356/1، و اللباب347/1، و الخزانة 329/2 .

(3) الإنصاف 347/1، و مسائل خلافية في النحو: ص127، و شرح المفصل 375/1، و التصريح 252/2، و الخزانة 329/2 .

(4) شرح التسهيل 432/3، و همع الهوامع 59/2 .

(5) معجز أحمد 523/3, و شرح الواحدي 53/3، و أمالي ابن الشجري 315/2- 316، و الإنصاف 347/1، و مسائل خلافية في النحو: ص127، و اللباب346/1، و شرح الكافية الشافية 1361/3، و توضيح المقاصد 1136/4، و أوضح المسالك 56/4، و التصريح 252/2، و همع الهوامع 59/2، و الخزانة 329/2 .

(6) شرح المفصل 375/1 .

(7) الإنصاف 347/1، و مسائل خلافية في النحو: ص127، و اللباب346/1، و شرح التسهيل 432/3، و همع الهوامع 59/2، 60، و الخزانة 329/2 .

(8) من الطويل، في ديوان زهير بن أبي سلمى: ص57، و هو من شواهد الكتاب 271/2، و الأصول 457/3،

أراد: يا آل عكرمة، فرخم المضاف إليه على لغة من ينتظر.

و من شواهد ترخيمه في غير النداء، الشاهد الَّذي أورده أبو المرشد:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ اِبْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ[1]

أراد: " أبا عروة"، فرخَّم المضاف إليه على لغة من ينتظر.

و منه أيضًا قول رؤبة:

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَ جَمْزِي[2]

أراد: أم حمزة، فرخَّم المضاف إليه على لغة من لا ينتظر.

و أمَّا القياس فذهبوا إلى أنَّ المضاف إليه كزيادة في المضاف، و حذف الزيادة من المفرد جائز، فكذلك هنا، ألا ترى أنَّ قولك في ترخيم زيدون: يا زيدُ أقبل، فتحذف الزيادتين و كذلك: يا طائِفيَّ و أنت تريد: طائِفية، يدل عليه أنَّ المضاف إليه بمنزلة التنوين، و كما يحذف التنوين في النداء، كذلك المضاف إليه[3].

و ردَّ المانعون حجج المجيزين، و جعلوا أكثر شواهدهم الشعرية من باب الترخيم في غير النداء للضرورة[4].

و أكَّد ابن الأنباري أنَّ جواز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر لا يدل على جوازه في الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات، و ترخيمه في غير النداء للضرورة إنَّما

= و شرح أبيات سيبويه: ص142 .

(1) سبق تخريجه: ص222 .

(2) من الرجز، لرؤبة بن العجاج، في مجموع أشعار العرب، و هو مشتمل على ديوانه: ص64، اعتنى بتصحيحه و ترتيبه وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة، الكويت، 1996 م، و هو من شواهد الكتاب 247/2، و الإنصاف 349/1، و التبيان في شرح الديوان 12/4 .

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين/ للعكبري: ص454، 455، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م .

(4) الكتاب 271/2، 272، و الجمل: ص168، 174، 175، و الأصول 359/1، 366، 457/3، 458، و شرح أبيات سيبويه: ص142، و الإنصاف 352/1، 356، و التبيين: ص454، 455، و اللباب 347/1، و شرح المفصل 375/1، 376، و ضرائر الشعر: ص136- 139، و الخزانة 329/2، و النحو الوافي 116/4 .

هو قياس على الترخيم في النداء للضروره[1].

أمَّا عن البيت الذي أورده أبو المرشد، فهو محمول على الضرورة عند البصريين و من تبعهم[2].

و ذكر العكبري أنَّ البصريين أنكروا رواية" أبا عرو" و قالوا: أيا عرو، على النداء[3].

و أُجِيب بأنه نادر، بحسب قول الأزهري[4].

و أشار ابن الأنباري إلى فساد رأي الكوفين الَّذي سبق ذكره في أنَّ المضاف و المضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد و جواز ترخيمه كالمفرد، قال: « لو كان ذلك معتبرًا لوجب أنْ يؤثر النداء في المضاف كما يؤثر في المفرد، فلمَّا لم يؤثر النداء فيه البناء دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه»[5]، و اتفق معه ابن يعيش، و الرضي[6].

و بعد الرجوع إلى رأي ابن جني الَّذي نقله عنه أبو المرشد، و صرَّح به ابن جني في مصنفه " الفسر"، نجد أنَّه متفق مع البصريين في إنكار رواية" أبا عروة"، و كذلك متفق مع العلماء في أنَّ المضاف إليه لا يؤثر فيه النداء لأنَّه معرب في النداء، و لذلك لم يجز ترخيمه، واصفًا إيَّاه بالقبيح الفاحش في بيت المتنبي السابق في شرحه الآخر[7], و اتفق معه الواحدي في عدم جواز ترخيمه في بيت المتنبي[8].

و قال في موضع آخر: « و اعلم أنَّك لا ترخم مضافًا و لا مشابهًا للمضاف؛ من أجل طوله و لا جميع ما كان معربًا في النداء؛ لأنَّه لم يكن مبنيًّا على الضم فيتسلط عليه الحذف»[9].

---

(1) الإنصاف 356/1 بتصرف.

(2) أمالي ابن الشجري 316/3، و الإنصاف 348/1، 352، و التبيين: ص454، 455، و شرح المفصل 375/1، 376، و ضرائر الشعر: ص139، و شرح الكافية الشافية 1361/3، 1362 .

(3) مسائل خلافية في النحو: ص127، و التبيان في شرح الديوان 12/4 .

(4) التصريح 252/2 .

(5) الإنصاف: 356/1 .

(6) شرح المفصل 375/1، و شرح الكافية 396/1 .

(7) الفتح الوهبي: ص144 .

(8) شرح الواحدي 53/3, و انظر أيضًا: التبيان في شرح الديوان 11/4, 12, و شرح البرقوقي 125/4 .

(9) اللمع: ص85 .

الترجيح

مما سبق ذكره يبدو لي جواز ترخيم المضاف إليه في الشعر فقط, فالوقوف به عند حد الضرورة الشعرية أولى؛ لأنَّ غالب ما ورد من هذا إنَّما جاء في الشواهد الشعرية, و يقاس عليها بيت المتنبي, فضلًا عن أنَّه رأي الكثير من النحاة, كسيبويه, و ابن السراج و الزجاجي, و ابن السيرافي, و ابن الأنباري, و غيرهم, و الله تعالى أعلم بالصواب.

حذف نون" يكن" إذا استقبلها ساكن

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

جَلَلًا كَمَا بِي فَلْيَكُ التَّبْرِيحُ أَغِذَاءُ ذَا الرَّشَإِ الْأَغَنِّ الشِّيحُ[1]

قال ابن جني: « و أراد فليكن و لكنَّه حذف النون لسكونها و سكون التاء الأولى من التبريح, و كان الوجه أن يكسرها لالتقائهما لأنَّها حرف صحيح»[2].

قال أبو العلاء المعري: « و قد جاءت أشياء من حذفها في موضع التحريك أنشد أبو زيد:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسِّرَرْ[3]

فلو ظهرت النون هاهنا لقيل لم يكن الحق، و في بعض الرجز القديم:

" وَ مَنْ يَكُ الدَّهْرُ لَهُ بِمَرْصَدِ"[4]

و هذه النون إذا حذفوها شبهوها بالتنوين، و هي أشد قوة منه لأنَّها من نفس الكلمة و التنوين زائد، و قد أنشد سيبويه بيتًا حُذِفت منه النون لكن في الموضع الَّذي يجب فيه حركتها و هو قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَ لَا أَسْتَطِيعُهُ وَ لَاكِ اِسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[5]...»[6].

قال ابن فورجه : « كثير من العلماء قد تكلَّموا في هذا البيت و وفوه حقه من قرائحهم

---

(1) من الكامل، في ديوانه: ص66, و هو من شواهد: الفسر 722/1, و معجز أحمد 238/1, و الفتح على أبي الفتح: ص96 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص69 .

(3) من الرمل/ لحسيل بن عرفطة، في: نوادر أبي زيد: ص296، و روي فيه: "تَعَفَّى" مكان "تَعَفَّتْ", و أيضًا في: شرح الكتاب 57/5، و سر صناعة الإعراب 540/2، و شرح التسهيل 1/ 367، و شرح الكافية 210/4، و تخليص الشواهد: ص268، و بنفس رواية أبي المرشد" تَعَفَّتْ" في: همع الهوامع 388/1, و قد روي في بعض المصادر السابقة: "سوى" مكان "على".

(4) لم أعثر على قائله، و هو من شواهد: الموضح 28/2، و نضرة الإغريض في نصرة القريض/ للمظفر العلوي: ص270، تحقيق: د. نهى عارف الحسن. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا و روي فيهما:بِالْمَرْصَدِ.

(5) من الطويل، للنجاشي الحارثي، في ديوانه: ص56، تحقيق: صالح البكاري، و الطيب العشاش، و سعد غراب، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1999 م، و هو من شواهد: الكتاب 27/1، و روي فيه بالكسر" مَاؤُكِ", و الفسر 725/1، و تخليص الشواهد: ص269 .

(6) تفسير أبيات المعاني: ص69، 70 .

و مضى أكثر الكلام في تجويز حذف النون في قوله فليك، و تمحلوا له معاذير»[1].

الدراسة

تحذف نون مضارع كان المجزومة بالسكون إذا وليها متحرك, و هذا الحذف جائز لا لازم عند النحاة, أمَّا إذا وليها حرف ساكن, فالمسألة فيها خلاف ما بين النحاة, و لهم فيها قولان:

الأول عدم الجواز, و الآخر جواز ذلك مطلقًا.

أولًا: المانعون

ذهب سيبويه إلى منع حذف هذه النون[2], و تبعه المبرد[3], و الزجاج[4], و ابن السراج[5] و السيرافي[6], و غيرهم[7].

و نسبه أبو جعفر النحاس للخليل, و سيبويه, و الكسائي, و الفراء[8].

و حجة المانعين إنَّ هذه النون الساكنة إذا أتى بعدها متحرك تحذف لمشابهتها حروف المد و اللِّين, و لكثرة استعمالها و للاستخفاف, أمَّا إذا أتى بعدها ساكن فإنَّها تتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين, فيضعف شبهها بحروف المد, و تتقوى بالكسر, فتتعاصى عن الحذف و هذا ما سوف يتضح من كلام النحاة, كما سيأتي.

قال سيبويه: « و أمَّا الأفعال فلا يحذف منها شيءٌ؛ لأنَّها لا تذهب في الوصل في حال

---

(1) السابق نفسه: ص70 .

(2) الكتاب 294/1، 196/2، 256، 184/4، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص1394، و شرح الكتاب 57/5، و شرح التسهيل 366/1، و شرح الكافية 210/4 .

(3) المقتضب 166/3، 167 .

(4) إعراب القرآن/ للزجاج 834/3، و معاني القرآن و إعرابه 52/2، 53 .

(5) الأصول 343/3 .

(6) شرح الكتاب 57/5 .

(7) شرح الكافية 210/4 .

(8) إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص1349 .

و ذلك: لا أقضي، و هو يقضي، و يغزو و يرمي, إلَّا أنَّهم قالوا: لا أدرِ، في الوقف، لأنَّه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ, كما قالوا: "لم يك"، شبِّهت النون بالياء حيث سكنت, و لا يقولون: لم يكُ الرَّجل؛ لأنَّها في موضع تحركٍ»[1].

و سلك المبرد نهج سيبويه في هذه المسألة, و ذكر أنَّ من المحذوف ما يحذف استخفافًا من الشيء؛ لأنَّه لا يكون أصلًا فى بابه، فإنْ تحركت النون لم يجز حذفها تقول: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، و لا تقول: لم يكُ الرَّجلُ؛ لأنَّها تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين إذا قلت: لم يكنِ الرَّجل[2].

و استشهد المانعون بعدم جواز حذفها في مثل هذا الموضع بقوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[3].

حيث علَّلَ الزجاج تحريك هذه النون بالكسر في الآية السابقة؛ و بيَّن أنَّه بسبب الاعتداد بتحريك التقاء الساكنين, و ليس بسبب الاعتداد بهذه النون لأنَّها في تقدير السكون, و لو كان الاعتداد بها لأعاد ما حذف من أجله، و هو الواو[4].

أمَّا أبو سعيد السيرافي فقد ذكر أنَّ هذه النون إذا لقيها ألف و لام أو ألف وصل تحركت فخرجت عن شبه حروف المد و اللِّين, كما في الآية السابقة, و هذا هو المعروف على حد قوله[5].

و علَّق الرضي على الآية السابقة بقوله: « قال سيبويه: إذا لاقى نون" يكن" المجزوم، ساكنًا بعدها لم يجز حذفها، قال تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[6]، لتقويها بالحركة و خروجها بها عن شبه حرف المد[7].

و أكَّد ابن هشام عدم جواز حذف النون في الآية؛ لأجل اتصال الساكن بها, فهي مكسورة

---

(1) الكتاب 184/4 .

(2) المقتضب 166/3، 167 .

(3) البينة: (1) .

(4) إعراب القرآن/ للزجاج 834/3 .

(5) شرح الكتاب 57/5 .

(6) سبق تخريج الآية بنفس الصفحة, رقم: (3).

(7) شرح الكافية 210/4 .

لأجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة[1].

ثانيًا: المجيزون

ذهب يونس إلى جواز حذف هذه النون مطلقًا[2] , و تبعه ابن مالك[3], و الدكتور عباس حسن[4], و نسبه ابن هشام إلى الكوفيين[5].

و علَّة حذف هذه النون عند ابن مالك هي التخفيف, و ثقل ثبوتها قبل ساكن, فهي لذلك تستحق الحذف, قال: « فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، و لم يمتنع عند يونس و بقوله أقول؛ لأنَّ هذه النون إنَّما حذف للتخفيف، و ثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى»[6].

و احتجوا على جواز حذف هذه النون ببعض الشواهد, منها:

قول حسيل بن عرفطة:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسِّرَرْ[7]

و منه قول الآخر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[8]

---

(1) قطر الندى و بل الصدى/ لابن هشام 160/1، شرح و تعليق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي. مطبعة الشعب، القاهرة- مصر.

(2) شرح التسهيل 366/1، و شرح الكافية 210/4، و ارتشاف الضرب 1194/3، و تخليص الشواهد: ص268، و المساعد 276/1، و التصريح 260/1، و الخزانة 304/9 .

(3) شرح التسهيل 366/1 .

(4) النحو الوافي 588/1 .

(5) تخليص الشواهد: ص268 .

(6) شرح التسهيل 366/1 .

(7) سبق تخريجه: ص228.

(8) من الطويل، لأبي صخر الأسدي، أو الخنجر بن صخر، من شواهد: سر صناعة الإعراب 542/2، و روي فيه صدره: "فَـإِلَّا تَـكُ..." و شرح التسهيل 1/ 367، و شواهد التوضيح: ص176، و تخليص الشواهد: ص268، = و التصريح 260/1، و همع الهوامع 388/1 .

و منه أيضًا قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ[1]

و أكَّد ابن مالك أنَّ العرب تحذف هذه النون كثيرًا في أشعارها قبل الحرف الساكن, و نظَّر له بالشواهد السابقة[2].

أمَّا الدكتور عباس حسن فقد أشار إلى أنَّ حذف النون من مضارع كان المجزومة جائز للتخفيف سواء أتى بعدها حرف ساكن أو متحرك, قال: « و يجوز بعد ذلك حذف النون: تخفيفًا...و هذا الحذف جائز كما قلنا؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائى ساكن؛ نحو: لم أكُ الَّذى ينكر المعروف، و لم تكُ الصاحبَ الجاحدَ, أم وقع بعدها حرف هجائى متحرك نحو:لم أك ذا مَنٍّ، و لم تكُ مصابًا به»[3].

و قد رُدَّتْ شواهد المجيزين و حُملت على الشذوذ[4] أو الضرورة الشعرية[5], و هو رأي الجمهور كما ذكر السيوطي[6], و أُجِيبَ[7]: بأنَّ حذف النون الساكنة للضرورة ثابت بدليل قوله:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَ لَا أَسْتَطِيعُهُ وَ لَاكِ اِسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[8]

و قد تبعهم ابن مالك في مصنفه" شواهد التوضيح و التصحيح" و أشار إلى أنَّ حذف هذه

---

(1) من الطويل، مجهول قائله، من شواهد: شرح التسهيل 1/ 367، و تخليص الشواهد: ص268، و المساعد 276/1، و روي فيه: " التَّمَائِمِ" مكان "الرَّتَائِمِ", و همع الهوامع 388/1 .

(2) شرح التسهيل 1/ 366, 367، و تخليص الشواهد: ص269 .

(3) النحو الوافي 588/1 .

(4) شرح الكتاب 57/5، و شرح الكافية 210/4، و الخزانة 304/9 .

(5) المنصف 228/2، و ضرائر الشعر: ص114، و ارتشاف الضرب 2412/5، و همع الهوامع 388/1، 239/3، و الخزانة 304/9، 305 .

(6) همع الهوامع 388/1 .

(7) تخليص الشواهد: ص269 .

(8) سبق تخريجه: ص228 .

النون قبل الحرف الساكن هو من ضرورات الشعر, قال: « و لا يستصحب الحذف قبل ساكن إلَّا في ضرورة , كقول الشاعر: " فإن لم تكُ المرآة أبدت وسامةً"»[1].

غير أنَّه ردَّ قولهم في مصنفه" شرح التسهيل", قال: « و لا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يُقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه، و في الثاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة و في الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى»[2], و يبدو واضحًا تطور رأي ابن مالك في هذه المسألة.

و ردَّ أبو حيان قول ابن مالك السابق, قال: « فما من ضرورة في شعر العرب إلَّا و يمكن تبديلها و نظم شيء مكانها, فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة, و قد بحثنا معه في"كتاب التكميل", و بيَّنَا أنَّه ليس كما زعم»[3].

و قد ردَّ أيضًا أبو حيان قول ابن مالك بأنَّ هذه النون إنَّما حُذِفَتْ للتخفيف، و ثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن, بأنَّ التخفيف ليس هو العلة إنَّما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة[4].

و بالرجوع إلى آراء العلماء التي نقلها أبو المرشد في بيت المتنبي, فإنَّ ابن جني قد اختار المذهب الأول, و هذا يتضح من خلال شرحه لبيت المتنبي الَّذي أورده أبو المرشد هنا, غير أنَّ أبا المرشد لم ينقل كلام ابن جني كاملًا, فقد قال ابن جني في شرح البيت: و قوله: « " فليك التبريح" يريد: " فليكن"، و لكنَّه حذف" النون" لسكونها، و سكون" التاء" الأولى من" التبريح" و كان الوجه أن يكسرها لالتقائها، لأنَّها حرف صحيح, و لو لم يحذفه لكان متحركًا, و ليس حذف النون هنا كحذفها من قوله:

لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا[5]

---

(1) شواهد التوضيح: ص176 .

(2) شرح التسهيل 1/ 367 .

(3) التذييل و التكميل/ لأبي حيان الأندلسي 238/4، تحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998 م.

(4) التذييل و التكميل 238/4، و همع الهوامع 388/1 .

(5) من الرجز المشطور، لعبدالله بن عبد الأعلى القرشي، و صدر البيت: وَ كُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا، و هو من

لأنَّه حذف النون من" يكن" و هي ساكنة فضارعت بالمخرج و الزيادة و الغُنَّة و السكون حروف المد و اللِّين, فحُذفت كما حُذفن، و هي في" فليكن التبريح" قوية بالحركة، فكان ينبغي ألَّا يحذفها, و لكنَّه لم يعتدد بالحركة في النون لَمَّا كانت غير لازمة ضرورة، و قد جاء مثل هذا, قال الشاعر:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسِّرَرْ[1]

يريد: لم يكن الحق, و من أبيات الكتاب:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَ لَا أَسْتَطِيعُهُ وَ لَاكِ اِسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[2]

يريد: " و لكن اسقني" فحذف النون, و إن كانت لو لم تحذف لكانت متحركة ضرورة لما ذكرت لك, و إذا جاز أن تحذف النون من" و لكن" بعد أن حُذفت منه نون أخرى؛ لأنَّ أصله" لكن" فخفف، فَحَذْفُ النون من" فليكن التبريح" أيضًا سائغ...و في البيت قبح من جهة أخرى، و هو أنَّه حذف النون مع الإدغام، و هذا لا يُعرف؛ لأنَّ من قال: في بني الحارث" بلحارث" لم يقل: في بني النَّجَّار" بنَّجَّار", و هو قد قال: " فليك التبريح" فحذف مع الإدغام إلَّا أن يكون حذف النون من قبل، ثم جاء بالإدغام بعد»[3].

و قال في موضع آخر معلقًا على بيت حسيل ابن عرفطة السابق ذكره: « إذا وقعت النون موقعًا تحرك فيه فتقوى بالحركة أن لا يحذفها؛ لأنَّها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللِّين إذ كن لا يكن إلَّا سواكن, و حذف النون من يكن أقبح من حذف التنوين و نون التثنية و الجمع لأنَّ النون في يكن أصل, و هي لام الفعل و التنوين و النون زائدتان, فالحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل»[4].

و هذا الحذف عنده من باب الضرورة الشعرية[5].

= شواهد: الكتاب 210/2، و الفسر 724/1، و سر صناعة الإعراب 541/2، و شرح الواحدي 196/1، و التبيان في شرح الديوان 243/1، و همع الهوامع 422/2 .

(1) سبق تخريجه: ص228 .

(2) سبق تخريجه أيضًا: ص228 .

(3) الفسر 722/1- 726 .

(4) سر صناعة الإعراب 539/2 .

(5) المنصف 228/2 .

و اعتبر ابن جني حذف نون" لكن" نظيرًا لحذف" لم يك الحق" في كتابه" المنصف" , قال: « و" لكن" نظير" لم يك الحق"...و" لكنِ اسقني" فحذف النون لالتقاء الساكنين»[1].

أمَّا عن رأي أبي العلاء الَّذي نقله أبو المرشد و غيره[2], فأرى أنَّ كلامه موافق لكلام ابن جني السابق في هذه المسألة, و لم يخرج عن مذهبه, وما نُقِل عنه لم أجده في شرحه" معجز أحمد" , و لعله ذكره في" اللامع العزيزي" , ففي مصنفه" معجز أحمد" علَّق على البيت بقوله:« " فليك" أصله" فليكن" حذف النون لسكونها و سكون التاء الأولى من التبريح تشبيهًا للنون بحروف اللِّين؛ لما فيه من الغنة»[3].

أمَّا عن رأي ابن فورجه الَّذي نقله أبو المرشد, و قوله إنَّ كثيرًا من العلماء قد أجازوا قول المتنبي في حذف هذه النون و تمحلوا له المعاذير, فما نقل عنه ثابت في مصنفه" الفتح على أبي الفتح"[4], و هذا الجواز كان في ضرورة الشعر[5].

أمَّا عن قوله: " و تمحلوا له المعاذير" فربما قَصَدَ ابنَ جني , فهو دائمًا ما يتعقب آراءه و يرميها بالتمحل و التعسف, لأنَّ كلام ابن جني السابق لا يخلو من التمحل عندما أشار بأنَّ في البيت قبح من جهة أخرى، و هو أنَّه حذف النون مع الإدغام...إلَّا أن يكون حذف النون من قبل، ثم جاء بالإدغام بعد, فقد نقد كلامه أحد الباحثين, و قال: « و لعل تبرير ابن جني بأنَّ الشاعر حذف النون أولًا, ثم جاء بالكلمة التي تبدأ بالإدغام ثانيًا, هو من الافتراض الذهني الذي ينتمي إلى مسائل التمرين الصرفية, و هي مسألة لا تكون في ذهن الشاعر لحظة نظمه لقصيدته»[6].

---

(1) السابق نفسه 229/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص69، و الموضح 27/2، 28 .

(3) معجز أحمد 239/1 .

(4) الفتح على أبي الفتح: ص96 .

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص208، و الفسر 722/1- 726، و أمالي ابن الحاجب 621/2، و شرح الواحدي 196/1، و التبيان في شرح الديوان 243/1، و الموضح 27/2، 28 .

(6) الظواهر النحوية و الصرفية في شعر المتنبي/ لعبد الجليل يوسف بدا، تصحيح: محمد بربر، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1427 هـ- 2006 م.

الترجيح

يبدو مما سبق عرضه من آراء العلماء حول هذه المسألة أنَّ القول الأول هو الأرجح و ذلك لما يأتي:

= الوارد في القرآن الكريم , هو ثبوت هذه النون إذا وليها ساكن, كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1] , و﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾[2], و هذا من مرجحات ثبوتها في سعة الكلام, بخلاف إذا وليها متحرك فقد ورد الوجهين الحذف و الإثبات, كقوله تعالى: : ﴿ و لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3], و ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[4].

= أنَّ جواز حذف هذه النون في هذا الموضع , هو قول منسوب ليونس, و قد تناقله النحاة, و لم ينقله سيبويه عنه, و هو أقرب تلاميذه إليه, و كثيرًا ما ينقل عن شيخه و إن خالفه, و كذلك هو قول منسوب للكوفيين كما ذكر ابن هشام, و لم يذكره أشهر علمائهم, كالكسائي و الفراء , بل إنَّ أبا جعفر النحاس نسب إليهما عدم جواز الحذف كما ذُكِرَ في القول الأول, لأجل ذلك كله فجواز الحذف في سعة الكلام مردود, و الله أعلم.

= أنَّ مذهب الجمهور هو جواز حذفها لضرورة الشعر, كما ذكر السيوطي سابقًا؛ لذا فإنَّ جميع الشواهد الشعرية في هذه المسألة محمولة على الضرورة بما فيها بيت المتنبي, و مما يؤيد ذلك أنَّ المتنبي أثبت هذه النون إذا وليها ساكن في كثير من أبياته, و لم يحذفها- و الله أعلم- إلا مرة واحدة في البيت الَّذي أورده أبو المرشد, و من ذلك قوله:

وَ إِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ أَبْصَرْنَ صَوْلَهُ فَقَدْ عَلَّمَ الْأَيَّامَ كَيْفَ تَصُولُ[5]

و قوله أيضًا:

---

(1) سبق تخريج الآية: ص230 .

(2) النساء: (137) .

(3) سورة مريم: (20) .

(4) الإنسان: (1) .

(5) من الطويل، في ديوانه: ص359 .

فَإِنْ تَكُنِ الدَّوْلَاتُ قِسْمًا فَإِنَّهَا لِمَنْ وَرَدَ الْمَوْتَ الزُّؤَامَ تَدُولُ[1]

هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) من الطويل، في ديوانه: ص360 .

المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير

- اتصال الضمير بـ" إلَّا" في قوله:

لَمْ تَرَ مَنْ نَادَمْتُ إِلَّاكَا لَا لِسِوَى وُدِّكَ لِي ذَاكَا

- التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب في قوله:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

- العطف على الضمير المرفوع(من غير فاصل) في قوله:

يُبَاعِدْنَ حِبًّا يَجْتَمِعْنَ وَ وَصْلُهُ فَكَيْفَ بِحِبٍّ يَجْتَمِعْنَ وَ صَدُّهُ

اتصال الضمير بـ" إلَّا"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

لَمْ تَرَ مَنْ نَادَمْتُ إِلَّاكَا لَا لِسِوَى وُدِّكَ لِي ذَاكَا[1]

قال ابن جني: « و قوله: " إلَّاكا" قبيح لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، و الوجه إلَّا إيَّاكا؛ لأنَّ " إلَّا" ليس لها قوة الفعل، و لا هي عاملة عمل كان و نحوها، و قد أنشدوا بيتًا وُصلت فيه " إلَّا" بالكاف و هو:

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[2]

و هذا شاذّ لا يقاس عليه»[3].

الدراسة

نقل أبو المرشد المعري قول ابن جني السابق و تبعه التبريزي[4]، وما نُقِلَ عن ابن جني هو صريح كلامه في مصنفه" الفسر"[5].

و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق نجد أنَّه قد وصل الضمير بـ" إلَّا"، و حقه أن ينفصل، كقوله تعالى:﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[6].

و قد اختلف النحويون في مجيء الضمير المتصل بعد إلَّا، و لهم في المسألة أربعة أقوال:

---

(1) من السريع، في ديوانه: ص154, و هو من شواهد: الفسر 628/2, و معجز أحمد 198/2, و التبيان في شرح الديوان 383/2 .

(2) من البسيط، مجهول قائله، و هو من شواهد: الفسر 630/2، و ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص338، و روي فيه صدره: "فَمَا أُبَالِي..."، و التذييل و التكميل 233/2، و روي فيه صدره: " وَ مَا عَلَيْنَا إِذَا..." و ارتشاف الضرب 933/2، و توضيح المقاصد 359/1، و أوضح المسالك 83/1، بنفس رواية التذييل و التكميل, و شرح ابن عقيل 90/1، و التصريح 98/1, و الخزانة 278/5 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص162 .

(4) الموضح 26/4، 27 .

(5) الفسر 628/2- 630 .

(6) الإسراء: (23) .

القول الأول: منع ذلك مطلقًا

و نسبه النحاه للمبرد[1]، و زعم- فيما نُقِل عنه- بأنَّ الرواية الصحيحة في البيت الَّذي أورده أبو المرشد في هذه المسألة هي: " أَلَّا يُجَاوِرَنَا سُواكِ ديَّارُ"[2].

و لم أجد ما نُسِب للمبرد في مصنفيه" الكامل"، و" المقتضب".

و هذه الرواية المنسوبة للمبرد قد ذكرها القزاز، و عزاها للمانعين، و لم يحدد شخصًا بعينه[3].

و قيل: إنَّ رواية البصريين للبيت السابق: " أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ" فلا شاهد فيه[4]

و هذه الرواية تدل على منع البصريين لوقوع الضمير متصلًا بـ" إلَّا" مطلقًا.

القول الثاني: جواز ذلك مطلقًا

و نسبه النحويون إلى ابن الأنباري[5]، و ذكروا أنَّه استشهد لذلك بالبيت السابق ذكره:

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[6]

و لم أجد ما نسب إليه في مصنفاته التي بين أيدينا.

القول الثالث: عدم الجواز في سعة الكلام، و قَصْره على ضرورة الشعر

و نسبه أبو حيان للبصريين[7]، و تبعهم، ابن يعيش، و ابن الحاجب، و ابن عصفور، و أبو حيان الأندلسي، و ابن هشام[8].

و استشهدوا بالبيت السابق، و بقول الآخر:

---

(1) التذييل و التكميل 233/2، و التصريح 98/1، و توضيح المقاصد 361/1 .

(2) توضيح المقاصد 361/1, و شرح ابن عقيل 91/1، انظر حاشية الكتاب، و التصريح 98/1 .

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص339 .

(4) الخزانة 279/5, و انظر كلام محمد محي الدين في: شرح ابن عقيل 91/1, و انظر أيضًا كلام المحقق في حاشية: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص339 .

(5) ارتشاف الضرب 933/2، و توضيح المقاصد 361/1، و التصريح 98/1، و همع الهوامع 192/2 .

(6) سبق تخريجه: ص239 .

(7) التذييل والتكميل 233/2 .

(8) شرح المفصل 319/2، و أمالي ابن الحاجب 385/1، 386، و ضرائر الشعر: ص262، و ارتشاف الضرب 933/2، و أوضح المسالك 83/1 .

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ[1]

قال ابن يعيش معللًا اتصال الضمير بإلَّا في الشعر: « فربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل...فأتى بالكاف موضع إيَّاك، و هو ههنا أسهل...لأنَّ فيه عدولًا إلى الأخف الأوجز، و" إلَّا" في معنى العامل إذ كانت مقوية له»[2].

و وضع ابن هشام[3] شرطين لجواز اتصاله بـ" إلَّا":

1-كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع.

2- و كون ذلك في الشعر، كقوله:..." إلَّاك ديار" و كان حقه إلَّا إيَّاك، و إنَّما استحق النصب؛ لأنَّه استثناء مقدم على المستثنى منه، و هو ديار.

و ذكر أنَّ الَّذي سَهَّل اتصاله بالضمير في الضرورة ثلاثة أمور: أحدها: أنَّ الأصل في الضمير الاتصال، و الثاني: أنَّ الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به، نحو: " إنَّك" و" لعلك"، و الثالث: إجراء" إلَّا" مجرى أختها" غير"، كما أُجريت مجراها في الوصف بها[4].

و آراء هؤلاء العلماء تؤيد ما ذهب إليه ابن جني بأنَّ اتصال الضمير بـ" إلَّا" في بيت المتنبي ضرورة من ضرورات الشعر، و قد اتفق معه بعض الشراح، كأبي العلاء المعري، و الواحدي و العكبري[5]، كما اتفق معه أيضًا الواحدي، و العكبري على أنَّ" إلَّا" ليست عاملة و ليس لها قوة الفعل[6].

و قد ردَّ ابن مالك عليهم، و قال: « و ليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: " ألَّا يكون لنا خِلٌ و لا جَارٌ"، و لتمكن قائل الثاني من أن يقول: " عليَّ فما لِي غيرُه عَوْضُ نَاصِرُ"»[7].

---

(1) من الطويل، مجهول قائله، و هو من شواهد: شرح التسهيل 276/2، و توضيح المقاصد 360/1، و شرح ابن عقيل 89/1، و التصريح 98/1 .

(2) شرح المفصل 319/2 .

(3) تخليص الشواهد: ص81 .

(4) نفسه: ص82 .

(5) معجز أحمد 199/2، و شرح الواحدي 401/1، و التبيان في شرح الديوان 383/2 .

(6) شرح الواحدي 401/1، و التبيان في شرح الديوان 383/2 .

(7) شرح التسهيل 276/2 .

و قال أيضًا: « و أمَّا وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف، فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلَّا الاتصال لم يسغ لقائلي البيتين المذكورين أن يفعلا ما فعلا»[1].

القول الرابع عدم جواز ذلك في الاختيار أو في الضرورة، و خصه بالشذوذ:

و هو قول ابن مالك[2]، و تبعه ابن عقيل[3]، قال ابن مالك: « فإن قيل: لو كانت" إلَّا" عاملة لم يقع الضمير بعدها إلَّا متصلًا كما يقع بعد إنَّ و أخواتها، و الأمر خلاف ذلك قال الله تعالى: ﴿ **ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ**﴾[4]»[5].

و أشار إلى أنَّ وقوعها في الشعر شاذ، قال: « و أشرت بقولي:" و شذ إلَّاك" إلى قول الشاعر: "...إلَّاك ديَّار" و الأكثرون على أنَّ الاتصال فيه لم يستبح إلَّا للضرورة، و من حكم على" إلَّا" بأنَّها عاملة لم يعد هذا من الضرورات، بل جعله مراجعة لأصل متروك»[6].

و قد ردَّ ابن هشام قول ابن مالك، و قال: « و إذا فُتِح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، و إنَّما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ماعليه النثر»[7].

و بالعودة إلى رأي ابن جني السابق في المسألة، فالباحث يرى أنَّ كلامه مضطرب حول هذه المسألة، فتارة يصرح بقبحه و عدم جوازه إلَّا في ضرورة الشعر، و تارة يحكم بشذوذه و عدم القياس عليه، و في كتابه الخصائص استشهد بالبيت الذي أورده أبو المرشد المعري، و جعله شاهدًا على وضع المتصل موضع المنفصل في باب غلبة الأصول على الفروع, دون أن يصرح بأنَّه ضرورة، أو شاذ[8].

و يبدو أنَّ جواز اتصال الضمير بـ" إلَّا" عند ابن جني يكون في ضرورة الشعر و قصره على

---

(1) السابق نفسه.
(2) نفسه 152/1 .
(3) شرح ابن عقيل 89/1 .
(4) سورة الإسراء: (67) .
(5) شرح التسهيل 275/2 .
(6) نفسه 152/1 .
(7) تخليص الشواهد: ص104 .
(8) الخصائص 307/1 .

السماع، لأنَّه شاذ لا يجوز القياس عليه، و الله أعلم.

الترجيح

مما سبق عرضه من أقوال النحاة حول المسألة، ظهر أنَّ لكل فريق حجته، و يمكن استظهار الوجه الأرجح منها بما يلي:

أولًا: أمَّا القول الأول بمنع ذلك مطلقًا، و المنسوب للمبرد، فيرد عليه أمران:

= أنَّه قول منفرد، و لم أجد أحدًا اتفق معه فيما ذهب إليه.

= إنَّ منع ذلك مطلقًا، فيه تضييق على الشاعر، فالشعر يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

ثانيًا: و أمَّا القول الثاني بجواز ذلك مطلقًا، و المنسوب لابن الأنباري، فيرد عليه ما يلي:

= أنَّه أيضًا قول منفرد كسابقه.

= لا يوجد شاهد نثري من القرآن أو الحديث الشريف، أو كلام العرب المنثور يدل على صحة وقوع الضمير متصلا بـ" إلَّا"، بالإضافة إلى قلة المسموع في الشعر في مثل هذا.

ثالثًا: و أمَّا القول الثالث بعدم جواز اتصاله بإلَّا في سعة الكلام، و قصره على ضرورة الشعر، فهو القول الأرجح، و يؤيد ذلك أمور، منها:

= أنَّه قول كثير من النحويين، كابن يعيش، و ابن الحاجب، و ابن عصفور, و غيرهم.

= أنَّ جوازه في ضرورة الشعر، فيه تسهيل للشاعر و فسحة، لأنَّ العرب من عادتهم أنْ يجيزوا في الشعر ما لا يجيزونه في غيره، و ذلك من باب التوسع.

رابعًا: أمَّا القول الرابع لابن مالك، بعدم جواز ذلك في الاختيار أو في الضرورة، و خصه بالشذوذ، فأرى و إن صحَّ عدم جوازه اختيارًا إلَّا أنَّ الحكم بشذوذه و عدم القياس عليه في الشعر يغلق باب الضرورة، و يضيق على الشاعر، هذا و الله تعالى أعلم.

التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[1]

قال الشيخ(أبو العلاء المعري): « " أسود" في هذا البيت لا يُراد به أشد سوادًا، لأنَّ النحويين يزعمون أنَّ الألوان لا تُستعمل في هذا الموضوع، و لا في النفي إلَّا بأشد و نحوها و يقولون: هذا أشدُّ حمرَةً من الشقيق، و لا يقولون هذا أحمرُ من الشقيق, و كذلك في التعجب ما أشدَّ سوادَهُ، لا يقولون ما أسودَهُ، و لم يجعله أشدَّ سوادًا من الظلم و إنَّما أراد أنَّه بعضها كما تقول: فلانٌ مسودٌ من الليل، أي كأنَّه منه، و يُحمل البيت المتقدم على أنَّه أراد لأنت أسود من جملتها، و قد أنشدوا بيتًا شاذًا و هو قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[2]

و قد يتوجه لهذا البيت أن يكون على غير ما ذهبوا إليه، و يكون قوله: " في درعها الفضفاض أبيض" أي: في درعها جسد أبيض من أخت بني إباض، فيكون" أبيض" وصفًا بالبياض, و يكون" من" هاهنا كما تقول للرجل من فلان صديق، و كذلك البيت المنسوب إلى طرفة:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَ اشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[3]

---

(1) من البسيط، في ديوانه: ص36, و هو من شواهد: الفسر 448/3, و معجز أحمد 130/1, و التبيان في شرح الديوان 35/4 .

(2) من مشطور الرجز، لرؤبة بن العجاج، في: مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: ص176، و روي فيه:

لَقَدْ أَتَى فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

و هو من شواهد: الأصول 104/1، و روي فيه صدره: "يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْبَيَاضِ", و روي بنفس رواية أبي المرشد في: الجمل: ص102، و شرح الجمل 578/1 .

(3) من البسيط، في ديوان طرفة، بشرح الأعلم الشنتمري: ص150، تحقيق: درية الخطيب، و لطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت– لبنان، و دار الثقافة و الفنون، البحرين، الطبعة الثانية، 2000 م، و روي في ديوانه:

إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ، فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتىً قِدْمًا وَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

يريد أنتَ مبيضُهم، أي ثوبك أبيض، و لا يريد أنَّ ثوبه أشد بياضًا من ثيابهم و إنَّما هو كما تقول: هذا كريمٌ من بني فلان، أي أنت كريمٌ و أنت منهم، و نحو هذه الأبيات في أنَّ " أفعل" لا يُراد به التفضيل»[1].

الدراسة

يُصَاغ اسم التفضيل بالشروط التي يُصاغ بها أفعل التعجب[2].

أمَّا بناء" أفعل" التفضيل, و التعجب من الألوان و العيوب, فقد اختلف النحويون في ذلك على مذهبين: 1- المنع. 2- الجواز.

أولًا: المانعون

ذهب سيبويه إلى منع ذلك[3], و تبعه كثير من النحويين,كالفراء[4], و المبرد[5], و ابن السراج[6], و الزجاجي[7], و أبي علي الفارسي[8], و ابن جني[9], و أبي العلاء المعري[10] و ابن الحاجب[11], و غيرهم[12], و نسبه أبو البركات الأنباري, و ابن عصفور, و أبو

= و هو من شواهد: الجمل: ص102، و الفسر 449/3، و روي فيه صدره كما في ديوانه, و روي فيه عجزه: "مِنْهُمْ وَ أَبْيَضَهُمْ..."، و الإنصاف 149/1 .

(1) تفسير أبيات المعاني: ص254 .

(2) الكافية: ص42، 49، و شرح التسهيل 44/3، 50، و شرح الكافية 447/3- 449، 227/4، 228، و أوضح المسالك 265/3- 269، 286، 287، و شرح ابن عقيل 154/3، 155، 174، 175 .

(3) الكتاب 97/4 .

(4) معاني القرآن/ للفراء 127/2، 128 .

(5) المقتضب 181/4 .

(6) الأصول 102/1، 103 .

(7) الجمل: ص101، 102 .

(8) الإيضاح العضدي 93/1، 94 .

(9) الفسر 448/3 .

(10) معجز أحمد 130/1، 131 .

(11) الكافية: ص42 .

(12) شرح التسهيل 44/3، 45، 52، و شرح الكافية 449/3، 450، و شرح المفصل 415/4، 416، و شرح ابن عقيل 154/3 .

حيان إلى البصريين[1].

و ذهبوا إلى أنَّه لا يبنى" أفعل" التفضيل و التعجب من الألوان, و العيوب الظاهرة كـ" الحول" , و" العور" إلا بفعل مساعد تقديره: ما أشد و نحوه.

و قد أكَّد سيبويه منع ذلك, قال : « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله , و ذلك ما كان أفعل , و كان لونًا , أو خلقةً , أَلا ترى أنَّك لا تقول: ما أحمرَه , و لا ما أبيضَه , و لا تقول في الأعرج: ما أعرجَه, و لا في الأعشى: ما أعشَاه , إنَّما تقول: ما أشد حمرَتَهُ , و ما أشد عشَاهُ»[2].

و من حججهم على منع ذلك مانقله سيبويه[3], و المبرد[4], و ابن السراج[5] عن الخليل بعدم جواز التعجب من العيوب الظاهرة؛ لأنَّها كالخلق الثابتة, كاليد و الرجل, قال سيبويه: « و زعم الخليل أنَّهم إنَّما منعهم من أن يقولوا في هذه: ما أفعله؛ لأنَّ هذا صار عندهم بمترلة اليد و الرِّجل , و ما ليس فيه فعل من هذا النحو , ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أيدَاه, و لا ما أرجلَه , إنَّما تقول: ما أشدَّ يدَه , و ما أشدَّ رجله , و نحو ذلك»[6].

و من حججهم أيضًا على عدم جواز التعجب من الألوان, كالأحمر و غيره أو العيوب الظاهرة كالعور و غيرها؛ كونها على أكثر من ثلاثة أحرف, فلا تعدى بالهمزة, قال المبرد: « و إنَّما امتنع هذا...أنَّ أصل فعله أن يكون افْعَلَّ و افْعَالَّ نحو احمرَّ و احمارَّ و دخول الهمزة على هذا محال»[7].

و ذكر ابن السراج أنَّ ما جاء من التعجب على ثلاثة أحرف, كحول و عور , غير جائز

---

(1) الإنصاف 148/1، و شرح الجمل 577/1، و ارتشاف الضرب 2082/4 .

(2) الكتاب 97/4 .

(3) نفسه 98/4 .

(4) المقتضب 182/4 .

(5) الأصول 102/1، 103 .

(6) الكتاب 98/4 .

(7) المقتضب 181/4 .

لأنَّ هذا منقول من" أفعل", و الدليل على ذلك صحة الواو و الياء إذا قلت: عَوِرَتْ عينُه و حَوِلَتْ و لو كان غير منقول لكان: حالت و عارت[1].

و أكَّد ذلك أبو علي الفارسي, و قال: « فأما عَوِرَ و حَوِلَ... فهو في الحكم زائد على ثلاثة أحرف يدل على ذلك أنَّ الياء و الواو صحَّتا فيه كما صحت في أسود و أبيض و لولا ذلك لاعتلتا كما اعتلتا في هاب و خاف»[2].

و أشار العكبري إلى أنَّه معدول به عن أصله و لهذا يصح فيه الواو تنبيهًا على أنَّه في حكم " أحول", وما جاء منه ثلاثيًا لا غير , نحو: " عَمِيَ" فمحمول على الباقي[3].

و ذكر ابن مالك تعليلًا آخر عقب إشارته إلى تعليل النحويين السابق, قال: « و هذا التعليل هو المشهور عند النحويين , و عندي تعليل آخر أسهل منه؛ و هو أنْ يُقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل التفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب؛ لتساويهما وزنًا و معنى, وجريانهما مجرىً واحدًا في أمور كثيرة, و هذا الأمر هيِّن بيِّن, و رجحانه متعين»[4], و اتفق معه الرضي[5].

و أشار الرضي إلى عدم اطراده مع غير" أفعل" , قال: « فإن الباطنة...مع أنَّ بعضها يجيء منه أفعل لغير التفضيل أيضًا، كأحمق و حمقاء، و أرعن و رعناء...فلا يطرد أيضًا تعليله بأنَّ منهما أفعل لغيره، فالأولى أنْ يُقال: لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان، و العيوب الظاهرة دون الباطنة؛ لأنَّ غالب الألوان أن تأتي أفعالها على: اِفْعَلَّ, و اِفْعَالَّ، كابْيَضَّ، و اِسْوَدَّ و احمَارَّ, و اصْفَارَّ»[6].

---

(1) الأصول 103/1، و شرح المفصل 415/4 .

(2) الإيضاح العضدي 93/1 .

(3) اللباب201/1 .

(4) شرح التسهيل 45/3 .

(5) شرح الكافية 449/3 .

(6) نفسه 450/3 .

ثانيًا: المجيزون

ذهب الكوفيون[1], إلى جواز بناء" أفعل" التفضيل و التعجب من البياض و السواد خاصةَ من بين سائر الألوان, و تبعهم ابن الحاج[2], و نسبه ابن جني, و أبو حيان إلى بعض الكوفيين[3].

و نسب أبو حيان إلى الكسائي، و هشام جواز ذلك مطلقًا في السواد والبياض و غيرهما نحو: ما أحمره[4].

و نَسب أيضًا إلى الأخفش, و الكسائي, و هشام جواز التعجب من العيوب و العاهات نحو: ما أعوره[5].

و استدل المجيزون على جواز بناء" أفعل" التفضيل و التعجب من البياض و السواد خاصة من بين سائر الألوان بالسماع و القياس, أمَّا السماع فمنه حديث النبي- صلى الله عليه و سلم- في صفة جهنم:

" عن أبي هريرة أنه قال: أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنْ الْقَارِ"[6].

و من ذلك أيضًا قول أم الهيثم: " هُوَ أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ"[7].

---

(1) الإنصاف 148/1، و اللباب201/1، و شرح المفصل 417/4، و شرح الجمل 578/1، و شرح الكافية 450/3، و الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر/ للآلوسي: ص 265، شرحه محمد بهجة البغدادي. المكتبة العربية ببغداد، و المطبعة السلفية بمصر، 1341 هـ.

(2) ارتشاف الضرب 2083/4 .

(3) الفسر 448/3، 449، و ارتشاف الضرب 2082/4، 2083 .

(4) ارتشاف الضرب 2082/4 .

(5) نفسه.

(6) الموطأ/ لمالك بن أنس 994/2، في كتاب جهنم، باب: (1) باب ما جاء في صفة جهنم، رقم الحديث: 2، و انظر أيضًا: شرح الجمل 578/1، و ارتشاف الضرب 2083/4 .

(7) شرح الجمل 578/1، و ارتشاف الضرب 2083/4 , و معنى المثل في القاموس المحيط: ص416: و حَنَكُ الغرابِ، مُحَرَّكَةً: مِنْقَارُهُ ، أو سَوادُه و أسود حانكٌ : حَالِكٌ.

و من ذلك أيضًا قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[1]

فقال: " أبيض"، و هو أفعل من البياض، و إذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في" ما أفعله، و أفعل به"؛ لأنَّهما بمترلة واحدة في هذا الباب[2].

و منه قول طرفة بن العبد:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَ اشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[3]

قال: " أبيضهم"، و إذا جاز ذلك في" أفعلهم" جاز في: " ما أفعله، و أفعل به"[4].

و أمَّا القياس فقال الكوفيون- فيما نقل ابن الأنباري, و غيره-: « إنَّما جاز ذلك من السواد و البياض دون سائر الألوان لأنَّهما أصلا الألوان، و منهما يتركب سائرها من الحمرة و الصفره و الخضرة...إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان»[5].

و ردَّ المانعون هذه الشواهد وحملوها على الشذوذ[6]، أو الضرورة في الشعر[7].

و تأوَّل ابن جني, و غيره بيت طرفة على أن يكون قوله: " فأبيضهم" أفعل الَّذي مؤنثه فعلاء, قال ابن جني: « فإن هذا عندنا" أفعل" الَّذي مؤنثه,فعلاء ,كقولك: أبيض و بيضاء و ليس" أفعل" الَّذي تصحبه" من" للمفاضلة، نحو: أحسن منك, و أكرم منك

---

(1) سبق تخريجه: ص244 .

(2) الإنصاف 148/1، و شرح المفصل 417/4 .

(3) سبق تخريجه: ص244 .

(4) الإنصاف 149/1 .

(5) الإنصاف 150/1، 151، و التبيين: ص293، و مسائل خلافية في النحو: ص117، و شرح الجمل 578/1, و شرح الكافية 450/3 .

(6) الأصول 105/1، و الجمل: ص102، و الفسر 449/3، و الإنصاف 151/1، و التبيين: ص293، و شرح المفصل 417/4، و شرح التسهيل 52/3، و شرح الكافية 450/3، 451، و ارتشاف الضرب 2083/4 .

(7) شرح الجمل 577/1 .

و هو عندنا بمنزلة قولك: " هو حَسَنُ الْقَوْمِ وَجْهًا و كَرِيمُهُم أبًا", و كأنَّه قال: " و مبيضهم" فلمَّا أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم, إلى هذا وجهة أصحابنا, و هو أحسن من حمله على الشذوذ»[1].

و مثله قول رؤبة بن العجاج الذي أورده أبو المرشد , قال ابن الأنباري: « و معناه: في درعها جسد مبيض من أخت بني أباض، و يكون" من أخت" هاهنا في موضع رفع؛ لأنَّها صفة لأبيض، كأنَّه قال: أبيض كائن من أخت، كقولهم: أنت كريمٌ من بني فلان , و نحوه قول الشاعر:

وَ أَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ شِهَابٌ بَدَا وَ اللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهْ[2]

فقوله: " من ماء الحديد" في موضع رفع؛ لأنَّه صفة" أبيض", و تقديره: و أبيض كائن من ماء الحديد»[3].

و أما قولهم: " إنَّ البياض و السواد أصلان للألوان" فأجاب عليه العكبري , قال: « ليس كذلك، بل كل لون أصل بنفسه، و ليس بمركب، ولو قُدِّر أنه مركب، و لكن هذا لا يمنع من أن يكون أصلًا؛ لأنَّ حقيقته و اسمه تغيرا، فهو بمثابة الأدوية المركبة فإنَّ طبائعها و أسماءها تخالف أحكام مفرداتها, و كذلك ما رُكِّبَ من الكلمات، نحو: " لولا "، و" لن" على قول الخليل, و الجواب الثاني: نقدر أنَّهما أصلان و لكن لم يُجَوِّزْ ذلك بناءها على هذه الصيغة, و بيانه من وجهين: أحدهما: أنَّ العلة في امتناع بناء فعل التعجب من غيرهما موجوده فيهما، و هو كونه على أكثر من أربعة أحرف، و الأصل ألَّا يخالف مقتضى العلة و الثاني: أنَّ الأصول أولى بمراعاة أحكامها, و أبعد من التغيير بخلاف الفروع, فإنَّ الفرع مغير عن الأصل و التغيير يؤنس بالتغيير»[4].

و قد سلك أبو العلاء المعري في هذه المسألة مسلك سيبويه , و من تبعه بأنَّه لا يبنى " أفعل" التفضيل و التعجب من الألوان، و صرَّح بذلك في" معجز أحمد" عقب بيت المتنبي

---

(1) الفسر 449/3، و الإنصاف 152/1، و التبيين: ص293، و مسائل خلافية في النحو: ص115 .

(2) من الطويل, و هو بلا نسبة في: الفسر 450/3، و الإنصاف 153/1، و الخزانة 239/8 .

(3) الإنصاف 153/1، 154،و انظر أيضًا: شرح المفصل 417/4، 418 .

(4) التبيين: ص294، و الإنصاف 155/1 .

الَّذي أورده أبو المرشد المعري, و حمله على تأويلات البصريين و من تبعهم؛ كي يخرجه من الشذوذ, قال: « و قوله: " لأنت أسود" إن أراد أنَّه أنت أشدُّ سوادًا ففيه شذوذ، لأنَّ الألوان لا يبني منها أفعل التفضيل, بل يُقال: أشدُّ سوادًا، فعلى هذا معناه أنت في عيني أشد سوادًا من الظلمات، و إن لم يرد معنى المبالغة، فيكون تقديره: لا أنت في عيني مع بياضك أسود من جملة الظلم السود, فكأنَّه يقول: أنت في عيني كائن من الظلم»[1].

و تجدر الإشارة إلى أنَّ ما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء من تفصيلات حول المسألة ,لم أجد منه شيئًا في" معجز أحمد"[2].

و كذلك حمل ابن جني بيت المتنبي على غير الشذوذ, قال: « و قد يمكن أن يكون: " لأنت أسودُ في عيني", كلامًا تامًا, ثم ابتدأ بصفة: " من الظلم", كما تقول: هو كريم من أحرار و سريٌّ من أشراف, و وضيع من لئام»[3].

الترجيح

مما سبق ذكره يبدو لي- و الله أعلم- أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون بجواز بناء" أفعل" التفضيل و التعجب من الألوان و العيوب هو الصحيح؛ و ذلك لتوافر السماع نثرًا و شعرًا, فحمل بيت المتنبي على مذهبهم أولى من حمله على الضرورة و الشذوذ أو التأويل, فالمتنبي ذو نزعة كوفية, فلعله تبعهم في هذه المسألة, هذا و الله أعلم بالصواب.

---

(1) معجز أحمد 130/1، 131 .

(2) نفسه.

(3) الفسر 450/3، و مسائل خلافية في النحو: ص116 .

العطف على الضمير المرفوع(من غير فاصل)

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

يُبَاعِدْنَ حِبًّا يَجْتَمِعْنَ وَ وَصْلُهُ فَكَيْفَ بِحِبٍّ يَجْتَمِعْنَ وَ صَدُّهُ[1]

قال أبو العلاء: « و عطف" وصله و صده" على الضمير المرفوع في "يجتمعن"، و الأحسن أن يؤكد الضمير المرفوع إذا عطف عليه، مثل أن يقول: يجتمعن هُنَّ و وصلُه»[2].

الدراسة

يجوز عطف الاسم على الضمير المرفوع إذا كان هناك توكيد أو فصل يقوم مقامه، فقد أجمع البصريون و الكوفيون و غيرهم على جوازه من غير قبح[3].

أمَّا إذا عُطِفَ على الضمير دون فصل بتأكيد, أو ما يقوم مقامه, كما في بيت المتنبي السابق, فقد انقسم النحاة في مثل ذلك إلى قسمين:

1- فريق ذهب إلى قبحه في الكلام, و جوازه في الضرورة الشعرية.

2- و فريق ذهب إلى جوازه نثرًا وشعرًا.

و فيما يأتي بيان ذلك و تفصيله:

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص453, و هو من شواهد: الفسر 1053/1, و معجز أحمد 58/4, و شرح الواحدي 125/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص96 .

(3) الكتاب 378/2، و الإنصاف 475/2، و شرح التسهيل 373/3، و أوضح المسالك 390/3 .

أولًا: آراء من يرى قبحه في الكلام و جوازه للضرورة:

ذهب سيبويه[1] و تبعه المبرد[2]، و الزجاج [3]، و ابن السراج[4]، و غيرهم[5] إلى أنَّه لا يحسن العطف على ضمير الرفع متصلًا كان بالفعل أو مستترًا، إلَّا بتأكيده بضمير الرفع المنفصل، أو ما يقوم مقامه، و نسبه أبو جعفر النحاس، و أبو سعيد السيرافي، و ابن الأنباري، و غيرهم إلى البصريين[6].

قال سيبويه:« و أما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، و ذلك قولك: فعلتُ و عبدُ الله، و أفعل و عبدُ الله»[7].

و نقل سيبويه تعليلًا لهذا القبح عن أستاذه الخليل، فذكر أنَّ الإضمار يُبنى عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا يغير الفعل عن حاله بتسكين لامه، فاستكره العرب أن يعطفوا المظهر على المضمر المرفوع؛ نظرًا لاتصاله بالفعل فهو كالجزء منه، فلجأوا إلى تأكيده بإحدى ضمائر الرفع التي تقوي المضمر وتصير عوضًا من السكون و التغيير, كي يحسن الكلام[8].

و من حجج البصريين[9] أنَّ العطف على المضمر المرفوع لم يأت في القرآن الكريم إلَّا

---

(1) الكتاب 378/2 .

(2) المقتضب 210/3، و الكامل 417/1 .

(3) معاني القرآن و إعرابه 302/2، 326 .

(4) الأصول 78/2، 79 .

(5) الفسر 1053/1، 1054، و شرح المفصل 280/2، و الكافية: ص30 .

(6) إعراب القرآن/ للنحاس: ص229، و شرح الكتاب 142/3، و الإنصاف 475/2، و مسائل خلافية في النحو: ص122، و شرح الكافية 334/2، و ارتشاف الضرب 2013/4، و الأشباه و النظائر/ للسيوطي 159/4، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسال، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1985 م، و شرح البرقوقي 100/2.

(7) الكتاب 378/2 .

(8) نفسه.

(9) الكتاب 378/2، و الأصول 78/2، 79 و المقتضب 210/3، و شرح الكتاب 140/3، 141, و مسائل خلافية في النحو: ص124 .

بالتأكيد، كقوله سبحانه و تعالى: ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾[1]، و ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾[2]، و ﴿ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[3]، أو ما يقوم مقام التأكيد، كالفصل بـ" لا" النافية قال تعالى: ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[4]، أو الفصل بالمفعول به، قال تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[5]، بالرفع في قراءة بعضهم[6].

و من حجج البصريين أيضًا أنَّه لا يخلو أن يكون المضمر المرفوع مستكنًا في الفعل" ذهب" أو في الاسم الَّذي يجري مجرى الفعل" ذاهب"، أو ملفوظًا كالمتصل بالفعل" ضربت"، فعند عطف الظاهر على الضمير المستكن نحو: " قام و زيد"، فكأنَّه عطف اسمًا على فعل، و إذا عطف على الملفوظ المتصل بالفعل، نحو: " قمتُ و زيدٌ" فالتاء في" قمت" تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، و ذلك لا يجوز[7].

وبعد العودة إلى رأي أبي العلاء السابق في بيت المتنبي نراه مطابقًا لمنهج البصريين في هذه المسألة؛ لأنَّه أشار سلفًا إلى أنَّ الأحسن أنْ يؤكد المتنبي هذا الضمير المرفوع عند العطف عليه، مثل أنْ يقول: يجتمعن هن و وصله.

---

(1) المائدة: (24) .

(2) البقرة: (35)، و الأعراف: (19) .

(3) الأعراف: (27) .

(4) الأنعام: (148) .

(5) يونس: (71) .

(6) معاني القرآن و إعرابه 164/2، و شرح المفصل 280/2 .

(7) الكامل 417/1 بتصرف، و الإنصاف 477/2 بتصرف، و انظر أيضًا: معاني القرآن و إعرابه 164/2، و شرح الكتاب 143/3، و ضرائر الشعر: ص181، و شرح الكافية 333/2 .

ثانيًا: المجيزون للعطف نثرًا و شعرًا:

و منهم الفراء[1], و نسبه النحاة إلى الكوفيين[2] و تبعهم ابن مالك[3].

و احتج الفراء[4] و الكوفيون[5] بالسماع، و من ذلك قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾[6] ﴿ وَ هُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[7]، فذهبوا إلى أنَّ الضمير " هو" يعود على الرسول ε، ومعنى الآيتين: أي استوى جبريل، و محمدε بالأفق الأعلى فعطف" هو" على الضمير المستتر المرفوع في" استوى" من غير فاصل[8].

و لم ينكر الفراء أنَّ مثل هذا العطف مكروه، و قليل في كلام العرب[9]، فهم لا يكادون يقولون: " استوى و أبوه" بل أكثر كلامهم بتوكيد الضمير المرفوع عند العطف عليه، كقولهم: " اِسْتَوى هُوَ وَ أَبُوهُ"[10].

و من حجج المجيزين من الحديث الشريف، قول عمر – رضي الله عنه–: "كُنْتُ وَ جَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ"[11].

فعطف" جار" على ضمير الرفع المتصل" التاء" دون تأكيد.

---

(1) معاني القرآن/ للفراء 304/1 .

(2) شرح الكتاب 144/3، و الإنصاف 474/2، و شرح الكافية 334/2، و همع الهوامع 189/3، و شرح البرقوقي 100/2 .

(3) شرح التسهيل 373/3، 374، و شواهد التوضيح: ص144 .

(4) معاني القرآن/ للفراء 95/3 .

(5) الإنصاف 475/2، و مسائل خلافية في النحو: ص122، و شرح البرقوقي 100/2 .

(6) النجم: (6) .

(7) نفس السورة: (7) .

(8) معاني القرآن/ للفراء 95/3، و إعراب القرآن/ للزجاج 600/2، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص1050، و الإنصاف 475/2، و التبيان في شرح الديوان 381/1 .

(9) معاني القرآن/ للفراء 304/1 .

(10) نفسه 95/3 .

(11) رواه البخاري في صحيحه 133/3، (46)كتاب المظالم و الغصب، باب الغرفة و العلية المشرفة و غير المشرفة في السطوح، و غيرها، رقم الحديث: 2468، و انظر أيضًا: شرح التسهيل 374/3، و شواهد التوضيح: ص112.

و قول علي- رضي الله عنه-: كنت أسمع رسول الله- صلى الله عيه و سلم- يقول: " كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ فَعَلْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ انْطَلَقْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ"[1].

فعطف أيضًا أبو بكر، و عمر على الضمير المرفوع" التاء".

و من حججهم أيضًا ما حكاه سيبويه عن العرب: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَ الْعَدَمُ "[2].

فعطف" العدم" على الضمير المستتر في" سواء" لأنَّه مؤول بمشتق، و التقدير: " مستو هو و العدم" دون تأكيد، أو فصل يقوم مقامه.

و من الشواهد الشعرية التي احتجوا بها، هو ما سمعه الفراء من بعض العرب[3]:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يُخْلَقُ عُودُهُ وَ لَا يَسْتَوِي وَ الْخِرْوَعُ الْمُتَقَصِّفُ[4]

فعطف الاسم الظاهر" الخروع" على الضمير المستكن المرفوع في" يستوي" دون تأكيد.

و من الأبيات التي احتج بها الكوفيون أيضًا، قول جرير بن عطية:

وَ رَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَ أَبٌ لَهُ لِيَنَالَا[5]

فعطف" أب" على الضمير المستتر المرفوع في" يكن"دون تأكيد لهذا المضمر.

و قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَ زُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[6]

---

(1) رواه البخاري في صحيحه 9/5، في: (62) كتاب أصحاب النبي- صلى الله عليه و سلم-، باب قول النبي - صلى الله عليه و سلم- : لو كنت متخذًا خليلًا، رقم الحديث: 3677، و انظر أيضًا: شرح التسهيل 374/3، و شواهد التوضيح: ص112، احتج ابن مالك بهذا الحديث، و كذلك بالحديث السابق.

(2) الكتاب 31/2، و شرح التسهيل 373/3، احتج به ابن مالك.

(3) معاني القرآن/ للفراء 95/3 .

(4) البيت من الطويل، لجرير بن عطية، في ديوانه: ص298، الناشر: دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1406 هـ – 1986 م، و روي فيه: "يَصْلُبُ" مكان "يُخْلَقُ"، و هو بلا نسبة في معاني القرآن/ للفراء 95/3، و روي كما في ديوانه في: ضرائر الشعر: ص180، و الجامع85/17 .

(5) من الكامل، في ديوانه: ص362، و هو من شواهد الكامل 418/1، و شرح الكتاب 144/3، و ضرائر الشعر: ص180.

(6) البيت من الخفيف، و هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص305، و هو من شواهد الكتاب 379/2، و الكامل 418/1، و الإنصاف 475/2 .

فعطف" زهر" على الضمير المستتر في" أقبلت" أيضًا دون تأكيد.

و لا يرى الكوفيون قبحًا في هذا العطف[1]، فهو جائز قياسًا على جواز العطف على الضمير المنصوب المتصل[2]، و قياسًا على البدل أيضًا[3].

و ردَّ البصريون ما احتج به الفراء و الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾[4] ﴿ وَ هُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[5]، و ذكروا أنَّ الواو ليست واو العطف، بل هي واو الحال و المراد جبريل فقط، و المعنى أن جبريل استوى في حال كونه بالأفق، و قيل استوى على صورته التي خلق عليها في حال كونه بالأفق، أمَّا الضمير" هو" فيعود على جبريل لا على الرسول ε، فلا عطف في الآية بحسب قولهم[6], و اتفق معهم القرطبي، و ابن كثير في هذا التفسير[7].

و ذكر الأزهري أنَّ الحديث الشريف" كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ ..."[8] الَّذي احتج به ابن مالك، يحتمل أن يكون البخاري قد رواه بالمعنى[9].

أمَّا ما استشهد به ابن مالك بما حكاه سيبويه عن العرب: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَ الْعَدَمُ" فقد وصفه سيبويه بالقبح عند التكلم به، و لا يحسن عنده حتى تقول: هو و العدم[10] و ضعَّفه أيضًا ابن هشام[11] و الأزهري[12].

---

(1) شرح الكتاب 144/3 .

(2) الإنصاف 477/2 .

(3) الأشباه و النظائر 160/4، و حاشية الصبان 169/3 .

(4) سبق تخريج الآية: ص255 .

(5) سبق تخريج الآية: ص255 .

(6) إعراب القرآن/ للزجاج 70/5، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص1050، و الإنصاف 477/2 .

(7) انظر الجامع 88/17، و تفسير القرآن العظيم/ لابن كثير 444/7, تحقيق: سامي محمد السلامة، دار طيبة للنشر و التوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420 هـ- 1999 م.

(8) سبق تخريج الحديث: ص270 .

(9) التصريح 182/2 .

(10) الكتاب 31/2 .

(11) أوضح المسالك 390/3 .

(12) التصريح 182/2 .

وأحـال البصـريون و مـن تـبعهم حجـج الكـوفيين الشـعرية في هـذه المسـألة إلى الضـرورة الشعرية[1]، فهو من الشَّاذ الذي لا يؤخذ به، و لا يُقاس عليه[2].

و ردَّ ابـن الأنبـاري مـا ذهـب إليـه الكوفيـون في أنَّ الضـمير المرفـوع يشـبه الضـمير المنصـوب المتصل بالفعل، و لم ير له وجهًا من الشبه؛ لأنَّ الضمير المتصل المنصوب و إن كان في اللفظ في صـورة الاتصـال إلَّا أنَّـه في النيـة في تقـدير الانفصـال لأنَّـه فضـلة، بخـلاف الضـمير المرفـوع المتصل؛ لأنَّه في اللفظ و التقدير متصل بالفعل[3], و اتَّفق معه ابن يعيش[4].

و صرَّح ابن مالك بعدم وجود الضرورة في بيتي جرير، و عمر بن أبي ربيعة السابقين؛ لتمكن الشـاعرين مـن نصـب" أب" و" زهـر" علـى أن يكـونا مفعـولًا معـه، و هـذا فعـل مختـار غـير مضطر بحسب قوله[5].

و أمَّـا القيـاس علـى البـدل فأُجِيبَ عليه مـن قبـل السيوطي و الصبان، بأنَّ الثـاني في العطـف غير الأول غالبًا فلا بد من تقويته بالتأكيد أو ما يقوم مقامه، بخلاف البدل فإنَّ الثاني فيهما هو الأول غالبًا؛ فلذلك جاز من غير شرط التأكيد[6].

و علَّق الآلوسي على مسألة العطف على الضمير المرفوع بقوله:« إنَّ القياس تأكيده، و ما ورد من الشواهد مخالفًا للقياس»[7].

و عاب الدكتور عباس حسن العطف في هذه المسألة بغير التوكيد و غيره، وعدَّه من العيوب اللفظية؛ لأنَّه على حد قوله يشوبه بعض الضعف، و الفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير رادع[8].

---

(1) الكتاب 380/2، 379، و الكامل 418/1، و الفسر 1054/1، و الإنصاف 477/2، و شرح المفصل 277/2، 280، و ضرائر الشعر: ص180، 181، و همع الهوامع 188/3 .

(2) الإنصاف 477/2 .

(3) نفسه 477/2، 478 .

(4) شرح المفصل 281/2 .

(5) شرح التسهيل 374/3 .

(6) الأشباه و النظائر 160/4، و حاشية الصبان 169/3 .

(7) الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر: ص241 .

(8) النحو الوافي 310/2-311 .

و بعد الرجوع إلى بيت المتنبي السابق، نجد أنَّ الشرَّاح و المعربين لديوانه، كابن جني و الواحدي[1]، قد أشارا إلى وقوعه في الضرورة عندما عطف على المضمر المرفوع بدون تأكيد، و تبعهم أيضًا أبو العلاء المعري صاحب الرأي في هذه المسألة، فاقتفى مذهب أهل البصرة، و أحال بيت المتنبي للضرورة[2].

أمَّا العكبري فقد أجاز بيت المتنبي، قال: « " و صلُهُ و صدُّهُ" معطوفان على الضمير في " يجتمعن" من غير توكيد و هو جائز عندنا»[3].

الترجيح

مما سبق ذكره من الآراء، يبدو لي أنَّ رأي الكوفيين، و ابن مالك هو الأرجح في هذه المسألة للأسباب الآتية:

أولًا: كثرة السماع الوارد منه بالعطف على المضمر المرفوع دون تأكيد أو غيره، سواء في الحديث الشريف أو في أشعار العرب، و لا حجة لمن طعن في مجيئه بالمعنى في الحديث الشريف كالأزهري، و يكفي أنَّ من روى الحديثين هو البخاري، و كتابه من أصح الكتب بعد القرآن الكريم عند أهل السنة و الجماعة.

ثانيًا: حَمْلُ البصريين و من تبعهم العطف في الأبيات السابقة على الضرورة لا يعضده دليل و الحمل على غير الضرورة أولى من الحمل عليها؛ لوجود مندوحة من الشاعر بالنصب على المعية في بعض الأبيات السابقة, كما ذكر ابن مالك.

ثالثًا: أعتقد أنَّ شاعرًا مثل المتنبي لا تأسره الضرورة فتجعله يقع في ما لا يجوز، فهو يستطيع تجنب هذه الضرورة بملكته الشعرية الفذة، و هذا لا يشك فيه ناقد أو غيره، و الدليل على ذلك أنَّه أورد بيتًا آخر يتضمن نفس المسألة و هو:

مَضَى وَ بَنُوهُ وَ انْفَرَدْتَ بِفَضْلِهِمْ وَ أَلْفٌ إِذَا مَا جُمِّعَتْ وَاحِدٌ فَرْدُ[4]

---

(1) الفسر 1053/1-1054، و شرح الواحدي 125/3 .

(2) معجز أحمد 58/4- 59 .

(3) التبيان في شرح الديوان 19/2 .

(4) من الطويل، البيت للمتنبي في ديوانه: ص200، من شواهد معجز أحمد 360/2، و شرح البرقوقي 100/2 .

فعطف" بنوه" على الضمير المرفوع في" مضى" دون تأكيد، و هذا يدل على النزعة الكوفية لدى المتنبي كما قيل عنه[1]، و اتباعه لمذهبهم في جواز هذا العطف دون تأكيد و غيره.

رابعًا: إنَّ عدم ورود العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد أو غيره بالقرآن ليس دليلًا على عدم جواز المسألة، فكم من قاعدة نحوية أجازها العلماء و لم ترد بالقرآن, هذا و الله أعلم.

(1) النحو في شروح ديوان المتنبي/ لحسن منديل العكيلي: ص72، دار الضياء، عمَّان- الأردن، 1431هـ- 2010 م.

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، و بفضله و إنعامه تخلص النيات، و تُنال الدرجات و الصلاة و السلام على خير أنبيائه ورسله، نبينا محمد- صلى الله عليه وسلم- ، و على آله و أصحابه أجمعين، و من اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم الدين، و بعد:

فقد انتهيت بعون من الله و فضله من إتمام هذا البحث, و الذي قضيتُ جلَّ أوقاته مع الشيخ أبي المرشد سليمان بن علي المعري الذي نقل شرح أبيات المتنبي في كتابه: " تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي"، و هذه وقفة أخيرة أستجمع فيها أهم النقاط و النتائج التي تمخض عنها هذا البحث، فمن أبرزها:

- أنَّ أبا المرشد المعري هو ناقل لكلام الشراح في تفسيرهم لشعر المتنبي، و كان أكثر نقله عن ابن جني، و عن الشيخ أبي العلاء المعري، و ابن فورجة, و نقل قليلًا عن الأحسائي و هو ينقل كلام هؤلاء من غير أن يتدخل فيه بشيء، و لم تظهر له شخصية علمية في جميع المسائل, بل إنَّه لم يرجح رأيًا على الآخر.
- أنَّ ما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري من" اللامع العزيزي" قد أظهر أنَّ كتاب " معجز أحمد" لأبي العلاء المعري المطبوع الَّذي بين أيدينا ليس لأبي العلاء المعري، و ذلك أنَّ أكثر النصوص التي نقلها من" اللامع العزيزي", و اتفق التبريزي, أو ابن المستوفي, أو ابن معقل المهلبي على صحة نسبتها لأبي العلاء,لم أجدها في كتاب" معجز أحمد", فربما هذه النصوص ساقطة من المطبوع, و قد بيَّنت هذا في شرحي للمسائل[1]، الأمر الَّذي يجعلني أقول بأنَّ هذا الكتاب ليس لأبي العلاء المعري, و الله أعلم.
- أنَّ ابن جني من أصحاب المدرسة البصرية في غالب آرائه، مع أنَّه في بعض المسائل كان يستقل بشخصية علمية متميزة، و يأتي برأي خاص له، يدلل عليه، و لا يسير فيه على مذهب البصريين أو الكوفيين, و على سبيل المثال ذهابه إلى استعمال" لم" في موضع" ليس" لمضارعتها إيَّاها في النفي[2].
- أنَّ كتاب أبي المرشد المعري قد امتلأ بالمسائل النحوية و الصرفية، سواء في الكلمة المفردة

---

(1) انظر: ص76, 112, 113, 137, 138, 165, 176 .

(2) انظر: ص111, 114 .

أو التراكيب أو الضرورات الشعرية، أو غير ذلك، كما أنَّه يهتم كثيرًا ببيان معاني الكلمات و المعنى العام للبيت، و لذلك كان شرحه متكاملًا في اللُّغة و المعنى و الإعراب و الصرف و غير ذلك، و لكن أغلب مادته العلمية إنَّما هي نقل لكلام الشراح من غير زيادة, كما ذكرت.

● أنَّ أبا المرشد كان في بعض الأحيان ينقل آراء ابن جني منسوبة إلى أبي العلاء المعري[1] مما يعني أنَّه لم يحقق الآراء و لم يدقق في المسائل، و اكتفى بنقل كلام الشراح من غير تعقيب و لا تحقيق.

● ظهر لي من خلال البحث و الدراسة أنَّ كثيرًا من الآراء التي نقلها أبو المرشد في شرحه لديوان المتنبي قد نقلها التبريزي أيضًا في شرحه، مما يشير إلى أنَّ التبريزي كان ينقل كثيرًا من كتاب أبي المرشد، كما كان ينقل كثيرًا عن" اللامع العزيزي" كما ذكر محقق الكتاب[2].

● كان المتنبي يمتلك ثقافة نحوية برزت من خلال المناقشات النَّحوية مع ابن جني, و انتهج المذهب الكوفي في غالب المسائل, فقد تبعهم في جواز حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة, و تبعهم أيضًا في جواز إثبات ألف" أنا" في الوصل, و غير ذلك[3], و غالبًا ما يخرّج ابن جني كلامه على الضرورة الشعرية[4].

● أنَّ كثيرًا من المسائل التي أبرزها كتاب أبي المرشد هي من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية و الكوفية, من ذلك مسألة تقديم التمييز على عامله, و مسألة ترخيم المضاف إليه في غير النداء, و مسألة التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب, و غيرها[5], و القليل منها لم يرد في كتب الخلاف, منها: مسألة نصب" فَاهُ" في قولهم: " كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ", الَّتي عنونتها بـ" الحال الجامدة المؤولة بالمشتق", و كذلك مسألة إثبات ألف" أنا" في الوصل[6]

---

(1) انظر: ص113, 180 .

(2) انظر: الموضح 1/8- 10 .

(3) انظر: ص71, 208, 252 .

(4) انظر: 69, 75, 80, 239, 259 .

(5) انظر: ص18, 222, 244, 252 .

(6) انظر: ص43, 208 .

و لم يقتصر الخلاف بين علماء هاتين المدرستين, بل امتد أيضًا بين علماء المدرسة الواحدة في بعض الأحيان, كمسألتي حذف الهمزة و إرادتها, و رفع جواب الشرط المضارع [1].

● سار أغلب الشراح على منهج ابن جني في تفسيرهم لأبيات المعاني للمتنبي, و اتَّبعوا أكثر آرائه و حججه, و نسبوها إليه في الغالب إلا ما ندر, و اعتمدوا كثيرًا على شرحه الكبير لديوان المتنبي المسمى بـ" الفسر".

تلك كانت أبرز النتائج التي استطعت التوصل إليها من خلال الدراسة، و الَّتي تعكس جميعها ما لاح لي عن أبي المرشد و غيره من خلال البحث و الدراسة، و الَّذي يمكن لي أن أوصي به في آخرها بأنَّ كتاب أبي المرشد الَّذي شرح فيه ديوان المتنبي يحتاج إلى دراسة من الناحية الصَّرفية، و اللُّغوية، و العروضية, كما أنَّني أنصح بدراسة اعتراضات ابن فورجه على ابن جني؛ نظرًا لكثرة اعتراضاته عليه و رميه بالتعسف فيما بدا لي في هذا البحث.

و الله تعالى أسأل أن يجعل ما قدمت نافعًا مفيدًا، و أن أكون قد حققت الغاية و القصد من هذه الدراسة، و أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه سبحانه، سبحانك اللَّهم و بحمدك، أشهد أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرك و أتوب إليك، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(1) انظر: ص59, 80 .

الفهارس الفنية

فهـــرس الآيـــات القرآنية
فهـرس الحديث و الآثـار
فـــهـــرس الأشـعـــار
فـهـــــرس الأرجـــاز
فـــــهـرس أبيـات المتنبي
فهـرس المصادر و المراجع
فـــهـــرس الموضـوعـات

فهرس الآيات

السورة	الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	6	65
	﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾	35	254
	﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾	85	74
	﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾	258	212 ,211
	﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾	274	80
آل عمران	﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ﴾	35	143
النساء	﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	3	143
	﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾	78	87 ,86
	﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلًا﴾	137	236
المائدة	﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾	24	254

	﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ﴾	42	94
الأنعام	﴿ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ ﴾	76-78	65
	﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ﴾	90	212
	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦۖ﴾	117	106
	﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	148	254
الأعراف	﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾	19	254
	﴿ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾	27	254
	﴿ هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾	154	97 ,94
التوبة	﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾	6	129
يونس	﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾	71	254
هود	﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾	78	71
	﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾	107	94
يوسف	﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۖ﴾	29	71

	﴿ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾	43	,95 ,94 ,93 97
إبراهيم	﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾	1	39
	﴿ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	2	39
النحل	﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۗ﴾	96	142
الإسراء	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾	23	239
	﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾	44	143
	﴿ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ﴾	67	242
الكهف	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ...﴾	22	202 -200
	﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾	38	212 ,211
	﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾	39	211
مريم	﴿ و لمۡ أَكُ بَغِيًّا﴾	20	236
النور	﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ و منۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ و منۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ﴾	45	,141 ,140 146 ,145
الشعراء	﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾	22	64

النمل	﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾	72	101 ,100 ,97
فاطر	﴿ وَ غَرَابِيبُ سُودٌ﴾	27	39
	﴿ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ و منۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾	32	94
الزمر	﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	46	71
فصلت	﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ و منۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾	46	128
الزخرف	﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾	87	129
الجاثية	﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ و منۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۖ﴾	15	128
محمد	﴿ فَضَرۡبَ الرِّقَابِ﴾	4	188 ,184
النجم	﴿ ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ﴾	6	257 ,255
	﴿ وَ هُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾	7	257 ,255
القمر	﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾	12	23
الحديد	﴿ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾	16	208
الحشر	﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾	1	146 ,143

الصف	﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾	1	146 ,143
المنافقون	﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾	6	65
التغابن	﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ﴾	1	146 ,143
الحاقة	﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾	19	212
الإنسان	﴿ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾	1	236
الانشقاق	﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾	1	129 ,117
البلد	﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾	14	39 -37
	﴿ يَتِيمٗا ذا مَقۡرَبَةٍ﴾	15	38
الطارق	﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ﴾	8	124
	﴿ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾	9	124
التين	﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾	1	147
البينة	﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	1	236 ,230
القارعة	﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾	10	212

	﴿ نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾	11	212
النصر	﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾	1	117

فهرس الأحاديث و الآثار

الحديث	الصفحة
(أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي أَوْ قَالَ بَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ).	66 ,65
(أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنْ الْقَارِ).	248
(أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَالَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَ لَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَ لَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ مَا أَطْلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ).	192, 194, 196
(إِنَّكَ إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أَغنِيَاءَ خيرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يتكَفَّفُونَ النَّاسَ)	89
(فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَحَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ! ثَوْبِي حَجَرُ).	74
(كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ فَعَلْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ انْطَلَقْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ).	256, 257

(وَ بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذِّئْبُ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ هَذَا: اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي).	74
الأثر	**الصفحة**
قول أبي الدرداء- رضي الله عنه- : (أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ فَاهُ إِلَى فِيَّ).	49
قول عمر- رضي الله عنه- : (كُنْتُ وَ جَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ).	255

فهرس الأشعار

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
ب				
وَ هَلْ كُنْتَ	نُجْبَا	الطويل	جرير بن عطية	186
فَمَا لِيَ	مَشْعَبُ	الطويل	الكميت	54
طَرِبْتُ	يَلْعَبُ	الطويل	الكميت	67
أَعَاذِلَتِي	رَاكِبُه	الطويل	أبو تمام	151
أَبَا عُرْوَ	فَيُجِيبُ	الطويل	مجهول	225 ,222
أَتَهْجُرُ	تَطِيبُ	الطويل	منسوب للمخبّل السعدي و لأعشى همدان، و لقيس بن الملوح	25 ,18
يَمْشِي	النُّجُبَا	البسيط	ابن هرمة	186
مُقَزَّعٌ	نَشَبُ	البسيط	ذو الرمة	57
أَبْرَزُوهَا	أَتْرَابِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	70
ثُمَّ قَالُوا	التُّرَابِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	66
ج				
فَقُلْتُ	عَرْفَجِ	الطويل	غير منسوب	75
ح				
لِيُبْكَ	الطَّوائِحُ	الطويل	نُسب للحارث بن ضرار، و لغيره	129
خ				
إِذَا الرِّجَالُ	طَبَّاخِ	البسيط	طرفة بن العبد	249 ,244
د				
تَجَلَّدْتُ	الْوَجْدِ	الطويل	غير منسوب	129

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
وَ مَلَكْتَ	مُعَاهِدِ	الطويل	ابن ميادة	98
وَ بِالْجِسْمِ	تَشْهَدِ	الطويل	غير منسوب	32
وَ الْمُؤْمِنِ	وَ السَّنَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	40
فَدَتْ	النِّجَادِ	الوافر	أبو دؤاد الإيادي	189
أُرِيدُ	مُرَادِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	174
أَمَا وَ هَوَاكِ	الرَّشَادِ	الوافر	البحتري	148 ,147
لَمْ يَلْقَهَا	مُسْتَعْدِدِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	215
أَجِدَّكَ	رُقَّادِهَا	المتقارب	الأعشى	114
ر				
وَ تَحْتَ	الْجَآذِرُ	الطويل	ذو الرمة	32
أَعُوذُ	نَاصِرُ	الطويل	غير منسوب	241
وَ أَبْيَضَ	عَسَاكِرُهْ	الطويل	غير منسوب	250
وَ خَيْلٍ	عَذِيرُهَا	الطويل	حاتم الطائي	175 ,174
لَعَمْرُكَ	مِنْقَرِ	الطويل	الأسود بن يعفر	62
فَأَصْبَحْتُ	مُضَرْ	الطويل	عمران بن حطَّان	66
خُذُوا	تُذْكَرُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	244
فَقُلْتُ	يَضِيرُهَا	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	83
إِذَا ابْنَ	جَازِرُ	الطويل	ذو الرمة	117
غَدَاةَ	الْخَمرُ	الطويل	الفرزدق	157
تَحَسَّبَ	أُسَاوِرُهْ	الطويل	أبو سِدْرَةَ الهجمي، أو الأسدي	43
فَقُلْتُ	حَاذِرُهْ	الطويل	أبو سِدْرَةَ الهجمي، أو الأسدي	43
فَمَا نُبَالِي	دَيَّارُ	البسيط	غير منسوب	240 ,239

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
وَ النَّاسُ	وَزَرُ	البسيط	حسان بن ثابت أو كعب بن مالك	56
فَأَصْبَحُوا	بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	33
إِلَى اِمْرِئٍ	الظَّفَرُ	البسيط	الأخطل	99
لَمْ يَكُ	بِالسِّرَرْ	الرمل	حسيل بن عرفطة	228, 231, 234
فَكَيْفَ	عَارَا	المتقارب	الأعشى	209
أَنَفْسًا	جِهَارَا	المتقارب	غير منسوب	25
ع				
إِذَا بَاهِليٌّ	الْمُذَرَّعُ	الطويل	الفرزدق	116
لِأَنَّهُمُ	شَافِعُ	الطويل	حسان بن ثابت	56
حَمَّالُ	أَسَعُ	البسيط	أبو زبيد الطائي	188, 194
وَ يَضْحَكُ	جُمَعُ	البسيط	أبو تمام	159
وَ النَّفْسُ	تَقْنَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	115
ف				
أَلَمْ تَرَ	الْمُتَقَصِّفُ	الطويل	جرير بن عطية	256
وَ عَضُّ	مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	158
ق				
تَذَرُ	تُخْلَقِ	الكامل	كعب بن مالك	191, 195, 196
ل				
أَحَارِ	مُكَلَّلِ	الطويل	أمرؤ القيس	62
أُرِيدُ	سَبَيلِ	الطويل	كثير عزة	93, 98
فَلَسْتُ	فَضْلِ	الطويل	النجاشي الحارثي	228, 232, 234
بَسَطْتَ	فُضُولُها	الطويل	كثير عزة	188
ضَيَّعْتُ	اُشْتَعَلا	البسيط	غير منسوب	25

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
أَجِدَّكَ	ذَمُولَا	الوافر	مرار الفقعسي	114
فَخَيْرٌ	يَالَا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	105
لِخَوْلَةَ	خِلَلُ	مجزوء الوافر	كثير عزة أو ذو الرمة	30, 32, 33, 35
كَذَبَتْكَ	خَيَالَا	الكامل	الأخطل	61
وَ رَجَا	لِيَنَالَا	الكامل	جرير بن عطية	256
يَا عَمْرُو	قَلِيلُ	الكامل	غير منسوب	78
أَفْرَحُ	نَبَلَا	المنسرح	حضرمى بن عامر	66
قُلْتُ	رَمْلَا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	256
م				
فَإِنْ لَمْ تَكُ	ضَيْغَمِ	الطويل	منسوب لأبي صخر الأسدي, أو الخنجر بن صخر	231
إِذَا لَمْ تَكُ	الرَّتَائِمِ	الطويل	غير منسوب	232
إِذَا هَمَلَتْ	غَرَامُ	الطويل	ذو الرمة	74
وَ إِنْ أَتَاهُ	حَرِمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	80, 89
أَنَا زَيْنُ	السَّنَامَا	الوافر	حميد بن ثور الهلالي	208
وَ لَكِنِّي	جُسُومُ	الوافر	غير منسوب	40
ن				
لَعَمْرُكَ	بِثَمَانِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	62, 66
مَهْلًا	ضَنِنُوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	215
فَلَمَّا أَنْ	فَارْتَمَيْنَا	الوافر	منسوب لعبد الشارق بن عبد العزيز الجاهلي	99
ه				
إِذَا هَبَطَ	فَشَفَاهَا	الطويل	ليلى الأخيلية	119

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
شَفَاهَا	سَقَاهَا	الطويل	ليلى الأخيلية	119
ي				
عَذِيرَ	الْوَادِي	مجزوء الكامل	ذو الإصبع العدواني	174

فهرس الأرجاز

الشاهد	القائل	الصفحة
وَ مَنْ يَكُ الدَّهْرُ لَهُ بِمَرْصَدِ	غير منسوب	228
وَ إِنْ رَأَيْتَ الْحِجَجَ الرَّوَادِدَا قَوَاصِرًا بِالْعُمْرِ أَوْ مَوَادِدَا	غير منسوب	217
يَا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتِ هَذِي فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَّاذِ أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَ الرَّذَاذِ	غير منسوب	77
أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَ شِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي	أبو النجم العجلي	212
جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَعْيِي وَ إِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي	العجاج	73
إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَ جَمْزِي	رؤبة بن العجاج	225

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ	رؤبة بن العجاج	249 ,244
يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ	منسوب لجرير بن عبد الله البجلي, و لعمرو بن خثارم البجلي	83
وَ كُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا	عبدالله بن عبد الأعلى القرشي	233
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ الْوَاهِبِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ	أبو النجم العجلي	217
لَا تَحْفِلُ الزَّجْرَ وَ لَا قِيلَ حَلِ تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَ أَظْلَلِ	العجاج	217

فهرس أبيات المتنبي

المطلع	القافية	البحر	الصفحة
وَ أَكْثَرُ	ثِيَابُ	الطويل	42, 52
أَقَلُّ	جَدُّ	الطويل	183, 184
مَضَى	فَرْدُ	الطويل	259
وَ مَنْ	تَصَيَّدَا	الطويل	42, 80
يُبَاعِدْنَ	صَدُّهُ	الطويل	238, 252
فَعَلَتْ	نَقْضِهِ	الطويل	110, 179
وَ لَا الضِّعْفَ	أَلْفُ	الطويل	17, 30
كَفَى	أَهْلُ	الطويل	110, 156
فَإِنْ تَكُنِ	تَدُولُ	الطويل	237
وَ إِنْ تَكُنِ	تَصُولُ	الطويل	236
وَ لَا يُبْرَمُ	مُبْرِمُ	الطويل	207, 215, 219
أَنَا لَائِمِي	الْمَعَالِمِ	الطويل	207, 208
قَبَّلْتُهَا	لِفَمِ	البسيط	42, 43
ابْعَدْ	الظُّلَمِ	البسيط	238, 244
مِنْ كُلِّ	مَعْدُودُ	البسيط	162
ضُرُوبُ	حَبِيبَا	الوافر	110, 137
فَأَنْتَ	الطَّبِيبُ	الوافر	121
أَذَا دَاءٌ	ضَرِيبُ	الوافر	110, 111
أُحَادٌ	بِالتَّنَادِ	الوافر	42, 59
عَذِيرِي	الْخُدُورِ	الوافر	110, 174
سِنَانٌ	النِّزَالَا	الوافر	110, 164
مَهْلًا	الْأَغْتَامِ	الوافر	221, 222

وَ مَا فِي طِبِّهِ	الْجِمَامِ	الوافر	120
مَغَانِي	الزَّمَانِ	الوافر	18 ,17
بِأَبِي	جَلَابِبَا	الكامل	127 ,110
جَلَلًا	الشِّيحُ	الكامل	228 ,221
مَثَّلْتِ	نَجْلَاءُ	الكامل	200 ,199
أُمِّي	جَوْهَرا	الكامل	203 ,199
هَذِي	نَسِيسَا	الكامل	75 ,71 ,42
الْمَجْدُ	الْأَرْوَعُ	الكامل	103 ,102
الطِّيبُ	الْغَاسِلُ	الكامل	123 ,110
لَمْ تَرَ	ذَاكَا	السريع	239 ,238
أَحْسَنُ	الْغَضَبُ	المنسرح	140 ,110
فَلَا يُبَلْ	قَاعِدْ	المنسرح	43
فَأَكْبَرُوا	فَعَلَهْ	المنسرح	150 ,110
أُحِبُّهُ	وَ وَلَهْ	المنسرح	147 ,110
وَ كَلَامُ	الْأَضْدَادِ	الخفيف	132 ,110
لَيْتَ لِي	الْأَرْزَاقِ	الخفيف	156
أَنْتَ	الْخَلَّاقِ	الخفيف	156
مَا لَنَا	الْمَتْبُولُ	الخفيف	170 ,110
نَحْنُ	الْأَيَّامُ	الخفيف	93 ,92
وَ إِنِّي	نَاحِلِ	المتقارب	148 ,147

المصادر و المراجع

1- أبو الطيب المتنبي، و ما له و ما عليه: أبو منصور الثعالبي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة الحسين التجارية, القاهرة- مصر.

2- أحكام كل و ما عليه تدل: تقي الدين السبكي. تحقيق حاتم صالح الضامن. دار البشائر, دمشق- سوريا, الطبعة الأولى, 1424 هـ- 2003 م.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي, القاهرة- مصر, الطبعة الأولى, 1418 هـ- 1998 م.

4- أسرار العربية: ابن الأنباري. تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1418 هـ- 1997 م.

5- الأشباه و النظائر في النحو: السيوطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1985 م.

6- الأصول في النحو: ابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، الطبعة الثالثة، 1417 هـ- 1996 م.

7- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري. تحقيق محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1417 هـ- 1996 م.

8-الاقتضاب: البطليوسي. تحقيق مصطفى السقا و حامد عبدالمجيد. دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1996 م.

9-إعراب القرآن: المنسوب للزجاج. تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصرى القاهرة, و دار الكتاب اللبناني, بيروت, الطبعة الرابعة, 1420 هـ.

10- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس, اعتنى به خالد العلي. دار المعرفة, بيروت- لبنان الطبعة الثانية, 1429 هـ- 2008 م.

11- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس. اعتنى به خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1430 هـ- 2009 م.

12- الأمالي: أبو علي القالي. عني بوضعها و ترتيبها محمد عبد الجواد الأصمعي. دار

الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1344 هـ- 1926 م.
13- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب. تحقيق فخر صالح سليمان قداره. دار عمار, عمان- الأردن, و دار الجيل, بيروت- لبنان, 1409 هـ- 1989 م.
14- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي العلوي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي, القاهرة- مصر, الطبعة الأولى, 1413 هـ- 1992 م.
15- أمالي المرزوقي. تحقيق يحيى و هيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1995 م.
16- الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري. مطبعة السعادة, الطبعة الرابعة 1380 هـ- 1961 م.
17- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية, صيدا- بيروت.
18- إيضاح الشعر: أبو علي علي الفارسي تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم دمشق- سوريا, و دار العلوم و الثقافة, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1407 هـ- 1987 م.
19- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى, 1389 هـ- 1969 م.
20- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب. تحقيق موسى بناي العليلي. مطبعة العاني, بغداد- العراق, 1402 هـ- 1982 م.
21- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس, بيروت- لبنان, الطبعة الثالثة, 1399 هـ- 1979 م.
22- البديع في علم العربية: ابن الأثير. تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ.

23- البرهان في علوم القرآن: الزركشي. تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي و جمال حمدي الذهبي و إبراهيم عبدالله الكردي. دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1410 هـ 1990 م.
24- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع. تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1417 هـ- 1986 م.
25- البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري. تحقيق د. طه عبد الحميد طه. مراجعة مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1400 هـ- 1980 م.
26- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري. تحقيق سعد كريم الفقي. دار اليقين للنشر والتوزيع- المنصورة، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م.
27- التبيان في شرح الديوان: المنسوب لأبي البقاء العكبري. تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة, بيروت- لبنان.
28- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين: أبو البقاء العكبري. تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1406 هـ- 1986 م.
29- التجني على ابن جني/ لابن فورجه ، ضمن مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الثالث، 1397 هـ- 1997 م.
30- تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد: ابن هشام. تحقيق عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1406 هـ- 1986 م.
31- التذييل و التكميل: أبو حيان الأندلسي. تحقيق حسن هنداوي. دار القلم دمشق- سوريا, الطبعة الأولى, 1419 هـ- 1998 م.
32- تعريف القدماء بأبي العلاء: ابن العديم. تحقيق لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية. مطبعة دار الكتب المصرية, القاهرة- مصر, 1363 هـ- 1944 م.
33- تفسير أبيات المعاني: أبو المرشد المعري. تحقيق د. مجاهد محمد الصواف و د. محسن غياض عجيل. دار المأمون للتراث, دمشق, بيروت, 1399 هـ- 1979 م.

34- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1413 هـ- 1993م
35- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير. تحقيق سامي محمد السلامة. دار طيبة للنشر و التوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420 هـ- 1999 م.
36- تفسير الكشاف: الزمخشري. اعتنى به خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1430 هـ- 2009 م.
37- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي, القاهرة- مصر, الطبعة الأولى, 1422 هـ- 2001 م.
38- الجامع المسند الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، الطبعةالأولى، 1422 هـ.
39- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي. مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة- مصر, الطبعة الثانية, 1353 هـ- 1935 م.
40- الجمل في النحو: الزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. دار الأمل, أربد- الأردن, مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى 1404 هـ- 1984 م.
41- جمهرة اللغة: ابن دريد. تحقيق رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1987 م.
42- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي. تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1413 هـ- 1992 م.
43- حاشية الصبان: محمد بن علي الصبان. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية, القاهرة- مصر.
44- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي. راجعه و دققه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق. الناشر دار المأمون

للتراث, دمشق- بيروت, الطبعة الثانية، 1413 هـ- 1993 م.
45- حروف المعاني: الزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان, و دار الأمل, إربد- الأردن, الطبعة الثانية, 1406 هـ- 1986 م.
46- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي, القاهرة- مصر, الطبعة الرابعة, 1418 هـ- 1997 م.
47- الخصائص: ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية, القاهرة- مصر, الطبعة الثانية, 1371 هـ- 1952 م.
48- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي. تحقيق أحمد محمد الخراط. دار القلم, دمشق- سوريا.
49- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري. تحقيق عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ- 1998 م.
50- ديوان ابن ميادة: تحقيق: د. حنا جميل حداد. مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا 1402 هـ- 1982 م.
51- ديوان أبي النجم: تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427 هـ- 2006 م.
52- ديوان أبي تمام, بشرح الخطيب التبريزي: تحقيق د. محمد عبده عزام. دار المعارف, القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة, 1982 م.
53- ديوان أبي دؤاد الإيادي, ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي, نشر غوستاف فون غرنباوم: ترجمه و تحقيق د. إحسان عباس و أنيس فريحة و غيرهما. مكتبة الحياة, بيروت- لبنان, 1384 هـ- 1965 م.
54- ديوان أبي ذؤيب: تحقيق أنطونيوس بطرس. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2003 م.
55- ديوان أبي زبيد الطائي: تحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف, بغداد- العراق, 1967 م.

56- ديوان الأخطل: شرحه و صنف قوافيه و قدم له مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1994 م.
57- ديوان الأسود بن يعفر: صنعه د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة و الإعلام مطبعة الجمهورية, بغداد- العراق, 1390 هـ- 1970 م.
58- ديوان الأعشى الكبير: شرح و تعليق الدكتور محمد حسين. الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة- مصر.
59- ديوان البحتري: تحقيق حسن كامل الصيرفي. دار المعارف, القاهرة - مصر, الطبعة الثالثة.
60- ديوان الحماسة, برواية أبي منصور الجواليقي: أبو تمام. تحقيق أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1418 هـ- 1998 م.
61- ديوان العجاج: تحقيق عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، و المطبعة التعاونية دمشق- سوريا، 1971 م.
62- ديوان الفرزدق: شرحه و ضبطه و قدم له علي فاعور. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1407 هـ- 1987 م.
63- ديوان الكميت: تحقيق د. محمد نبيل طريفي. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2000 م.
64- ديوان المتنبي: تحقيق عبدالوهاب عزام. لجنة التأليف و الترجمة و النشر.
65- ديوان المتنبي: دار بيروت للطباعة و النشر, لبنان- بيروت, 1403 هـ- 1983 م.
66- ديوان النابغة الذبياني: شرح و تقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1416 هـ- 1996 م.
67- ديوان النجاشي الحارثي: تحقيق صالح البكاري و الطيب العشاش و سعد غراب. مؤسسة المواهب للطباعة و النشر, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1419 هـ- 1999م.
68- ديوان امرئ القيس: ضبطه و صححه أ. مصطفى عبد الشافي. دار الكتب

العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الخامسة, 1425 هـ- 2004 م.
69- ديوان جرير بن عطية: دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1406 هـ- 1986م.
70- ديوان جرير بن عطية, بشرح محمد بن حبيب: تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف, القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة.
71- ديوان حاتم الطائي: دار صادر، بيروت- لبنان، 1401 هـ- 1981 م.
72- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق عبد أ علي مهنا. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الثانية, 1414 هـ- 1994 م.
73- ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق محمد شفيق البيطار. المجلس الوطني للثقافة الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ- 2002 م.
74- ديوان ذي الإصبع العدواني: تحقيق محمد العدواني و محمد الدليمي. مطبعة الجمهور، الموصل- العراق، 1973 م.
75- ديوان ذي الرمة: قدم له و شرحه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1415 هـ- 1995 م.
76- ديوان رؤبة بن العجاج, ضمن مجموع أشعار العرب: اعتنى بتصحيحه و ترتيبه وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة, الكويت, 1996 م.
77- ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق علي حسن فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.
78- ديوان طرفة بن العبد, بشرح الأعلم الشنتمري: تحقيق درية الخطيب و لطفي الصقال. المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت- لبنان, و دار الثقافة و الفنون البحرين, الطبعة الثانية, 2000 م.
79- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدم له و وضع هوامشه و فهارسه د. فايز محمد. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1416 هـ- 1994 م.
80- ديوان عمران بن حطَّان، ضمن شعر الخوارج: جمع و تقديم إحسان عباس. دارالثقافة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1974 م.

81- ديوان عمرو بن معد يكرب: تحقيق: مطاع الطرابيشي. مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الثانية، 1405 هـ- 1985 م.
82- ديوان كثير عزة: جمعه و شرحه إحسان عباس. دار الثقافة, بيروت- لبنان 1391 هـ- 1971 م.
83- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة بغداد- العراق، الطبعة الأولى, 1386 هـ- 1966 م.
84- ديوان ليلى الأخيلية: تحقيق د. واضح الصمد, دار صادر, بيروت- لبنان, الطبعة الثانية, 1424 هـ- 2003 م.
85- الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي: ابن المظفر الحاتمي. تحقيق: د. محمد يوسف نجم, دار بيروت للطباعة وانشر, بيروت- لبنان, 1956م.
86- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي. تحقيق أ. د. أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الثالثة، 1423 هـ- 2002 م.
87- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري. تحقيق د. حاتم صالح الضامن. دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد- العراق, الطبعة الثانية, 1987 م.
88- السبعة في القراءات: ابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف, القاهرة- مصر, الطبعة الثانية, 1400 هـ.
89- سر صناعة الإعراب: ابن جني. تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم, دمشق- سوريا, الطبعة الثانية, 1413 هـ- 1993 م.
90- سفر السعادة و سفير الإفادة: السخاوي. تحقيق د. محمد أحمد الدالي. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1415 هـ- 1995 م.
91- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث, القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م.
92- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1406 هـ- 1986 م.

93- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1375 هـ- 1955 م.
94- شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد. د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان, الطبعة الأولى, 1410 هـ- 1990 م.
95- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1421 هـ- 2000 م.
96- شرح الدماميني على مغني اللبيب: محمد بن أبو بكر الدماميني, تحقيق أحمد عزو عناية. مؤسسة التاريخ العربي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1428 هـ- 2007 م.
97- شرح الكافية الشافية: ابن مالك. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث, الطبعة الأولى, 1402 هـ- 1982 م.
98- شرح المشكل من شعر المتنبي: ابن سيده. تحقيق محمد رضوان الداية. دار المأمون للتراث, مطبعة محمد هاشم الكتبي, دمشق- سوريا, 1395 هـ- 1975 م.
99- شرح المفصل: ابن يعيش. تحقيق إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م.
100- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي الشلوبين. تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي. مكتبة الرشد, الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1413 هـ- 1993 م.
101- شرح المقدمة الكافية: ابن الحاجب. تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م.
102-شرح جمل الزجاجي: ابن خروف. تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب, المملكة العربية السعودية- مكة المكرمة, جامعة أم القرى, 1418هـ.
103- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق د. صاحب أبو جناح. مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980 م.

104- شرح ديوان المتنبي: البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407 هـ- 1986 م.
105- شرح ديوان المتنبي: الواحدي. شركة القدس للنشر و التوزيع, القاهرة- مصر, 2010 م.
106- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع, القاهرة- مصر, 2004 م.
107- شرح عمدة الحافظ: ابن مالك. تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى. مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1397 هـ- 1977 م.
108- شرح كافية ابن الحاجب: الرضي. تحقيق يوسف حسن عمر. دار الكتب الوطنية, بنغازي- ليبيا, الطبعة الثانية, 1996 م.
109- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي. تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 2008 م.
110- شواذ القراءات: الكرماني، تحقيق الدكتور شمران العجلي. مؤسسة البلاغ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001 م.
111- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة, القاهرة- مصر, 1376 هـ- 1957 م.
112- الصاحبي في اللغة: ابن فارس. علق عليه و وضع حواشيه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1418 هـ- 1997 م.
113-صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1412 هـ- 1991 م.
114- ضرائر الشعر: ابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى، 1980 م.
115- الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الآلوسي. شرحه محمد بهجة البغدادي. المكتبة العربية ببغداد، و المطبعة السلفية بمصر، 1341 هـ.
116- الظواهر النحوية و الصرفية في شعر المتنبي: عبد الجليل يوسف بدا. تصحيح

محمد بربر. المكتبة العصرية, صيدا- بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1427 هـ- 2006 م.
117- عمدة القاري, شرح صحيح البخاري: العيني. ضبطه و صححه: عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1421 هـ- 2001 م.
118- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: ابن جني. تحقيق د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة, بغداد- العراق, 1973 م.
119- الفتح على أبي الفتح: ابن فورجة. تحقيق عبد الكريم الدجيلي. دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد- العراق, الطبعة الثانية, 1987 م.
120- الفسر الصغير: ابن جني. تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية, الرياض- المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى, 1428 هـ- 2007 م.
121- الفسر, شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي: ابن جني. تحقيق د. رضا رجب. دار الينابيع, دمشق- سوريا, الطبعة الأولى, 2004 م.
122- القاموس المحيط: الفيروز آبادي. تحقيق أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد. دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429 هـ- 2008 م.
123- القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب: عبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1401 هـ- 1981 م.
124- قطر الندى و بل الصدى: ابن هشام. شرح و تعليق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي. مطبعة الشعب, القاهرة- مصر.
125- الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط: ابن الحاجب. تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر. مكتبة الآداب, القاهرة- مصر, 1431 هـ- 2010 م.
126- الكامل: المبرد. تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان الطبعة الرابعة, 1425 هـ- 2004 م.

127-كتاب العمر في المصنفات و المؤلفين التونسيين: حسن حسني عبد الوهاب. تحقيق محمد العروسي و بشير البكوش, دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1990م .
128- الكتاب: سيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة، 1408 هـ- 1988 م.
129- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري. تحقيق د. غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1416 هـ- 1995 م.
130-اللمع في العربية: ابن جني. تحقيق د. سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي للنشر عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1988 م.
131- ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني. تحقيق د. رمضان عبد التواب و د. صلاح الدين الهادي. دار العروبة, الكويت, بإشراف دار الفصحى, القاهرة 1401 هـ- 1981 م.
132- ما يحتمل الشعر من الضرورة: أبو سعيد السيرافي. تحقيق د. عوض بن حمد القوزي. الطبعة الثانية, 1412 هـ- 1991 م.
133- المآخذ على شرَّاح ديوان أبي الطيب المتنبي: ابن معقل المهلبي. تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض المملكة العربية السعودية, الطبعة الثانية, 1424 هـ- 2003 م.
134-المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي, تحقيق و تعليق: د. شريف عبدالكريم النجار دار عمار للنشر و التوزيع .
135-المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ- 1975 م.
136- المثل السائر: ابن الأثير. قدمه و علق عليه د. أحمد الحو فيو د. بدوي طبانة. دار نهضة مصر للطبع و النشر, الفجالة- القاهرة, الطبعة الثانية.
137-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها: ابن جني. تحقيق: علي

النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. وزارة الأوقاف المصرية, القاهرة, 1415 هـ- 1995 م.
138- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية. تحقيق الرحالة الفاروق و عبد الله بن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد إبراهيم و محمد الشافعي الصادق العناني. مطبوعات وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية, الدوحة, قطر الطبعة الثانية, 1428 هـ- 2007 م.
139- المحكم و المحيط الأعظم في اللغة: ابن سيده. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. الطبعة الأولى, 1388 هـ- 1968 م.
140- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه. مكتبة المتنبي, القاهرة- مصر.
141- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل. تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الفكر, دمشق- سوريا, 1400 هـ- 1980 م.
142- المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي تحقيق: حسن محمود هنداوي كنوز إشبيليا للنشر و التوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى, 1424هـ- 2004 م.
143- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري. تحقيق د. عبدالفتاح سليم. مكتبة الآداب, القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة, 1428 هـ- 2007 م.
144- معاني القرآن و إعرابه: الزجاج. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1408 هـ- 1988 م.
145- معاني القرآن: الأخفش الأوسط. تحقيق د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي القاهرة- مصر, الطبعة الأولى، 1411 هـ- 1990 م.
146- معاني القرآن: الفراء. عالم الكتب, بيروت- لبنان, الطبعة الثالثة, 1403 هـ- 1983 م.
147- معجز أحمد: المنسوب إلى أبي العلاء المعري. تحقيق د. عبد المجيد دياب. الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, الطبعة الثانية, 2012 م.

148- معجم الأدباء: ياقوت الحموي. تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1993 م.
149- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام. تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب, الكويت, 1421 هـ- 2000 م.
150- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري. تحقيق د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1993 م.
151-المقتصد: عبد القاهر الجرجاني. تحقيق كاظم بحر المرجان. دار الرشيد، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1982 م.
152- المقتضب: المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف المصرية القاهرة, الطبعة الثالثة, 1415 هـ- 1994 م.
153- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون. تحقيق عبد الله محمد الدرويش. دار يعرب دمشق- سوريا, الطبعة الأولى, 1425 هـ- 2004 م.
154- المقرب: ابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى، 1392 هـ- 1972 م.
155- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1996 م.
156- المنصف لكتاب التصريف: ابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين. دار إحياء التراث القديم, الطبعة الأولى, 1373 هـ- 1954 م.
157- الموضح في شرح شعر أبو الطيب المتنبي: التبريزي. تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد- العراق, الطبعة الأولى, 2000 م.
158- الموطأ: مالك بن أنس. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان, 1406 هـ- 1985 م.
159- النحو المصفى: د. محمد عيد. عالم الكتب, القاهرة- مصر, الطبعة الأولى 1426 هـ- 2005 م.

160- النحو الوافي: د. عباس حسن. دار المعارف, القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة, 1974 م.
161- النحو في شروح ديوان المتنبي: حسن منديل العكيلي. دار الضياء, عمَّان- الأردن, 1431 هـ- 2010 م.
162- نضرة الإغريض في نصرة القريض: المظفر العلوي. تحقيق: د. نهى عارف الحسن. مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق- سوريا.
163- النظام في شرح ديوان المتنبي و أبي تمام: ابن المستوفي. تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد- العراق, الطبعة الأولى, 1989 م.
164- النكت: الأعلم الشنتمري. تحقيق رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة، 1420 هـ- 1999 م.
165- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1401 هـ- 1981 م.
166- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1418 هـ- 1998 م.
167- الوساطة بين المتنبي و خصومه: علي بن عبد العزيز الجرجاني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي، و شركاه 1386 هـ- 1966 م.
168- وفيات الأعيان: ابن خلكان. تحقيق إحسان عباس الناشر. دار صادر, بيروت- لبنان, 1398 هـ- 1978 م.
169- يتيمة الدهر: أبو منصور الثعالبي. تحقيق مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1403 هـ- 1983 م.

فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة..... 2
المقدمة 4
التمهيد..... 12
1- ترجمة المؤلف..... 13
2- سبب تأليف الكتاب 13
3- أهم مصادر الكتاب..... 13
4- أهمية الكتاب 14
5- منهج المؤلف في ترتيب الكتاب..... 14
الفصل الأول: مسائل التركيب 16
المبحث الأول: التقديم و التأخير 17
- تقديم التمييز على عامله 18
- الحال من النكرة..... 30

المبحث الثاني: الحذف 42
- الحال الجامدة المؤولة بالمشتق..... 43
- حذف المستثنى منه..... 52
- حذف الهمزة و إرادتها 59
- حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس..... 71
- رفع جواب الشرط المضارع 80

المبحث الثالث: الزيادة..... 92
- زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي 93

المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض 102
- الفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي 103
الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب 109
المبحث الأول: إعراب الأسماء 110
- الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط 111
- إعراب" الماء" 123
- إعراب" بأبي الشموس" 127
- إعراب" سلطانه" 132
- إعراب" ضروبا" 137
- إعراب" و خاضبيه" 140
- إعراب" و الهوى" 147
- " أكبر" بين الابتداء و الفاعلية 150
- " أهل" بين الوصفية و الخبرية 156
- " بني أسد" بين المنادى و البدل و المفعولية 164
- "كلٌّ" بين الابتداء و التوكيد 170
- نصب و رفع" عذيري" 174
- نصب و رفع" حقه" 179
المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل 183
- إعراب: بَلْهَ 184
المبحث الثالث: إعراب الجمل 199
- إعراب جملة"كلتاهما نجلاء" 200
- إعراب جملة" لَأُيَمِّمَنَّ أجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا" 203
الفصل الثالث: ضرورات الشعر 206
المبحث الأول: الضرورة بالزيادة 207
- إثبات ألف" أنا" في الوصل 208

- فك التضعيف من اسم الفاعل 215

المبحث الثاني: الضرورة بالنقص 221

- ترخيم المضاف إليه في غير النداء 222
- حذف نون" يكن" إذا استقبلها ساكن 228

المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير 238

- اتصال الضمير بـ" إلَّا" 239
- التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب 244
- العطف على الضمير المرفوع(من غير فاصل) 252

الخاتمة 261

الفهارس الفنية 264

فهرس الآيات القرآنية 265

فهرس الحديث و الآثار 271

فهرس الأشعار 273

فهرس الأرجاز 278

فهرس أبيات المتنبي 280

فهرس المصادر و المراجع 282

فهرس الموضوعات 297